

۱۷۷۲۸
 ۲۰۸۸۹۳



1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب مقامه الامامیه
 مؤلف محمد بن عبد الصمد حسینی شاهرودی

۲۰۸۸۹۳

مترجم
 شماره قفسه ۱۷۷۲۸

۱۷۷۲۸
۲۰۸۸۹۳



کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب مقامه الامام
مؤلف محمد بن عبد الصمد بن شمس الدین

شماره ثبت کتاب

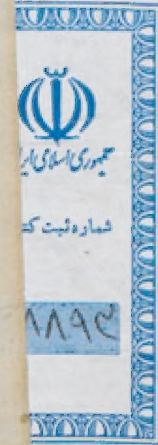
۲۰۸۸۹۳

مترجم

شماره قفسه ۱۷۷۲۸



Handwritten text in Persian script, likely a letter or document, written on aged, yellowed paper. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, faint, circular stamp or watermark in the center of the page.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. والصلوة على
من ضرب نور نبوته مثلاً لنور ربوبيته. **و**أله خبراً أخرجه سفيان
لاسه ورويته. **س**ما ابن عمه على المنصور بوصايته وابنته وبسبطه
الذين شرفوا بين أصحابه بصحابته في عباشته. **م**أدات البيضا في
اضائها. **و**البد في انارته. **و**بعد. **ن**يقول الفخر إلى التابيد
الزاني. **م**عبد بن عبد الصمد الحسيني الشهشائي الأصفهاني قالها
بصفحه. **و**أنالها بصفحة. **أ**ن هذه صحيفة لطيفة. **و**رفقة أنفة.
ستارة بمسكوة الهداية. **و**فقي لها رب الودود بعين العناية. **م**حتوى
على مهمات الأحكام الدينية التي بذلت فيها جهدي. **و**استقصيت
فيها وسعي. **ن**استقوى في نظري الفائق. **و**فكرى الفاضل فيما بيني
وبين وجه الفائق. **م**شركها غالباً إلى المدايك. **و**أعدت لاسية. **ع**مرها
فيها الاقتصاد حق الزعامة. **و**قد وفقت لرسما واستخرجها عندي فيم إنوار
الربا. **أ**لذي صغى بها الكريم الفياض. **ش**رها على ربان الماشي. **ع**ند

تکون

[illegible][illegible]

ووجه الزيادة في خطو كسب الظاهر من التمسك بالآراء في غير مقابلة
ووجه التمسك بالآراء الواردة في الأضواء وفي غير المقابلة
التي كسبها بآراءه في جميع الأقسام والمواد والادراك
سماحاً

فيما لا ينفع بالملفات على الاشهر خلافا للشيخ وهو احوط وهل يكفي التعريف
 التقديري اقول ثالثا التفصيل بين ما كان المانع في المقابل نعم وعدمه يقتضي
 في الفاعل فالعدم والثاني اظهر ولا حوط الاول سيما اننا ذكرنا الفصل وعلى
 المختار في شرط عدم الاستهلال في الطهر والتطهير جميعا وكذا عدم الاضافة في الثاني
 وفي الاول اشكال والاكفية التطهير تختلف بالنسبة الى الشقوق وبقي بيان كل
 في جملة **مسئلة** الماء الجاري في الشارع هو التابع من الارض غير البئر يخرج
 بالتابع ساير المياه غير ماء البئر حال بنوعه وما ينبت من خواص الفوائد والباقي
 لاجزائهما ودخل فيه بعض القبول التي لا تجزى ولا تكون من الابار كما صرح به بعض
 اصحاب **مسئلة** من احكامه انه لا ينفع بحض الملفات الجافة **ومنها** كيفية تطهير
 بعد تغبر فانما اذا زال ولو من قبل نفسه بطهر عادية كما صرح به بعض الاصحاب
 وجه وجهه ولتطهيره وجوه اخرى اذكرها فيها اخوته **ومنها** كيفية التطهير
 فانه لا ينفق الى غسلة ثانية ولو كان بول في ثوب او صب خر في اية قضاء
 لغومات الطهرية مع الشك في شمول المقدمات له مضافا الى ما نطق به صحيح
 ابن مسلم والتفصيل ياتي في محله ولا يشترط فيه ان يكون بنوعه بقوة او
 استدامة مادام الاتصال بالمادة فيكفي ما كان بطريق الوسخ سواء فتر بان
 ينقطع ويجزى بفاصلة قليلة او بيان يخرج شيئا فشيئا كما برز في الاناء المختل
 الاجزاء خلافا للشاهد في الاول على اظهر الوجهين في كلامه واستشكل
 الراي في الثاني والاحتياط ما ينبغي ولا عدم الانقطاع في برهة من السنة
 لكثير من المياه التي يخرج في الشتاء ويجف في الصيف خلافا للاداة على اجتهال

مسئلة
 مسئلة
 مسئلة

المسئلة في قوله
 في قوله
 في قوله

آخر

اخر في كلامه ولا الكثرة خلافا للعامة كل ذلك للعموم ولو سال الماء واديا
 وله كين ماديا فهو حكم الركد ولو كانت كرويا لا تخصي كما صرح بعض الاصحاب
 شمول ادلة الجارية له وهل يكفي الظن بالمادية تام لا بد فيه من العلم لا بعد الاول
 العلم به بالبا وعلى هذا لو شك فيها فلا لحاق بها لانها عن قوة قضية للعلمية **مسئلة**
 ماء الغيث كالجاري مادام التقاطع عليه مع الجريان اجماعا وبدره يطلق على
 الاظهر خلافا لجماعة منهم الشيخ كذا الركد كذلك ونوق بعض الاخر في من دعه
 في الملفات لا ينفع وان قيل ويطهر غيره ولو ماء ينجو ما يطهره الجاري
 بترك التغير الطاري ولو بنفسه والمعتبر من التقاطع العام ما صدق عليه اسم
 عرفا فلا عبرة بورود قطرة او قطرتين او قطرات يسيرة عليه ولا فرق بين استيقا
 واعوجاجه حتى الى ما تحت السقف ولا بين ان يكون موضع الملفات محل المقاطع
 العاصمة او يتصل به ولو يبعد ولو شك في انقطاع العصمة يحكم بعدم
 كما انه لو شك في تحققها لم يجمع قليل من الماء من قطرات يسيرة وشك في صدق
 التقاطع عليه حكم بعد ما هذا كله في ماء الغيث اما نفسه ففيها ايضا مسائل **الاد**
 اذا صادف الجفاسة قطرة من المطر حين ورودها من دون اجتماع مائة عليها
 ثم انفصلت عنها من دون تغبر لها هل يحكم بنجاستها فينجس عليه ترشت ام لا لا بعد
 الثاني للاصل وعدم شمول ادلة نجاسة الماء القليل لثله مضافا الى الخلاف ودابة
 لوجوبه عن الصادق **الثانية** اذا انقطع المطر عن مائة ثم عاد فهل يعود العصمة
 ذلك وفان لم يجمع من مائة من المائتين البعض مائة وعشرة **الثالثة** اذا كان قليل
 في قلب او غدير فهل يتعمم بتقاطر المطر عليه ايضا كما صرح به بعض من تقدم ام لا

قوله لو شك في ان كان قاطرا الى الارض
 مسئلة
 مسئلة

فيه اشكال ولا يبعد القول بنعم كذا **الرابعة** لو وقع المطر على ماء غمر غير متغير
او بعد زوال الغمر فهل يطهر كالمجرى عليه ماء من ميزاب نحو مطر او لا فيه
اقول او سطها ان يطهر اذا كان له فضل قوة يصدق معه تقاطع المطر عليه
كما اختاره في الروض واحوطها اعتبار ما زاد على ذلك من صدق الكثرة ولا
الخامسة لو صادف نفس المطر نجسا من الاجسام الغير المايعة كالارض والاحجار
والاوق والخشب والياب وغير ذلك واستوعبه نفس الماء حال تقاطعه عليه
جائدا او غير جار كسلف فهل يطهر فيه اقول انهم من عم الغمر بنعم ومنهم من خصه
بالارضى وشبهها ومنهم من اعتبر كثرة المطر الوارد من النجس ومنهم من اطلق
كله كذا في الشيخ ولعل الاول اقرب نظر الى عموميات مطهري الماء سيما المتزلفين اليه
ابتداء الى غير ذلك من الوجوه التي وثقتها في كتابنا المتبني بانوار اليراس فانه
لا فرق في ذلك بين ان اجتمع من المطر على النجس ماء جار وغيره وعده بان ابتلت
وجه الارض من المطر واستوفاهما ولو نحو الترشش فلهي يعتبر العدد او العرف
يعتبر ان فيه فهو يحكم القليل ولا يبعد العدم ولا يبعد الحكم الجازع لفقد عمو الترشش
في النقص بالنسبة الى الفرض بل لفقد دليل اعتباري مثل الفهم ولعلنا شجع
الكلام في ذلك حينما ابلغ محله ولكن الاحتياط في الجميع ما ينبغي **مشكوة** الممازك
ان كان كثيرا وهو كان بقدر الكثرة فلا يغير بلقاءات نجاسة اجزاء غير مائة
والحياض من غمر ماء القليب والعدوان وعلى المشي النقص مطلقا خلافا لما
ظاهر العند والديلمي فيهما وهو اذا واصل ثم ان الماء النقص الذي لا ينقص من الكثرة
لا يخفى ان ان يكون مع وحدة الحال ومع تعدده ولا اشكال في الاول والثاني كان كذا

قد مر في كتابنا في بعض الاقسام ان المطر على ماء غمر غير متغير
او بعد زوال الغمر فهل يطهر كالمجرى عليه ماء من ميزاب نحو مطر او لا فيه
اقول او سطها ان يطهر اذا كان له فضل قوة يصدق معه تقاطع المطر عليه
كما اختاره في الروض واحوطها اعتبار ما زاد على ذلك من صدق الكثرة ولا
الخامسة لو صادف نفس المطر نجسا من الاجسام الغير المايعة كالارض والاحجار
والاوق والخشب والياب وغير ذلك واستوعبه نفس الماء حال تقاطعه عليه
جائدا او غير جار كسلف فهل يطهر فيه اقول انهم من عم الغمر بنعم ومنهم من خصه
بالارضى وشبهها ومنهم من اعتبر كثرة المطر الوارد من النجس ومنهم من اطلق
كله كذا في الشيخ ولعل الاول اقرب نظر الى عموميات مطهري الماء سيما المتزلفين اليه
ابتداء الى غير ذلك من الوجوه التي وثقتها في كتابنا المتبني بانوار اليراس فانه
لا فرق في ذلك بين ان اجتمع من المطر على النجس ماء جار وغيره وعده بان ابتلت
وجه الارض من المطر واستوفاهما ولو نحو الترشش فلهي يعتبر العدد او العرف
يعتبر ان فيه فهو يحكم القليل ولا يبعد العدم ولا يبعد الحكم الجازع لفقد عمو الترشش
في النقص بالنسبة الى الفرض بل لفقد دليل اعتباري مثل الفهم ولعلنا شجع
الكلام في ذلك حينما ابلغ محله ولكن الاحتياط في الجميع ما ينبغي **مشكوة** الممازك
ان كان كثيرا وهو كان بقدر الكثرة فلا يغير بلقاءات نجاسة اجزاء غير مائة
والحياض من غمر ماء القليب والعدوان وعلى المشي النقص مطلقا خلافا لما
ظاهر العند والديلمي فيهما وهو اذا واصل ثم ان الماء النقص الذي لا ينقص من الكثرة
لا يخفى ان ان يكون مع وحدة الحال ومع تعدده ولا اشكال في الاول والثاني كان كذا

سبحان الله

بعض الكثر في غدير ومثله في المنع المضاف آخر ووصل بينهما اجابية مثلا لا يخفى اما
ان يكون مع شاربى سطحى المائين او مع اختلافهما وعلى الثاني فاما ان تكون
بغير سطحى او بغير سطحى النسيم والافطاح وعلى الثاني من التقديرين فاما ان يلقى
النجس للجانب الاعلى او الاسفل فهذه صور قد اضطربت كلمات الاصحاب فيها لافاة
الاختلاف والمخرج من مطالعها وجوه بل اقول خمسة فبين حكم في جميع النقص
الاقتفال فيكون فيه جرح لاقتفال وحكم فيها جميع بالاقتفال فبعبارة في عدم اعتداد
ومفصل بين التشارى فالعدو والمباينين فعم وبعبارة يكون للملاقى هو الجانب الاعلى
بصورتيه فالعدو والمباينين فعم ولعل الاول اقرب للاصول والعورات وعدم شك
ادلة اقتفال القليل لمثل المقام ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه هذا كله فيما اذا اتصل
بمثله يتم من مجموع ما اكرأ واذيد ومنه يبين الكلام فيما لو اتصل ناقص بكم وبما في
الختار هنا بالنجس وبين هذا الباب مياه الحيض الصفار في حمامات العراق والحجاز
حين اتصالها بماء جابل قد وردت في خصوصها النصوص وانما يحكم الجارى بل
في بعضها الاطلاق ولما قيل فيها شك وذا بعد الاقتفال فان لم يكن الملاءة كذا لا يجوز
وانه يمكن صدق الاتصال بالمادة وهو ضعيف في القافية لان الاطلاق يتبدل ولو
في الكثرة فلا يحكم بالاتصال لو كان سبقا بقيةها بل قيل لا يبعد ذلك مع سبق
النقص فبقية القيتين بطريق الادلة وفيه تامل والعامل على الاحتياط نعم لو كان
ثم سار كثيرا وعبد فيه نجاسة وشك في وقوعه في اى من الحالين فغير واحد من
الاصحاب يخرج بانه معكوب بالطهارة وهو غير بعيد الا ان الاحتياط اسلمهما اما ان
ثم جميع ما ذكر من حيث الدفع وعدم الاقتفال واما من حيث الرفع وعمل التظهير

قد مر في كتابنا في بعض الاقسام ان المطر على ماء غمر غير متغير
او بعد زوال الغمر فهل يطهر كالمجرى عليه ماء من ميزاب نحو مطر او لا فيه
اقول او سطها ان يطهر اذا كان له فضل قوة يصدق معه تقاطع المطر عليه
كما اختاره في الروض واحوطها اعتبار ما زاد على ذلك من صدق الكثرة ولا
الخامسة لو صادف نفس المطر نجسا من الاجسام الغير المايعة كالارض والاحجار
والاوق والخشب والياب وغير ذلك واستوعبه نفس الماء حال تقاطعه عليه
جائدا او غير جار كسلف فهل يطهر فيه اقول انهم من عم الغمر بنعم ومنهم من خصه
بالارضى وشبهها ومنهم من اعتبر كثرة المطر الوارد من النجس ومنهم من اطلق
كله كذا في الشيخ ولعل الاول اقرب نظر الى عموميات مطهري الماء سيما المتزلفين اليه
ابتداء الى غير ذلك من الوجوه التي وثقتها في كتابنا المتبني بانوار اليراس فانه
لا فرق في ذلك بين ان اجتمع من المطر على النجس ماء جار وغيره وعده بان ابتلت
وجه الارض من المطر واستوفاهما ولو نحو الترشش فلهي يعتبر العدد او العرف
يعتبر ان فيه فهو يحكم القليل ولا يبعد العدم ولا يبعد الحكم الجازع لفقد عمو الترشش
في النقص بالنسبة الى الفرض بل لفقد دليل اعتباري مثل الفهم ولعلنا شجع
الكلام في ذلك حينما ابلغ محله ولكن الاحتياط في الجميع ما ينبغي **مشكوة** الممازك
ان كان كثيرا وهو كان بقدر الكثرة فلا يغير بلقاءات نجاسة اجزاء غير مائة
والحياض من غمر ماء القليب والعدوان وعلى المشي النقص مطلقا خلافا لما
ظاهر العند والديلمي فيهما وهو اذا واصل ثم ان الماء النقص الذي لا ينقص من الكثرة
لا يخفى ان ان يكون مع وحدة الحال ومع تعدده ولا اشكال في الاول والثاني كان كذا

فياق وفي نقد بر الكور نأ روايات مختلفة لكن العمل يطبق المرسل كالصريح انه
الف وما ناطل وفي تفسير الرطل هنا قولان اشهرهما واظهرهما انه العراقي وفي
عليه نأ ذكر بالمر الشاهي المعروف ببلدنا اصفهان في عصرنا هذا وهو وسط المائتين
الثانية من الالف الثاني عبارة عن ستين متا واربعة امانات الا عشرين شفا
صينيا وقرنا نحو بل الا رطل الى هذا المقدار في كتاب افوار الرياض من اراده
فليرجع اليه وسلمة اراد مختلفة كالاعيان اشهرها ما يبلغ كل من ابعاده الثلثة
ثلثة اشبار ونصفا وهو الاظهر بل الا هو طي الغالب والعشر عتق هذا المقدار
في كل واحد من الابعاد البالغ مكره اثنين واربعين شبرا وسبعة اثمان شبرا ^{بكي}
مجمع هذه المقادير وهو عشرة ونصف في مجموع الافراد باي درجة اتفق كل واحد في
الحا والواحد من جملة الاقوال الضعيفة لتعطل ذلك في اقل قليل من الماء كل الوتر
ماء ونصف شبر عمقه شبر عرضه في تسعة اشبار طوله مثلا لان مكره اربعة اشبار
ونصف واين هذا من الكريل وقد يحصل في اقل من ذلك وان كان قد بقي اربعة
بغير ذلك الوجه كل الوتر في ثلثة في اربعة في ثلثة ونصف اذ مكره اثنان ^{ون}
ولا يلحقه ولا يزيد عنه ابدا وليس العشر خصوص ذلك الشكل بل المراد ما كان
مكره فلو فرض ساقية عمقا شبرا وعرضا كذلك في طول يعادل نصاب مكره وكذا
كفي وكذا الوتر فرض عرضه اربعة اشبار ونصف في طول عشرة في نعرها ملو
شبر من الماء فهو يزيد عن الكريل شبرا وفيه وكذا لو كانت قصعة مربعة كل من ابعاده
الثلثة شبرا وكيل الماء بها الى اثنين واربعين وسبعة اثمان منها فهو كره وهكذا
فقد عتق ان المعيار ملو هذا النصاب من الاشبار او يكال في اقل من او كمال او

تقريب تحصيله من المختار في مقادير الأبعاد مع اشباع الكلام في ما بين الميزان
ففي ذلك الكتاب والتقدير بهما تخيير لا ترتيب ولا جمع اجماعا على الظاهر
ولا انقرب وجوه الجمع بين خصوصهما ولا شكال بانهما يتخالفان فكيف نجد
مقدار واحد بهما مدفع او لا بيان التفاوت لم يظهر لنا وثانيا باننا لا نرى
الاكثر افضل الفردين وتحقيقه لا تقريبي على ما عطيه كلام الاسكافي فلما اقبل
من الرادك فيفضل مجرد الملاقات مطلقا على الاشهر الاخرى خلافا للعلماء وشعبة
من الاواخر فلا يلزم وفي البين تفصيلات شتى مثل ما عن المبتدئين ما لا بد
الطرف من الخجاسات مكمالا لعدم وغيره نعم وفي استبعاد ذلك لانه خص
بالعدم وعن الرضي فبين ورد بالخجاسة على الماء نعم وعكسه فالعدم وفي
من النافع كما تراه حيث لم يعتبر في مادة الخياض الكربة مطلقا ولو معها فهو
من التفصيلات فظهر في هذه المسئلة والكل موهون بما حصل في المطول لا كل
في غير ما يستثنى كماء الاستنجاء بشر وطائفي وعلوه عن موضع الملاقات اعتبار
السيرة القاطنة والخرج الشديد لولاه مضافا الى الاصل واذا انقضى الرادك انقل
القليل كان تغير بالخجاسة بعض الكرا ونفسه ومعه غيره او لا قاهما بعض القليل
فلا اشكال في السرا مع اعتداد الحمل وكذا مع تعدد وتساوي السطحين والاعتداد
او علو الخجر في القسم لصدق عنوان القليل الملاق للخجاسة واما مع تنفله فيه فلا
لغير ما تراه في لظهور الرادك لو تخبر بم وعده **احدها** القاء ما زاد من الكويق
ما يحصل بالانتاج عليه دفعته عن فتر اجماعا **وثانيها** ورد الكويق يدعي جاد
الانقطاع وامتناعه مع جميعا وفاقا من كل من لا يعتبر الدفع لعدم الدليل عليه ^{في}

تو که عدد ماکس عدد دو را فاصله از ابتدا
سوی خط افق از مرکز خط عمود از خط عمود
نوار از خط عمود از خط عمود از خط عمود
ماکس عدد از خط عمود از خط عمود از خط عمود

من بعضهم اعتبار الزيادة عن الكو بعد الامتزاج في هذه الصورة ايضا مع علو الكو
 المشايخ وبعضهم صرح بعدد وانه يخص بالقول بالدفعه ولا بد في المقربين
 ذوال النغير قبل ورود الكو في الصورتين اويده ولا فكر اخر حتى يزول ولو نخرج بعض
 الكو فيها بالخاصة فللبد ان لا ينقص الباقي عن الكو ثلثها اتصال الكو به ما زجوا
 اتصالا معه ولو ببعضه وظاهر كذا معتبر الامتزاج لا انتقاله وان كان مقتضى
 اعتباره يخرج سابقا لمر الزيادة عن الكو بقدر الامتزاج وذوال النغير كغيره ولو نخرج
 من تحت الجبر كالفواره فلامتزاج ظهره في عدم الانقطاع والنزح كاهو المقارن
 في الفواره بل الاتصال بان يوضع على راسها النغير او يربطه عكس ما لا يفي
 الاخر او لا يقطع بل يجيء بالمداغنه والاتصال ولا ضير في قبوله النقل في البين
 مع علو الطرفين اشارة الى بعض ما ذكرناه في الذكرى وايضا الفواره في الكو وما زاد
 ينزل تغير النغير ولا يتغير المظهر بالخاصة على خذ ما يربط هوايل من الجبر حاشا
 مجرد الاتصال بالكو بعد ذلك النغير ولو تماس سطحه من سطح من الجبر دون
 مداخلة وما زججه اصلا وفاقا لجماعة من الاصحاب منهم الشهيد في المدة كغيره
 والمستفي والنهاية والثانين لوجهه ونحن اهل في انوار الواض نعم لو كان النجس
 من الكو في كونه يخص الاتصال اشكال من تحول الادلة وظهور الاتفاق على عدم
 ولعله لا دور وعلى هذا ففي مثل القد بين المشايخين بينهما في سدق اثنائها بحيث
 عجيب من المداخلة وفي جنبي السد ما الكو النجس منهج واحد بحيث لو دفع السد من
 السطح يخرج ما ذكر بطر النجس مجرد ذلك بعد ان لم يكن متغيرا وكذا لو غرس الكو في القاع
 بالماء النجس في الكو ظهر النجس الماس من دون حاجة الى ما مضى ومداخلة منقذ الابرار

قوله في بعض اصحاب الكو من جنس النغير
 انهم لم يفرقوا بين النغير والنغير
 من جنس الكو

قوله في بعض اصحاب الكو من جنس النغير
 انهم لم يفرقوا بين النغير والنغير
 من جنس الكو

قوله في بعض اصحاب الكو من جنس النغير
 انهم لم يفرقوا بين النغير والنغير
 من جنس الكو

قوله في بعض اصحاب الكو من جنس النغير
 انهم لم يفرقوا بين النغير والنغير
 من جنس الكو

او واسعة

او واسعة خلافا للجماعة الثالثة فاشترطوا خلافا راسها بحيث يحصل مخون
 المداخلة هذا كله بحسب العرومات السليمة والادلة ولا لا الاحتياط مغرب سما
 في مثل هذه المسئلة سادسها اتصالها بالكو لحد الوجه الثلثة الاخيرة سابعا
 وقوع المطر عليه كغيره في مجته **مشكوة** البش كقيل يجمع ماء نابع من الارض لا يتبدل
 غالبا ولا يخرج عن سماها غرقا ولا ينجس بطلابا مجرد الملاقات للنجاسة نعم بحيث
 تغيرت بها احدا وصانها ففي كالحجاري لا القليل لو اكد وفاقا لجماعة من القدماء
 وشهور المتأخرين للتقصير الباطنة الى الحد التواني ولو معنى مضافا الى اصول
 والعرومات المؤيدة ببعض الاعتيادات خلافا للشهور من القدماء فنفس كذلك
 ودعا قيل بالتفصيل بين الكو والقليل **وستند** كسابق عليه ولا يجب تعديا
 نزح كقيل **نعم** يجب بل يحاطا حتى ينجس فيما لا يرض فيه ينزع الجميع او لا يعين
 او الثلثين وللفائنين بالانفعال يتعين كل اقل **والاول** بالعادة والاخير
 بغير غير ناهض وللادوية وجه بالتفريق وفي المصنوعات من النجاسات
 غير ما كسبر وبضها كثيرة وفي غاية الاختلاف بحسب الحال بحيث اخرجنا
 على نفى الزور الا ان الامر في اثني عشر **الاول** نزح الجميع للنجس اجملا وهو
 يشمل الذكر والانثى والصغير والكبير والثور على المشهور وخطا لنشدن في بعض
 هذا الذكر بربط الكو بحسب صيغ الاطلاق ولا تضبابا في حكمها او عند سادس
 السمكات المماثلة بالاهالة وان لم تكن كوسيا كالنفع للزبيبي والبيع للعسلي والمرز
 للشعيري والنبيذ للقرمي كارد في النص والفتيح للندبي وسكره بضم لا لبي
 للذري وفي الذكرى ما يخالفه لفظا ومعنى ودعا في الشعرى الجمعة والزلزال

قوله في بعض اصحاب الكو من جنس النغير
 انهم لم يفرقوا بين النغير والنغير
 من جنس الكو

قوله في بعض اصحاب الكو من جنس النغير
 انهم لم يفرقوا بين النغير والنغير
 من جنس الكو

وكذلك القفاح وان لم يكن مكرراً سبق اهل اللغة وهذا القطر يحكم الصلابة فيه
وظاهر النافع العدم ويصنفه الرياض اقتضاها على من جالس وورد من العيون
فيها واخرى الثنتين على المختار هن درجات الفضل والحق جماعة بما هي باله
نفس سائلة والدماء الثلثة وله وجه وبعض الاصحاب لم يذكروا لكون وجهه
من حيث الخصوصية **الثاني** مقدار الكرم وهو لوت الحمار والبغل والفرس والحق
بما المشهور البقرة **الثاني** السبعون لوت الاذان فيها اذا كان على اذنه
او اثنى صغيرا وكبير او صرح في الرياض بالمحاق وتقع بيته فيه قبل الفعل مع وجوبه
عبودتها والتمتع بحكمه قبل المعتدل دون الشهيد اما الكافر فيلحق بالارض من رطب
الرابع الحنون للدماء الكبر بنفسه وان كان بالامانة الى البئر قبله على الاحوط بل
الاقوى وفيه اقول اخر وحده بعض الاصحاب بغير رطب العين والدماء اثنى
وله وجه وصيه ولاعتذر ان ما عنت او فترقت وقيل وان رطب قطر ولا ريب انه
احوط كراهية الحنين وان كان ظاهر النص التحريمية ومن الاربعين لا اعتد له
كثيره بخير ابن المعصوم بل ترد بيان **الرابع الخامس** الاربعون لبول الرجل على
وفيه روايات اخر مختلفة ولكن لا يبعد العمل شيئا منها وفي الحاق بول المرأة به
كما من جماعة وجهه وان اشتبه خلانه ولوت الكلب وما يشابهه في الجسد ولو انه
مخبره ويعدل فيه الغلب والارباب وابن ابي لقوة المشابهة بل وربما قيل في
الشاة ايضا بل وما يشابهها كما نقل وفيه اشكال وكذا في السر والحق في الاخبار
المشاركة في الحكم لا يخفى في ذلك النص حرمه لا لاجل المشابهة ايضا **الثاني** اثنون
الماء المطر فيه البول والفايط وحرم الكلاب لعنه وذكره وجهه في اشتغال على الغسل

ولو انفر احد هاتان كان ملاصق فيه وانفص فيه بالاكثى كفت الثلثون ايضا
بالفحوى ولو كان بالاكل كقول الصبي كفتي به **السابع** العشرة للعذرة اليابسة الغير
المفرقة وقيل الدم عجز وامر **الثامن** النفع لوت النافة والعشر اكل كاهر ومقضى معتبر
اصح بن عماد **التاسع** السبع لموت الطائر للمعذرة وضرة في الشهر بالحامة والنعامة
وما بينهما او بالحامة والدجاجة وما بينهما ولا لعون لمخدره وفيه رواية
بالذين واخرى بالجنس مع عدم النسخ وفي النافاة العشر بن عماد والعلم الاول ^{فوق} لوقوع
الجنين في الماء مطلقا على الاثرى ^{فوق} والجنينة معتبرة في كفاية السبع فلو صحبها نجاسة ببل
وظفيتها معها على الاظهر في غير نجاسة وبها على الاحوط ولو وقع الكلب جرحه ^{جرحه}
حيثا على الاظهر خلافا للحلي فانه يبرئ ولو اتفاد ان تصف بل وان انتخت على
بل اختاره جماعة والايح عن رجة ولبول الصبي على الاشهر الاظهر ورد به ^{الجنين}
خلافا لبعضهم فانثت وضرة في الشهر كقيل بالذي اكل ولم يبلغ ممر سواء ^{الحواشي}
سواء تقضى بالذين سواء او غالبا او نادر ايضا ولم يتفقد سواء كان في
اوضاعها عنها وفيه بقدر ان اخر ان لموت السام ابرص اذا انتخ **العاشرة** الجنين
الدجاج مطلقا في الشهر واعترف في الارض بعد م وجوده بل بالجلال وهو
كاطلاقة في فقد النض واخرى اثبت له مع التجلل حكم العذرة وهو غريب في الغاية
وعلى المختار يسهل الامر **الحادية عشر** الثلث لوت الفارة مع عدم نسخ او تنقيح
على الاشهر الاظهر للصبي بن المظللين ^{الحواشي} الجنين على رض السبع معتد بها وما فيها
ذلك قوة ورواية ولو رجة لم يحجم فلا شاهد له لا شاهد ولا ادناه على ^{بل}
ابرص من افرادها فان له كما آخر قدر والجماعة هما الحية والعقور ^{أحد} وله

مسألة الأولى في النجاسة
فإنما النجاسة هي التي تلحق بالمتنجس
وإنما النجاسة هي التي تلحق بالمتنجس
فإنما النجاسة هي التي تلحق بالمتنجس

نصاً بينهما واعتبر به جماعة نعم خسر منها في الأخير لكن بالعشر وهو مع
ضعفه لا يبعد العمل **الثاني عشر** دلو واحد يملأ بالزجاج الموضوع والماء الذي
لم يصبه بالطعام وكان بين الحولين ولدت العصور والحق المشهور به شبهه
في الجنة ولم يثبت فالأحرط في غيره العمل بمعمو الطير بل في غير الصعرة منه أيضاً
لما قيل باختصاص الحكم بالصعرة ولو وقع جلد الزرقة كارج في القصر **وهنا**
مسألة الأولى في النجاسات الغير الموضوعة يخرج منها الجوع على الاستحالة يظهر
حتى على القول بالطهارة استحباباً وتوهم عدم جريان منه لفقد الأمر بالزنج
مختلف القول بالنجاسة فيمكنه الأصل مدفع بكفاية مؤنة الاستحباب بقاعدة
التامع والاحتياط عن جماعة كفاية الأربعة وعشرون من المستحق ما دل
على كفاية نزع ما ينزل في غير المتقين وعدم وجوب الجميع من أي نجاسة كان فلا
يجب في غيره بالحقى في يتبعان إلا يعرفون بالأصل لا اعتبار بالحقيقة فكان القائل
بالجميع يقول نه هنا أيضاً من حيث النجاسة الغير الموضوعة وسياق تحقيقه
والحقى من الدليل كفاية الثلثين كما قيل نعم على المختار من درجات في الفصل
الثانية إذا تعدت رجب كثرة الماء أو شدة بنوعه نزع الجميع بغير ثبوت أو بقاء
تراجع عليها أربعة رجال في يوم يور القصر أشان أشان ولا ينجى غير من تحقق
رجوباً بغيره ولا الأقل وإن تفضل بالعدل وهل يجب لأشان على من وجدوا به شيئ
أو بحداد ولا لا يبعد الأخير وأما الأكثر فالحق فيه التفضيل بين كثرة محلة
فلا يفرها نعم ولا فرق بين كونهم عدداً أو أفضا أو بالتفريق بل كما كان لا يوجب
نزعاً آخرى وجبة ولا الدليل ولا الملق منه ومن اليوم ولا فرق فيه بين القصر والطرل

مسألة
فإنما النجاسة هي التي تلحق بالمتنجس
فإنما النجاسة هي التي تلحق بالمتنجس
فإنما النجاسة هي التي تلحق بالمتنجس

فإنما النجاسة هي التي تلحق بالمتنجس

فإن بقي النجاسة فيها ما يطول بالبل أياماً متتالية وتبعد الشائ فلا ينجى لها
كأن لا ينجى ولكن ما عاونين في العمل لا ينجى إلى اشتداد واحد ملاه أو خلاه
الاشتغال بها أو باحدها وكيف كان المدار على صدق تحقق النزع مهما على
أقرب الوجه وصرح جماعة بجواز النجاسة لا الصلوة جميعاً لهم بدو ولا اجتماعاً
في الأكل وله وجه وإيهي الأسباب قبل الصبح بل لا بد من الشروع قبله بقليل **والثاني**
بعد الغرض كذلك من باب المقدمة ولو دخل به في بعض اليوم وما يحكمه إيمان
المتفق على خلاف الأصل **الثالث** لو غرت النجاسة ماؤها باحد أوصاف الثلاثة
المختار من عدم الانتفال يكفي في طهرها النزع حتى ينزل التقيين نعم يستخرج
البقية من جاعن الشبهة وإما على القول بالان في فيه القول منقذ كانت تبلغ النجاسة
وهنا ما يقتضاه من المفيد وثلة والحرط نزع الجميع مهما أمكن فجميع بين
التغير باستيفاء المقدار بعد أن وجد ويكتفى بالأول لو فقد طهرها بالانزع
انضيان التراجع في الأخير أحرط بل في سابقه أيضاً أو يافى بأكثر الأمرين من
جميع الأمرين ولو كان عدم الحاجة إليه إجماعاً ولو زال التقيين من قبل نفسه أو
بعلل نزع فهل بطهر الأول لا وهل يجب النزع أو يكفي المنزلة التقديرى الأظهر الثاني
للاولوية هذا إذا حصل اليقين في الأول **الرابعة** لا يعتبر ولو خاص بل بطلاقاً
نزع الجميع ولا المنزلة للتغير وإما التراجع فالأحرط منه ذلك ولو نقل كبر أظهر
وأما العدد فما يعتاد في مثل ذلك البش وفاق الجماعة منهم الشيطان لأنه المجهول
من الخطاب عرفاً وأما في المدارك على العرف العام وهو غير مضبوط كما صرح به الثاني
في الحقيقة انكار الحقيقة وعينها بعض الفتاوى الهجرية عظم التي يلزمها ثلثون

مسألة

مسألة

اذ يعرفون ولم يظفر على وجهه ولم يتركها لنفسها ولم تختلف حال البشر اعترفت
 حالها الاولى ولو تزوج العدة بالاكبر ما ابتدأ كفى دون العكس ويثبت عند زوج تلك
 بكفى تزوج العدة بكذا بعد عدة مرة واحدة والظفر منه ما لو تزوج بالثالثة واحدة
 كل ذلك جلال على المتعارف ولو اختلف المعتاد فاعلم ان كان ولا لا الخبير ولا
 افضل ولو اعتيد على خاصة او غيابة ونحوه ففي الكفاية نظر والجوع احوط
المقالة لا يعقب كون العامل عادلا ان يفتى لا ملاما ولا بالغاي ذكره ولا يفتى
 ولا فاصدا بل ولا انسانا بل ولا حيوانا فلو عود ذبلا او اقبلا او ضاع تدبير انزعت
 بها البشر والدلاء للعدو من دون ان يتصدى له انسان لكفى كل ذلك
المقالة لا يعقب كل حيوان سنا وجبة بل يوجب كبره وانثاءه بذكره وجبة
 بجملة كاشف وفي الذكرى خضبه بالاستثناء وكان كذلك عند حتى الطير خلافا
 لمن شذ من القدماء من صغيره بالمفسر حكمه فيها وما الخبز فتفتى القاعدة
 وان كان الحاقها بما لانض فيه الا ان قضية الفخري بدفع ما زاد من وظيفة الكل
 كقابل في اطلاقه نظر هذا ويجري وجهه في الاول لو اختلفا في انثاء **المقالة**
 هل بعدد الزوج بعدد مربية فيه اقول فالتها في الاختلاف ولا فالتها في
 والمثلية مبيد على فاعلة امالة التداخل وعدمه والمشهور لا مطلقا لا فهو ولا
 مع انية خلافا لمن قال بكل من الاخر حيث قويا اطلاق لعدم فادق القول
 باطلاق فمها من الاقدم ورفق بعضهم مع القائلين ما يصدق على القليل
 والكتين كالبول ولجوزاها وبين ما لا يصدق كالحيون ففي الربيع من الاكثاف
 لا يوجب فلهذا في الاول وفيه اشكال مع تزوج الصباست سماع الاختلاف الضنى
 في غير ذلك فلو كان اوسع واكثر وانما الخبز والاكثاف مستند في ان سندهم هذا

والفصل

في بيان ما لا يوجب
 في بيان ما لا يوجب
 في بيان ما لا يوجب

في بيان ما لا يوجب
 في بيان ما لا يوجب
 في بيان ما لا يوجب

في بيان ما لا يوجب
 في بيان ما لا يوجب
 في بيان ما لا يوجب

لو اختلف الحكم بالثالثة والكترة وحصلت الكترة في الصبة الا لعدة بل في موضع
 مع عدم تراخي الصبا عرفا وبه كذلك على راي في الموضع الا ان يبين منها ومن
 وظيفة القلة يجب مراعاة لورثتها يكون الثلث مطلقا **المقالة** الظاهر طهارة
 المباشر والدلو والرشاء والحياة والحيوانان اللذان الى سكوت الشارع في معرفتهما
 بل ادعى الاجماع في الذكرى في الاخيرين حتى في المتغير والمثلية نظرا لا محقق
 في كل الحكم مع بقاء الماء المتغير بل وفيه ولا ملاحظا للظهور **المقالة** اذا غار الماء ثم غار
 سقط الزوج بفقد الموضع وعدم العلم بكون العايد بين الغار حتى في المتغير نعم لو غار
 كذلك تزوج حتى زال مع الاتصال **المقالة** لا يعقب خياصة البشر لا حين العلم به وحين
 كما قالنا في غير ذلك كما عرفت فاجبت اذارة تقتضي كاشف الا فخرهم كذلك ولان
 منحصر في نظير المثلية وكذا لو ترك في احله بمكروا لعدم وان تغاربت بالباوعدة
 وتغيرت بخياستها لا محالة كونه الجاهل بل لا يوجب بل لا يوجب بل لا يوجب
 نعم يجب الحس مع الصلاة مطلقا ولو مع التفتان في قرار البتة اوسع الزخاوة ولا تعاقبه
 بالسبع في غيرهما بل يوجب الصور ستة للحسن في اربع والسبع في الباقين ويوجب بالظن في
 الجديد

حالة	حالة	حالة
الوضع	الوضع	الوضع
قوار البئر اعلى	حب	حب
قرار البئر اربعة	حب	حب
قوار البئر اربعة	حب	حب

في بيان ما لا يوجب

في بيان ما لا يوجب
 في بيان ما لا يوجب
 في بيان ما لا يوجب

في بيان ما لا يوجب
 في بيان ما لا يوجب
 في بيان ما لا يوجب

هذا وقد جعل جماعة من المتأخرين في حكم الانقياد الانقياد بالجهة تحكم
 بالجناب مع الرخاوة ويتأدى الفرائض حتى اذا كان البحر مثالية والمبالغة
 جنسية فشيء باربع وعشرين في السبع والبلق الخ من تفصيله بجداول موضح
 في كتابنا المتي بانوار الرياض **مشكوة** الماء الضار ولا يتناول اسم الماء بالطلاقة
 مع صدق عليه كالفهم من الامكان كل في الغب والوان لا بدونة كالحل في
 والنسب والمنوع بابل بالاطلاق دون ما لا يلبس وان تغير بعض اجزائه
 به ونحو البه وكله ظاهر وفي نفسه مع طهارة اصله لكن لا يرفع حدنا مطلقا
 للصدق في ماء الورد ولا حينا كذلك خلافا للرخص فمع مطلقا ولا يكتفى في
 الماء وللعلم فاضل رافعهما ونحو بالملقات وان كان كثير الاجزاء في قليله
 معد في القليل ونصوص القدر ومعارضا لا تقر بان عمل بمائة من
 وقليل من الاخرين لا يعم بدعون المتطهر بالثاء لعدم التحسين بالثاء لا
 مضافا الى مجرهما في نفسهما ويرشد به بحث الطهارة حتى من عابها في بحث
 الطعام والتفصيل في انوار الرياض ههنا راجعا وابسط منه باي هذا القاء
 نقاتي وهل يتم الانفعال ملغى على مجاز على الجنس كبقية القادرة الواردة
 بعضها عليه كما يحكي عن بعض اصحابنا او لا بل يخص بغيره الاظهر ذلك فافا
 لصريح الدارك للاصل مضافا الى الاجماع المتطهر من كلامه بل الشدة لزوم
 الحرج لو لا ذلك تفصيله في ذلك الكتاب لان الاحتياط في الدين
 حيل بين ولما راجع المطلق ولم يلبس بالاطلاق عرفا لا يخرج به من اذاعة
 مطلقا فانها المانح فيها اجماعا وان غير بعدا وصانته او واقعه كجلاب سكون

في قوله انما هو في حكم الانقياد...

في قوله...

الصفات مطلقا وان فرض كون المطلق اقل على الاظهر خلافا لبعضهم فجعل مذكرا
 بقاء الافادة في المواضع على كثرة المطلق او سائرته مطلقا وان لم يعلم ببقائه الاطلاق
 ولا خرفا لاول فقط وثالثا فالتقدم وليس شيئا منها ما يعتد به **مشكوة** في الماء
 المستعمل في رفع الحدث والخبث وضالة الحمام وادرجه بعضهم في المختار
 اخر افر ومقتضى العنوان وكل وجه ما يرفع به الحدث الاصغر ظاهر ويظهر من الحدث
 اصغر واكبر وعن الخبر باجماعنا وامر الفضة اظهر وما يرفع به الحدث الاكبر
 مع خلوه عن الجناسة طاهر ومطهر عن الخبر بل لا خلاف بيننا ايضا وفي جواب رفع
 الحدث به ثانيا خلافا لغيره المنع بين القدماء اشتهر بعكس من اظهر وهذا لا
 نعم الترتيب مهم ان كان احوط بل اني غير واحد منهم بالكرهية صريحا هذا فافا
 من الترتيب بما يعتد به او القليل الرخص فيه فان قلنا بانية الفضل صح عليه وقد
 الماء بالنسبة الى الغير على القول بالمنع وان قلنا بتدريجيه انعكس لما ما يفتح
 من الترتيب في الاشياء في الامة فليس يفتي القطع بالعدم وعن المتن في رفع
 الاحتياط واسع وكذلك الفضلة واظهر من الجميع امر الكثير الركاك في يمكن ان ينفذ
 سمي الكراهية مطلقا وهل المنع او الكراهية يختص بجناس الجنابة ام بجميعها او لبعض
 التقاسم ارباب الاصل الواجبة ماعد للمباعدة احتمالات واسطها الرخص في
 الرياض الى الثاني بوجه مدحول واما المسجيات فللمصير فيها اصلا وفي هذا الخبر
 اذا لم يقتضيه اقول ثالثها التفصيل بين المردود والجناسة والوارد فالطهارة في
 بين الفضل والوجوب في حكمه والثانية الثانية في الثاني واذا كان الاول ركعت على ما عاينته
 الاظهر الجناسة مطلقا وهل هي كالحل قبله او قبلها او بعدها او بعده اقول

قوله...

في قوله...

اربعة معروفة يظهر ثبوتها بالاطلاق من ان الحساب الاربعة الضلعية في موارث شي وان كان لبعضها مع بعض وجه جامع وانظر الى هذا الجدول بعين ما ذكرنا

الافاق	الافاق	الافاق	الافاق	الافاق
واحدة الاخادية	مرات	مرات	مرات	مرات
اولى الثنائية	مرتين	مرتين	مرات	مرات
ثانية الثنائية	مرتين	مرات	مرات	مرات
اولى الثلاثية	ثلاث مرات	ثلاث مرات	مرات	مرات
ثانية الثلاثية	ثلاث مرات	مرتين	مرات	مرات
ثالثة الثلاثية	ثلاث مرات	مرات	مرات	مرات
اولى السباعية	سبع مرات	سبع مرات	مرات	مرات
ثانية السباعية	سبع مرات	سبع مرات	مرات	مرات
ثالثة السباعية	سبع مرات	مرات	مرات	مرات
رابعة السباعية	سبع مرات	مرات	مرات	مرات
خامسة السباعية	سبع مرات	مرات	مرات	مرات
سادسة السباعية	سبع مرات	مرتين	مرات	مرات
سابعة السباعية	سبع مرات	مرات	مرات	مرات

واحد لها بالواحد والاول نظر الى الاصل السليم مما يصلح للمعارضة اذا دللنا على ان الاول بالاعتبار العقلية والاشتمالات العائنة اشبه هذا وفي الرض قول طاس ولاننا نرى جاذب سادس عليك براجعة انوار الاربعة لوجاهات تفصيل هذه المراحل الاربعة الاستجاء فلا بد من اذنه طاهر حقيقة على الاشهر الاظهر لا يحتاج ان يكون حقرا على من يصلح المرفق في بظهر المرفق في جوان رفع الخشب ثانيا على الاول دورث للتناق على ان زوطها الماء الذي يستعمل في رفته قبله لاني رفع الحدث للثاني على المنع على سبيل الاطلاق حتى في مائه وعلى القول بظهوره حقيقة ولقد اجاب من قال وكلما استعمل في رفع الخشب فبالتناق ليس برفع الحدث ولا في سائر الاشياء كاصولها فباعتبارها او بدن المصلي وكذلك الاصول والطواف في ربه والمكان والمشارب والمساعد وعلى حكمه اللاتفاق على الرخصة في الجميع حتى على القول بالاعتناء اذ لا معنى له الا ذلك ويعتبر فيه مطلقا ان احد ما عدم العلم بتغيره بالنجاسة بل هو اوصافه الثلاثة ونقصه عن البيان باللون لا لون له ويدخل في عدم العلم به ما لو ظنه بكتفه او بطن العبد فيظهر في الجميع واعتصر التغير في صورة العلم بالتغير كل ذلك في العيوب وثانيه عدم العلم بوقوعه على نجاسة خارجية والتعيم طهر والمراد بالحقا ما كان خارجا عن حقيقة الحدث المستحجي منه اي مغاير لها او عن عمله اي منفصلا عنه وهما اما ان يعتصم او يغير فاو على الثاني فاما ان يلاحظ افتراق الاول عن الثاني او بالعكس وعلى الاول فاما ان يكون تلوث المحل بذلك المغايرين الخارجين او بالحق من ذلك السبيل كالداء الخالص خرج ثم خرجت العدة مثلا او بالعكس او بالسبيل الاخر والمراد بالمغايرة حقيقة الحدث المستحجي منه بذلك الاستجاء وعلى الثاني

والا فانه لا يخلو عن
هذا الوجه في العلم
بغيره

فاما ان يكون المنفصل عن المحل على مسقط الماء وعلى يد المستحي او على يداي احد
 السيلين كاللذين في هذه صور سبع وثمانون بعض الاعتبارات
 واثبة منها كانت فقد اخل بالشرط ونقص الماء حتى لو وقع على غايرو او منفصل
 خرج من احد السيلين وهذا ان الشرطان متفق عليهما وغيرهما هو مبني في
 كلمات الاصحاب بوضع الخلاف وهو عدم سبق اليد على الماء وعدم تيقن الاجزاء
 المختلط بخاسة اخرى وعدم التجاوز عن المحل تجاوزا يثبت بعد زيادة الوقت
 على ما في الذكري ويقاكي سادسهم واستبعد وهو كون الخارج بولا
 غائطا والتحقيق ان يقر ان الشارطين ان ارادوا اثباتها بدليل منفصل فيدفعه
 الاصول والاطلاقات لا تفقد ما يصلح لذلك وان ارادوا اثباتها بتفقد ما هيبة
 الاستحوا على الاخير او الاول الى فقد ثانی الشارطين الثانيين كما في البولي في
 ريبا يعطيه بعض الكلمات فالاصناف القبول في الرابع لكن لا يقبل المختار
 اوضح المحل لا اذا انفصل بغيره فاطلاق كلامهم غير ملائم والمنع في البولي لما فصلنا
 في هذه ولكن الاحتياط في الدين جعل من وفي مسألة الحمام اذا لم يعلم طهارتها
 ولا نجاستها وكانت في اثنالبلدان التي يدخل حياها ماء البهائم والنصارى
 استعمالها عند الحيض المضاف كالكثير بلاد العرب مستفعدة في الحيض بل على
 الارض ايضا اقل نالها الخطا طاهر وليست بظهور ولا استصحابا فاستدركه
 الاظهر لغيره من معارضتها بوجه شقي وانما اشارة حمامات بلاد الهند
 التي خلعت من الارض فاطلها انها غير من في النزاع كما يشك في ذلك نصوص الباب
 سببا على اصل الطهارة ولو مع الشك فيها او على غيرها ايضا **مشكوك** بكبر

قوله في هذا موضع لا يراه
 محرم في ذلك من اظهر

قوله في هذا موضع لا يراه
 بعض الكلمات الكلام في هذه
 من غير ذلك

جمع كبر الروضة واشهر المشقة موضع
 يجمع في الماء من اشارة الدار والارواح
 وكثير الروضة في صفوة العقل مشددة
 الثانية مؤمنة في ريبا كثر في الطهارة
 فاطلها في غير صفوة العقل فكانت الطهارة
 واخره عبارة الفقهاء وهو ان الرابطة
 ما يظن ان

الطهارة

الطهارة بما يحسن بالنسبة في الاثنية المنطبعة في البلاد الحارة مع بقاء المارة
 اتفاقا للنصوص المستفيضة واما مطلق الاستعمال والنجاسة والاثنية والاربع فموسع خلا
 خالين كوالا الكيف ونعم في الكل او كماله ثلث الاطلاق الادلة وعمود العلة
 في مثل المسئلة وفي غيرها في الماء عند القلة وفي الفعل المرة الاولى خلافا لمن لا
 يحقن له فشرط فيها العادة والقلة وفي بعض فلو بشرط الاثنية وهذه في ريبا
 واما التدويع فشرطه في ريبا مع الاستعداد لا اقل الثانيين على الاقل
 ثانيا على الثاني ولعل الاقل ان لا يحد جواز اجتماع الماء والنجاسة ولو تفرقا
 فلما ثبت هذا الاقل اتفاقا فان رفع الشافعي لما قرناه في اصولنا من جواز ولا جنتين
 بل من حيث عدم انصراف الاطلاقات الى مثله وبكبره ايضا فقبيل الميت بما يحسن
 اجماعا للنصوص لرفع الحاجة كشيء يرد بعد ريعه التفسير او يتصور او لا يتصور
 كذلك او يتصور به الغسل او المقتل او نجس الماء في الحارة ولا يمكن التبريد الا بعد
 طول لا يلائم التعجيل الوظيف الى غير ذلك وهو لا ينافي بحكم المراسل في الجاهلين الا بعد
 في الاول والعدم في الشافعي لعموم النسخ مع الشك في شمول الاستثناء لمطلقا
 في الثاني ومثله تلبين الاعضاء وريها في ريبا بعضهم بطرح الرخصة فيه ولو لم
 حاجة وفيما طرقت واطردت يقتصر فيه على ما ينبغي به التعريف وهو موصوف
مشكوك الاشياء جمع مؤنث وهوانة القبة من كل شيء وقيل فيه اشياء اخرى
 المار به هنا على ما يظهر من الاخبار وكلمات الاخبار ماء قليل بانزاجهم جواز
 كلها من طاهر العين طاهر مظهر بغيره شق والمعاين مطلقا وفيه جماعة يفتي
 المأمورة في مثلوه اختلاف الاخبار كذلك وكذلك في كتاب في حمل المطلق

قوله في هذا موضع لا يراه
 بعض الكلمات الكلام في هذه
 من غير ذلك

قوله في هذا موضع لا يراه
 بعض الكلمات الكلام في هذه
 من غير ذلك

كما هو المشهور او بالعلم كل من الجنى او بالنقص بين المعتبر شرعا يعني نزع كالبينة
ولا قال ان كل اختار المحقق الثاني الاصح الاول للمحصل السليم عن العاد من مضافا
للمعنى الدليل بما يقم به البلوى ولزوم الحرج الشديد ومخالفة البرية فهذا القدر
من لحي الفصل او الفساد ونحن في انوارنا قد فصلنا ما عليه كالمفصل وكل ما حكمه
ببجاسته شرعا ولو بالاحتياط بالاشبهه بغير استعماله شرعا اختيارا اجماعا وكذا
طهارة مع قصد المشرقة لا بد منه على الثاني والحصر بينهما كالحق الثاني وغيره بالاحتياط
الهيئة التركيبية والادلة الحكمية اخرى يجب النجاسة تاتى في جنسها ووجه كحرم كل
ملاذات او ما زجه وجوب طهارة بدن الصلي والمجمر والطائف وان اجمع منه على
ما ياتي في ابوابها ووجه تلوينها بالمجد ولو حكمه به كل ذلك حكم على ما تواتر به
وفي ما علمه نجاسته دون الخشبة به على قول سبق ولو اضطرر الى تناوله وحضر لكن
يقسم على قدر ما يستدفع به على الاحوط لو لم نقل بانه النعير ولا يجوز ما يراى الاستعا
كاشرا بالذواب والذروع والطين وتنظيف الاوصاخ وامثال ذلك **الركن**
الثاني في الطهارة الماشية وفيه مفسلات **الاول** في الوضوء والكلالة
فيه اثنان موجباته او ما يتعلق بها او كيفية او احكامه ففيه فصول **الاول** في
الموجبات **مشكوة** المراد بالوجوب هنا التبعي ما ثبت له الاستيجاب الشرعي لان هذه
الامور كثيرا ما لا يجب طهارتها عند سوجها بل تندب فوجبات الوضوء ولو راجعت
وجوبها او ندبها لم يرد بها فاعلمه او كماله او نفسه فانواع الوضوء كما ياتي سنه واشتملتها
في انوارنا وليس المراد بالسبب هنا العللة التامة فان هذه الامور ما يضاف تعلق وجوب الصلوة
بالكلمات الثلاثة تامة لوجوب الوضوء وهكذا ولذا فهم بعيدون عن اتصاله والصلوة

او فلا يجب له وجوب

وفراة القرآن والكون على الطهارة الى غير ذلك من اسباب الوضوء او المراد بالاول
الفاعلية والثاني الفاعلية وهو يرجع الى الاول ايضا ثم هل المراد بوجبات الوضوء بشرط
لا كما هو ظاهر جماعة منهم النافع فلا بد من الاستحاضة بقصبتها الوضوء والاكبري خلا
او لا بشرط كما صرح به بعض الاصحاب فدخلت الاستحاضة الثانية للمنفق اذ حال المنفقات في
موجبات الفصل باخذها الا بشرط من الحكم واخر اجماعا منها جميعا بشرط لا يحتاج الى
الاقام وهو مخالف لوضع الكتب وعلى هذا في ثمانية البول والغائط والرجع والقر
وما حكمه والاستحاضة بانها ما حل ذلك بالاجماع الامن شد والحض والغسل
من الاموات على الاظهر وثالثا السيد قدس سره في قوله فانك لا تفهم ما تاتي الوضوء بالبول
والغائط والرجع وجب والنزول في النور والعقل غلب من سكر او جنون او اضعاف
وصريت وروما النساء واما التفصيل فيا في **مشكوة** ما بوجبا الوضوء خروج البول
والغائط والرجع بالكتاب والسنن والاجماع بل الضرورة في الجملة لكن يخرجها الا
عن نزع لانه ما يبيح به اعتد عامة الناس ارضه وعلى الاول فاما ان صار وقتا
لهذا المخصص اولا على الثاني وهو غير الطبيعي فاما ان يكون بالخلقة او بالاعتقاد
العادي وعلى الاخير فاما ان يفسد الطبيعي اولا وعلى الاخير فاما ان يكون العاد
موجبا للعدو او محتملا وعلى الثاني والاشك في العادي فاما ان يكون معتادا ام لا
اشكال في ما قضيه الاولين وكذلك الثالث والرابع ولا خلاف بل وادعى الاجماع
على ثلثها واما الخلاف في الاربعه الاخيرة فنقول نعم مطلقا او بالعدو كذلك
بين ما كان تحت العدة فالاول وعقها فان الثاني وبين العاد وغيره وعقها فنقد
من بعضهم تفصيل ثالث في الاكبر نعم وفي الرجع لا ولو لم يزل وانته

اوتوها والمعتبر في خروج الفائط الانفصال عن الباطن فلو خرجت المتعديّة
به ثم عادت كل من دون انفصال شيء منه لم ينقض لعدم انصراف الخروج الى مثله
وفي الرابع الخارج من قبل المرة اقول ثالثها التفصيل بالاعتقاد وعدمه ولا يوطئ
بل من التذكرة نقل الاجماع عليه فلهذا لا اقوم **مسكوة** وما يتقضى الوضوء النوم وقد
يرجع تقدم من اعتبة الدماغ ونقل الى القلب وخرج بالتبديد الاخير السنة والنفس
والنفس فان في كل منها وان انبعث الرابع الذي ايضا الا انه لا يصل الى القلب
شيء منها فالاول رجع دماغه نقل الى العين ولا يصل اليه ويعناه الوسن يفتحين
والثالث النوم وانت مع حديث النوم والظاهر انه اسد من الاولين واقر بها
الى النوم وليس به لان الرابع كاشف عن عدم وصوله الى القلب ذنبيا لبعض
جميع الحواس اذ هو سلطانها جميع ومنها الغم في الحذر ذات قبل لا خيرا للذين من
بمهمة وموضوعة وشاة والكرايا الكسر والظفر لها بمقادير لا يترقب ان الظاهر ان
الاول يرادف ثابتهما والشافى المحدث واقتبس من ذلك من انوارنا الفقهية في بيان
امارة الغلبة المبررة له عند عرض الشك والاشباه في حصوله في الخارج ففهم
من جعلها الغلبة على الحاشية بين السمع والبصر واخر اضاف اليها المنزلة للعقل
التي باحدها وارباع بالاول وهو الاول لان السمع من ادم الحواس فغلبته
الغلبة على البواقي فبذلك الغلبة على غيرها الذي هو المعيار لحصول النوم كما مر
وببقائه يكفى لعدم بيان ان نزول الاولين لفظي والرابع ردي وكيف كان فعلى
فان الكتاب والسنة والاجماع بل الضرورة والقول باطلان لعدم التفصيل بين
الانصار والافراج كما عن الصدوقين مطروح او ياول وناقضه عندنا بغيره

احتمال الحديث كما نرى الى العادة ففما يفاده من الاخبار فهو في مورد
النقبة وفي حكمه ما ينزل العقل من سكر او جنون او غناء او صرع
او الصبيان بل ادعى عليه اجماع المسلمين **مسكوة** وما ينقض الوضوء
الاستحاضة باصنافها مطلقا على الا شهر الاظهر بل انفا قاعدا
من ندره فلم يوجب في القليلة شيئا او اوجب بها في اليوم
الليلة غسلا والتفصيل يأتي في محله بقي الكلام في الحين و
النفس ومن الامور فهل هي ناقضة للوضوء ايضا ام لا ويظهر
الثبوت من تطهر من اوتفقس ولا يظهر نعم وفاقا للعظم ومنهم
الشحن والعاملان في الشرايع والوسايل ومن مر من تأخر للاجابة
المحكّية واستصحاب الحالة الثابتة وعموم كل غسل قبله وضوء الا
الجنابة المؤبدة بالاحتياط لو اغتسلها من درجة المحبة بناء على
قاعدة الاحتمية ويمكن العلاج بان التيقيد برفع الحديث معلوم و
الغسل فقط متكررا بالرفقة وبالنسيان الجلي فانه اذا بطل الصغرى
فالكبرى بطريق اخرى وبالشبهة محققة ومنقولة خلافا لبعض
من تأخر عن شك بوجوه اخرى احصاها وجبات في الاخبار وكلمات
الاحبار مع التكرار عن هذه الاحداث وفيه ما نرى والاخر اجمع
انوارنا **مسكوة** وما يقال في العامة بناقضة اشياء اخر بل وقد
وافق في البعض شذاز من الخاصة فتوى او رواية لا باس بتعريفها
سيما لو شاذها باستصحاب التجديد كما انه ليس بذلك البعيدا وكذا

من باب المساعدة وتفصيله محل آخر وهي كثيرة كادت تعد ومن العشر
منها من باطن الذب أو الاحليل ونحوه وهو كالتحليل بالكسر **منها**
 ملف الفاسوس يخرج البول من ذكر الانسان والذين من الذي هذا الجحفة
 والظاهر ان المراد هنا الاول واما الاطلاق على نفس الذكر من غير المراء
 على ما يظهر من الجمع فهو مجرد اطلاق على ما يرشد به لفظه وعلى هذا المراد
 من باطنه ادخال شيء من الامانة فيه ونحوه عن الحنفية بحيث ينفتح
ومنها خروج الذي يتكبد المحبة او كسرها وشد الباء وفيه لغات هاتان
 انصحها وهو ماء رقيق يخرج عند اللامعة والتفصيل والنظر بالادق وتذكر
 وهو في النساء اكثر كليل والتفصيل ومن الامكان قول بالتقص في غير
 فتح الاحليل بنوع من التقصيل وعن الصدوق فيه وفي الاول وكلها
 عليل ونصوصها مع استعناؤها بمحبة عند العظم كقائمة لادلة عدم
 وارادة مورد التقية او الاستحباب ان **ومنها** الودي يكون الدال
 المهملة او كسرهما وشد الباء بل قبل هو انصح الماء اللزج الذي يخرج من
 الذكر بعد البول وجب القوع من اقسام الدخان على كماله **وانشاد** الشعر
 قرأته على باقي الجمع يدل على ان كان من الغبار او من نفسه بعد نظره وكلامه
 الفخر والكذب والغيبة والتفنت والقهقهرة والقي والاراء والفسه
 وهذه ما رويت بنافستها النصوص ايضا وبها الصحيح وهي مع ضعف
 البعض وقصور الاخر حجة بوجهه على خذو ما من ومن الناس من ينزل
 بنافسته اشياء اخر امرنا خالية من نصوصها ايضا العلم كالردة والاشك في

الحديث واكمل ما استر التاد وخصوص لحم الجذ ودرس ما انضم عليه
 الثقبان وظاهر الفرج من الغيرة بشهوة او مع الحرية والمقتدر ولفظ
 الشعر والدم الخارج من احد السيلين والودي يكون الدال المحبة
 وهو ما يخرج عقب انزال المني وفي الحد يشانه يخرج من الادواء بالدال
 المهملة جمع داء وهو الموضع كذا في الجمع واما الودي بالمهملة فقد من
مشكوك هل يجب اعلام ارباب الاحداث بالحداثهم اذا ارادوا
 الدخول فيما يشهد بالطهارة جواز او صحة او تحقق في اشياء الحق التفصيل
 فان تعدى الحرية او الفساد الى التقطن الخارج كالأوراد المسددة وكان قد
 او كان اجبر المشروط على اوصيه واطلع الوصي فعم لعم الدليل في
 الاول وعدم تحقق برائفة الوصي في الشك والافلا لاصل ولا يجر
 فيه وجوب الامر بالمعروف لان نزع عدم عند الجاهل وكونه مكلفا بالامر
 ونظاؤه وكثرة ولودا حدث بين اثنين فكل بانفراؤه على اصل الطهارة
 واما في مادة الاجتماع فيحيان بواحد في هذه الجمعية والاشجار ومنها
 للعبادة المشروطة بها الوصى واحدا واطلاقا على الاحوط بل الاقوى
 وفي بطلان صلوة المأموم منهما بل الامام ايضا مع نية الجماعة غاية
 الاشكال والتفصيل في مقتضى الاتصال **الفصل الثاني**
 في كيفية التحلي من بيتا شر وادابر وضعيانية **مشكوك** يجب عليه
 بل مطلقا استرا العورة عن كل ناظر يحتم بالادلة الاربعه كابل الان
 في كشف العقل عن فتح كنفها بحيث يوجب العقاب قبل الشروع خفاء

ومما اكد ان الله عز وجل
 شك ذلك وهو صفة الظاهر الواقع
 او عدم العلم بالفتى ثم على ذلك
 الشرط عدم العلم بغيره اما لا
 او عدم فهمه من التقصيل فلهذا
 على كنفه العورة وعمل الاوصيين
 ثم كان الجواب نعم وهو هو

والا يقي بعض الملل بخلاف الظلم والاشمال وكيف كان فانهما السيرة القطعية
بل الضرورة وهي هنا القبول والذكر والاشمال من الاناسي والشاف منها
نفس الشبهة كما لا بد من الانس من الذكر والذكر وكذا الاشمال على الاشمال
خلافا لما في المحرر فلم يدخلها في القبول والظاهر انه لا يدخلها في العورة
وبرقة العبرة مضافا الى اشتقاقها من العار وهو في كنفها كغيرها واما
تثنية البر بالفتح فيهما مع سقوط التاء في الاول فيجوز ان تثنية الذكر في المشهور
انما الياس العورة خلافا للدارك ولا ما بين السرة الى نصف الشان خلافا لما من
الحلي ولا ما بينهما الى الركبة خلافا لما من جماعة كل ذلك للاجماعات المستقيمة
والنصوص كذلك واما ما بين الفرجين فلعل المشهور في ايضا لعدم الا ان القول
فيه وفاقا للمحقق الشاف والاصح هو الا انهم لتوقف سرتها على سرة عادية
مضافا الى الاشعية فيكون عورة واجبا للستر بالغيري واما العانة وهي
النابتة حول العورة والكوب بالتحريك وهو بينهما فلم اظفر على بصرح بك
مخصص صهما من العورة مع ما قد نعم لو جددت بما بين السرة والركبة او ما قد
فيلزم دخولها فيها والبعض يحكم الكل والمصطوح يحكم الموصولة كذا
الاذا تغير بما يقع به الصدق العرف واذا عا د عا د ولو بعد والبعض
يقين البقية ولو دار بين الجانبين قدم القتل وبين القسب ولا اثنين قد
الاول للامنية ولا يجب الاستدلال بالناظر للاصل خلافا للاصلي فظاهر
وباباه سرق الارب وخفي المستفيان لانية فاعلم على الظاهر وفلان يضاف الى الجمع
المشقة لا فرق بين كون نظره عمدا وسهوا وهل يتجر العلم بوجوده كذا ذهب اليه

كذلك في الراس
فانما في الدار

بعض النسخ

بعض الاصحاب او يكتفى بغيره ولو وهما حكماء عن بعضهم الا انهم التفتيل بين الوهم والهم
وعبره فنعلم لعدم صدق الحفظ بغير جعل الشيء في معرض الالة ولو يحكمنا الاشكال
صدقه واطلاق انظر لا يصح ان يكون له من الاطفال والجانبين والتمهة
السكران والمغني عليه والمغني عليه والعاقلة الذي ينظر ولا يرى ولا يبين ولا الى الجهة
ولو كان في كل الحداثة واحترزنا بالبحر من بين البحر ونظروا كاهل المتراحيين
بالصنعة والضرر والملوكة الغرر من جهة الغيرة والعندة منه بالنسبة الى ما كلفها بال
واما بالنسبة الى ما كلفها كالمالكة مطلقا فلما كان وجبة العندة بانما يحكم الجانبين
الجانبين وكذا رجبنا الا اذا كان الانكشاف من الزوج بقصد الرجوع وهذا في
النسبة قبل المحرر واحترزنا من الجنب والملك لصحة نسبة النظر والوفاة اليهما يفتق
بعض الايات ويمكن اخر ابعده بقيد المحرر ولا فرق في الناظرين كونه متصلا بالنظر
اليه متصلا بجارية او نسيته او مختلفا او شبهها كالحفي فلا يكتفان له كما لا يكتف
وكذا للسو ح وكذا لك حريمه ورفقه اما استثنى ولا يبين كونه صغيرا او كبيرا مع التميز
لوصف غير اوطا لاربية من الرجال والقواعد من النساء ولا يبين كونه مسلما او كافرا
او كافرا ولا يبين كونه سالما او عبدا او غلاما ولا يبين كونه من الاجانب او من الارحام
فارجع امر الاحتمان الى الارحام والمضايقه عن الانكشاف من دون ضرورة كما قد اورد
العلماء من كل ارجاع اعدا الابلاد الى القول كذا لك كل ذلك للعموم وبخصوص
في والد ووالد والفقير في غير ذلك فانه يجب التميز من الاجانب بغير النظر الى
عورتهم والعرف الطرف والواحد والواحد الا في اشتراط التميز في السو دعه
سبيل الاختلاف فان المحرمين والحرية يكتف عنهم ولا ينظر اليهم وقد اوضحنا الفرق

فانزل الرضا نعم غير المتبر من الاطفال كالمهاجر في البابين فكما يجوز ان لا ينف عنه
 لا يجوز النظر اليه اما بناء على عدم انصراف عونه لا جوف اليه فلا ينف عنه دليل وجوب
 الغض او نفقه خراج بالادلة كالسيرة الشرة والعسر والخرج للفقير في اكثر معتز
 الكراهة هنا طريق او قول فلا وجه لميل بعضهم الى عدم الحرية لولا الاجماع
 وان تضمنت اعلياها الاسلام لان بعضها حاله كالتاب وعليه فيحظر نظر المسلم
 الى عورة ككافر خلافا لبعض الاطراف في مزيل الصدوق من الصادق من ان
 الحرة في الذم من الجبر عليم كالنظر الى عورة الحمار ويقلد غيره ويثله لا يحضر العوا
 المؤدية بوجوده عديده لا يسمع ظن عدم الفارق بين وجوب النظر وجوب
 يعني ان كل من يحظر النظر عنه يجوز النظر الى عورته واللسر يحظر النظر الى عورته ولو لم يكن
 ومعه الا حوط ذلك لان في تعيينه نظر ابدون الوتيرة والوجوه للاصل الثالث من
 المعارض باساو ابر في رفع الشر مجري في النظر حرا جوف في الكلام في الساتر
 هل يكفي ما يبر به اللون ارجح من الحجب ويبقى في باحث الصلوة **مكره**
 يجوز على المحلى جيتار يدا خارج البول والغائظ استقبال القبلة واستدباها على
 الاظهر الاشهر بل عليه الاجماع والنس قد تواتر مع التاميد بالاحتياط وتقليم الثعالب
 فانها من معظها السور على البلية الذرة والنس الرار مجزئة الامر من عند
 ومن فاعلها وان اشهر الفتوى بخلافه واي خلافا للفتنة يجوز مراع الكراهة
 وتبعه من الاصل ثلة بوجوده عليه والتمسك بفصل بين ايدان فالثانية وغيره
 فالاولى وهل يحصل الاستقبال بمواجهة البدن للقبلة بما لا يحسب استقبالها عرفا
 وان خرج بعض اجرائه عن محاذاتها ولو مورف حيث لا ينف الصدق كالعلة

عن محاذاتها

عن محاذاتها ولو مورف بحيث لا ينف الصدق كالعلة المشهور ان يوجهه جميع
 مقادير البدن بحيث لا يخرج شئ منها عنها ولو غير العورة كاهن الاخرة جماعة
 منهم الكفاية او يوجهه خصوص العورة لها من اجماع جميع البدن او افرقت عنها
 ولا كما هو المحكي عن الشيخ والموجز اقول لا يظهر الثرة فيما لو جلس بجوارها بحيث
 لا يخرج منه شئ من اجزائه او بخلافها بحيث لا يجازيها شئ من ذلك كما هي
 على الحرية في الاول وعدمها في الثاني وانما التمسك بالاحتياط محاذاتها وامال
 الحولانها ان يعكز ذلك فنقتضي القول بالحرية في الاول والجواز في
 الثانية ونقتضي الثاني الجواز فيها جميعا ونقتضي الثالث عكس الاول وال
 لا يخرج عن قوله ان كان الجمع بينه وبين القول الثالث لحوط وكيف كان فلا
 سائر الحالات كحالة الذهاب اليها للقيام للجلوس له او حاله قبل اذنه او بعده
 للاستراحة او الخروج غير الاثنين من ربح او فح او دم او ساير الاطلاط او بناء
 او لا سبب بل وحاله ان علم او ظن بعدم تقاطع شئ منه او يتقاطعت منه او يحاط
 بل لطف علم مجزوع شطوة او قطرتين من البول بحيث لا يصدق معه الاثم وان
 كان الاحتياط في تركها حجاج والمكان الفضل والشك به لحوط **رب سقلا ديرة لا نفس**
 المانع القبلة هناك في الصلوة عينا وجهه قريبا بعيدا وبقي وبذل المع
 بالاجزاء عنها ولو قبله او لم يبلغ الوجه الشرعي او التقريب على الاشهر الاظهر
 للاصول وصدق الاجتناب عن الامر من مجزوع ذلك خلافا لما من بعض المحققين
 فاجوب بالبيع الواحد الحديث نفس ضعيف مجزوع معارض مجزوع مؤيد ولو لم
 يعلم القبلة لم يرتفع الحرية بل يجتهد او يجنب للاطلاط خلافا للمدارك

له القعود الى جهة شاء مثل الاجتهاد وهو ضعيف نعم لو كانت بعده ولو كانا
عليه وان كانت له مندوحة او لم يتغير بغيره او ترك بقيت والاستعانة
لو طارت بين جهتين او زيد اجتناب عن المحلل **الثاني** لا يعم الحكم لغيره المستوفى
والمطوب للاصول مع الشك في شمول الادلة له كحل لانفس الطهارة والصلوة لا
ينافض القبلة ولا احتياط مرعوب **الثالث** يعم الحكم للقائم والقاعد وان كان
مهيبة التحلي كالمشي وكذلك الركاب والماشي والخفي كل عيب بل التلبس على
واما المضطجع والمستلقي نحو الاستقبال المعبر في الصلوة فمع عجزها كذلك وانما مع
القدرة فالتكامل من صدق الاستقبال في الجملة ومن ان ذلك انما هو للعاجز ولذا
لو حلف لاستقبلن لا يتبرع مع القدرة ولذا تروى فيه المداك وفي الحائض بالاعتذار
وجبه وجبه **الرابع** هل يجوز على الكفأ انبال غير الكفأ من الاما على
واحرابه والمجنون وتجهده نحو القبلة او اداؤه عنها وكذلك للمريض كاجز على
نفسه الامان اشكال من الاصل والتفصيل بالتعظيم ويتفرع عليه وجوب مرفعه
كذلك وكذا تنبيه السامع والعاظ فيجب على الثاني كما يجب قطعاً وتخلو في مكان
عن التلوين والاحتياط في الامر من فلا يترك ولت كان التعليل من اصله على خلاف
عزل عليه سبب الاخر تعويلاً قائل لا ومن عن القبلة في التحلي معطاً الوجه
الخامس يرضخ اضطر في احدها ولو بقاها فاقبل بتقدم الاستدبار فظن
افحية الاستقبال وسفر بعضهم سيرا في القنوط واخر ترجع بالقبض وانفصل
ليس بل لك التعبد ولو تراحم احدهما مع النظر قدم السرا لانه لا اله في نظر الشيخ
مسكوف يجب غسل مخرج البول وجوباً شرطاً لما اشتهر في صحة طهارة البدن

مستوفى في الاما على
نما اداؤه على السامع
فقط

بالضرورة

بالضرورة الاسلاسية واليرة المستمرة والمستقلة المتظاهرة ويكتفي بظهوره لبراءة
للتصور مضافاً الى الاصول ولا يجوز فيه غير الماء باجماعاً متحققاً ونقلوا التحا
به مستفظة ولا فرق بين النقيض وعدمه ولا حال الاختيار والاضطرار لا اطلاقاً
ما قرئ في ابوابهم من الشرايع من الاجتزال بغيره في حال الاضطرار ومثله من المعتبر
او مثل كسب بعض الاختيار فطالع الانوار اقل ما يجزى من الماء هنا مثلاً ما على المخرج
من البول على انه ظهر وفاقاً لجماعة بل المشهور كجلب الصريح الحسن فلا يفتي
الحق فترق لم يحصل بمثل ونصف مثلاً للاصل والاطلاقات كما لا يجب تحصيله مرتين
اختياراً للجد كاقال بكل ثلثة قضية للتقييد وهل يجب صبتا لثلاثين مرتين او مرة
او بالتحديد احتمالاً من الاوسط والوسط وعليه المشهور ولذا قال بالاعتذار
الأكثر كما ترقين المرة هذا والآخر طرقتا من تحصيل الحق مرتين والثالث اكل
فروع الاول هل المعتبر في كل من العدد او المستح ان يكون بعد ذلك
او يكفي ولو يعمه مقتضى الاطلاقات الثاني وعن محقق الدروس والبيان الاول
وهو اصل **الثاني** لا يجب في غسل مخرج البول ذلك ولا ترك للاصول والاطلاق
والمرسل الصريح به هذا لا يجعل على المخرج عين البول ولا يمكن غلبته بنفسه
من دفن او دفن او عين خارجية ولا يجب الاقناء مع الشك في النقاء
بالبقاء للاصل وكذا مع غل الاول فكيف بالثاني ولو شك في اصل الاستحباب
والخلط فقتضيه بقا من استحبابه وعدم الفصل المعتبر وبقا استحباب
بقاء النجاسة المؤبد بالاستعمال لزوم الاستظهار وكذا لو شك في وجوده مانع
الاذالة مطلقاً **ثالث** لا يفتي بحكم المخرج مع الغلب الطاهر بحكم البول

مستوفى في الاما على
فان قيل البول على السامع
فقط

هذا هو الاصل في الاما على
سواء كان البول على السامع
فقط

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

قبل الاستعمال لأجله أذ لو اشتد ذلك لاستحال عادة وهو موضع وثاق مضاعفا
مضافا إلى بقى الكفاية أو غيره **ثالثها** أن يكون فالعالم للعين لأن لقائهم لا لزجاً
كلهم بل لبقوة الزنجار والغفران مع الغايطة وأذهبها عن الشرح فلا بد منه
بالضرورة **رابعها** مراعات أكثر الأثرين من التناقض وتلخيص المحطات وثاقا في
المنازل طلقا على المشهور لأظهر للأصول وظاهر النصوص مجازاً التنبه والتميز
الذي عمادونه خلافاً للكنى بالاول فلا يوجب إحلال النصاب لوقوع مجادونه
وابعها الانفصال فلا يكتفي به والجهات لما ترخا خلافاً للكنى به لوجوه هبة
ذكرناها مع ما عليها في الانوار **خامسها** أن لا يكون عظم ولا رثا للكنى المعال
عنهما بأصل البطلان مضافاً إلى عدم إضراف الاطلاقات ولو شك فيهما ولو
لاحل المناهي وأسابير الحريات وثاقاً فقبيلها ففيها التكاليف بخلاف قضية
الاطلاقات وعليها الأكثر والشك في إضرافها اليها طوطها في الروضة **والصحيح**
وهو أحد على ما قيل أن الرخص لا تناط بالمعاصي وكيف كان فلا حظ لعدم
الاعتناء بها هذا وإن اختلفت أوز غيرنا ههنا تعلق **وهنا مسائل الأول**
لا فرق بين الرخصة بين الذكر والأنثى والحنث والصغير والكبير لبعض
عمومات الباب مضافاً إلى دعوى الوفاق بين بعضهم على العموم في طرق الحنث
الثانية حد الاستحشاء هو زوال العين وأما الإضراف فليس لوجوب أن التمتع
ولا الإضراف ولا سوى والمراد به الإضراف الصغار التي تبعد أو تبعد الزنا
بالجرح **الثالثة** يحكم بعد استحشاء الشرح بطهارة المحل وثاقاً لصريح النص **والصحيح**
بل ظاهره إجماعاً نص في خلافه وأنه عفو في الصلوة وأضرها إلى الثاني

[illegible]

4

201

1997

上



45.

وانه جفنة مع انهم لم يبعدوا في طي ارض العفو حيث عدوا وان عدم الدليل
 دليل عدم فيما يجر به البلوى كما هنا وان تداوله في اعمار الصحابة وله صان
 الحارة العرة فكيف عن البرقة مضائق الى النبوي في مسألة العظم وقد بان
 وانه عناية الملائك لاحمل الصلي من استجر لما فيه ما يدبره من تدبير ولا يخفى
 على ما في الاعتباره مع بقاء الاثر كيف يظهر وشبهه عندنا في الشرعيات هذ
الرابعة دعي الشرط هنا امر آخر لم يثبت وان كان رعاية بعضها احوط
اعضاها ابتكاره المستنجد به بمعنى ان لا يكون مستهلكا مطلقا وان يظهر ولو شخص
 ككل النصاب مع التقاعد عنه قوله او احتياطاً او يحصل الاتيان مع التقاعد
 كما هو ظاهر الفاضل في القواعد والشرائح لشرقي قاضي واما ما تجس واما يظهر
 فداخل فيما **ثانيها** جفاته كما من بعضهم لوجوه مدخلة الا ان رعايته كما
 لحوط **ثالثها** رطوبة السطح منه وبرده ما ترغم ان لم يكن في الماء تعفن الماء
 لعدم تحقق الاذهاب كاللينة **رابعا** ان لا يتورع عن حمل القوط كما
 المتحجب وهو كما سبقه وقبله بالاعتد غير متوقفا **خامسا** ان يوضع الحجب في
 موضع طاهر قريب من الخس ويدبره على الموضع الخس بحيث لا يلفي بشئ من الخس
 الخس شيان الموضع الخارج عن موضع الخس املاع رطوبة ذلك الموضع الملائك
 كما من بعضهم وهو كما سبق نعم يعتبر عدم الخروج من التعارف **اقتضاها** وانما
 خائف للاصل على مورد الثبوت ولكن الاحتياط مرن على كل حال ولو بقي
 بالاحتياط الى الخارج فعين الملو له دون الداخل للاصل بينهما **السادس** يجوز
 باور **منها** العظم والورث لضعاف محجج بوجوه عديدة فلا يكادها

وكتبه الشريف بن علي في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٢٥

١٠٠

26

قوله فانه قد اوردوه للاسبغ على كل ارجلهم

في التفسير لا بد من التمسك بالاصول
المقامين لا بد من التمسك بالاصول
في التفسير لا بد من التمسك بالاصول

تعتبر آيات الشريعة من آيات الله
والله اعلم بالصواب

معجزة بالكرامة مع عدم صلاحها قبول بالحربة وعلل في الأكلش بانها زاد
 الجن **وسها** مطعوم البشر لغوي ما مر في خصوص الخبر في اهل
 الثوراد وصاحب العبر **وسها** مطلق المحترم كور في الصحف العظم وما
 اسم الله المكرم او اسم احد الانبياء ولا من وشي من الامم المساجد والمناسك
 بل ما يؤدى ذلك الى الكفر وكذلك التوبة الحسية على من فيها افضل الصلوة
 الحسية بل بعقوبة مهينها عاجلا وبرد رواية طريقه فتقلا على حكاية عجبية
 او ردها في انوارها **وسها** الاموات المفضولة **وسها** عضو الاجنية
 ولويدون الرية لما تر **وسها** ما تهر باستعماله وامر الاجزاء في الكل
 كاهر وهل يجوز في الامرين تعجبهما بغير الاستحشاء مقتضى التعليل فبدا
 من طعام الجن ذلك لانه معارض بالتعليل بانها لا يطهرون في النبوة الثاني
 مؤيد بظهور الاتفاق حيث ان احدا لم يفت في هذا المقام ولا ورد به نص في دليل
 اخر بل البرزخ حيث انها لا تضيق من ذلك وصرح بما توينا به شيخنا البهائي في
 بعض تحقيقاته **مسكوة** وما يجب للتخلي اورد **احدها** الاستراحتة عن
 ولومها على عورة في بول او غائط او امد هاناسيا بالنبي ص حيث ورد انه
 لم يرد على بول او غائط او الصادق ع مدح لقمان لمثل ذلك ذكره الطبري
 الحيز في ذلك ويستحب كون الكسيف في اسفل موضع الدار لما مر في اهل البيت
 الخروج في اسفل موضع البدن **ثانيها** ارتداد موضع مناسب للبول بحفظ
 عن الترش باريقا في المجلس او كثرة التراب في السقط للاخبار بل عدتها
 من فقه الرجل **ثالثها** التمسح عند الدخول ذكر اواني ولوم مسك الرأس بها

وادرس من قوله ما مر في
 من قوله ما مر في

انما كانت كجذبة اجزاء من اجزاء
 واما ما مر في قوله ما مر في

او صا به بان تظلل شوبه او غيره ولعل الاول افضل كل ذلك لما مر في علل
 في بعضه بالاستحشاء من الملكين **رابعا** تغطية الرأس لو كان مكتوبا مطلقا
 لغوي ما مر مضافا للعدة من سن النبي ص في المقعة وتعليقات في مثل
 المقام بقصد وجده القصاص من الاطراف كما استظهره بعض الاصحاب
 قيل في الخبر **ثامسها** التسمية دخول وخروج مطلقا في وجهه وبالماء
 خاصة وسند الصحيح اذا دخلت المخرج نقل بسم الله اللهم اني اعوذ بك من
 الخبث الرجس الخبث الشيطان الرجيم واذا خرجت نقل بسم الله اللهم اني اعوذ بك من
 عافاني من الخبث الخبث واماط عني الاذى وجمادة الصدوق غطيه عن
 مشايخه عن الصم من كثر عليه السهو في الصلوة فليقل اذا دخل الغلابة بسم الله وبالله
 اعوذ بالله من الرجس الخبث الخبث الشيطان الرجيم ولا افضل الا
 مطلقا كما قبل وقد ورد في الدخول بعض الاخبار وكذا عند التكسيف مطلقا
 اذا اكسفت احدكم بول او غيره فليقل بسم الله فان الشيطان يفض بصرة **سادسها**
 تقديم الرجل اليسرى عند الدخول في الكسيف كذا روى جماعة بل تخم بعضهم
 لتقدم الرجل اليسرى ولا بأس به **سابعها** الدعاء في خللك تلك الاموال وهي ثمانية
 حال الدخول والخروج وهم روى في ثمانية ايضا العهد الذي عرفت في الثاني
 والتمح في حديثي قوته واخرج عن اذاه بالهاتفة بالهاتفة بالهاتفة
 القادر من قد رها وعند من وجع القدر والله كما اطمئنت طيبا في عافية فاخر
 من جنبها في عافية وفي حديث اخر اللهم اني اعوذ بك من الخبث الخبث
 عند النظر الى القدر والله ان في حاله وجبت الحرام وعند النظر الى

قوله ما مر في قوله ما مر في
 الحديث العرفي كذا ما مر في

الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً وهذا الاستغناء اللهم حصن
 فرجى واعف عنه واسرع عوفي وحررهما على النار وبعد الفراغ والقيام وصلى البطن
 باليد المحرقة الذي احاط على الاذى وهذا على طعنى وشراي وعافاك من البلي
 وبما قبل فيها وبعضها اشيلو بهما جعل الخاص لصيب الماء من اليمنى على اليسرى
 ولا يريد به الفنى لكه عاذركنا ولعمري ما قال في الدرة واذ على الاحوال وهي في
العدد على ثمان بقية بما ورد فيهم لو فزعوا الخاص في الوضوء كان انهم لقاعدة
 التسامح **ثامنها** الجمع بين الاجزاء والماء مقدماً الاول على الثاني مطلقاً ولو في
 غير التقدي فهو اجس به الاكتفاء بالماء وفي المتعدي هو الاخص من الاكثاف
 بكل واحد ولو دار الامر في غير المتعدي بهما اذ اخذ الماء احسن **تايها**
 الاخذ على الرجل اليسرى وانفتح اليمنى **فاشها** لا يندفع في الاستغناء بصل
 المقعدة ثم الاخذ **جاء في عشرها** تقدم اليمنى عند الخروج **ثاني عشرها**
 الاستبراء على الاظهر لا يشترط خلاف الماء من اليد في مرة واحدة وبعض لغوا وجو
 ولا يصل اليهم من الرابع وامن اذما استكروا به من دفع او تدافع وفي كفتيه عاذ
 مضطرباً ولا يختلف في اليد اليمنى وضبطها اجتهاداً ولا يجمع اليها
 ولا في اليد وباعلاها التمسح مسحات كافي الشرايع والفرع يدان مسح
 المقعدة والاحمل القضييب ثلثاً ثم اليد اليمنى ثلثاً ثم اليد اليسرى ثلثاً ثم اليد
 فكتفي بالاوليين وهو للثاني ثم الاربع يمسح بها الوجهين من اجزاء من المقعدة
 وخصوص المقعدة لكن في نسخها اختلاف كثير في الثالث الاول كل من واليد
 باليد اليمنى ثم الوسطى كل من المرفعى ولا يخط الاول لو لم نقل بكونه اظهر من

فرد الزيادة كما في بعض النسخ
 فيكون بين النصوص من عدم
 الجمع بين النصوص من عدم

نسخ الكلام فيه في بحث غسل الجنابة **مسائل الاولى** يدخل في كل جلد
 مبتدئاً وينتهي بشا من باب المقدس من الجانبين في المسحات الاول وباقى بها
 من اضر الطرق مما ذات ما بين اليقينين لا يخرج المخرج عن مجرى البول ثم يقع
 الفائدة وبذلك في صدق الاطلاق **الثانية** وبما يزيد كل من الشهيد كونه
 بعد الصبر هنيئاً وكذلك التمسح مطلقاً وعن سبيل الدعاء وتلقاؤه فيقف
 لشئ منها على شئ ولا بأس بتأخيرهم من حيث الاحتجاب واما ما روي في
 الحكم الوضوء الا في الاصل ومعناه البيان وغيرهما دفع الجيع وض على ذلك
 اعتبار الاصع الوسطى للمسحات الاول والاهام والجهة للبولى كما قيل وكذا افق
 اليد اليسرى لذلك كله ولا احتياط في الكل من ولا يمتنع للماء الغزفي في يمينها
 بل يجري التوسط لاداءه **الثالثة** يعتبر ان يكون بعد انقطاع غيب البول
 وتطاوله فلا يجري في الاشياء لظاهر النص من عمل يعتبر الاتصال بالفراغ عنه
 او كونه في حال التخلي وتفرغ النقرة او في باب محمول على الغالب المتعارف
 يعتبر التولي في المسحات طوائف بالبعض بكونه وبالبقية شحوة مثلاً لا يمسح في
 كذلك الاتصال في كل مسحة ولو قطعها في الاشياء استأنف لانيها اشكالاً
 الاخير وصيل الاحتياط **الرابعة** ما خرج من الاخذ بعد تحقق التمسح
 من اليد لظاهر غير ناقص للظاهرة وان اشتهى البول او شك في صاحبه وقيل
 محققه مطلقاً فلو اشتهى او اشتهى لاجزاء فخصيلاً او قلاً ولم ينفذ من مطلقاً
 عموماً وضراً ومفهوم في الجمع مضافاً الى الاول في الاول والنظر المصحح محلاً
 مطروح وان خرج او مؤل باستحبابه وفي مشكوكنا الصلابة في الثاني شكل وقية

فرد الزيادة كما في بعض النسخ
 فيكون بين النصوص من عدم
 الجمع بين النصوص من عدم

فرد الزيادة كما في بعض النسخ
 فيكون بين النصوص من عدم
 الجمع بين النصوص من عدم

الأصول مع الشك في شمول الدلالة النقص لثقله العدم والاحتياط **الخامسة**
 لا استبراه على المرافة للأصول وعدم شمول شيء من النصوص ولو كان في بعضها خلافا
 لما من العلامة في الختامي والنهاية غير بين كقبحته لها وغير غير واحد منها
 عرضا وهي آخرها ثانياً بالمسحات الثلث يعني الأول ولا بأس بتأخيرها عن الثاني
 وحكمهم بالنقص والخامسة فيها يخرج قبل استبراهها ولو قلنا باستحباب للأصول هل
 مع الحكم لغز المبلغ من المذكور ما مع التبرير فاستحباب هذا للمتناع كعدمه
 والخاتمة كسبعية للأصول ولما لا اشكال فيها فليس من الأصول وتعيينهم للمبلغ في
 أحكام الطهارات والنجاسات والاعتناء بغيره ان ثبت الاستبراء كما انه ليس بذلك
 البعيد او قلنا باسالة خبر الظن في الأحكام الشرعية كما كنا قونا في اصولنا
 اما مع عدمه فيطرح الخامسة فبذلك لا يعمد ولو بقوله في المتن لا استبراه على الأصول
 الثانية **السادسة** هذا الذي هو مع التفتيش في خلال النقص فغير اشكال من صدق
 النقص والعرض والتقصير في الجملة كما في الأخبار وكلما في الاحكام ومن عدم العلم
 بحصول المصلحة والشك في صدق تلك الاعمال مع عدم مطاوعة المقتضى والاعمال
 عدم الاكتفاء لعدم الحاصل بين المباح والموسع **السابعة** البطلان المشبه الخارج
 بالاستبراه او قبله بحكم جديد بدو يظهر وهو بحكم المظهر بطلان الحكم القديم
 ما هو شرط فيه صحيح لاقتضائه ولا اعاده ولو شك في الخروج ولو بالاستبراه
 بحكم بالقديم **الثامنة** لو تعذر الاستبراه او قصره كالأعضاء المرض أو كراهة أو غيرها
 ومنه للنسب والجهل بحكم او موضوعا هو كغير المستبري لعدم رافع لعرض النقص
 والنجاسة قبله نعم لو كان مقطوعا بالذكر او بعينه احتمل الاحتياط مع الباقى في

قوله في الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 الرضا في الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 بوجه في الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 في الموضع من الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 في الموضع من الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 في الموضع من الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 في الموضع من الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه

الحكم

الحكم الوضعي لحصول المصلحة بل يمكن منع شمول العرويات لثقله فيدخل تحت
التاسعة لو شك في فعله حكم بالعدم او في عهده حكم بالثقل للأصل فيها
 اذا كان معناه في الأول للشك في شمول العرويات لثقله فيدخل تحت
 في غيره فيها كل عروياته **مشكوة** وما يكره له اصول **العاشر** ثانياً الجاهل في
 الشارع وهي موارد المياه من شطوط الأنهار ورواسي الأودية والشارع وهي
 الطريق الأعظم لغة والمراد هنا مطلق الطريق الشاذة سواء في ذلك القرى
 والبلدان والبادية دون المسدة فانه يملك لأربابها عند حاجتها كما قبل
 فاما يجوز أو لا يكره **الحادية** في التزك أي المواضع المعدة لتزول القروا في
 والمتردين متى برأما الغلبة الظل فيها هو من اجتمعهم البها **رابعا** تحت
 المثرة ولو لم يكن فيها أثر مما يكره في غير الموضع مثلا لا ملاقى الصحيح وان قلنا
 بأشتره بقاء المذب في حقيقة المشق لان الأثار من الملكات ولا يكره تقبيل بعض
 النصوص من يكرهها فيها ولا اشعار ببعض العمليات هذا لما في الأصول من ان
 قاعدة التقيد لا يتنافى في الأدب خلافا لبعض الأصحاب نعم لو لم يكن من شأنها
 الأثار كالمخلاف **الخامسة** في الموضع الجديد بعد ما زالت عنه بالقدم او بالعارض فلا
 كراهة للأصل **السادسة** مواضع اللعن ومدارها بحسب الموضع كل مورد يكون القاء
 في عرض لعن الوارث كما يوجب الدور وانشاء السوق ويعنى ذلك لا انها فتوى في
 بعض القضايا بالأول وجوز به بعضهم مخرج النكاح من محال التزك فلا يتأهل
سادسا قضية المساجد كل ذلك على الأصل لا يخرج اما الحرمات فيكتفي في
 الأصول مضافا الى الاجماع النقول ويعنى هو البيان في النصوص المسئول فيها من

قوله في الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 الرضا في الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 بوجه في الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 في الموضع من الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 في الموضع من الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 في الموضع من الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه

قوله في الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 الرضا في الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 بوجه في الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 في الموضع من الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 في الموضع من الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه
 في الموضع من الأصول الأولى بل لا بد من الاستبراه

الغايط المسكوت فيها عن هذه الأمور أما الكراهية فللمستغنية الناهية الجاه
 بين هذه الأمور وبعض لائبة المحول عليها مع ضعف كثرتها بالقرائن الماضية
 خلافا لما عن الهداية والمتعنى في غير الأخير ولو في الجملة وأخرى في البعض
 قد عرفت ما لهم وعليهم هذا مع تقدم الخلاف وإطباق المتأخرين على بطلانه
بقي مسائل الأولى يعي حكم الشوارع ما يحض عبوره بفيلمين
 على الأظهر للعموم وهو ظاهر أكثر خلافا لما عن بعضهم ولعله يقع المناظر في
 منع سلكه لكنه ليس فيه بغير أهل الله سلكا لكن التفتيح بقيد التعبدية وأما
 فنية كلام طويل وقد بان حكم الشريك بالحقى وكأنه تارة لا خلاف فيه وعلى
 الشوارع حكم النية الألفية فإن المجد لا يصدق على البيعة ولا الكنية
 كل إذا لم يعلم بالألفية والأخير من هذه العينية كقائمة الصفات المنانية
 وهل ظنها بغير قطعها لا يعدل تلك أيضا على الخط **الثانية** يعي الحكم في
 الأختار ما يكون الأكل ثم الأثمار أو غيره بلطف حد الاستماع أو لم يبلغ
 حنائه المسقط حال السقوط أفرا سقطت قبل البلوغ أو قبل السقوط شرعا
 كل من الأختار فلا ثمار والمسايط أو ملوك المحدث واليرة فإن أذن للمع
 أو بالتفتيح جازت المسايط الأعضاء أو جازت معها أصابها الخداء أو
 كان يحبس بعد السقوط أو بغيره فيصير عادة على الخبيث بما سيع من الذنوب
 أما كل ذلك فهو قسوى ودولية **الثالثة** المانع من بيع ما هو لأصح
 يخرج ما قبل بيعه لأخيه جميعا العموم لإدلة خلافا لبعضهم فخصه ببعض
 ولو اظهر على وجهه **سابعها** استقبال أحد الفرجين لآخر واحد أكبر

حيث كانا متباعدين
 اللاندر والحدود والنفوس

قد اختلفوا في ما إذا كان
 التفتيح في غير وقت الصلاة
 لم يكره في نفسه ولا في غيره
 قد عرفت الحكم في نفسه
 فما وجه التفتيح من وجهين
 من وجهين أحدهما في نفسه
 من وجهين آخره في غيره
 من وجهين ثالثه في غيره

حين

حين خرج حدته على الأشهر الأظهر للمستغنية الناهية المحولة على الكراهية
 بمنزلة ما خر خلافا لبعضهم فخصه بالبول لا بخصاص بعض النصوص به وهو كونه
 وللهداية والمفتحة فنيا جوازها وكوفي الجملة وليس المدار على الجهة بل على
 الوجهة فلو حال جابل كلف أو كلف ارتفع المنع وهل المدار على الفرج أو عليه
 وعلى المقادير جميعا أو يبدل لا يبعد الأخير لورود النص بكل ولائها وفي غيره
 ولا يكره استقبال أحد الفرجين أو ما يوازيه مع أحداث الآخر للأصل وظهوره
 في الاتحاد ونقل الإجماع في البعض واشترط في الرأى من قبل في استقباله
 بالغايط ولا يرى له وجه ولا فرق في الحكم بين اعتناء قصصها أو بعضه
 أو غيره ومنه الهلك وكذا الفرق بين الليل والنهار وكراهية في حال الضرورة
 فلا سائر الأحوال غير حال خروج المحدث بالغى المعاف فلا يشمل الخارج
 المسكوت والمطون والمستوى **ثاسفها** البول في الأرض الأصلية كمن
 الطائفة وإن كان يحتجهم بأخضة حيث لا يثبت بها الزايد عن رجاء الله
 والقول بل بزمه كل من كلف في حال من الوجهة بالمرة وفي حكمها كلها ومظنة
 العود كصلب غيرها أو أعلى المحدث للمعالي في أسفلها **ثاسفها** البول
 في الحجر للرسالة الخيرة وأما كونها مواطن الجنة فلم يثبت وإن أبدعها به
 سعد بن عباد وأنه بال في حجر الشام فاستلقى ميتا فمضت الجن من عليه
 بالمدينة عن قتلنا سيد الخروج سعد بن عباد ودينه بهمين
 ولم يخط بواره إذا انظر أفعالها متعلقة لما وتحت في أنوار **عاشرها**
 البول في الماء ولو ساكن عند أكثر من موضع للمستغنية الناهية وفيها الإطلا

قد اختلفوا في موضع بعض النصوص
 التي وردت في البول
 وقد اختلفوا في موضع بعض النصوص
 التي وردت في البول

قد اختلفوا في موضع بعض النصوص
 التي وردت في البول

قد اختلفوا في موضع بعض النصوص
 التي وردت في البول

مضافاً الى التعليق في بعضها بان الماء اهلا وفي آخراته في الزاكد يورث
 الحصر وفي الجاري السلس واحياناً في لباس مطر وحذر مؤلفه
 فيهما في ان احزان يدفعهما ما مزمع الاصول وكيف كان فالتر في
 الساكن احوط وبما كذا الكراهة في الليل لورود الخصوصية والاولى ترك
 القنوط ايضا لورود نقل تحول الكراهة بالنعوى وعموم العلة وهل بقي المياه
 المعدة في الخلالة لاكتساب الكسافة كما في بعض بلاد الحجاز عنه اشكال والاحتياط
 مهما أمكن اولى ولا فرق بين خروج القدر داخل الماء او خارجه وان وقع
 عليه ايضا دخل بل **في** من يعي الحكم لا يزال الكسافة فيه ولا يبرئ كثره
 الماء وقلته وان تغيب بديل وتغير هذا الاصل في الحكم اوفي الاهل فيتمله
 النص المعلن به بل ومع سبقها لذلك ولا بأس بالمضاف ولا التبع وان ذاب
 ولا البطلان المنبئ كما لو استبرأ في الماء ولم يعلم بخروج البول بل وان علم ذلك
 وعدم انضار اطلاق الدالة الى مثله وكذلك العلة للشك في حصول الاذنة
 وكذا حال الضرورة لنعوى او قتل البنيات مع هذا كله اذا كان الماء مكملاً
 او ما دونه وفيه والكماء الحتم للمختلطين اليه غلبا بخير بل بما يبرئ الى
 بطلان الفصل **حاد عشرها** استقبال الوجع بالبول بل مطلقا للرسالة
 العلة والاولى ترك استقباله بمقادير البدن واحبوه ايضا لورود نقل بانه
 بكونه **ثاني عشرها** الاكل والشرب عند جماعة بل المعظم كقبول وان كان
 تقليدهم بالمهانة وحديث القصة تقصر عن اثبات الكراهة نعم استحباب ذلك
 سهل الموزنة وعليه لا يصر على حال الفحلى كما ذهب اليه جماعة **ثالث عشرها**

التواك وهو كسابقه حكم ودليله وتعميرا اذ غايته ما ورد فيه انه يورث البغض
 من دون نهي فكيف ثبت الكراهة الاستطاعة الا ان يقال ان الاجتماع قد انعقد
 عليها كما هو ظاهر بعضهم **رابع عشرها** الاستنجاء باليمين لنظره في النهي عنه
 ان يماه كانت اظهره وطعامه ويسراه لخلالته وما كان من اذى ولذا استحب ان
 يجعل اليمين للمعلا من الاسود واليا والما في مطلقا **خامس عشرها** الاستنجاء
 باليساد وفيها خاتمة فيه اسم الله تعالى بشرط عدم التلوين والافه في حكم الا
 ولا تصداهاته ولا افه وهو يلحق بذلك اسماء الانبياء والائمة او ما كان
 فقه من حجر من بل به خبر في منته نوع ثوب **سادس عشرها** الكلام
 حال الفحلى مطلقا المستفيضة **سها** من تكلم على الخلالة لم تقض حاجته الى
 اربعة ايام وفيه اشعار بالكراهة فيه مع الاصل بدفع القول بالغ كمن
 لولم يند ولا فرق في المنع بين كونه بينه وبين نفسه او غيره ميتا او حيا لم
 او كافر بائى اغتر كان ولو من الخزعوات او بالمهمل كذا مع تسمية تكلم عرفا
 دون ما يصرح به الا لطلاق كالحرف والوحدة الغير المقصودة او مطلقا للموت
 الحاصلة بالتمتع والتعم والتبصق والتفح والتقاوة والشاب والابن
 الجناء والضحك والتجاف كيف بما لا يتم ولو نصوص بامر المنعهم او التفتين
 او الحلقوم ثم كيف بغيرة كالاشارة والتصفيق والكتابة والفكوك والمخاطبة
 ولو لم ير الا رب العالمة ان لم يسلن مكرها اخر كل ذلك للاصول والنجى
 من مضافا الى ما مر من **سها** ذكر الله سبحانه فانه حسن في كل حال كما
 يصرح في الاخبار مع عدم انظر الى النواهي اليه وسند يقدح عند كراهة تسميت

فقد حذرت في هذا اي في غير النصوص شدة لا تبال في قولهم اذكر اسر وتلك اسر قوله الموزن يعرف إطلاق النفي في غير
 الاول ووجه النفي انه لا ينافي في اليمين فلا يوجب التقيد وتوضيح الاسر بعنوان ان عطفت اليه في القاموس
 بوجه كنهية كنهية من عدمه فلا وجه انما الله

الوقوف بين بعض هذه النكاحات
 مع بعض نكاحات في الارض
 مع الكفاية في غير النكاحات
 في الارض من عدمه

فلا تبال في قولهم اذكر اسر
 في قولهم اذكر اسر في قولهم
 في قولهم اذكر اسر في قولهم

له والتجديد عند العتاس **ومنها** حكايته الاذان للنصوص وفيها ان يزيد في النفي
 فلا حاجة الى التمسك بعين ما ذكر حتى يلزم تبدل الجملة بالحقائق كما
 فان إطلاقها لا يقتضي في انفسها اعتبارا اضافيا الى انفسها في انفسها في
 اليه ايضا والاولى لاسر لانه كسابقه للنسب بل **الخص** ولو في الجملة وان لم
 فصره بالاعتقاد لا وجه له **ومنها** الضرورة في المخرج والضرورة في الشريعة
 وعينها الاكراه ولو ارتفعت الحاجة بغير الحكم فلا ضرورة **ومنها** رذائل
 بل هو واجب مع التيقن وامام قيام الغيرة فمن الشبهة التوقف وهو في قوله
 للشك في الاضرار من الجانبين وعلى الاول لا يكون الا من كان **الاول**
ومنها الصلوة على نيتا جاثما ذكر اسمه الشريف لما شرع والترجيح **ومنها** قرأته
 اذ الكرمي كل في صحيح من يزيد واخرها العظيم للاجتماع المحكي عن ظاهر الطبري
 والطبري **ومنها** قرأته اية الحمد لله رب العالمين او يطلق التعميد كما فيها
 ويستفاد منه كراهية انساب القرآن لانه في العبادة ويؤيدها خبر لا ينفك
 مستقبلا بقرئ القرآن الراعي والساجد وفي الكيف وفي الحام والجب وانفسا
 والحاجز ومن بعضهم العارضا هو هو وهو مخالف للاتفاق على الظاهر في كراهية
 الاما استثنى **سابع عشر** طول الجلوس على الخلاء في الخلاء ولو نقل المذهب
 بما عن وصايا النبي من ان يرفع الكبد ويصعد الحارة الى الارض ويورث الباسود
 وان كتب لا يجزى على باب الحش **ثامن عشر** التحلي على القبر اصرح بعض
 النصوص ومحمدا آخر ولا ينفك بقية كراهية الطوفان والدعاء ان تفسير اخر هذا
 اذا لم يكن مكافرا ما ذك في قوله لا يجزى بالخص والافحور وربما يكون الاخرية

في كراهية الطوفان في بعض النصوص
 لا ينفك عن كراهية الطوفان
 ومما انفك عنها من عدمه

بل ولا تبال

بل ولا تخالفه ولا تسكره لعدم الاضرار **التاسع عشر** في البول قائما وفاقا
 للكثر للسفينة خلافا للهداية في قوله ولا فرق فيه بين حال يقصر فيها
 الخلق في وعده كالمحام كاتيل للمعروف عن المعاملة استثناء حال الاطلاق
 ايضا ولا يخفى عن وجه وكيف كان فلا يبعد حال الضرورة كالنظاير **العشرون**
 التطهير بالبول في الهواء والفتك بالنصوص توافق هذه العبارة ولم اظفر على
 بيان المراد في شيء منها وفي الجمع بعد ذكر الحدباء يرفع بوله ويرمي به في
 الهواء بقوله يصره الى البني ارفع وعليه فيحمل ان يكون مرادهم اعلاء الخشبة
 الى العلو وتحريكها بحيث يقصر بوله في الهواء بما روي عن المتعارفين والقول
 على سطح او كان مرتفع كثيرا لا تقلب الى باني وسلف من استحباب اوتار موضع
 للبول وكيف كان فقد علم في النصوص بان للهواء اهلا والقول بالتحسين
 بعضهم شاذ الا ان الاصول رعايته بالمعنيين ولا فرق بين الهواء المحاط وغيره
 تحركا وساكنا الا بالملامح العميقة **الحادية والعشرون** مباشرة الزوجة استحبابا
 لانه مطلقا للنسب فيهما ولا فرق في الزوجة بين الدائمة والمنقطعة ومع
 او الضرورة ارتفعت كراهية كعكس مفروض المسألة **الثاني والعشرون** التقوط
 بين القبول والنسب ولا فرق في ذلك التحلي مطلقا **الثالث والعشرون** الوضوء في بيت
 الخلاء وعلى هذا الاخبار يان بويرث الفقهاء **الرابع والعشرون** استحباب
 بغير غير مصره فانه المأفود ويعلم لان يد بالهوى ولا فرق بين ان يكون عليه من
 الاسماء المحذورة ام لا ولا يماضي عليها امور لاني بعضها نظر قد تدبر **مذكورة**
 اختلفت كلهم في واجبات الوضوء ففهم من جهة انما التتابع النية والعلنان

الفصل الثالث في ما يقصر في الوضوء
 من الواجبات والشرائط

منها قول

والمختار واحد سبعة كالتنافع فاضاف عليها الترتيب والمولات وثالثتها
 كالتدريس فاضاف المباشرة عليها ومن الاصحاب من جمع جميع ما يجزئ منه من
 الواجبات شرعا شطرا وشرطا ومن الشرايط ثمانية عشر فاضاف على ما سبق
 في العنقلين بالا على كونها المصحح بطون اليد واطلاق الما وطهارة وابعادته
 وعدم القرب باستعماله وابعادته لكان وطهارة الاعضاء وابعادته الطريق المصح
 على الاحوط فيهما وكان بناء الاول على الواجبات الشرعية الاصلية المثبتة بالكتاب
 والاخر على تنكير الوجوب الشرعي في كثير من العشرة المحقة كما خرج ببعضها في مطلقا
 ولا يثبت الترتيب في المولات بالسنة ولا الاشراف بالواسطة في الاولين منها نعم
 كما نرى في وجوب المباشرة وان كان في الترتيب من وجوبه الثاني كان ذلك لانه
 نعم المديرك بالسنة وكذلك الثالث لانه لا ينافي في وجوب المباشرة واما بناء
 الرابع على التعريف جميع المراحل فعلى ضبط جميع ما يجزئ منه سواء كان واجبا
 مطلقا او شرطا باعتبار اوصافها او باعتبار ثباتها بالكتاب او بالسنة ويعبر بها في تقع
 هذا الاصل من كل ما تم لكن التحقيق النافع في مقام العلم ان يوفق بعنوان ما
 يعبر في الوسط بالاهلية لكن على الاطلاق من الجهات المباشرة واسقاط التبعين
 من الدين وادراجهما في بحث العنقلين والمختارين لانهما من احكامها وهي لا
 تخصر فيها فلا وجه لهذا الاختصاص بالانعام الحكم في غير الاختيار من البقية
 بنعم ولا احتياط فيهما كما استمع في الستة عشر قد ذكرها جميع **مشكوة** الاول ما يجزئ
 الوضوء شرعا وشرطا البتة وهو بالتدريج وقد يخفف لاعتناء كثيرة اظهرها في بعضها
 بالقام الغضد المفسر بالليل ولا انقطاع الى جانب الشيء ولكن تخصصت بحرفا بالغرض

توزعت اشرافا وادبوا في ذلك
 في الدارين جبالا في المولات
 الوضوء بقدره في ذلك

هذا وسبب ذلك
 امر من اخرين فانظر

من المفسر

قوله وادبوا بغيره في ذلك من زعم ان البتة الشرع جازع عن مطلق الوضوء
 في دون تقييد بالتدريج وانما في ذلك اصل المرحل كما هو ظاهر في ما سبق
 الا انما في الوضوء بغيره في ذلك من زعم ان البتة الشرع جازع عن مطلق الوضوء
 صرح بان اصل البتة بغيره في ذلك من زعم ان البتة الشرع جازع عن مطلق الوضوء
 عن التحقيق لا يتم بغيره في ذلك من زعم ان البتة الشرع جازع عن مطلق الوضوء
 بين العبادات في المولات باعتبار البتة وهو من ان العبادات في المولات
 منه المفسر بالبداهة الفعل جازع في الاخص منه من جميع الحقيقة على الاصح
 ولا يصح انه العن على فعل المأمور به متفرا الى الله سبحانه اما الحكم بكل ما
 فهو المشهور من الترتيب بل الجمع عليه بين احكامنا تحقيقا وخلاف الاسكافي
 فيه غير قاصح او كلامه مؤلفا من مواضع الظواهر او امر في اكم القواعد خلافا لبعض
 الاخرين وفيه يندفع تفصيل المرفق نعم ايضا فسلم الشيء في الجملة لكن ثلث في العنفة
 مضافا الى اعتبار الاطلاق كتابا وسنة مؤلفا في ذلك في الاثر **وهناك مسائل**
الاولى هل يعتبر فيها غير القرينة من الوجه والغاية فيه اقول معروفة اطلاق
 العدم ثلثة من تقدم ومن الاولين العظيم وهو الاقوم بل وياخذ من الدقة
 مطلقا قال والوجه والغاية عند بعضنا شرط على ان شرطه عندنا **وبناء**
 الاصول والاطلاقات ولا مجال للاجتماع في الشرط بعد ثبوته لصداقية على اصلا
 الاهمية مضافا الى موقوف المصروف في الاطلاق والبيان في الاحكام التعليمية وعلم اليقين
 بدون البينة والاطلاق من غير الاصلاح واجب برام وحجزة والتفصيل بعكس الترتيب
 للترتيب ومن دافعه وبوقته عن الخلاف ومن تبعه وليس اثنى منها اثنى يعيد بنعم
 متابع الاول فيها العاطفة وهذا اقول ان نادى بل اهاه في بلاء اخر منها حرة
الثانية معنى القرينة كون الفعل لله تعالى بان يكون هو جازع في الفعل على
 بعض المراتب الالهية او طولوا في العبر وقد في غير واحد منهم بذلك وبكيفية
 الحائز التبادر من بغيره واما ما رتبها في نظامها هو المتداول منها في كل ما تمسك به
 انما هي الثلثة عشرة وان افضلها الاثبات بالعبادة لكونه تعالى اهل الله في العباد
 منه اوله لله او الحجة او طلب رضاه او تعظيمه ثم لاشا الى امره وموافقة ارادته فيمكن

قوله في وجه والغاية في المولات
 في وجه والغاية في المولات
 في وجه والغاية في المولات

في وجه والغاية في المولات

له ثم القرب منه أو البعد عن الحرب عنه ثم قيل ثوابه أو الخلاص عن عقابه
 مركبا من ثمانية وثلاثية وهكذا إلى ما تركب من مجموع الثلث عشرة وقد لخصنا
 إلى ثمانية وعشرون صورة فيها ما في ذلك الكتاب ثم الظاهر أن خير الأخيرين
 منها موضع وثاق في الكفاية وإن كانت منه رتبة كما سمعت وهو المحكي من بعضهم
 والستاد من آخره وهو المحكي بها من ثمانية إلى ما في بعضها أيضا بعد ما أغلظ فيه على أن
 لا دليل وإما الأخيرين فالشهور بينهما ذلك أسبق خلافا لما في العلامة في حديثاته
 ومقتضيات بل ومقتضيات وقوله شيخنا ابن طاووس في النسخة الأولى بالجمع نقلا بل
 إذا الظاهر أن الخلاف إنما نشأ من الأول ثم تبعه الثاني وبما للكتاب قال الله سبحانه وأد
 حوزا وطعما يدعوننا رغبا ورهبا وإنا إيالات الأخر فلا تخلون من نظر وبالسنة وهي
 كثيرة بل متواترة منها التفسير الذي على من بلغه ثواب على عمل فعله الناس ذلك
 الثواب وبيته وإن لم يكن كالبلغ وبها ما ورد في الموارد الخاصة مثل ما من ثواب
 الأعمال من صلوات من رجب تسعة وعشرين يوم بلغه الله له وتوكلت ولو كان عاردا
 لو كانت مرة فحجرت سبعين مرة بعد ما ألدت به وجبر الله عز وجل والخلاص من جهنم
 لغفر الله لها إلى غير ذلك ومنها المتواترة بمعنى بيان ثواب الأعمال بل وكذلك
 الآيات قال الله سبحانه بعد ذكر بره من نعم الآخرة وفي ذلك فليتنافس المتنافسين
 وشأنه مثل هذا ليعمل العاملون وأنعموا إليه لعلكم تحفظون فانزلوا لاجرا إذا أداها
 البتة كما كان ذلك كله أعزوا بالجمع وأبطلوا الأعمال العبادات فأنشأنا للطف بالاعتقال فإن
 أخلا البتة عن شائبة هاتين الرحلتين تظليل على إطلاق هذا مع إمكان اجتماع

الوجه القوي بحج لا ينتهي إلى القرية فانه باطلا اتفاقا وحق فمغ الوفاق وإما
 ما من القواعد الشهيرة من نسبت إلى الأصحاب المؤذنة باختياره فهو معاد
 بما قاله بعض أهلنا من اختلاف نسخها وإن في بعضها المنظرون محضت إلى
 بعضهم وللغفم ما فاته للاخلاص فإنه إنما قصد الرتبة والبرطيل لم يقصد
 وجبر الرب الجليل وهو والعلين علمه سقيم وأنه عبدنا ثم ودعوى العلامة
 العلامة وعن الفري دعوى اتفاق المتكلمين وانت بعد خبرك بما ذكرنا وورثك
 بالقواعد فقد على دفع ذلك كله أو ترجع إلى القول **الثالث** لا يجوز الرضى
 المندوب لمن عليه وضو واجب على الأشهر كإيل وإن عمل ما لهم من التعليل ولكن
 في ذلك على عموم التعليل في صحيح زيارة الأئمة الصلاة أريد أن كان عليك من شعب
 وضمان أن كان عليك أن تطوع حتى تقضيه قال لا يقال كذلك الصلاة فانه ما
 منه القاعدة ولذا الواجب يغلب على الذنب مطلقا مخرج ما خرج وبقي الباقي أذنه
 يدفع ما يوجب له لخلقه من الأصول والعمرات في آياته الأظهر وعليه فلا
 يجب قصد التقين من هذه الجهة بيه لتعينه في نفسه كذلك وهل يحقق فيه
 من غير ما حتى يجب قصد التقين كذلك لا بعد ذلك بل إن شاء ظاهر الرضى فانه
 ويحصل من حيث أفراد الواجب كل الواجب من شرطه بطلان أو صلوة كذلك إلى غير
 وإما الأجر إذا اشتراك بينهما غير من فلا بد بينهما قصد التقين **الرابعة** لو
 في التبع الواجب وبالعكس يظهر من بعض الأصحاب عدم الخلاف في البطلان وجعله
 في جامع المقاصد الأصح من دون ذكر خلافا أيضا وجهه على اعتبار الوجه ظاهر في
 على عدمه إن المالك غير ما سمي وجب لا أثر لاشكال وكيفية كان هو الحوط ولا يوفق

الوجه الثاني أن العمل على
 أصل الوجه من عدم العمل

كبلغ

أورد

العدد والتميز والخطا ومن بعضهم احتمال الصحة في ما في الاخير على اللغز وبما في
 بين الصورتين بان الوجوب في كل المطلوب قد دفع بان المناق كايكون مؤكدا ولو
 نوعا الوجوب طانا بغير الوقت مع تعدد العلم واعتدوا فكشف الخلاف فبطل
 بالصحة وهو حسن ان قلنا بموضوعية الظن هنا لتحقيقه مقام الحق للسئلة
 شقوق اخرى ولا احتياط في الجميع لصري **الخامسة** هل انية عبارة عن
 الداعي يعني نفس القصد الى الفعل لله تعالى بان لا يكون ذاهلا عن ذلك
 او عن الاخطار يعني ان يحيط بالمانعة فاصلا الفعل كذلك فلا بد ان يكون
 عالما بعلمه ايضا قد قامت على ساقه انية مع كونه على بين القدماء والمتأخرين
 ما يتفرع عليه مسائل حتى من هذا الباب كما ترى فذهب الى الشافعي
 ثلثة من الاولين وقليل من الآخرين والى الاول بالعكس ومن على اليه المتقدمين
 واليهائي والفاطافي بل يراى ادعى عليه اطباق المتأخرين وانهم لم ينقضوا
 بعدم صحة سلب النية عن مجرد الداعي الا ترى سيرة العقلاء في امورهم عبادا
 ومعاشا يكتفون به ولا يبعد بعضهم بعضا لافيا غافلا عما لا يات به من جلياته
 اكلا وشرا قايما وتعود اذهابا واياها ووقوف امرها في معاملاتهم بالعبادة
 ومن عباداتهم حتى الواجبات كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وما اشبه
 والعقضاء والشهادات وكيف بالمستحبات كزيادة المشاهد والمقارن
 الاحياء من الاخوان وتعمير المساجد وكشفها واسرارها والصحة على المؤمنين
 وصلاتهم وعبادتهم ونسب جنانهم وتقطيعهم وادخال السرور في قلوبهم
 الى غير ذلك فلا يحصى وللأخطار استصحاب الاشتغال ودفع ظاهره ثم

أخروا

احوط **السادسة** على القول بالاخطار لا بد من مقارنة النية لغسل الوجه بمعنى
 تأخره عنه ولا ان يخلق بعض العمل عنها وهل يجوز فقد بها عند غسل اليدين
 او عند المضمضة والاستنساخ خاصة او يجب اولاد يوقف او لا يجوز مطلقا كما
 عليه ثلثة ولقد خفي على ائمة من الناس الادلة من اراءه ان يطلبها من انوارنا
السابعة يجب في النية الاستدانة في العجلة بالاجل الطائفة بل كل من اعتبرها في
 العبادة نعم وقع الخلاف بيننا في ان الواجب هل هو استدانة نفسها ويبرع عنها ^{بغير}
 الفعلية كمن الغنية والراى ويعظم الاول واستدانة حكمها ويبرع عنها بالاستدانة
 الحكيمية وهو المشهور في الاولين الحق التفصيل بين القول بالاخطار والثاني و
 بالداعي فالاول وجب ونجناه فهو المختار ثم اختلف الاولون في تفسير الحكيمية فقال
 معظمهم بانها عبارة عن عدم نية الخلاف وفي الذكرى البناء على حكمها والعزم على
 مستضاها وضعت الاول ظاهر لان قولنا الى الشافعي وهو يراى مع الداعي فهو ترك
 بعد في الاشياء والاخطار في الاستدانة فقد اخطأ ثم اصاب **الثامنة** لو عزبت النية
 في الاشياء لم يضر اذ لم يات بالبعث بدوها اولى وعاد ولم يمت للموالاتة ومثله نية
 الخلاف عما اذا كان او غير فان التوقف محصورة مضافا الى الاصل والاخلافا
التاسعة لا يجب في النية التلفظ ويكفي القلب ويجوز التلفظ بما بدون قصد
 الوجوب ويجوز كل ذلك للاصول والاخلافا وتوجب لو توقف عليه ^{النية}
 قلبا وبدونه هل يجب مطلقا كمن التذكرة او العزم على القلب كذلك كمن القلب
 ويترك اليه امره في استحباب التلفظ كمن الحق بذكرى وغيرها ^{التفصيل}
 بين الواحان على زيادة الخلو من فقه الا فلا كمن بعض الاواحق وتعد ^{بعض}
^{بعض}

بلغ

النية

الآخر لا يوجب له كاحتمال العلامة في النهاية المطلان او التخصيص بما في
 فكل من البواقي واما الاخير فنحن بعضهم القول بالصحة والاحوط العدول
 لم يكن اظهر ولو نرى دفع حدث والواقع غيره فكل في المسئلة الرابعة
 وكذا لو نرى استحالة صلوة لا يصح ابتاعه منه واما لا يبرأ فلا يبعد منه
 الصحة ككفاية الامكان على وجه لا يبعد **الرابعة عشرة** لو دخل في
 في اثناء السجدة فلا يخرج اما ان يكون عالما به في اول الامر او غافلا في
 الخلل او ساكن فيها او على الثلثة الاخيرة فاما ان يقصر في الاثناء او بعد
 فهذه صور سبع فعلى الاول الصحة لا تخفى قوة وفاقا لبعض الاجلة لا اطلاق
 الا واما السجدة والشك في شمول ادلة المنع من التنقل في وقت الفرض الى
 الى مثل ذلك لو قلنا بشمول ايجاب الطهور عند دخول الوقت له ولا يقال
 اسهل لا ينقصه بالقول بعدم اعتبار الوجه في النية كما هو المختار ولا
 ولا ارى له وجه الامكان فصد الوجه فيه كما مر من غير ان الله انما
 منهم كما يباينهم منه ومن جميع ما مر ديت ان توهم الفساد على الاطلاق
 نظر الى عدم وجود طهارة بل وعبادة كذلك ليس بالوجوب من دون حاجة
 النقض هو اذ يبين ما غير جهة فارقة ومنه يبين حكم بقية الصور
 مع عدم تذكره في الاثناء بل وبعده واظهر منه مضافا الى استحباب الصحة
 والاهول النافذة لوجوب الاعادة والتايد بالتحريم عن ابطال العمل فيها ومن
 الحق الاقام بنية الوجه لاسالة صحة السابق والعمل بتقوى الدليل في ذلك
 واما تدرى ما فيه ويورد جميع ما مر في الفصل ولومع التاخير هذا ومن هذا الباب

قوله لو ادركه كذا وكذا في الجهر والسر
 وهو من الشرع وانه لا يوجب
 الصلوة في هذه الحالة

ما هو

ما هو بلوغ في اثناء الصلوة بغير الناقص وكذلك الصوم والمجوع على ما في
 من شرطها وان الاطفال **مشكلة** التلق فيجب الوضوء شرطها وان
 الوجه وهو من القصاص وهو من حيث ثبت شعر الرأس عند الناصية الى الذقن
 وما احتوى عليه الاجام والوسطى عروة كل ذلك بالنقص والاجماع بل البعض
 بالضرورة والواجب غسل ما ظهر منه لا باطن اجلها على الظاهر لان الوجه اسم
 لما يواجر لفته وعروة على هذا فكل اخرج من الحدود الخمسة في الابعاد الثلاثة
 خارج عن الوجه لا يجزئ غلبه بالامالة **هناك مسائل مهمة الاولى** الزرعان
 وهما بالتحريك البياضان اللذان للناصية خارجتان عن الوجه لان هذه
 فكان عند الناصية وهما فوقه **الثانية** الصدغ قد يفسر بما يقرب له بالعارضة
 ومنه قول الشاعر صدغ الحبيب دحالي كلالها كالليالي واخرى يجمع بين
 العين والاذن وعلى الاول لا يدخل شيء منه في الوجه وهو منصوص وعلى
 الثاني بعضه ما لا يباله الاصابع واجامعا بينهما على الظاهر وذلك
هنا نادر الثالثة العذار بكسر العين والجمع عند كتاب وكتب فسر بجاني
 العذبة يتصل اعلاها بالصدغ واسفلها بالعارض ويرافقه الهاذي للاذن
 واما انما التايب على التلق فغير تام وفيه اقوال ثالثها التقصير بين ما ذكره
 فغيره فلا وهو لا يوجب وعين الذكرى الاحتياط بالاول مطلقا وفيه تامل لما
 التحريم من التحريم بقصد الجزية وعن المتن في الاستحباب نعم من باب المغيرة
 امراض ومنه بان عدم وجوب غسل البياض الذي بينه وبين الاذن بطرف
الرابعة مواضع التحدث بغير بالمحتملة ثم المعجزة هي ما بين منتهى العذار

بوضع وسط الاستدلال
 على وسط القصاص

الوفية طرف منه على راس الاذن والاخر على ذوات الجبين ^{بنت} بل عليها شعر
 يحفره النساء المزنون والاحود فيه التفصيل حقا لا احتياطا كما عن الذكري
 وامون منه المتنى باطلا فله عدم **الخامسة** القارض هو ما بين
 العذار والذقن من نبات الشعر او شعره وفي الجمع هو من اللحية ما يثبت في
 عرض اللحية فوق الذقن وضر الذقن في موضع تجمع اللحية والاذن هناك
 والمختار هو المختار ^{الاذن} لا انه لا يعلقه على الاذن باطلاق نعم نظر الى ما نقله
 ثانی الشهيد من دعوى الاجماع عليه **تنبيه** اعلم ان لشجاة اليها في
 رة في جيلها ونحوها في الشعر المحود للعرض بما دار عليه الاجام والوسطى
 من شدة الفه بالراحي فعمل دار على حبس الذابو على الوجه من الاصبعين
 ورمى به القيص والحبس يخرج بعض ما هو داخل في الوجه من اطرافه
 قد اوردنا كلاما في العروة الوثقى مع ما عليه من اوده فليراجع اليه **سادس**
 اللحية المسترلة وهي الخارجة عن الوجه عرضا بظاهر العباء المصريح به في
 بعضها لا يجب غسلها للاصل وعدم صدق الوجه وخصوص من السجود
 الاجاعات المستفيضة **السابعة** لا يجب غسل البواطن من العين و
 الاذن والضم لا كثر ما روي ما تحت شعور اللحية فكثيفة منها كذلك وفانها
 منابل هو من شعارنا وقطاف من سبنا انا ما نقصت الشهي عن الحبس ^{اللبس}
 عما طبر الشعر والمراجه ما استت البشرة في جميع الاحوال ويحتاج ايضا
 الماء الى ما تحت الى التحليل والخفيفة تحتها وهي امانات خمسة ما من
 في جميع الاحوال ولا يحتاج الى التحليل وما لم يسته في شيء من

الوجه

تنبيه

واستحسنه

الوجه

بضمه

بضمه والمبعض بحسب الاحوال كذلك اما الاول فكثيفة لعدم صدق الوجه
 على ما تحته بضمه الاول والعورات واما الثاني وهو ما بين راسها في شيء من
 الاحوال ولا يحتاج الى اتصال التحليل فيجب غسل البشرة فيه لانه ما بين راسه وبشمله
 الامر بغسل الوجه ولا يشمله النصوص الناهية عن البحث واللبس على الكثيفة بل لا
 في بعض الشقوق ^{والا} الثانية الثالث وهو ما بين راسها في شيء من الاحوال ويحتاج الى التحليل
 فالاشهر عدم وجوب التحليل فيه وعاقيل فيه بنعم والاول اقوم لاطلاق النص
 التي مررت اليها الامانة مضافا الى الشك في صدق الوجه على البشرة المحاطة
 وانه لا يشترط ان يكون الاصل وما تروى ان ما الخاف مع ما فيه نعم الاحتياط
 ساكنا واما الاخيران وهما المبعض بضمه المحتاج الى التحليل وغيره فلهذا
 جمعا بالسائر الداعي فلا يجب الاتصال في شيء منها اولا بل بغسله كذلك يجب
 في ثابتهما بالكلية وفي اولهما يبي على الخلاف فلا يجب على المختار ولا يبعد
 لصديق الاخبار الثانية مع الشك في صدق الوجه والاحتياط لا يترك
 لو كان بعض اللحية كثيفة وجازرها خفيفة حكم فيها بالتحليل حتما واحتياطا
 فيطرد في حدوده هان الكثيفة كذلك من باب المقدمة ولا يجب التحليل في
 الكثيفة للشي وتاوي في جميع ذلك اللحية ساير شعور الوجه كالشاة
 والحد والعذار والعارض والثايب والصفقة والهدب **الثامنة**
 براحي في التحديد طولا وعرضا سوى الخلفة في الوجه والبدن فيخرج فائد
 شعر الراس والثايب المعبر عن الاول بالاتيح بقا ثم مهملين وعن الثاني
 بالاصغر وقديق لاوا شعر الجبهة المعبر عنه بالاعم وكذا في اصابع اليدين

الانزع

ما في

وبما يتعلق به من الغرض
 الاستدلال بالرجوع اليه **التاسعة** يعتبر في غسل الوجه بالاعلى خلافا لبعضهم
 وبما في **مسكوة** الثالث ما يجب في الوضوء شرطه غسل اليدين بالكلية
 والسترة والاجماع بل الصراحة مع المرفقين نقصا واجماعا ودخولهما بالامانة
 على الاشهر لا يظهر من باب المقدمة كما من جمع الفائدة ويظهر من غسل في ماق
 على الاول دون الثاني اذا دخل نفسه من باب المقدمة لا يدخل عليه من باب
 المقدمة والافضل والرفق جمع الذراع والعقد على ما هو المشهور بين الفقهاء
 لانفس الفصل كما من بعض التفسير والكتب الصرية وبعض
 قائل الطب والشهرة في مثل الغمام حجة مضافا اليه وعلى النصوص المتقدمة
 كالمسئلة السابقة والاراد بالثاني هو لفظ الوضوء بين يدي العظمين في الغسل
 اذا وجدت اوقى الصم اذا كسفت اوقى انفسها اذا وضعت وبما لا يسلح
 على نفس المجمعين بعين ذلك التفصيل ولو قطع اليد ما دون الفصل على البيا
 لقاعدة اليسور وغيرها واذا قطعت فوق المجمع فلا يجزئ غسل ما بقى من العنق
 على الاشهر لا يظهر خلافا للاسكافي يجب واعلم مسوق بالاجماع والحق
 وبما انقطع من نفس الفصل ينبغي على تفسيره والجمع وعلى ان دخول الرقن
 بالامانة او من باب المقدمة فعلى القول بالوسطين جميعا كما هو المختار فيها
 يجب غسل ما بقى من راس العنق مطلقا حتى القطر لا من جهة السطح بخلاف
 ما قلنا بالاقل مطلقا او بالثنتين معا فانه يجزئ غسل ما بقى من العنق
 ان كان سطحه مطلقا فاذا لم يبق منه الا القطر فلا يجزئ غسله اما على الاول
 فلا بد

وبما يتعلق به من الغرض
 الاستدلال بالرجوع اليه
 وبما في مسكوة
 الثالث ما يجب في الوضوء
 والسترة والاجماع بل الصراحة
 مع المرفقين نقصا واجماعا
 ودخولهما بالامانة على الاشهر
 لا يظهر من باب المقدمة كما من
 جمع الفائدة ويظهر من غسل في
 ماق على الاول دون الثاني اذا
 دخل نفسه من باب المقدمة لا يدخل
 عليه من باب المقدمة والافضل
 والرفق جمع الذراع والعقد على
 ما هو المشهور بين الفقهاء لانفس
 الفصل كما من بعض التفسير والكتب
 الصرية وبعض قائل الطب والشهرة
 في مثل الغمام حجة مضافا اليه
 وعلى النصوص المتقدمة كالمسئلة
 السابقة والاراد بالثاني هو لفظ
 الوضوء بين يدي العظمين في الغسل
 اذا وجدت اوقى الصم اذا كسفت
 اوقى انفسها اذا وضعت وبما لا
 يسلح على نفس المجمعين بعين ذلك
 التفصيل ولو قطع اليد ما دون
 الفصل على البيا لقاعدة اليسور
 وغيرها واذا قطعت فوق المجمع
 فلا يجزئ غسل ما بقى من العنق على
 الاشهر لا يظهر خلافا للاسكافي
 يجب واعلم مسوق بالاجماع والحق
 وبما انقطع من نفس الفصل ينبغي
 على تفسيره والجمع وعلى ان دخول
 الرقن بالامانة او من باب المقدمة
 فعلى القول بالوسطين جميعا كما هو
 المختار فيها يجب غسل ما بقى من
 راس العنق مطلقا حتى القطر لا من
 جهة السطح بخلاف ما قلنا بالاقل
 مطلقا او بالثنتين معا فانه يجزئ
 غسل ما بقى من العنق ان كان سطحه
 مطلقا فاذا لم يبق منه الا القطر
 فلا يجزئ غسله اما على الاول فلا
 بد

وبما يتعلق به من الغرض
 الاستدلال بالرجوع اليه
 وبما في مسكوة
 الثالث ما يجب في الوضوء
 والسترة والاجماع بل الصراحة
 مع المرفقين نقصا واجماعا
 ودخولهما بالامانة على الاشهر
 لا يظهر من باب المقدمة كما من
 جمع الفائدة ويظهر من غسل في
 ماق على الاول دون الثاني اذا
 دخل نفسه من باب المقدمة لا يدخل
 عليه من باب المقدمة والافضل
 والرفق جمع الذراع والعقد على
 ما هو المشهور بين الفقهاء لانفس
 الفصل كما من بعض التفسير والكتب
 الصرية وبعض قائل الطب والشهرة
 في مثل الغمام حجة مضافا اليه
 وعلى النصوص المتقدمة كالمسئلة
 السابقة والاراد بالثاني هو لفظ
 الوضوء بين يدي العظمين في الغسل
 اذا وجدت اوقى الصم اذا كسفت
 اوقى انفسها اذا وضعت وبما لا
 يسلح على نفس المجمعين بعين ذلك
 التفصيل ولو قطع اليد ما دون
 الفصل على البيا لقاعدة اليسور
 وغيرها واذا قطعت فوق المجمع
 فلا يجزئ غسل ما بقى من العنق على
 الاشهر لا يظهر خلافا للاسكافي
 يجب واعلم مسوق بالاجماع والحق
 وبما انقطع من نفس الفصل ينبغي
 على تفسيره والجمع وعلى ان دخول
 الرقن بالامانة او من باب المقدمة
 فعلى القول بالوسطين جميعا كما هو
 المختار فيها يجب غسل ما بقى من
 راس العنق مطلقا حتى القطر لا من
 جهة السطح بخلاف ما قلنا بالاقل
 مطلقا او بالثنتين معا فانه يجزئ
 غسل ما بقى من العنق ان كان سطحه
 مطلقا فاذا لم يبق منه الا القطر
 فلا يجزئ غسله اما على الاول فلا
 بد

خارج من المرفق الذي هو لفظ الوضوء بين العظمين وقد ارتفع بارفع احد
 الطرفين واما على الثاني فلا بد وان كان جزء المرفق الا انه اذا ارتفع ذواله
 فلا يبقى وجوب المقدمة **وهنا مسائل الاولى** يعتبر في غسل اليد
 كغسل الوجه ابتداء بالاعلى فلو نكس بطل اجزاء كما من البيان وغيره في الاول
 كغسل النصوص فيه واخر في الثاني مع تأييدها ببعض وجوه اخرى
 قاصر من الحجة خلافا لما من المرفق والحلي في المتأخرين متكافئ
 وبعد ما سمعت لوجه له وعن من سعيدهم بظاهر انفس المنع باليدين وهو
الثانية هل يجب غسل الاعلى فالاعلى مطلقا كما من المتفق
 او كذلك كما هو المشهور او بالتفصيل بين اخذ الوجه فلا واختلافه نعم
 كما من القاصد العلية اقول اوسطها الوسط للاصول والاطلاقات وعدم
 شمول الادلة لما زاد من البدعة بالاعلى واستفادة الاجماع من جماعهم
 المدارك مضافا الى العسر والعوج سيما مع اختلاف الجهة وليس في ذلك
 البيانية حجة للمخالف وان توهم كذهب الصحيح وعلى المختار فلو اغفل احد
 عن عضو كغسلها من دون غسل الاسفل نعم لا يجب اطراف **الثالثة**
 على المختار من عدم وجوب الترتيب في نفس العضو وجوان ان يغسل الاسفل وقد
 من الاعلى شيئا ولو مع وحدة الجهة فهل لدان برء الماء من الاسفل الى الاعلى
 ام لا بل يجب غسل كل عضو من الجهة السفلى او الظفر على من تعرض اذا انكس في
 كذا هم مضطربون لا يتواءم بالاعلى والاحوط الاجتناب لولم تغفل بعد الجواز
 للتواهي من رد الشر وما يدان فيها من عدة من الاجزاء ثم على هذا هل يجوز الفصل

وبما يتعلق به من الغرض
 الاستدلال بالرجوع اليه
 وبما في مسكوة
 الثالث ما يجب في الوضوء
 والسترة والاجماع بل الصراحة
 مع المرفقين نقصا واجماعا
 ودخولهما بالامانة على الاشهر
 لا يظهر من باب المقدمة كما من
 جمع الفائدة ويظهر من غسل في
 ماق على الاول دون الثاني اذا
 دخل نفسه من باب المقدمة لا يدخل
 عليه من باب المقدمة والافضل
 والرفق جمع الذراع والعقد على
 ما هو المشهور بين الفقهاء لانفس
 الفصل كما من بعض التفسير والكتب
 الصرية وبعض قائل الطب والشهرة
 في مثل الغمام حجة مضافا اليه
 وعلى النصوص المتقدمة كالمسئلة
 السابقة والاراد بالثاني هو لفظ
 الوضوء بين يدي العظمين في الغسل
 اذا وجدت اوقى الصم اذا كسفت
 اوقى انفسها اذا وضعت وبما لا
 يسلح على نفس المجمعين بعين ذلك
 التفصيل ولو قطع اليد ما دون
 الفصل على البيا لقاعدة اليسور
 وغيرها واذا قطعت فوق المجمع
 فلا يجزئ غسل ما بقى من العنق على
 الاشهر لا يظهر خلافا للاسكافي
 يجب واعلم مسوق بالاجماع والحق
 وبما انقطع من نفس الفصل ينبغي
 على تفسيره والجمع وعلى ان دخول
 الرقن بالامانة او من باب المقدمة
 فعلى القول بالوسطين جميعا كما هو
 المختار فيها يجب غسل ما بقى من
 راس العنق مطلقا حتى القطر لا من
 جهة السطح بخلاف ما قلنا بالاقل
 مطلقا او بالثنتين معا فانه يجزئ
 غسل ما بقى من العنق ان كان سطحه
 مطلقا فاذا لم يبق منه الا القطر
 فلا يجزئ غسله اما على الاول فلا
 بد

عوضاً عما لا بد من كون الأمر من الجهة العليا إلى الأسفل مقتضى الأصول و
الاطلاقات ذلك بل هو المتعارف في بعض الأجزاء كالشعر للأسفل والشعر
الأعلى كما لا يخفى **الرابعة** لو اشتمل اليد وأيديها على شيء فله صوت
لأن المشمول إما داخل في الحد وأما خارج عنه وعلى الدخول فإما أن يكون
غير شعراً وشعره على الأول فإما أن يكون غير يد أو يداً وعلى الأخير فإما أن
تكون غير مشبهة بالأصلية أو مشبهة بها فلهذا صرح في بعضها
بترك الوجه مع اليد من تصويراً وحكماً فإن أظهر اختراع الوجه هنا
بثابة واحدة لعدم الفارق ظاهر مضافاً إلى اختصاص بعض الأدلة
به كآثاره **أحد** ما لو كان السلعة بالكسرتين لم يزد اليد أو يفتد
أو يزد ما يحد بها أو يد أو أصبع باليد ويجب غلبتها اتفاقاً كما هو المنتهى و
صريحاً والمدارك والحدائق ظاهر مطلقاً وعن الرفض في خصوص اليد
الزائدة مع عدم الفارق ولو تقلدوا للشك في الاشتغال بدور غلبتها
وهناك تعليلات عليه نقص عن المحجوزة ما في تعليلات أن الرضا
ثانيها شعر اليد يجب غلبته كنهياً كان أو خفيفاً على الأصغر
لنقل الإجماع عليه من المحققين المتأخرين بل لا بد من مدلول الخطأ بقول
اليد ولو التزم أن على هذا فيمكن إجراء أخرى الأولى هنا فلا وجه لاشتمال
بعض الأصناف في الحكم ويجب أن يغلب المستورد بالشعر هنا وإن كان كنهياً
غنى الجثة كما هو صريح الدروس والذكرى وعليه ثمة للأصل والاطلاق اليد
بالفصل واليد الشعر عن اليد حتى بعد ما عتد من الجوانح وبكيفية الشك في

يرشد به

يرشد به معتبرة عما باعتبار بل الجسد هذا مضافاً إلى الاتفاق ولو استفادة
من عموم قولهم بوجودها في الماء إلى ما عتد أو غير ذلك فاعين
بعض الأول من اتحاد الحكم هنا مع عدم الوجه لا وجه له فكذلك بعض وجه
كلما احاط به الشعر فليس للعباد أن يغسلوه ولا يجث عنه ولكن يجري عليه الماء
مدفوع بوجه منها بعد تسليم التخصيص بما هو وهناك انجاث شربة
وتحتها كسابر المدافع في أنوارنا **الثالث** لو خرج غير اليد عن حدها
فلا يجب غلبتها اتفاقاً للأصول ومفهوم البيان والغاية في الكتاب والسنن
رابعها لو كان الزايد الخارج عن حدها بغير شبهة بالأصلية
البسوط والمختلف والشرائح والذكرى وجوب الفصل وعن الدروس والبيان
والروض والمدارك والرياض القدم ولعله لا فوم للشك في انفراد الاطلاقات
اليد واليد في الكتاب العزم لأنه من باب مطابقة الجمع بالجمع إلا أن الاحتياط
اسلم **خامسها** لو كان الخارج بغير شبهة بالأصلية فغيره أيضاً خالف ولا
غير القول بنعم ومن ظاهر البسوط والعبث القدم والحق الأول لاستدعاء اليقين
بالاشتغال اليقين بالبرائة كما في نظائره من الشبه الموضوعية عند المحققين
مضافاً إلى ما من التذكرة والنتهى والروض من دعوى الإجماع عليه وللخصم
الثمة في القلعة وإنه يكفي في يقين الاشتغال دفعه والمسئلة أصولية حققناها
في عملها كله إذا كان لها مرفق ولا لا يجب غلبتها في شيء من المقامين للخروج
عن موضع الخطاب ولا بد من النقص بالحدثة أن عزم عن المرفق لأن من وجه
بالإجماع أن يتم بالنقص **الخامسة** لا بد هنا كالأوجه من تحصيل الفصل الجواب

هذا
مخرج
اليد
من
الحد

فإنها
تخرج

رشد

والدمن يابس
والفصل كالمسحوق الذي يفسد
اما بالفتح فهو الشعر الذي ينمو على

وهو

ولود هبان يفصل الفسل ولود يعين عن المفضل او يتقل عنه كذا الى ما جاء به
للجل عنه وهكذا الخ ان انفصل ولا يكتفى الدهن الخ الى من الجريان يعني مجرأ
الزطوبه بالمسح كذا لا يكتفى بقاء الفسل قطرات في الحبل لم يفصل عنه اصلا فحال الاختيار
اجماعا على الظاهر لعدم صدق الفصل المأمور به كتابا وسند ومنها الفائلة بان
الوضو غلطان ومختان وخصوص المعبرة المعبرة للجريان في غسل الفسل
الوضو وكذلك في حال الضرورة على الاشهر لا يظهر له اعلى الادلة خلافا
للمضعة والنهاية فكيف يباح بالدهن المجرد كافي بعض العبرة جمعا بينه وبين ما
وفيه ان الجمع يحمل احبارة على ما فيه الجريان اولى لتأنيده بالثبوت العظيمة في
التي كانت تكون اجماعا ويأنيده مع الشاهد بخلافه وهو المعبرة الفسل في الغلبة
يجوز منه ما جرى من الدهن الذي يبل بل الجسد بل وبلا اجماع عليه كمن
والخبرة واما الاحتياط كقول فلانة في صورة فقد التراب بالعكس ومع وجود في
الجمع هذا وربما عزي بعض الاصحاب الجماعة من المتأخرين ميلا لكفاية الدهن
مجردا ولو في حال الاختيار ولما ظن حجم ولا بد ليلهم هذا والاحتياط بما دريتما
ينبغي **مشكوة** الرابع ملجبة في الوضوء بها وشرط مسح الرأس اجماعا غصلا او نقلا
بل بالضرورة من الدين كذلك ونطقه الكتاب المبين وتواتره احبارة المعصومين
عليهم السلام نعم هناك احد فروع **الاول** محل المسح بعض الرأس كاحله
باجماعنا كذلك بل بالضرورة من مذهبنا وهم مختلفون مضافا الى الكفاية
تفسير اهل العصمة في صححة زلزلة بتبعية البيا لا يصح الى انكار بعض اهل
العربية في مقابلها او بتغير السوق والتفصيل فانوارنا **الثاني** غيض البعض

بالقدم

بسم الله الرحمن الرحيم

والفصل كالمسحوق الذي يفسد
اما بالفتح فهو الشعر الذي ينمو على

فراصل الاحاديث قطع الجوانب
على التمسك بالحق والوراثة
بعض في الابطال والاعتناء

فراصل الاحاديث قطع الجوانب
على التمسك بالحق والوراثة
بعض في الابطال والاعتناء

بالمقتضى اجماعا غصلا او نقلا مستقصا بل متواترا ونظا قبل التمسك كذا ما
في شواذ اخبارنا ما يجوز مسح العكسة او المخرق قط او مع المتقدم فهو متروك
او محمول على التقية ولا محل الاخير على استحباب الزيادة ولو مسحة لاجماعنا
الظاهر المستطاع من بعضهم على قبح ذلك لا يفتض في مثله ثمة المواد بالمقدم
الدائرين بين الزعيتين عرضا لا ازيدا لانه المتبادر من المقدم المقابل للجملة
الثلاثة الاخرى وبين القصاص الجفهي والقبلة طولان فلو مسح العكس والواجب
من راي موضع ما بينهما ولو تفاق ما بين الزعيتين كفى لتسوية اطلاق المقدم
لجمع هذا الاستدلال خلافا لما من بعض الاخبار يتخصه بالبينها مستكافين
الناسية وانما عبارة عابدينها بقول اهل اللغة في تفسير الزعيتين والحقا البينان
المكتشفان للناسية وبه يقيد اطلاق المقدم وفيه منع المقدم من التماسك حيث
ان معارض بتبصيص اكثر بما يوافقه مضافا الى انهم العصر بالنسبة الى عاب
المكتفين وغالفة الاجماع ولو ظاهر افع الا حوط الاقتصار لو تيسر والله
درا لدر ما فيها وخص مسح الرأس بالمقدم ولو اخذت بالنواصي
فلم **الثالث** يتخير في مسح المقدم بين البشرة واللبس والشعر في الجملة اجماعا
بل بالضرورة والسيرة المستمرة كيف ولو تعين الاول ثم ان الشعر الخليل
واما التمسك بالجزئية فبفقد اشكال اشرا اليه فيا ترى ولكن بشرط اختصاص الشعر
المسوح بالمقدم بان يكون منبته فيلا ملقى عليه من غيره ولا منه على غيره ولا يتجاوز
عنه بحد من حده توضيح الشعر المضاف الى المقدم في الجملة لا يخلو اما ان لا يكون
منبته فيا بان ثبت في موضع ما وقته وقع عليه او يكون وعلى الاخر ما ان يكون

فوقه وعقله المار به في
العلم فلهذا وانظر الى
اصول الجود وصفه في
دبر في التواضع وتفضل
صفه في التواضع وتفضل
فيقال له بالعلم والبرهان
منه والله اعلم

مجانزا من هذا المقدم مسترسلا على الوجه فلهذا بالفضل ام لا وعلى الاخر
ان يكون قابلا للتجاوز ولم يكن بالفعل مجاوزا بل مقبلا وعقدنا وجعلنا
هذه صور مستدقة والقبول لا يخرج من المحسن حيث انه لا يخرج من المسموع على الشرعي
شيئ منها لعدم صدق المسموع على المقدم او شعره ولو شككنا في التثنية الاخر
منها ما دامت على هيئتها بخلاف الصورة الاخر فلهذا هي التي يجوز فيها
المسموع عليه بالبرهان لصدق الاسم على الوجهين من دون ريب ومنه يعلم
يجوز المسموع على اصوله الذي لا يخرج من الحد الواقعي تلك الاصول فيه
الظاهر ذلك لصدق الاسم اذ يخرج من ذلك ان لا يصير من شأنه ارتفاع
حكم الاصول معه **الرابع** يجب ان يكون المسموع بيقين بل للوضوء ولا يخرج
استيناف ما جديده هنا وفي الوجهين في الجملة والقضيل ان يقال
ان هناك صور الاصل استيناف اما في حال بقاء البطلان الماسح وفي
غيره من اعضاء الوضوء مع امكان الاخذ منها الا ولا على الثالث كما
مع جفاف جميع الاعضاء وجفاف الماسح فقط لكن مع فقد الاخذ من سائر
الاعضاء وعلى المتقدمين كما ان يحصل الجفاف باختيار او بدونه كحد البصر
وعلى الاخيرين كما ان يمكن دفع الضرر باعادة الوضوء او لا فلهذا ثمانية
منها وهي ما اذا جفت جميع الاعضاء سواء كانت باختيار او لا فلهذا ثمانية
بقية يسهل بطل الوضوء من اصله ولو اتي بما جديده لم يفت للمواكبات
وتاتي ولا يندرج تحت هذا العنوان واما الخمسة الباقية من بقاء البطلان
مطلقا وجفاف الماسح فقط مع امكان الاخذ مع تعدد اختيار

او اضطرارا

او اضطرارا مع امكان دوره للاعتقاد بدونه فلهذا في بعضها
هذه المسئلة اما الامر بقاء الاول فالجهد عدم اخرا واستيناف ما
خارج من بطل الوضوء مشهور بين الاصحاب وهو الاقوى باليقين
والاجماع تحصيله اظاهروا فقالوا المقيد من لا مطلقا للكتاب والسنة خلافا
لما عن الامكان من يجوز مع الجفاف على اختلاف المقلدين
عنه يفتقر غير مكافئ لشيئ مما ذكره قول بوجه قريب وعلى هذا ففي ثمانية
الصور يخرج من الاخذ من مطلق بطل الوضوء كسقوط الوجه نصا واجبا
وهل يخرج من الوجه المسترسلة عن هذا الوجه كما عن الذكر وقوا او لا
او لا كما عن بيرة وجهان من كون ما نزل الوضوء ولو استجابا او من
عدم اضطرارا الاخذ منها اليه والاحتياط لا ينبغي تركه ثم هل يجوز الاخذ
مع وجود الندوة في اليد قولان استظهرهما بل واظهرهما القدم وعمل الفقهاء
دعوى الاجماع عليه وفي بعض البضوص دلالة عليه وعن ثاني السهوليين
وسبغة القولين وليس لها ثبوت يعتد به وتفرع على المختار الاختنا
عن مسيلس الكف اليمن في غسل الذراع اليسرى بعد تمامه جذا عن
استنارة الندوة عن المحل مع وجودها في الكف وفي اخرتها استناف
الوضوء واما المختار مسترسلة وهي ما اذا كان الغلام ببقية الندوة والوضوء
لاجل الضرر والهوئية بحيث لا يمكن درؤها باعادة الوضوء ولو عمل
الحيل كالتقاء بجزء من اليسرى ثم غسله اخيرا والمسموع ببقية فمراو
بالذات الماء على الاعضاء ولهذا فقد اختلفوا فيها على قولين

فقد ذكرنا في كتابنا في
المسئلة هذه في الما
ما ذكرنا
فقد ذكرنا في كتابنا في
المسئلة هذه في الما
ما ذكرنا
فقد ذكرنا في كتابنا في
المسئلة هذه في الما
ما ذكرنا

استيناف الماء المسبح هو المشهور كما عن المعبر والمنتهى طليبا والروض
 وواقعه بعض اجتهاد الاخر كما عن بعض الاصحاب القول بالانتقال الى
 التيمم ولعل الاول اقوى نظر الى دعوى الاجماع عن ظاهر الروض مضافا الى
 اطلاق الكتاب والسنة بالمسح المقتضى صحتها لا يكون سبيله بالضرورة في الجملة
 ولم يثبت يقتضيه سبيله الروض في مثل النمام ولا وجب الانتقال الى التيمم لانه
 فرع علم التيمم من الروض وهو هنا ممكن شرعا كما دلت عليه ومنه بان المسح
 مع ما فيه طريق الاحتياط واضح **الحاشي** اختلف الاصحاب في اقل ما يحصل
 به مسح الرأس على قول الشافعي المسمى بالخروج من اصبع مراء على المسح
 بما يقدر على المسح ومقدار الاصبع طاعة منهم القراء ومقدار ثلث اصابع
 عن السيد في خلافه والشيخ في بعض كتبه ويرى ما نرى من الرواية الى ضرورة
 وهو السجستان ينقل الكشي عنه وقد نقلنا عين عبارته في العروة
 الوثقى وثلث اصابع عن الفقيه والفرق بينه وبين سابقه هو الفرق بين
 المحل والالتزام الثاني ان يد من الاول الى آخره والتفصيل بين الرجل فقدر
 الاصبع والمرأة فقدر ثلث اصابع عن الاسكافي وبين حال الاختيار فقدر
 ثلث اصابع والاحتياط فالاصبع لفظا بغيره وتباين الى الله ومن لم يتحققه
 بل هو بظاهره يوافق المشهور وهناك قول سابع وهو مقدار ربع اصابع
 نرى الى الملازمة ويشهد في الغاية والضرورة الاول الحكاية الاجماع عن جماعة
 وخصوص الصحاح منها اذا مسحت بشئ من راسك او بشئ من قدرك
 ثلث ما بين كعبك الى اطراف الاصابع فقد اجزأتك هذا مضافا الى اصول

قوله ان يد من الاول
 مسح بقدر الثلث ولو باصبع
 والله لا بد ان مسح ثلث اصابع
 وبالله الامانة لا اله الا الله
 المسح عن العروة لا حكم
 من راء خلافا

والاطلاق

والاطلاق من الموثقة بالشهرة ولما لا قول من التصريح ما يقصر سندا
 وكذا مع عدم المكافئة لشيء ما تروى موافقة بعضها لما هو المعروف بين
 العامة وان اردت التفصيل فارجع الى انوار الياض وكيف كان فلا حول
 وضع ثلث اصابع وامرارها بقدر الاصبع هذا مقتضى الاطلاق كذا
 التمر طولا وعرضا واختلف الثلثون هل يعتبر الثلث من طول الى اسفل
 عرضه والجمع احوط وكيف كان لا يتعين وضع في الوضع فحقق بين وضع
 طول الاصبع على طول الرأس او على عرضه ولعل الاقتصار على ما هو الغالب
 المتعارف اذ لو كان **السابع** لا يكفي في المسح مطع مجرد الوضع بل لا بد فيه
 من الامرار كما مر وجعل المسح ما سماه لم يخرج لعدم صدق الاطلاق مسح الكف
 مثلا بالكف ولو شكنا وكذا لو ساحتها فلا بد من الحيثان المسح وتحويل **الاصابع**
 عليه خلافا لما عن بعضهم في الاخير وقوله بعض الاصحاب ضع منع الاطلاق
 لما ذكرنا ولم يخفق الفرق وكيف كان فلا حول ذلك **السابع** لو كان
 على راسه ما يحل الرطوبة الماسحة الى نفسه من عرف او غبار او غيرها
 لم يخرج وان لم يكن حاجبا للثك في امثال المسح بنداوة الروض مضافا
 الى اشتراط الاطلاق مائة ويتردد ذلك في الفصل غسلا ووضوءا وهل يعتبر
 في المسح الجفاف التحقيق فيه انه اما ان يغلب رطوبة الماسح على رطوبة
 المسح بحيث تؤثر فيه او بالعكس ويتساوى بافعل الاول لا يجري بلا اختلاف
 لصدق امثال المسح بنداوة الكف وفي الثاني لا يجري ككف لخصولي
 الاستتملا لا يخرج الوضع قبل حصول المسح وفي الثالث احتياط وان لم

مقدار

او وجهه

الح

قوله وان نقاهه ورجوعه الى
علا الذبيح والصلوة
ان لا يفسد ذلك
الاطلاق اي الجهر الذي يسمع
الظاهر

الحاق بذلك وهل يعتبر في النداء الماسة عدم الجريان لاحوط ذلك وان
نقاه بعض الاححاب ولم تحقق وجهه سيما في الرخين **الثامن** او جب
المنعك وضع القناع للمرأة عن موضع سحرها في صلوة العشاء والمغرب
وبعضها للبرط والتمها بنظرها احداهما في المصالح وهما فاصلات سندان
عن اثبات مخالفة لاصل الموقد بالثبوت المستمرة وعدم الدليل
مع عدم التلويح والنص الصحيح لافضائ عن الاستحباب كما عن جماعة بل
عن الفاضلين الحاق سائر الصلوات بها ولا بأس بتابعها وان لم يطفر
لها دليل يستدبره **التاسع** يحرم مسح جميع الرأس وان قصد الاستحباب
لعدم الامر به بل الاجماع على عدم رجحانه بل على كونه بدعيه وعن الشهيد
انه كونه ولا وجه له ولو فعل الحرم فهل يطل الوضوء او المسح فيه يقتض
فان ادخله في نية الوضوء وانه ميتوضا وضوء يكون مسح جميع الرأس
فيه راجح لان النوى غير ما يورب عن اصله وان طرأ نية رجحانه عند
واي او جلا الواجب بهذا المجموع والله المسح الذي هو جزء الوضوء المأمور
به فلا يبعد الحكم بسخة الوضوء لو اعاد المسح على النهج الشرعي لعدم تحقق
النوى بالوضوء ولا ينقض الجز حتى يصير من باب النوى في العبادة لجزئه لو تم
بل انما تعلق بكل البدعة والامر قد تعلق بكل الوضوء وحيث نقول يجوز اجتناب
الامر بالنوى فلا وجه لطلان الوضوء بجزءه ذلك فاذا اعاد الجز صحيحا
فقد تم مونة الوضوء الشرعي وان طرأ نية رجحان الزايد بعد اثبات
الواجب باعتقاد ان الزايد لا يعاد مسحه امر راجح في الوضوء لانه من اجزاء

قوله وان نقاهه ورجوعه الى
علا الذبيح والصلوة
ان لا يفسد ذلك
الاطلاق اي الجهر الذي يسمع
الظاهر

ومنه فلا وجه **العاشر** لو استقبل في مسح الرأس منكسر فالظاهر لاشهر الجواز
للصحيح لا بأس بمسح الوضوء مقبلا ومندبرا من يد بالاصل والاطلاقات خلافا
لجماعة وليس لهم ما يعتمد به لا نقل الاجماع عن بعضهم وهو هو من يصبر
لا كثر بل المشهور على خلافه مضافا الى عدم مكانة النص الصحيح لو بد برجع
نعم يجب ترك التنكس للاحتياط والمأخذه ونداء في جماعة منهم النافع با
لكراهة ومراهم ذلك لعدم وجود نهي في المقام لا على ما ورد في رواية
عائشة على سبيل الاطلاق عن استبدال الشعر وهي مع ضعفها لحوالة على البدل
نكتت ثبت الكراهة للاصطلاحية وهل يجوز المسح الى احد الجانبين لم يظهر
على من تصدى له ومقتضى الاطلاقات ذلك لان الاحتياط عدم الخروج
هو المتيقن **الحادي عشر** يجب المسح في الرأس والرجلين باليد فلو مسح غزوة او
او غيرها لم يجز به قوله واحد وهل يجوز مسح كل منها بكل منها او يجب ان يكون
لمسح الرأس والرجل اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى لولا دعوى جماعة منهم المقتد
والذخيرة للاجماع على الاول مضافا الى ظهوره لكان القول بالتعيين قريبا نظرا
نظرا الى ورود النص المعبر به ولذا حمله جلة على التذب وكيف كان فلا
ان لا يخرج عن المتعارف وجد البدل الذي لا نه من الاطلاقات الفاسية
المتبارك البدل الماسحة مضافا الى التصريح بالكف والاصابع في بعض
الاخبار مضافا الى عدم الاجماع عليه من بعض الاححاب وهل يتعين
الباطن احتيازا وبما يتفاد من بعضهم التامل فيه والاحوط ذلك
لو لم يقل بكونه اداء لا ارف ولا بالجلية وحكم بعضهم بان الوجه

قوله وان نقاهه ورجوعه الى
علا الذبيح والصلوة
ان لا يفسد ذلك
الاطلاق اي الجهر الذي يسمع
الظاهر

فركه واوله في السباط بان يجمع بينه
 وبين السبع او غيره وبين ما
 جده في عادة الوجه وكل في الم
 واستدركه في السبط وجوب
 كون السبط يتبعه السبط في الم
 من راء في السبط

لمع
 شجرة

الاصابع ولا باس به ولو تعدد الباطن اجر الظاهر لعدم عموم التفسير
 لحال الضرورة فيبقى الاطلاقات محالها ومنها اختصاص السلة والظاهر
 وتعدد النقل الى الباطن او تعدد ولو تعدد الكف مع بالذراع كما عن
 صحيح الذكرى لما روي وطريق الاحتياط اسلم **الثاني** لا يجرى المسح على اليد
 كالعلماء اختيارا خلافا لبعض العامة ويجوز اضطراب الاجماع على
 ما حكى لعدم اخبار التبعة خلافا لمن شذ من الاصحاب وتفصيل المسألة
 البقية بالبحث **الثاني** **مسألة** ما يجنبه الوضوء مسح الرجلين دون
 القدم من مذهبنا الزائري معنى من اخبارنا في الكتاب اما على قراءة الجيد
 نظم والعل على الجواب اجازات واما على قراءة النصب في العطف على
 محل الجوز لما في العطف على الاعضاء المفصلة من الشافعي وتفصيله
 انوار الرياض خلافا لاكثر العامة فنزلوا الكتاب على وجوب غسلها
 وقته ودل ذلك بما فيها الوضوء غسلتان عندنا وسحتان في الكتاب
 معنا وما في شواذ اخبارنا مما يخالفه يظهرها في محمول على التبعة
 او غيرها مما يطلب منها **وهنا ما سئل** **اولها** محله ظهر القديين اجماعا
 والنسبة به متفقة خلافا لبعض العامة فجوهرها في بعض اخبارنا
 مما يوجب ذلك فهو محمول على التبعة او محمول اخر وحده قوله من روي
 للاصابع الى الكعبين اما الاول فهو ضعيف وفاق مضاف الى النصريح به في
 النصوص والحق اما الثاني فهو المشهور المنصور لدعوى الاجماع عليه
 على من الكتب منها الخلاف والافاض والذكرى من يدا بظهوره لبعض

الكلام

وفي رواية في السبط بان يجمع بينه
 وبين السبع ولا فكأنه
 السبي بعد لزوم روي ذلك
 فيكون من هذا السبط من راء
 ظهر الوجه

النصوص

النصوص كما حكى الظاهر الى غاية المسح خلافا لما عن المعتز والذكرى احتمالا
 وعن المدارك والكفاية والذخير يدا فلا يجب الاستيعاب الى الكعبين
 لتقصير الدلالة على مقصودهم لم نقل بظهوره في مقصودنا وعرضا
 فيما قال السبي المشهور ولا يصح عن النهاية واحكام الراوي في الاصابع
 عن ظاهر التبعة وثبت اصابع لبعضهم كما عن محكي الذكرى وترتبا
 بميل المدارك الى الكف والنصرة للاول للاصل والاطلاق في خصوص
 بعض النصوص وليس لسائر الاقوال مني يعتد به نعم يجب التثبت
 للمسألة وبعض النصوص بل كل الكف لذلك واستحب بعضهم تفرغ
 الاصابع ولا باس به ولا يوجب مسح انفس الكعبين وان تأمل فيه بعضهم
ثانيها قد صارت الراب الكعب هناك معركة للاراء والمشهور بين الاولين
 وما يقدرب اعصارنا من الاول اخر انه عبارة عن قبتي القدمين امام الثاني
 ما بين المفصل والوسط واول القدمين لاخراج النجس في جنبتي الساتين لا
 القبة وثقلها ايضا حيث انها عبارة عن العظم المرتفع وثابتها لا
 خراج العظم المتداخل مع الثاني الذي يحصل منه المفصل والوسط
 بالضم فالتكون على ما يظهر من الجمع سلايات ظهر القدم وهو عظام
 طول اصبع وانما لم يقولوا في وسط القدم لثلاثيته به ابقم
 اذهونة الوسط العرض من القدم وذهب جمع كثير من الاراسط كما
 عن المختلف ولا مرشاد ولا لينة وكثر العربان والموجز وكف لا لنبأ
 وجمع الغايك وزيد الببان وكتب البهاني والمفاتيح وبعض شرا

انما هذه القائل في السبط
 ان السبط في السبط

الذي جمع القدم واصل الساق وبعضهم غير يفصل الساق والقدم واما
 نحو هذا القول الى القواعد ونسبة تأمل ولا يظهر الا في وان كان الثاني احسن
 وان تأمل فيه الى باض ايضا ولعل نظره الى معنى الخاتمة واخبار
 التعدي في الوضوء وعندي لا وقع له لان غاية الغاية رفع الوجه
 لا الربة مضافا الى ان ما بين الحدين مقدمه لا هو المختار وشعور
 اخبار التعدي لئلا المقام اول الكلام ولو سلم فالنسبة عموم من
 والرجحان مع اخبار الاحتمال وانهما في نصرة المختار ان المسئلة
 لغوية تكفي فيها لثقل الشبهة فكيف بالاجماع تخصيصا فلا هو ونقل
 بالجمل عن حد العشرة والاخبار المستفيضه وليس للقول الاخر
 شبهه هينة نورت بعد انهما في الانوار **ثالثها** يجوز السج هنا
 كالاس من مكوسا على الاشر لا يظهر لما تقدم مضافا الى خصوص
 بعض المعبرة هنا والكلام فيه كما تقدم خلافا في ذلك ولا يلا
 وجوبا وتقريبا ونريد هنا لحد التركيب والتفصيل والسر انما
 بالاول تركيب السج لحد من الاقبال ولا بد بالثاني ان يقطع
 ثم يرفع ثم يضعها على موضع القطع او يجير او يقيم او على غيره ثم ياتي بالثاني
 اخر او على هذا لوقوعه في الاشياء بعد الاقام من دون اعتناء
 السج البقية ولو ان فيها هذا الاصل قضى الطهر الخارج عن المعتاد ولو
 السج على ما تقدمت من راس الاصابع سيما لو كان تحت الوسخ **رابعها**
 لا يجوز السج على جابل من خفاء وغيره اختيارا اجماعا لما مر مضافا

كفي الايمان بها

الى خصوص

الى خصوص هذا ما مر في زيادات التهذيب بسند عن رقية بن مصقلة
 قال دخلت على ابي جعفر فقلت له فقال ان اراك من تبخر في سجد العرا
 فقلت نعم فقال من انت قلت ابن عم لصعصعة فقال مرحبا بك يا ابن عم
 صعصعة فقلت ما تقول في السج على الخفين فقال كان عمر بن ابي
 السافر ويوما ليلة للمقيم وكان ابي لا يراه في سفر ولا في حضر فلما
 خرجت من عنده فقت على عتبة الباب فقال لي اتبل فقلت عليه
 فقال ان الغوم كانوا يقولون يا ايها المخطئون ويصبرون وكانت
 التي غير ذلك لا يقول برأيه المغيرة لك من الاخبار وهي ذات
 كانت معارضة ببعض النصوص يحوزه فعلا حتى النبوي والعلوي
 فظهر عدم الكفاية مطروح او مؤول بوجوه منها السج كاهن صريح
 علوما اخر هذا ومن الجابل الشر المحتص به الخارج عن القادر فكيف
 بغيره واما في حال الاضطراب والجزالة في الجملة موضع وثاق ويكفل فونها
 عومات في الضرر والخرج اذا وضعت مع اطلاق الوضوء والسج
 واما الكلام في المصاديق وغيرها الخيرة ولعلها من الماتها ووردت
 بها النصوص عموما وهي كثيرة وخصوصا كخبره عبد الله على المعروف
 ومنها التقية وهو ايضا موضع وثاق حتى من المداير في الجملة مضافا
 الى ما ياتي وما ورد في النصوص من معنى التقية فيه فهو مؤول بوجوه
 نصية ومنها الخافه من مطلق العدو ومن لص ونحوه ومنها البر
 ونحن لمعبرة ابي الورد من جهات عديدة بل هي كالعصبة بغيره

عن اشياء

نور لما تضمنه بعض النصوص
منها ما ورد في كتابه عيان
يقطينة الفتاة الثالثة
منه رام دارا

المدارك في الاجزئين نظرا الى بهالته ولا وجه له واما الاحتياط في امراض
ومثله غل في الجليل لما تضمنه بعض النصوص لاسية وعله موضع وذا
من الاصحاب ولو تراهم بينهم فيل يتقدمه كما عن التذكرة وربما
يظهر من بعضهم انه اجمع ان تم ولا فما ذكر من التحليل دليل ولا
الجمع ان امكن ولا فيقال الفصل ولو ترا الى السبب لانه بعد الا تمام في ان
المؤلاة وقيل الصلوة نعم الشهر ربي الاعادة ولا بعد قضية للا
النافية واستصحاب الصحة والحالات الكونية السالفة وحصل لنا
خلانا لما عن المشي والتذكرة وفي الرابض قراه عاكفا بعاكفة
الاشتغال وفيه مانية ونظيره باق في الجيزة ايا قبل المؤلاة
لا حول السبح وان احتمال الخلاف ايضا بل الاحتياط حسن مطلقا
شكوة السادس ما يجب في الرضوة شرعا وشرطا الترتيب
بان سيد بالوجه ثم باليد ثم بالقدم ثم بالراس ثم بالرجلين وهو
في الجلة اجمع عليه اصحابنا والخلاف فيه لاكثر العامة كما عن الحقيقة
والالكبة ومظهر الثمرة بين الفريين وجوه كثيرة وبعضهم كالروى
حدد وضع مجموع الوجوه المنصورة في المقام بحسب الوضع والترتيب
بستعمائه وعشرين صورة واحدة ههنا مخزنية باجماع عمدا والحقبة
مظهرها وربما نسيه بعض اصحابنا مبينا الترتيب ثم استوصيه
لك ثم حددوها نفسه بالف وابتعد سبعة وثلاثين كلك
والتحقيق الغللكه ههنا يا وبجمائة وضع وثلاثين تترتيب

نوات

لكن

الى المشهور

مكتبة

فصله

فصلنا في الزوايا من بين الاجال ما مضواهم من سببها جاك ولا كيف كان
قلنا في اصل المسئلة السنة وهي بها مستقيمة بل الكتاب وقد تعددت مشاة
تقريبه بوجه حقة امتنها انعام امره بالسنة منها العلوم انه سئل احدا
يحول فيفضل شيئا قبل شئ فقال لا حق فضل كما امر الله الى غير ذلك نعم وقع
الحالات والاشكال ههنا في مسائل الاول هل يكفى الترتيب الحكيم ولو حسن
اعضاء الفصل مثلا مرة واحدة في الما فاصد الترتيب الكفى وكذا لو اردت فيها
نعت المطر كذا ام لا بل لا بد من الترتيب حسا ظاهرا لا محاب هو الثاني
كاهو مقتضى كذا ام لا وصريح المدائق ونجعه الرابض هو الاول ولم يظهر
لها الا يصح على من جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن الرجل يكون
على غير وضوء فيصلي بالمطر حتى يتبل طينه وراسه ويحلق ويده ورجلاه
هل يجوز بذلك من الرضوة قال ان غسل فان ذلك مجزئ والجزم عليه
وان صح سند في مقابل طاهر تلك الا دلة المؤيدة بعمل الاصحاب في غابة
الاشكال وتخصيصه عن **الثانية** كما حمله كلامها اشكل والاولى ان يكون
بعدم الكفاية ويعتذر عن النص بانه من باب ورود الاطلاق مع
حكم اخر ومقصود السائل كفاية هذا المعنى من الفصل مع رعاية الترتيب
وسائر الشرايط لكونه خلاف المتعارف **الثانية** ما ذكرنا من وجوب الترتيب
بين اليدين هو المشهور بين اصحابنا بل كاد يكون اجاعا وينطق عليه
اكثر ما من الاول له خلا لما عن طه الهداية وجل العلم والوسيلة ولم
اظهر لهم بدليل الا عدم التعرض في بعض النصوص الواردة في بيانها

مضافا الى ما تقدم

والاشكال في الترتيب
وهو من زوايا
الاجال من سببها
اجاعا وينطق عليه
اكثر ما من الاول
له خلا لما عن طه
الهداية وجل العلم
والوسيلة ولم اظهر
لهم بدليل الا عدم
التعرض في بعض
النصوص الواردة
في بيانها

الثالثة

المراد بالقرينة
المراد في العرف
منه زام ظاهرا

فيما لا يعضد الوضوءية وجوابه واضح حيث ان المطلاق او العموم
غاية النص الى ان يثبت ما حكم على ذلك كله الثالثة الاخرى وهي
التنقيب بين الرجلين بتقديم العيني على البصري وثالثا لما عن الصدوق
والقديريين وسلامه والشهد بين في اللغة وشرها وظ الحلال للفتنة
مخصوصا للمؤلف باحالة الاستغفار والشهرة على الظن وتخل الاجماع
من ظ الخلاف والوضوء الى اليانته بل والبصرة المستمرة وحلها على الاستحباب
من دون قرينة ولا وجه خلافنا لثلاثة فلا ثم بين من نقاه مطم جامع فيها
او عكس كما عن الحلبي وهو النافع وربها على قال رايين مشهورا
اعرف وجه الخلافات الكتاب والسنة مضافا الى دعوى الاجماع
عن الحلبي والثاني هو هون بمصر للعظيم على خلاف معارض يدعي
الشيخ قال له بوجه على المقتد وقد سمعت الجع ومن من فصل بين
الجامع بينهما والمعاينة فتم كما عن بداية العالمين وساندهما
الذكرى الى بعضهم وبعضهم الى جماعة من متأخري المتأخرين
صاحبا عليه السلام يتبع عليه ما جميعا معافان بدو باحديهما
قبل الاخرى فلا بد من الا بالعين وهو مرسل حيث انه مردي
الاجتهاد عن محمد الجعري انكسرت الحجة بيننا له عن الجمع على
الرجلين بايها يبدو فاجاب عليه السلام بما مرونيما بين الطبرسي
والجعري ما يزيد من واسطة بينهما اذ لم يكن الطبرسي ههنا
احد بن ابي طالب بل فضل بن الحسن كما هو بعد الرايين نعم وثالثا

نفسه

انهم وبعضهم الى جماعة
مروى عن الرايين
منه زام ظاهرا

انهم جميعا مما لا ريب فيه كقائمة الجامع بالنسبة اليها عن احد هاتين
كان فلا يكتفى ما مروى به سيما وانها كانت في نفع اليها النقية سيما
لصاحبها عليه السلام والحقبة معروية عنها الى ما يقربا عصاها
واستمر السير على تركه في بدو ههنا مشتمل على ما هو غير معترف حتى على
لا فضلية الا المفيد في المعتقد **سكوة السامع** ما يجب في الوضوء ثم
در طر الحولا لها معنيان احدهما ان ياتي بوجبة الاخر قبل حصول
الجفاف في السابق ولو بالمهلة وان لم يتصل التابعة فلا اتصال وهذا
مجرد اصطلاح ولم يثبت فيه الحقيقة الشرعية بل القسرة لعدم وجوب
هذه النقطة في الكتاب والسنة ومن شرائطها شيوع اللفظة
استعمالات الشارع وانما الوجه فيها معناه كما يستمع وثانيها
ان يعقب وتلقف الاخر للسابق بحيث يصدق التابعة كذا
اعتبارها بالحق الجمع عليه يتناول هو الجملة من ضربات يذهبها
الى بوجبة عضو محي واخر اصيله عند عند اهل المذهب فاسد انهم
خلاف بين العائدين اي حيفة والثاني في احد قوليه القول بالعدا
وبذا اجل ما ينافيها على النقية واما الثاني فما المعروف بيننا عدم
الاعتبار وذهب جماعة كما عن الشيخ والراوندي والمعتبرين
العلامة الى القول باعتبارها ايضا والاخرى لا اول للاصول فلا خلاف
ويعمم فقد النص باعتبارها مع عموم البلوى وخصوص بعض
الصحاح المعطى للعدم ولو ينبوع من المطلاق والثبت وجوه فترقية

من يقبل الجامع

ليصدق

هذا مضافا الى انهم
عن اهل معتزلة كما
صح

نفسه

استنبأ الامر بالاتباع في بعض الاخبار وفيه مع غرض العين عن السند احتكام
 به مراعات الترتيب بين الاعضاء كما هو احد مفادى المناقب بل
 اظهرها ويكفيها فانك انت المستدل في دعوى مخالفت الاصول وغير
 ما استلزمه هذا مضافا الى دعوى شهادة السوق بذلك فارجع في تمام
 هذا المطالب الى ذلك الكتاب بقي هذا امور **الاول** في بيان
 ليس مقتضى نصوص الباب الاثبات الشرطية وحدها اذ غايتها
 بالاطلاق واما الامر فلا ولذا فلو لم يبق الوجه الشرعي وعدم
 تركها لكونه خلاف الاصل وانما ردقنا بينهما لدى الباب لا نقفا
 اجماعا عليه انما مقتضى ظواهر الفتا مضافا الى استفاضة نقله
 فواته كما عن الناصرية والغبية والمائل والمختلف ونهاية الحكم
 والمذكورة ومزبدة البيان والمدارك وغيرها واما التمسك بحجة
 ابطال الاغمال كما اتفق للراي فكلنا لمنعها على سبيل القاعد بما
 وشجاء والغاية القصوى نعم هيها اشكال اخر وهو ان مقتضى ذلك
 حرمه ابطال الوضوء بترك المولاة والتاخير المنافي لها بان يشترط في ايقاع
 بنظيفة بعض الاعضاء ثم يتركه وطيفة الباقي ويقتضى بهذا راسا
 وهذا غير بيان يكون مخالفا للفتا والسير سبعا في الوضوءات للندبة
 وما يزيد ذلك انه لو كان كذا لزم عليهم التفرغ كما تعرضوا في افعال
 الصلوة والمج والاعتكاف ويمكن حله بالانعام الحرمه لو ادا ان تمام الوضوء
 بان يتوضأ وضوءه بدون المولات كما هو راي في العامة واما المصنف

طبع
 المولات بالمعنى الاول

في المولات
 الوضوء من راس ذلك العنوان وهو الوضوء بدون المولات **الثاني** هل يعتبر في الوضوء
 المتفق على اعتبارها عدم جفاف شئ من الاعضاء السابقة او عدم جفاف
 الجميع او عدم جفاف العضو المتصل اقول في وسطها الوسط المسمى الى الشئ
 للاصل والاعتقاد فتوى وروايت على ما راها احد من المشهورين للمصنف
 من اليد والمرفق او انوصات بعض وضوءك فان الوضوء لا يفتقر
 والاول للاسكان فترضت لك حاجة حتى يبين وضوءك فاعلم على
 وضوءك فان الوضوء لا يفتقر والاول للاسكان فترضت لك حاجة حتى يبين وضوءك فاعلم على
 الوضوء وهو منوع ولا يغير ثلثه منهم الناصريات والمراهم وهو كما بقى
 فالوجه بل هو اذن ويظهر عشرة الاقوال في غسل اليد فلي الاصل فلتاكد
 جفاف من احد العضوين السابقين قبلين بحيث لا يشك منها جرد ولو
 قليلا وعلى هذا المذهب القادح جفاف جميع العضوين السابقين لكي وعلى ذلك
 القادح الجفاف في العضو المتصل وهو اليمنى فلو ثبتت بطلان الجفاف عما
 فان جفا الوجه بجوهره واما غسل اليمنى فليس يظهر لها بين المتولين المرفق
 واما هو يظهرها بينهما وبين المختار **الثالث** اعلم ان الجفاف الذي
 اعتبره عدمه مقتضى اعتبار المولاة فيطل الوضوء بمجمله بلا حطة السبب
 له على وجه المدبغة لانه اما بالتاخير او بغيره وعلى اي منها فاما بالاكراه
 او بلا اضطراب واسئلة الكل ظاهر الا الثالث ومثاله ما رواه جعفر
 حيا لكانا راوا تفضا في مكان مفرط الحرارة مع تمكنه في المعتدل ويمكن
 ان يجعل منه حال امر غير بالتجفيف كما يظهر من المدارك واما قوله

ولو وجها ولا يكفي الا بقاء
 مجموع العضوين السابقين
 ح ح ح
 فلو بقي البلل في جزء من احد
 العضوين السابقين ح ح ح

من امثلة الرابع كثر الحرارة او الريح الجفتين ثم انه لو احدث من هذا
 تلك الصورة وهو الجفاف التاخيرين الاضطرابي متفق عليه وبعده
 النقص السابق وما عياده ومقتضى الفجر وعموم العلة طرد الحكم في التاخير
 الاختياري والظاهر انهم مما لا خلاف فيها في الخلاف والاشكال
 الصور بين الباقيين وهما غير التاخيريتين منها واضطربت كلماتهم
 فيها حتى اطرأ يعطى فيها اقوالا ثالثة التفتيش بين الاختياري منها
 فالبطالان والاضطرابي فالعدم وهو الذي مال اليه الرباض
 كل الميل واقل اليه كلمة الذكرى مغزا القول باطلان البطلان الى
 بعضهم وربما يستفاد من الدلائل انه مقالة الذكرى واما البطلان
 العدم فقد حكاه عن الصدوقين في الرسالة والمفتع وتبعهما البطلان
 بل ربما افترط كما سمعت في طي التنبيل والاضطرار عندى هو التفضل
 اما عدم البطلان في صورة الاضطراب فلا يصل المريد يظهر لا يتقارن
 والنصوص منها الوضوح فيه وان فرقت عن بعض وضوئك وان
 بل الماء من قبل ان يتجمد ثم اوقيت بالماء فاتم وضوئك ما غلته لها
 فان كان قد جف فاحد الرصد فان جف بعض وضوئك قبل ان يتم
 الوضوء من غير ان يقطع على الماء فامضى على ما بقي جف وضوئك
 او لم يجف واما البطلان في صورة الاختيار فلما مر من عموم التقليل
 والفجر ان لم يكن اجماعا **الرابع** المعبر من الجفاف الثاني للتحقق
 الموالاة هو الجفاف الحسى دون الاعم منه ومن التقدير اذهو ظنا

اذا كان في

الاعلم

المادة اذ فرض الشيء ليس بذلك الشيء حقيقة والافاضة محولة على
 حقايقها مع عدم صارت عنها وربما يتوهم بعض كلماتهم على وجه
 الخلاف هنا ولا وجه له ويظهر التمر في ذلك مد يد لغرض كطرية
 بالغة فالهواء او اسباغ كثيرا واتصال الجسد من غيبا وغيره بحيث لا
 يمكن لجف قبلها فلا يطل على ما قلنا خلاف ما توهم **الخامس** على المعبر في الكلام
 هو انما النزاع بمعنى ان اللازم ان لا يجف السابق قبل الشروع في اللاحق فلا
 ان يشرح في اللاحق قبل جفاف السابق او الكمال فاللازم ان لا يجف السابق
 قبل اكمال اللاحق وبكل اللاحق قبل جفاف السابق مقتضى بعض عباراتهم
 كالنافع الاول وربما يظهر من الروضة الثاني ويظهر التمر فيما لو حصل
 جوف شروعه في اللاحق وحصل حال الكمال فيجوز على الاول للتحقق الموالاة
 دون الثاني لغزارة والاحوط الثاني ولكن لا يظهر لعدم الاول للاصل
 التوهم لعدم المنصوصة **مشكوك** الثامن ما يجب شرعا وشرا السابق
 على الاظهر لا شرعا بل كما يكون اجماعا للاصل حتى بناء على الاعية للشك
 في تحقق الفصل والسمع المعبرين فيه ويظهر الاول حيث ان الامر في
 في المباشرة لا جوف بعد الطبيعة في الخارج كما في الأصول مع تأييد الجمع
 بالاجماع المستفيضة قدما وحديثا على حجة التولية والاية في آخر
 الكهف المستفيضة بها في السنة المستفيضة خلافا للاسكان في حيث
 جردها ويرفع عدم ايجابه المباشرة ولا وجه له وهذا مستلذذ
 احديهما يظهر من الرضا اختصاصا باعتبار المباشرة افعال الوضوء

قوله لعدم المنصوصة المراكبة
 ما تقدمه لغيره من الدلائل
 ان الوضوء لا ينفصل
 من اداء الصلاة

بواجب

ملح

الاعلم

بطلان

ملح

ومقتضا عدمه والفتلات السجدة وغيرها من ادابه وفي مقتضيات الانفال
من خواصها الماء وتسخينه ورفع الكم بل وجب الماء مع قصد التوضي
الغسل بل بالاجراء ووضع الجيرة وحملها فيما اذن ومثال ذلك والامر في
الاخير على ما قد عرفت لعدم نفي ذلك الوجوب فيه مضافا الى قيام
على الكراهة فيما ياتي بيقين ذلك نعم لا شك في الاول النهي عن الاكل
فيه وربما يشترط كلامه بالتأمل فيه حيث مثل الغسل بالماء من دون
تقييد لما لا يجب الا ان يوجب قيام الاجماع على ذلك او دليل اخر خصوصا
او عموما بان يوجب الاصل في غير الواجبات العينية قبول التوكيل والتولية
والعلمنا تتبع الكلام في ذلك في ابواب الكالات ان شاء الله تعالى
انما يجب المباشرة في حال الاختيار وما في حال الاضطرار فيجب التوضي
ويصح وجب اجماعا على الظن المخرج به في كلمات الاصحاب كما عرفت
لقاعدته اليسيرة وتتم المجدد والوارد في النصوص والاحوط نية القائل
كالقائل بوجوبه **مشكوك** يصبر في الوضوء امور اخر كما اشار الى ذلك
الكنه اهلها ههنا واحالوها على ابواب متفرقة احدها طهارة
الماء اجماعا تحقيقا ونقل لا غش في النصوص التي كادت تبلغ النوا
ولو بالمعنى والعموم دعوى الاجماع عن جامع المقاصد على اعتبارها
في جميع الطهارات والعلوي ان الله تعالى فرض الوضوء على عباده
بالماء الطاهر وبكل الغسل من الجنابة ثانيا الملاقاة الماء على الا
لاظهار لما مر من بحث المياه والمخلاف فيه للصدوق بالتفصيل بين

فقد روي في بعض النسخ ان
انما هي في الحقيقة
التولية ويجوز فيها المباشرة
يظهر المثال في قوله تعالى
بالافعال الواجبة ما مر من
ذلك فثبت من ذلك ان

اشد هذا

ثانيها

ماء الوضوء فمعه وغير ذلك والمعاني بين حالتي الاختيار والاضطرار قالها ابا جعفر
اجماعا خسر صاحبها عن التامة والقيمة والمائل وربما خالفه الى العامة
وعرف الجميع الطهارات عن المشي ويستثنى منه الانهار واليوت التفصيل
يأتي في بحث مكان المصلي رابعها عدم الضرر باستعمال الماء اجماعا على
مضافا الى نصوص الجدي في الفصل مع عدم الفارق والنقل المعروف
بشيء الضرر والقرار فان كان اخفى من اضرار الوضوء مطلقا فيها والافاق
مع من جهات شتى ويلحق به عدم الضرر والجرم لا يتحمل عادة لانه نوع ضرر
مضافا الى قوله سبحانه ما جعل الله في الدين من حرج فانه يعطى عدم الضرر
بما فيه ذلك فيثبت به الاضطرار ويظهر ذلك في سائر العبادات خا
اباحة المكان على الاضطرار بل كما يكون اجماعا على الظن المحكي عن جماعة
منهم المقدس واستنباطا عن التذكرة والمختلف مع ما يندرج بانه
انه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وان كان له احتمال اخر وبالقائه
من وجهين التحقيق وعدم اجتماع الامر والنهي بل هما المستند
على القول بما خلا في الامور المعنوية والمشي وشيئا اليها في فلا
للاصول وفيه ما نرى والمذخيرة بالتفصيل بين ما لو نافي الطهارة
الخروج فلا دعه فتعلم لها والقاعدة الاخيرة وهو كسابقه سابقا
طهارة محل كل من الغسل والسمح حينه خلافا لما عرفت نهاية الاحكام
والكف والمسلح صعب المدرك ههنا وفي الفصل وقد اشئت
ههناك الاقوال حتى سدت ولا شر ههناك القول نعم والظاهر انه

ثالثها

رابعها

حيث

خامسها

سادسها

لأن ما في هذا
من ما في هذا

لا يفرق بين المقامين كما صرح ببعض الأصحاب لكن ما ذكرناه من الأدلة على
 عن وهن كشيء سابق لا يقال نعم يمكن نصرة المشهور بأجماع فاعدا
 حتى على القول بالأعم للشك في انصراف خطابا غلبوا وجوهكم وأبدكم
 واستحقاقهم منكم وأرجلهم إلى مثل ذلك من حيث الحال والحل جيبا
 ثم يوبى هذه وأسبق بالشهرة والاحتياط وقد بسطنا المسئلة
 غلب الأضواء وهل نعم البطلان حاله في العدم وغيره لا يخفى عن أشكال
 الاحتياط لا يترك فيه أربعة عشر والأحوط اعتبار امره بآخر لعدم
 تصديق وقت الصلوة بالتوضوء وأباحة الأثناء وسقوط الماء وإن لم يقع
 بوجه بطريق بد النفس سيما الأجنبي بل لأحوط وغاية بكاره الماء وعدم
 استعماله في الحدث الأكبر وإن رجحنا فيها العدم كما مر **الفصل الرابع** في توابع
 وأدبه وسياير أحكامه **مشكوة** في الصلوات مرة واحدة للأصل وإن الامتناع
 المقضي للأجر مضافا إلى النص من اتفاق أصحابنا عليه بل العلماء كآلة لا
 شذ من العامة فالجواب الثاني مع تأيد الجمع بالنصوص الناهية عن التعدد في الرضوخ
 والعسكرة الثانية مشروعة بالنقص ولا يصحح إلا من شذ من أصحابنا على
 ما حكى عنه في الخلاف ولا وجه وشبهه بخصوص على الأظهر لا شهر بل عليه الإجماع
 كما عن الانقضاء وغيره والنصوص المستفظة بل المتواترة سيما النقيض
 العجزين المروي أحدهما من رجال الكشي وهو في حكاية الدارودين
 الرقي والزريق عن الصادق ع والأخرون إرشاء المييد في حكاية
 علي بن يقطين عن الكاظم ع وقد وردت هاتينها مطولها في آخر

قوله بالخصوص هذا الوجه إشارة إلى
 رفع أشكال مرد في المقام مع أن
 المشروعية المنقولة أو كان
 وشبه المشروعية في وقت الاستحباب
 وجه التكرار وتكرار الوضوء في وقت الصلاة
 نقل في المسئلة أن سنة علماء البيت
 بعدوا كما رأينا في صورة المراجعة
 مضافا إلى القطعيات وأما عملهم
 الأولى في المسئلة المروية في وقت
 الصلاة في وقت الوضوء في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة في وقت الصلاة

هذا هو الوجه الثاني في المسئلة
 وهو الوجه الثاني في المسئلة
 وهو الوجه الثاني في المسئلة

الناقص فثبت على كراهة بليغة عن الإمامين هما من عليهما الخلاف الشاذ والخصلة خلا
 لما على الزريق والكشي والصدوق لخصوص مؤلفه بأبواب فريضة استثنى إليها
 هناك لعدم مكانه فثبتها الشيء ما ذكرناه والثالثة بدعنا بعض هذه العبارة
 وبغيرها خلافا لما عن المييد ولا سكا في وقال إليه المييد ولا وجه له وهل لها حرمة
 ذاتية أيضا وبغيرها لا يفعله لا بقصد الشرعية فيه الشك من دلالة بعض الأدلة
 حيث وردت بما يفيد هذا ولم اظهر على صريح بها بل ظاهرهم العدم نظرا
 إلى انبائهم بها تلك اللفظة غالبا دون الوجه مع عدم الجوى ولو قيل
 إن الشيء مقيد بنحو البدعة لم يكن بعيدا فتدبر وهناك فروع تعقبها
 من المسئلة الآتية **مشكوة** لا تكرار في الحج مطملا وجوبا ولا استحبابا بأجماع
 كما صرح بعضهم لمؤرخة أبي جعفر عن الصادق ع قال من صلى ركعة واحدة هذا
 مع تأيد الجمع بالأصل والقاعدة والمستفظة المستثنية للوضوء
 عمولة على العمل لكونها متغايلا العامة فإن تثبته من شعاعه وليس تكرار
 الحج بهذه المسئلة لكونه من شعاعه من غير من خلاله لا سكا في
 سج الرجليين على يترشد عبارة المحكية عنه في الذكرى وأنه قال بسط
 كنهه المعنى على قدومه الأيمن ويحجبها من أصابعه إلى الكعب إلى الأرض
 أصابعه لم اظهر له رواية يونس وبهيهما جون بعيد مع امكان
 تخريجها فخرج النقية حيث أن الحكم عن الشافعي استحباب التثنية
 وكيف كان فلا يفتى عليه لا اعتناء ولا اضطرار ولا يفعله لا بقصد الشرعي

قوله مشكوة في المسئلة
 وهو الوجه الثاني في المسئلة
 وهو الوجه الثاني في المسئلة

طالع

مِنَ التَّذَكُّرَةِ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style.

في يومت الامام الشيعيه
فلما ظهر بعد قليل بعد ان لم نقل بعض الثوب
نسب الى الشيعه واما الكواثر الاصله
كما لعل ان يكون
فيها يكون وانما رجاء الترك ملائكه

بجانب بصدوق علیه افضل
فان مجرد الاتصال انفسا
لا لا بد في صدق من
اتصال افضل ايضا
و ن م

سورة البقرة

كف البشرة وانما غير مشورة بها عرف فلا يجب ان التما وان قلت بالفرق
ان انفصلت اجزاء صفاتها الصدف الاطلاقات عرفا حقيقة لا ماسا
جميع للزوم الحجج الشديدة لو كانت امثال ذلك لوجب لادالة في الطهارات جمع
عن القدمين وفي الاعراب وسائر البدن وبين اهل الدهاتين وفي هذا
الباب الشهورات والثغرات وامثالها لا يتقرر بان التما مضافا
الى ما وصل اليها من فعل ولا على بن الحسين عليه السلام فحق الجمع
في حديث وصفه عليه السلام بذي الثغرات وتفسير الثغرة بها
في ركنة البعير وصدرة من كثر ما رسته الارض وقد كان حصوله
مجهت لذلك من طول السير وكثرة الى اخر كلامه وقس على ذلك
كل الشعور المزعجة بالوقت وغيرها حيث لا يتقرر ببقائها لعدم
خلو البدن غالبا عن امثال ذلك بحيث يعجز العجب عنها وان التما مضافا
الى المير والاصحاب فهو امر حزين لها امكن وعلى الثاني فان كان
الشعور مما يقتضي بفساد خواهرها وسحبها فيها ولا يفرضه كونه الارواح
وان كانت حايلا بين الشعر والبشرة ولا فكلما سبق لكن هذا كله في الوضوء
والتيقن واما الغسل فامر معجب من حيث ان التكليف فيه ايصال الماء الى
ما تحث الشعور من البشرة فلا بد من ازالة الارواح المظلمة بين
الشعور والبشرة مطلقا وعلى الثالث فان لم يخرج الارواح من
العادة بحيث لم يعد الشعور بها من ردى الاصابع من الظواهر
فلا يجب ان التما بخلاف طائفة لم يخرج بخلافه اذا خرجت عنها

قوله اذ قالوا لنبيهم
على الجبال عندنا
ويقال لها القاسية وله
منه روم عليه السلام

فَوَكَّرَ إِلَى أَهْلِ كَلْبٍ وَدَلَّ عَلَى مَعْرِفَةِ الْإِسْلَامِ
إِنَّهُ كَانَ يَقْطَعُ مَا كُلُّ نَسَبَةٍ مِنْ
وَيَكُونُ عَقْدُ نَسَبَاتٍ وَلَا خَافِي
وَيَكُونُ عَقْدُ نَسَبَاتٍ وَلَا خَافِي

وكانت
ذلك ما كان يصدره
في كل نفسة
بالحسنات
من قبل القطع
منه

حیدر فقیہ تعلیم
 نظام ان جیسے لایا
 صفحہ اول زمان القطع
 مقدمہ عدم التصرف بالقطع
 اور نقل الی

طبع

كانت واما الاطفال فابفسرها فتعلم لو تعدت عن العادة سيجازي مع
وان غلبت عن انصاخ على الاحوط والعرق والغارات كانا يجب
بفحص بها البلذ الفاسدة او الماسحة فلا بد من اناتها وكل العجا
الحادية من هذا فذا لوجبه الواقعة على اطرافها من ظاهر البشرى
شك في وجود المانع فلا يخفى فاما ان يشك في وجود شيء
من شأنه المنع او يحتمل بوجوده ويشك في المنع وعلى الاخير فاما
ان يكون وجود ذلك الشيء تدريجا لا وساخ غالبا او يفتقد
فعل الاول يحكم بالعدم لاصالته وكل الثاني لذلك ولما
الثالث ففقد اشكال لعدم جواها فيها لان شأنها
نفي ما شك في وجوده لا جعل الموجود اليقيني من احد الصنفين
فلا حوط فيه الا لا اذ لم نقل بكونه اقوى ولا فرق في هذه
بين حال الوضوء وما بعده فالزم فيه الازالة لزم فيه الاعادة
ولو كراى بعد الوضوء شيئا يقينيا المانع في وقتين بوجوده
في محل حاله يجب الاعادة لما ياتي ولو شك في ذلك فلا علم
زمانا الوضوء وشك في سنوخ المانع قبله او بعده فلا
يجب الاعادة لاهالك فاحو الحادث مضافا الى عموم الاذكرة
ومضى انك بعد العمل ولو تقارنا في الاثر منه المحتملة ففقد

ملاحظة في وقت الوضوء
التي لا يثبت عدم الشك
في ذلك الوقت لا يفرق
في ذلك الوقت لا يفرق

اشكال

اشكال من تعارض الاصلين فيبقى اصله لا شتغال مسيلة
عن الرابع وما ذكر اخيرا من القاعدتين والاحوط فيه الاعادة
شك المياش سر لفتها في الجمع عيلا من يحس بها
العظام المنكسرة والظاهر انها في عرف المشرعة اعم من الجهتين
وعرف المشرعة فيراد بها الاتراح المذكورة والخوف كل
بلا مطلق ما يشك لاصلاح العظام والجروح والقروح او
يشك عليها من الادوية وكيف كان فهي شراكة حكما
وان لم يشرك لعظ العظم الا دله ولو بعضا مضافا الى معنى
بعضهم الاتفاق على ذلك كالرياض وحكمها انه يجب ترعها
لفصل المحل او تكرير الماء عليها او غمسها فيه بحيث يصل الى العضوي
امكن شيئا من ذلك اجماعا على ما حكاه الرياض وتحصيل للاقتبال مضافا
الى ذلك بعض ما ياتي من النصوص ولو بخوض الطهور على بعض هذه الامور
وهل يرتب الاختيار على الاول كما عن التذكرة للزوم بتحصيل سمي الغسل
العربي منها امكن وهو لا يحصل بحد الوضع او التكرار ولا يحصل بها الا ايضا
ولو لم يتقبل الغسل عن محل مضافا الى خصوص الامر به في المعتبرة او يتخير كما عن
الغاية الاحكام والحرر للاصل وظاهر الاجزاء في الموقوف فيه اشكال ولا يبعد
الاول فان الاجزاء وكفاية غايته الدلالة على ان شأن المقام ان يكون هذا
فرح اخر على من افرد الذي اسند اليه ولا يلزم وجوده ومزاجته معه بال

مع الشك في شمولها
للمقام

شك

وتظاهر هذا الاطلاق كثيرة منها ما يبق اذا لم يجد الماء يفيضك او يجربك التراب
عشرين كما ورد في الاخبار ولقد فصلنا الكلام في هذا المقام في الاقوال هذا
اذا كانت في محل الفصل واما اذا كانت في محل المسح فلا ريب ولا كلام فيه على كمال
التعريب وقيل بوجوب احدها هنا ايضا مع الحجر عن النزاع لوجه محجج واحاط
في الرابض بالجمع بينه وبين ما ياتي ولو قلنا بجمع هذه المسح على الجيرة مطلقا لينا
محل الفصل اتفاقا فحصيلها ظاهر ونقلا استيفضا كما عن الخلاف وغيره واضفا
بما ايضا عمومها وخصوصا وليس في المسح وغيره من غسل ما حولها مضافة لما
ذكر لاحتمال ان يراد لاقتصار في الفصل لا تمام الوطيق مع تايده بفهم الجدل
بل الكل في اعم جماعه من الماخرون في دليل الى الفتوى بمضمونه فليس بالوجه واما الجواب
التي هي وان استفاضت في باب الفصل والظاهر عدم القارق الا انها اعم من المدي
من حيث انها تشمل ما اعتد فيه الجيرة كما لو كان مجدا وراعى ان العمل بها كادت
تكون ممتورا وهذا مسائل **الاولى** هل المدار في التقدير على العلم بالضرر او على
ببر الظن بل الشك فيه لا يبعد الاخير نظر الى صدق الخوف على نفسه في بعض
فان من مصاديقه الشك كما يمتد به العرف فكيف بالظن مع تايده بحكم العقل
اختصاص باب العلم به غالبا فيقوم الظن مقامه اجماعا **الثانية** التقدير هنا اعم
من العادي والشرعي فلو قدر على الحل واجراء الماء على الحل لكن تجس وتقدر
فهو معتد به لما مر من اعتبار طهارة موضع محل الوضوء **الثالثة** هل يكفي في
المسح على الجيرة صدق السعي ولو من دون تحقق جريان الماء في المسح اجماعا
الفصل ايضا حيث ان النسبة بينهما بحسب اللغة عموم من وجه ولا بد من تحققه

الامر بكل حبيته

فوزعوا منه في بيتي لا ريب ولا خلاف
يا قوم كل من التفتن كثر شيا ليد
في الاول ولا يصح في الثانية مرة
ما هو ظاهر الا

تليق

وخص

الامر بكل حبيته
فوزعوا منه في بيتي لا ريب ولا خلاف
يا قوم كل من التفتن كثر شيا ليد
في الاول ولا يصح في الثانية مرة
ما هو ظاهر الا

وتحصل مادة الاجتماع المشهور الاول نظر الى اطلاق اكثر العباد وعدم قصرهم
للاستواء ومن لا يؤمر مال اليه الرابض بل قاله خلافا لما عن نفايه الاحكام ولو
اعتقلا الاقوي الاول نظر الى اطلاق الفتاوى والنصوص وعدم الدليل على خلافه
الاجماع اعتباري من اقرب البدلين حيث ما امكن والا كان بناؤه على الصحة فهو
او عن نعم الاحتياط امر اخر كما في الرابض فاعلم وكيف كان الظاهر اتفاقا على
عدم الياس به كالمسح الاختياري كما مر على القول به والاحتياط فلو حفظ الماء
بحسب لا يفي به يجب غسل الماء لذلك وعلى الحداد لا يجب بل ما بين الحسب
وغيره من الحل لصدق المسح على الجيرة بدونه مضافا الى لزوم الحجج لوجوب هذا
عسلا على واما يجب ظاهر السطح فهل يجب الاستغفار ام يكفي المسمى التفتن فيه
التفصيل بين ما اذا كانت في محل المسح فالثاني بل لعل وفاء في من التكفين بالتي
في الاصل لئلا يرد اليه وان كانت في محل الفصل فالاول وفاقا لما عن الخلاف والتد
وهنا لا احكام لانه المبادر من النصوص كما تقتضيه ومن البسوط انه جعله حذوا
عدم المزمور وكذا في المسمى ولا وجه له **الرابعة** لو كان في محل الفصل جيرة يمكن نزاعها
وسمح الحل دون غسله فهل اللازم مسح الجيرة او نزاعها ومسح الحل فيه اشكال
بل وقواك فالتفصيل بين ما اذا كانت تحت الجيرة بخس فالحال
عدمه فالحل ولما اطلق للثاني الاوجه اعتباري بل مقتضى بعض ادلة الاول
مطلقا والاحتياط في الجمع سيما اذا طهر ما تحت الجيرة ولو نجس ظاهر الجيرة فهل
يوضع طهر عليها والمسح عليه كما عن المذكورة ويجوز مجرى الحرم المحرور من الكفا
غسل ما حولها ويأتي فيه كما عن الشهيد ولا حوط الاول بل الجمع بين حال الحل

وهو الشاهد ان الاحتياط لا يرفع كمال
نظر الاحتياط مع عدم وازم على
الوجه الذي للقول القائل في التكفير
كما يكون القول المعروف اجماعا
من امره فحسب الاحتياط لا يفي
ان لا يرفع كمال
لا يرفع كمال
فيمر منه حذوا

كفيل الجبار وان قبل بالاكفاء على المسح على الظاهر بل ومعه الاصول والظواهر
الخامسة الكسر المحرر عن الجيرة وكذا الجروح والقروح اذا كانت في محل الفضل
 وتعد غسله وصحة جميعا ففيه اقوال وضع جيرا ولحق عليه ثم المسح
 عليها مطلقا عن المني والاكفاء بفصل ما حوله عن النجاسة والمعتبر في النجاسة
 والرجوع الى التيمم لنهاية الاحكام في احدي الحكايتين وفي الاخرى الاول
 والظاهر فيه التفصيل بان يبق اذا استلزم الوضع عدم انفصال بعض الصلح
 ولو بقدر غسله فالاول الذي هو المذكور الاتفاق عليه وكان خارجا عن
 مورد النزاع والا فالاوسط لنزاع ترك الاصل مع ترك البدل ولم يهمل اليان في
 المعتبر عن الجرح كيف اصنع في غسله فالغسل ما حوله وفي اخره عن الجرح كيف يصنع
 صاحبه فالغسل ما حوله وحمله على بعض الوظيفة منافع مع نصب الشارع له
 مع السوق ولم يفسر القولين الاخيرين على شي يقتضيه نعم لوجوب بين الاقوال
 اني باهو الاحوط هذا كله اذا لم يكن المسح على نفس الموضع ولا يجب غسل المسح
 عليه كما عن نهاية الاحكام والدروس او يكفي بغسل ما حوله ولا يقتضي غسل
 واطلاق النصين الاخيرين ليس للازال الا لادراك اعتباري نعم الاحتياط سليم
 واعلم ان الجرح المحرور واخرها المحرور اذا غلبت فيه النجاسة والوضوء بحيث يتعدى غسل
 حياها الفم فيقال الى التيمم وكان مصيبا لاجزاء الساقه واذا غلبت فيه
 العضو ولا غلبت فيه بعض الاعضاء بطرح حكم الجيرة فهذا وكان له وجه
 ولو كان بحيث تعدد معه الجيرة ينقل الى التيمم ايضا وكان مصيبا لاجزاء
 شمع الكلام فيها في باب ثم ان الجرح الذي يتيمم به البلوى الفصد وهو الخلع اما شدة

وذكر نعم الاحتياط في
 المسح على الظاهر والاقوال
 المذكورة

عنه

منه لا يخرج من وضوءه وعلى الاول فاما يتيمم الشك لا وعلى الثاني فاما ان يغيب بقطر
 يتغير برفعه او مكشوف وعلى الاخير فاما ان يتيمم بعد على راسه او الجرح وعلى
 الاخير فاما ان يكون وما يضر رفعه او غيرهما لا بعد بشرة ايضا وهذه صور
 ستة والاول بحكم الجيرة فيصنع على المشدود كما كان ولو مرفعا ولكن الاحوط ان
 ياخذ الوضوء من الوجه ان كان اليد اليمنى او منها وفي الثاني يجب غسل
 لا يخرج عن الصور الاربع الباقيات وفي اولها يصح على القطن وثالثها بحكم الجرح
 المحرور وفي الثالث اشكال هل هو من باب الجيرة المختصة او من باب الجرح المحرور
 وكذا الاخر هل هو من باب الجيرة الظاهرة او من باب التسليم وسلوك
 طريق الاحتياط اسلم واما الشك واليقين فان جفا على ظهر الكفين كافي بعض
 المياه والاهوية فيقتل الى التيمم لانه الاصل في تعدد الوضوء وجوب التفرقة به
 خروج ما خرج به وبقي الباقي وكذا الثاني بعد وقوعه مطلقا لذلك بل ولا بعد ذلك
 فالاول بعد صدق الجرح على مثله نعم اذ بلغ الى ذلك الحد فهو كالجرح المحرور **مشكلة**
 من دام به السكس وهو تقطير البول بحيث لا يكون له فترة في صلوة يتوضأ
 لا يبالى بمولم حدثا بل يصلي كل صلاة كالاعتناء للاصل وصريح الموثق ومفهوم
 البيان في الحسن خلافا لما عن اكثر فالاعادة للثانية وليس لم الاطلاقات وقد
 سمعت المتيد معناه في الثلث في شمولها لثمة نعم الاحتياط والتمسك بحسن
 القبول الطهرين والعشائين بشرط الجمع وليس له الا نص متروك او قول بعلمه الموطون
 العايز عن التحفظ من الغائط او الرجوع بقدر الصلوة للاصل وعدم الفارق على الظاهر
 مصافا الى بعض ما روي من التعليل في الموثق والطلاق الخلاف ان ثالث الاقوال
 لوريات هنا والاحتياط الاحتياط **وهنا مسائل الاولى** هذا العموم مخصوص بالتقطير

ان كان بالمسح

يلج

معه

فقد مضى الى كان وضوءه
 من استعمال الماء في الوضوء
 او في غيره او اتفاقا منه
 ربه طه العشا

اسلم
 قوله جعل في الوضوء
 شيئا من الغرض من ان
 يوال المسح ليس بواجب
 منه طه العشا

وهنا مسائل اخرى

السلي الذي هو من العلل فلورخي غنان الماسكة ولو في اثنائه فحارصه
 البول المقارن الذي يحى من الاثنا فيتنقص وضوءه كالوقوف بعده
 شموله لئلا يلو وشكا فيبقى اطلاقات الحديثه سلمه عن تحقيق المقصد فتدبر
الثانية مقتضى الصبح وغيره وجوب التخط عن زيادة ثلوث الثوب والبدن
 في الصلوة حتى ان فيه اتخذا كيا وجعل فيه قطنا ثور علقه عليه وادخل ذكره
 فيه ثم صلى وهو موافق لاطلاقات وجوب طهارة ثوب المصلي وبدنه عن الاثنا
 خرج ما خرج من اضطرار في الباقى وعليه فعل يجب عليه التبدل والتطهير حيث
 ما امكن بين الصلوتين لا اقل من ذلك الا حوط ذلك لولم يقل بتبعته **الثالثة**
 ما لم يلمح مع دوام السلي واما اذا كان دوريا بان كان له فترة تسع الصلوة فنظرها
 ولا يؤخر الصلوة عنها الاطلاقات الحديثه والجنبة وعدم شموله لئلا الرخصة
 بل التخصيص به في بعض خصوصيات ولو فاجاه في الاثنا فلا يدخل في الثانية
 كل اتفاق بل ولا يجزى باعام ما فوجى في اثنائه كل ذلك وهل يبنى بعد
 الطهارة كما لا يشك او يضاف كما عن المختلف وغيره وفيه تردد والاحتياط في الجمع تقيضا
 عن حرفة ابطال الصلوة وتخصيص اليقين بالبرائة عنها **العصل الخامس في الادب**
مشكوة ستين الوضوء وضوء امور **الحرام** وضع الاثنا على اليمن مطلقا على الامم
 الاظهر لعمود النبوى كان يجب التيامن في طهونه وتعلقه وشانه كلمة خلافا للدارك
 فاستولى القدم كل لفس فامد لشرط التخصيص ولها نهاية الاحكام وغيره
 فاللتفصيل بين واسع الراس فاليمين وضيقه فاليسار وليس له ما يدافع
 العوم **ثانيها** الاعتراف بها الصريح النبوى اليا في حتى لعلها والنقض بالعكس

وراث ان هذه من غير ان يقرأ
 على حدة كما في بعض فاعلموا
 اولادها في طهر عدوها
 ارضيتها عارت في بلادهم وولده
 حقا كما في غارة القصوى
 للدارك مع البنية داره فلك
 او لم يبينها
 وفي الثانية كانت اى من ذلك
 لم يلمح من رفع اليد عن
 تفصيل القول في القوة الثانية وكلف
 الظاهر في الاثنا والاصل
 هذه المشكوة موافق لها وفيه
 في الثانية مشكوة دام خلافا

اليمين

اليمين

اليمين

اليمين

فيه معارض بمثل **الثالث** التسمية بالخالق في اصله وان اختلف الاخبار في عمله
 ففي بعضها انه عند وضع اليد في الماء وفي اخوانه بعد وضعها على الجبين وعلى
 شواذ اخبارنا ما يعطى بطلان الوضوء بتركها مع ذلك وعدم مقاومته لما بدأ
 محول على تأكيد الاستقبال ولو تركها ابتداء مطلقا فهل يتداركها قبل الفراغ
 عند الذكر كغض الذكري ذكر احسن بل وتوطيها وان وهذه الرياض و
 التفصيل في احوالنا **رابعها** غسل اليدين ولا خلاف في اصله ايضا بل في
 كسبه ولا شهرا مرة للبول والنوم ومرتبة للغايط واستفاضت به
 المعبرة وعن المعبر لا اتفاق عليه واطلاق المرة كما عن البيان والقلية
 ظاهر بين كما في اللعة لم اظفر لها بحجة ولو اجتمع الاخباران يتداخل كما
 عن طه الاصحاب ومحل بعض الاخبار وليست حكمته مخففة في دفع الجحاسة
 المتوهمة بل هو من العبادات فيثبت بالنية ويقعد التوضوء من الكرو وغيره
 واسع الراس وغيره ولا يخص بصورة عدم تيقن الطهارة كل ذلك لا طلاق
 اغلب النصوص ولا وقع التقييد في مثل المقام وعلم الزيدان لانه المقارن
 بل المتبادر **خامسها** وسادسها المصنعة وهي اداة المادي الفم والاستنشاق
 وهو جدير الى داخل الانف على الاظهر بل عليه الاجماع كما عن ائمة النصوص
 بهما مستفيض ومما النبوى لبنا لغ احد كره في المصنعة والاستنشاق فانه
 فقران لكم ومفكرة للشيطان خلافا للعلماني فتقرب بها بظلم كلامه لظم بعض اجبا
 المول بوجه قريب **وهنا مسائل اولى** هما سنونان للوضوء خارجان عن ماهيته
 كما عن صريح الامالي كاصالة عدم الجنية بل ظاهرة ان في الاخبار ما يرشد

اليمين

اليمين

اليمين

بذلك وحمل الاخبار الثانية لمجانها على ذلك غير بعيد ويظهر في التعليق
 وغيرها كالدخول في المد بدون تأمل وغيره **الثانية** الظاهر ان التوظيف في
 كل منها على التلخيص نظر الى ما ورد في بعض النصوص واجماع ابي المكارم
الثالثة لا يشترط تدليس العرفات كما عن التذكرة وغيرها ولا التحجير
 بينه وبين تشيئها لجعل عرقه المصغصة ثلثا واخرى للاستشاق
 كذا وبين تشيئها لجعل كل عرقه لكل شفع ملحق منها كما عن المصباح وغيره
 بل مقتضى الاطلاقات جواز الايمان الست ولو بعرقه واحدة فكيف
 بالاشتيق وبالثالث كما مر لولم يأت في الترتيب كما يأتي **الرابعة** مقتضى ما مر
 من السوي وغيره استحباب اذارة المار في جميع العلم والافتق وليس بشرط
 للاطلاقات بناء على القاعدة المشار اليها وهل يشترط الجمع والاشهاد
 كما رعا على الذكرى او لا كما اختاره الرياض وفاقا للقلبية الاجماع
 مستحبا لغيره يمكن تقوية الاول بما في بعض النصوص من ان المصغصة والاف
 ظهور للافتق والنف **الخامسة** هل يشترط الترتيب بتقديم المصغصة بتر
 لها على الاستشاق كذا فلا يجوز العكس ولا الجمع كما اختاره جماعة او عدم
 تقديم الاستشاق وان جاز الجمع كما عن المبسوط او لا بل يجزى الجمع مع
 استحباب الترتيب كما عن المنها وغيره لا بعدد الاخير نظر للاصل والاف
 بل وخصوصا عن عبد الرحمن بن كثير الا في على ما دأبت من ضحية والاستحباب
 يكفي في السماع والنسب الفعلي لا يقتضي الاول بل غايته ما ذكرنا وهناك
 قول رافع وهو الاجزاء غيبا بتقديم مصغصة على روافد **سادسها** بدو الرجل
 فلا وجه

فان بها تم العلامة وحسن الدلالة
 ولا يخفى عن تأمل صحيح

نظاها في رعية والمرءة بها طمها عظم على الاشهر لا ظهر الخبيرين خلافا لما عن جماعة
 منهم الفقيه والسراير فخصوا اليك ما بالفضل الاول في عاكبين في الثانية ولم يظفر
 لهم بما يعتمد به ودعوى اولها الا جماع هذا افع باطلاق الاكثر وان وافقه
 التذكرة **ثامنها** الدعا عند افعالها رعية الماثورة كما ورد في السنة في
 اخبار متفرقة والجامع لاكثرها المروي في الكافي والتهذيب وغيرهما عن عبد
 الرحمن بن كثير قال بينا امير المؤمنين محمد بن عبد الله البصري يقول
الحمد لله الذي جعل المار طهورا ولا يجعله نجسا ثم استنجى قال اللهم حصن فرجي
واقفه واستر عورتي وحرمها على النار ثم استنشق وقال اللهم لا تحرق
علي في الجنة واجعلني ممن يتم رغبها وطيبها وورعها ثم تغمص وقال اللهم
انطق لساني بذكرك واجعلني ممن رضيت عنه ثم غسل وجهه وقال اللهم بيض وجهي
يوم تقوم فيه الروح ولا تسود وجهي يوم تبيض فيه الروح ثم غسل يمينه
فقال اللهم اعطني كتابي بيمينتي واخذ في الجنان بيساري ثم غسل شماله
فقال اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ولا تجعلها مغلوله الى عنقي واغور ذك
من مقطعات النيران ثم سجع راسه فقال اللهم فشنى برحمتك وبركائك
وعفوك ثم على رجليه فقال اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه
الاعداد واجعل سبعى فيما يرضيك عني ثم التفت الى محمد وقال يا محمد من
توصا مثل ما توصيت وقال مثل ما قلت خلق الله لكم من كل طرفة ملاحا
ليتمه ويكرهه ويعلمه ويكتب له ثواب ذلك ورواه الفقيه واصله وفي
 بعض الاخبار ان من قال في اخر وضوءه غسل سبائك اللهم وحمدك اشهد

فانها وصلة ابنه محمد بن علي
 اني اراه من ما رواه به فضيلة

ملاح

انشاء الله تعالى **مشكوة** وما يكره في الوضوء الاستعانة بالخبرين الناهيين
 عن مجزئ الصب معللين له بوجوه حجة الشر في عبادة الرب مؤيدت
 بوجوه منها الشهرة العظيمة التي كادت تكون اجماعا فتوقف المدارك
 لا وجه لمضاف الى قاعدة المسامحة وتوضيحه الى عبادة ابا جعفر
 توجيهات عديدة وهل هي اعز طلب وقبول صريح ذلك معز اليه
 الجميع وهو كذا وان بعد عن مدلول اللفظ لورود النصين في الثاني
 ثبت الاول بالفحوى مضاف الى عموم التعليل لما على فيه واحد ثمران لها
 افراد متفاوتة داخلت كفضل بعض الاعضاء او مسحة او حارج متصلة
 كصب الماء على كف اليد او على عضو وقصد غسل باخره ومنفصلة كاحضار
 الماء او تحريم وحفظ الكم والقربة بل الجيرة وطلع النعل والقلنسوة الى
 غير ذلك والاول من التولية المحصرة والثاني هو الاستعانة المكروهة
 اما الثالث فهو وان صدق عليه عنوان الفقهاء الا ان الدليل لا
 يشمل ذلك اصلا وهو ظاهرا لا تعليل حيث ان المراد بالشر كراهية ما يثاب بها
 لا انها حقيقة لا يصدق الا على المقسم الاول وعموم المشاهدة لا على
 الافراد المتبادرة وهو الثاني دون الثالث ومنها التمسك اي مسح ماء
 الوضوء عن مواضع بالمندبل على الاشر الاظهر كانه من مسحا العامة والرشد
 في مخالفتهم كادرجه النصوص ورجح استدلال الخبر من تروضا وتندل كتب
 لم حستة ومن تروضا ولم يتندل حتى يجب وضوءه كتب لم يثبون حستة فيه
 تأمل خلافا لما عن المرتضى في الرسالة والشيخ في بعض كتب فقيها الكراهة بكمالها على

اجزاء

فوز في حق وجهه في الوضوء ان المراد
 بالشر كراهية ما يثاب بها
 لا انها حقيقة لا يصدق الا على المقسم الاول وعموم المشاهدة لا على
 الافراد المتبادرة وهو الثاني دون الثالث ومنها التمسك اي مسح ماء
 الوضوء عن مواضع بالمندبل على الاشر الاظهر كانه من مسحا العامة والرشد
 في مخالفتهم كادرجه النصوص ورجح استدلال الخبر من تروضا وتندل كتب
 لم حستة ومن تروضا ولم يتندل حتى يجب وضوءه كتب لم يثبون حستة فيه
 تأمل خلافا لما عن المرتضى في الرسالة والشيخ في بعض كتب فقيها الكراهة بكمالها على

فوز في حق وجهه في الوضوء ان المراد
 بالشر كراهية ما يثاب بها
 لا انها حقيقة لا يصدق الا على المقسم الاول وعموم المشاهدة لا على
 الافراد المتبادرة وهو الثاني دون الثالث ومنها التمسك اي مسح ماء
 الوضوء عن مواضع بالمندبل على الاشر الاظهر كانه من مسحا العامة والرشد
 في مخالفتهم كادرجه النصوص ورجح استدلال الخبر من تروضا وتندل كتب
 لم حستة ومن تروضا ولم يتندل حتى يجب وضوءه كتب لم يثبون حستة فيه
 تأمل خلافا لما عن المرتضى في الرسالة والشيخ في بعض كتب فقيها الكراهة بكمالها على

اختار
 وفازت مخرج
 وفازت على ربحان في الوضوء لتفريق حستة منهم ما دويت وكيف كان فطاهرها
 فلا يقول به منا احد وهل الحكم للقيف غير المندبل حتى ينحو النار والشمس قبل
 نظاهرا لاخبار فيهم نعم كل ذلك اذ لم تكن اليد الصروق داعية كبرر او عليه ولا
 فليس فيه الخرافة هذا وما يكره فيه ايضا ما يطلب من مباحث المياه **مشكوة** متعين
 الحدث وشك في الطهارة بعده تطهرا جماعا للنصوص المستفيضين ويعاينها
 الاصل من وجهين وهل الظن بالطهارة هنا وبما بقي حكم الشك الاظهر نعم لاصالة
 عدم حجب الظن في الموضوعات الخارجية وقيل لا ولا وجه له وكذا لو سبقها وشك
 في الماخو في الحالة السابقة عليها لان الاحتمالين اذا كانا فاشا فاشا في استغالة
 التمر بالطهارة بما للوضوء فان كنت على يقين من الوضوء والحدث ولا تدري
 ايها الصبق فتروضا والظاهر ان بعض موضوعات في غا الخلاف في صورة العلم بالحالة الثانية
 مطلقا مشهورا ايضا انه كذا لذلك حتى تطلق الرضوي خلافا للمعبرين كجامع لفظا
 قوله لا يباح في احد من الحالات السابقة ولما عن القواعد فمسلها الشبهة بينا
 وتبينتها في انوارنا لو تبين الطهارة وشك او ظن في الحدث بنى على الطهارة
 لما سبق ولا فرق بين اصل الحدث وحدثه الحادث الا في البطل قبل الاستبراء
 كما مر **والثانية** لو شك في شيء من فروض الوضوء فان كان بعد الانصراف
 عنه بنى على الطهارة اجماعا أقوى وضعا منه المصلح المسؤول فيه عن الرجل يشك بعد
 ما يتروضا بانه حين ما يتروضا اذكر منه حين ما يشك وهل المراد بالانصراف
 عقيدة الفراغ او القيام عن المصل الاظهر هو الاول لظاهر ما مرسوا
 وتعليل مضافا الى الاصل وعموم المعبرة الدالة على عدم العبث بالشك في

الاول

الاول لو يتحقق ترك غسل عضو
 كالأذن بعضا او مخرجا اتي به
 وما بعد ما ذلقت المولاة
 ومعه يطل وخلاف الاسكافي
 حيث اكفى بالمندبل لا يصح
 كل ذلك لا خفا وبه **الثانية**

فوز في حق وجهه في الوضوء ان المراد
 بالشر كراهية ما يثاب بها
 لا انها حقيقة لا يصدق الا على المقسم الاول وعموم المشاهدة لا على
 الافراد المتبادرة وهو الثاني دون الثالث ومنها التمسك اي مسح ماء
 الوضوء عن مواضع بالمندبل على الاشر الاظهر كانه من مسحا العامة والرشد
 في مخالفتهم كادرجه النصوص ورجح استدلال الخبر من تروضا وتندل كتب
 لم حستة ومن تروضا ولم يتندل حتى يجب وضوءه كتب لم يثبون حستة فيه
 تأمل خلافا لما عن المرتضى في الرسالة والشيخ في بعض كتب فقيها الكراهة بكمالها على

فوز في حق وجهه في الوضوء ان المراد
 بالشر كراهية ما يثاب بها
 لا انها حقيقة لا يصدق الا على المقسم الاول وعموم المشاهدة لا على
 الافراد المتبادرة وهو الثاني دون الثالث ومنها التمسك اي مسح ماء
 الوضوء عن مواضع بالمندبل على الاشر الاظهر كانه من مسحا العامة والرشد
 في مخالفتهم كادرجه النصوص ورجح استدلال الخبر من تروضا وتندل كتب
 لم حستة ومن تروضا ولم يتندل حتى يجب وضوءه كتب لم يثبون حستة فيه
 تأمل خلافا لما عن المرتضى في الرسالة والشيخ في بعض كتب فقيها الكراهة بكمالها على

شيء بعد الخروج منه الوارد في الصلوة خلافا لما عن الشهيد ثالثا في المقدس
توقف التقائهما الى النص المقتدي به وفيه انه وارد مورد الغالب فلا يفتقر
له مضافا الى هجره فلا عبرة به وما بطرح في الغسل لعدم الفارق ولو ظاهرا
مضافا الى ورود النص به ولا فرق في كفاية عقيدة الفراغ بين تعلق الشك بالخروج
الاخير وعينه لعدم الادلة مضافا الى عدم الفارق خلافا للمدارك فاعتبر مع ذلك
الاتصال من حالته الى اخري ولو جوبسنا زعمنا ان عقيدة الفراغ حتى
بالاضافة اليه لا يحصل الا بذلك وفيه منع فان الجزء وسائر الاعتقادات
طروها وتباد لها من الامور الغير المتغيرة الى امتداد واتساع زمان بل
يحصل التقادير انهما في اثنين متصلين وهل هو احوط فيه تفصيل تنور
في الانوار وان كان قبل الانصراف عنه نصريح جماعة اطلاق القول بوجوب
اعادة المشكوك وما بعده في الغسل مطم وفي الوضوء ان لم تقف الموانع
ولا يظور بما حكى عليه الاجماع مستفيض التقائهما الى الصحيح اذ اكدت على
على وضوءك فلم يد راعى ذلك ام لا فاعاد عليه ولا على جميع ما
شككت فيه انك لم تغسل او تمسح مما سمي لعدم ما دمت في حال الوضوء
مقيدين به مما من المعتبر به الدالة على عدم العبرة بالشك في شيء
بعد الخروج قد عا والد الذي يقتضيه التحقيق ان يبق ان الشك قبل الانصراف
لا يخرج اما ان يكون في العضو الاخير او فيما قبل وعلى الاخير فاما ان يكون
قبل دخوله فيما بعده او بعده وعلى الاخير فاما ان يشك في اصل العضو
او في اتامه وعلى الاخير فاما ان يؤل الشك الى جزء معين او لا وعلى اي من

التقادير

التقادير الثلاثة فاما ان يكون شك النقص غير مسبوق بقطع الفراغ او سبق
فهذه مورد ثان لا كلام في فرض ما ذكره في الحسن الاول لما ذكره واما الثلثة
الاخيرة فشكل نظر الى استصحاب مقتضى عليه السابق مضافا الى عموم المعبره بعدم
العبرة بالثبوت بعد الخروج وشمول الصحيح المتأني لم يمتثل هذه الصور محل النظر بل
اطلاق كلمة حاكي الاجماع مضافا الى كونه مقتضى الوسواس والعسر والخروج فاذن
القول بعدم الاعادة فيها ليس بذلك البعد وكثير الشك هنا كما يبرر الواقع يني
على الصحة للمفوض بالمخصوص وبالعوم كما ياتي في صا ح الصلوة من تعليل الامر له
بالمضي فيها بقوله لا تقودوا الخبيث من انفسكم نقض الصلوة فيطمحونه فان
الشیطان خبيث معناه لا يعود وتامل فيه الربا من ولو اري الراي وهو
من مثله يجب **الفصل الخامس** فيما يجب له الوضوء ويجب **مشكلة** يجب الوضوء في
شروطها وشرطها للصلوة الواجبة كما يابو سنة واجماعا بل وضرورة وللطواف الواجب
بالاخيرين بل الاول ايضا بضميمة قوله الطواف بالبيت صلوة **وهنا صحت**
الاولى لا فرق في الصلوة بين الادائية والقضائية اصلية وتحلية ولا بين اليومية
وغیرها من الصلوات الواجبة ولو بالعارض كالاحتيا لية وغيرها ولا بين الاختيارية
الاضطارية ولو قبيحا كصلوة المتساقفة بل ولو قبلت كصلوة المريض العاجز عما زاد
عنه لو قلنا به كما لو روضه كل ذلك للعموم واما صلوة الجنادة فلا يجب لها الوضوء
ولا بشرط بل مطلق الجنادة با تقائهما الظاهر الحكمي من جماعة والمفوض يستفيضه وعلى
في بعضها بانها ليست صلوة حقيقية بل مورد عا **الاشارة** وهو من الادلة في اصل المشكل
الثانية لم يمتثل بالصلوة الاجزاء المنسية ولو قوما من حيث الشرطية لعدم البدلية مضافا
الى ظهور الاجماع واستفاضتهم في الذكر به وغيره فاما في المدارك من النظر في قبضه بعد

منه

منه

منه

والاعادة في غير ذلك
ولا ما عا في غير ذلك
والاعادة في غير ذلك
والاعادة في غير ذلك

منه

منه

ما اختلف به ولا وجه له وكذا في العموم فاللعظم ومنهم الروضان الظهور ما ياتي في بحثه من
 نصوصه في المتحمية فيكون غير لمة الجزء وربما حكى بطلقة الاجماع خلافا لما عن العدم
 فالعدم ولم اظفر لهم بوجه الا الاصل والثناء فالوقوف والظاهر يسوق بالاجماع بل
 قيل يشذ هذه صريحا واما سجد الشكر والثناء فالظاهر وقوع الاتفاق فيما على العقد
 بل عن الذكر حكايته في الاول مضافا الى الاصول فيما بل في سائر ما يتعلق بالصلوة
 حتى التكبيرات الست الافتتاحية وبعد تحليلها حتى السلام المستحب والظاهر الاجماع
 في الجميع الا اقامته قامت فيها المعركة وما في **الثالثة** الوضوء بل مطلق الظهور شرط
 الصلوة المندوبه ايضا العموم النصي للغير وفي بن النافي للماهية بدو من المشتب الاداء
 من خمسة هو منها ولكن لا يجب على الاشهر للاصل وعدم تعقل وجوبه مع ندب
 غايته لا مكان تركها معا خلافا لما عن مثل توهوه منهم الشهيد في قواعد الكائن
 سماه بالوجوب الغير المستقر وهو اما فرد وجا ومول بما هو ويمكن ان يرد
 به فائتم المصلي وهي سلة اخرى في محط الاداء والحق فيه التفصيل بين قصد التيمم
 فعدم حرمة البدعة وعدمها فلا للاصل كالواقي بصورتها حدثا في اوخره من
 التيمم ثم ان قصية اليقين كون اشتراطه بل مطلق الظهور في المقامين مطلقة
 لا علمية مضافا الى ظهور الخلاف فيه وادعاه صريحا بعض الاجلة **الرابعة**
 شرطية الوضوء للطواف الواجب مطلقة لا علمية كرده وفاق على الظاهر المحكي
 عن بعضهم وصحة الرواية بذلك كما انها استفاضت بعدم اشتراطه في
 الطواف المندوب مطلقا مضافا الى الاصول والاطلاقات خلافا لما عن
 الحلبي والعلامة في المنتهى والنهاية ولهما العموم في النبوي والرضوي المخصص
 بما مر ولا فرق في الطواف الواجب بين اضافة حتى العارضي بالمعاضة ولا

قبل غيرها

اجماعا متفقاه فلا
 تنفيضا

بلغ

الراجح

لواني

لواني بالنذر واخرابه للعموم **الخامسة** لا يجب الوضوء غير بالغيرها وقد
 يجب لنفسه بالنذر واخرابه وقد نفى الرب عن بعض اصحابنا وهو مفسح
 عن الاجماع كما هو الظاهر من الرواجح في نفسه كما ياتي فيقبله للعموم وقد
 يمتنعان كل لونين وضوء الغريضة ولا يصير فيه باعتبار الجنية الحدث
 فلا يلزم نقض ولا لغوا واما بقية احكامه وفروعه فياتي في بابها
 ولا راع لواجب الوضوء مطلقا خلافا لظاهر المشهور فتعوه بما يجب من
 كتابة القرآن ان وجب وهو مبني على وجوب مقدرة الواجب وحرمة المس
 على الحدث والاول خلاف التحقيق كما قرناه في ذنبنا الاصولية وان كان الثاني
 معا كما ياتي **اشكوة** اختلف الاصحاب في حرمة المس على الحدث فذهب
 المعظم الى القول بنعنه كما هو الاقوى خلافا لما عن المبسوط والمهذب والسرائر
 والمدارك فكهوه وعن المعين فتوقف مضافا الى استفاضة الاجماع كما عن
 الخلاف وغيره الاية بناء على ظهور امور ثلثة وكون الجملة النافية بثبوت
 الحقيقة الشرعية للظهاره وكون الجملة النافية للمبني التخييري ورجع ضميرها
 الى القرآن اما الاو لان فلما قرناه في الاصول واما الاخير فانه فيهم المشهور
 والتفسير لما نورد ان كان في سنده ضعف او قصور فان مدارك الدلائل اللفظية
 على الظن والظهور والسوق والاعتناء بالعنوان ولزوم مجازية المس والظهاره
 لوارجعتاه الى الكتاب المفسر بالوجع المحفوظ وطا الطبرسي انه تغالف الاتفاق
 اصحابا ولو قيل على هذا يلزم الاستخدام وهو مجاز لا يثبت له الا بدليل بخلاف
 ارجاعه الى الكتاب حيث ان القرآن اسم للمعروف وهو غير المستحسن فلا بد ان يرد

ثبت ان الله والاعمال والاعمال
 وصلة والاعمال والاعمال
 الاصل والاعمال والاعمال
 من ثم حله

اما

مكة

بسم الحائز في التلخيص

بغيره كتابته فلما نزلت لكتبه على التقدير الأول وارجح لوجه شتى هذا
مضافا الى انه يمكن انما المقصود مع ارجاع الصير الى الكتاب لكن بناء على تفسيره
بالصحيح كاعين بعض المفسرين وان نافاه بعض ما سلف ويعارض الجميع كمتن
السنة من الصحاح وغيرها المتخير بوجه عديدة على اصل الحكم ولو شئت لقلنا
تجبر برأسها واما ظهر عمدة ما للخصم وما عليه **وهنا ما في الاولي**
هل يجب على الولي منع الصبي عن المس بدون الوضوء لا بعد العدم وفاقا
للعظم للاصل وعدم الدليل الخاص مع عموم البلوى بل البيرة ولو
نقلنا بل يمكنه في ذلك للمحفظ والعلم ولزوم الحرج وفوات المصالح
عنهم لو منعوا عنه سيما لو قلنا بان عباداتهم عزيتة وان
طهاراتهم لا يرفع بها الحديث خلافا لما عن جماعة منهم الفاضلان
في المعبر والتذكرة وغيرها والذكريه ولو اظهر لحد بوجه
يعتد به واذا لم يجب على الولي منعه اولى وهل يرتفع وجوب
المنع على القول بكونه بنية رفع الحدث الاظهر نعم بناء على
ما حققناه في الاصول من شرعية اعمالهم والوضوء الشرعي
رافع للحدث لو قصد به والمجاين بحكم البيان لعموم البرهان ولو في الجملة كل ذلك
لا ارتفاع التكليف عن الضيق فلذا لا يكون الحكم في الكفارة المتأخرة بل لا يبعد
القول بوجوب الصيانة للسكر والاهانة وفي ابواب يسوع اليد الاشارة **الثانية**
لا يفتن بباطن الكف بل يفتن وسائر الاعضاء ولا وجه لاستشكال التذكرة كجزء

قوله لوجه شتى هذا
وهذا الوجه والفقير ومنه
قوله لا يفتن في حدوده على هذا
الجملة منه دام ظلها

قوله في قوله من المس بدون الوضوء
المتخير بوجه عديدة على اصل الحكم
ولو شئت لقلنا تجبر برأسها واما
ظهر عمدة ما للخصم وما عليه

قوله في قوله بنية رفع الحدث
الشرعي ما حققناه في الاصول من
شرعية اعمالهم والوضوء الشرعي
رافع للحدث لو قصد به

قوله

المنذوب

المنذوب بالعدم الا عدم الانصراف وهو في العموم الوضوء لا يصحى اليه واما
دعوى الخروج على منعي المس فما لم يقل به احد بل ولو ادعى الاجماع على اصل
الحكم لم يبعد وهل يختص بظاهر البشارة القاهرة كما عن محمل المدارك
والذخيرة ام يعمها وظواهر البشارة الباطنة كاللسان وداخل الشفتين
وبواطن الغيبين بل وما تحت البشرة مطلقا الاحوط الاخير لو لم يقل بكونه
اظهر لما وهل يعم لما لا تحل الحيوة مطلقا كالشعر والظفر ونحوه او لا
كلت او التفصيل ففي الاول عدم وفي غيره نعم احتمالات بل واقتوالا
ولا يبعد الاخير والاحتياط اسم **الثالث** لا فرق بين المسين وبين
الكلمات والحروف ومنها الهزلة واخرها منها وانما ما يقوم مقامها
من الروضة عجيب نعم كما لا شك قد اشتد في الشدة والمدة من كونها
كلت ومن عدم انصراف اطلاق الكتابة اليها ولو شك في الاعراب
فلا يعرف فيه انه لا يابس به لخلو المصاحف القديمة عنه والشك في الانصراف
ايضا فان جامع المقاصد والذخيرة من ان فيه وجهين لا عرف وجه
نعم بكونه ولو بقي الها مش وما بين السطور والصندوق والجلد
والغلاف فان في كراهته مسان في الخلاف وكلت الحل والتعلق مع
ان في خصوص البعض منصوص ثم اجزاء الحروف بمنزلة كلها ولو نقطة
وهل المقطعة بمنزلة المسكولة لم اظهر على ما تصدى له والثاني لا
يخرج عن قوة **الرابعة** هل يلحق بالقرآن اسماء الله سبحانه مطلقا كما عن الجلي
او لا كلت كما عن اكثر ظاهرا او من جملة الجلاله والصفات الخاصة
خاصة كما عن بعض الاخر والاول خاصة كما عن الموجز اقول واشكال

قوله في قوله من المس بدون الوضوء
المتخير بوجه عديدة على اصل الحكم
ولو شئت لقلنا تجبر برأسها واما
ظهر عمدة ما للخصم وما عليه

قوله

والاول فخرى ما في القرآن من الاسم المجهول كقوله تعالى وما كان
هو العظيم عز وجل او تفتي والثاني في الاصول والعقوبات ولم اظفر بدليل
لغيرها للتفصيل والاول لو لم نقل بكونه اقرب ويؤيده ورود نص مشهور
ولم يرد في الروض وان ضعف سنده بالمع في الحب ولو في الجلب
وانما لم يرد لبعدها لعدم جزمنا بنفي الفارق مع معارضتها بطلانها في
حلها وربما طرد الحكم مئة الى اسماء الانبياء والائمة والتفصيل ياتى
في محله ولا يلحق به غير ما ذكر كترجمته والا حادوث وسائر الكتب السماوية
كل ذلك للاصول النافذة **الخامسة** لا فرق بين اصناف الحفظ ولا
بينها وبين النقوش والعكس مستقيمة ومقلوبة بل ولا بينها وبين
بين المزبور والمحيط والمنسوخ ونحوها وان لم يسم في العرف خطأ ولا
كتابة لسمو لا تيم وان لم يسم الرواية وهل المخذور من الاعمال
او السطوح طريق الاحياط **والسادسة** هل يجوز لغير المتكلم ان يكتب
القرآن على بعض اعضاءه ككفنه لم اظفر على من يصدي له والمسألة لا
عن اشكال من عدم صدق المسمى من الفخرى فان الاتصال بعد تحقق الكتابة
اشد والترك احوط ولا يجوز عليه ان يكتبه ولو باصبعه **السابعة** لا فرق
في المكتوب عليه بين ان يكون مبرها وغيره لعموم الأدلة ولو بعضا بل الإجماع
على نفي الفرق ولو نقل خلافا للذكرى في الاول فخرى نص قاصدا لذكره
ولو اشلا لم يورد رواية وعلا لا يخفى نفسه اثار التقيته متسا ولا وجه للوقف
فيه ايضا لذلك كما عن المشارق **الثامنة** لا فرق ايضا بين ان يكون مكتوبا
في القرآن او في غيره من الكتب كقوله تعالى وما كان

فكره ولو في القرآن
او في غيره من الكتب
واما كتابه

فكره ولو في القرآن
او في غيره من الكتب
واما كتابه

فكره ولو في القرآن
او في غيره من الكتب
واما كتابه

فكره ولو في القرآن
او في غيره من الكتب
واما كتابه

في المصحف وفي غيره ولو على سبيل الاستشهاد كما في الكتب العلية ومع الثالث في
اشتمال الصفحة فالحجرات لا يخرج عن قوة لان غايته انهم باب التسمية الغير المحصورة
فصلها من المصحف كان علم اجمالا باشتغال هذه الاسطر المعدودة او احدى
ها من العفوتين فوجبه اقوى بناء على المختار في اصل القاعدة وما كتبت على
سبيل التلخيص كما لو نقش على خاتمة من سمي براهيم ان ابراهيم لاواه جليم تقا
اشكال واشكلمته ما كان على سبيل الاقتباس كالوكيت الجاء الى عزيز مصر يا ايها
العزيز متسا واهلنا الضرو لعل الحوازي متسا في الاجزاء فومر وان كان سلوك طريق
الاختصاص مسلم ولا بين ان يكون فخصا بالقرآن او مشتركاً مقصده بذلك
هكذا ذكره غير واحد من اصحاب ولم يميزوا ما به الافتراق حتى بالمثال ولعل
مرادهم بالاختصاص عدم تداول مثله في المحاورات العرفية بحيث يمشد
الناظر بقوانينه باوى الواي مفردا كان كقواعد السور ومركبا نحو انا عرفنا
الا مائة على السموات والارض والجمال الاية بخلاف الاشتراك مفردا كقوله
الاية واخرها او مركبا نحو كل شئ هالك الا وجهه وامثاله وما ذكره جيد
لعدم صدق الاسم مفهومه وصدقه منطوقه لو كتب المختص غير مقرون بقصد
القرآنية فغير شاكل لو كتبه مفردا بقصد عدم كافيان القلم ولعل
الحوازي اقوى وان كان الاحياط احرى ثم ان في المشترك لو لم يطبع على القصد
كان كان الكاتب غيره ولم يظهر عن صفة تقتضي الاصل عدم اليأس وهل
الظن يقوم مقام العلم فيه اشكال ينبغي على بعد الفرع عن وضع الالفاظ
للامور الواقعية على ان مرات الواقع تنحصر في العلم او تعمه والظن فيكون اطلاقا

فكره ولو في القرآن
او في غيره من الكتب
واما كتابه

حق

فكره ولو في القرآن
او في غيره من الكتب
واما كتابه

من بات على وضوء بات فرائضه صحيح وفي السلام في النبوي من بات على ظهره كما غنا
 احيى الليل ومن لا احيى حيان تاكده للجنب ومن البواقي في الليل بل ويكره فترم
 بدونه للاول اجماعا ونصا وباتي مع لواحقه وفرد غير هل ينقص هذا الوضوء
 بنواقضه الغير التامة عن التمسك استظهارا لعدم ولعلم الا قومه لا اصل وعدم
 انصراف ادلة النقض الي مثل ولو شكوا وعليه فلا يثبت الاعادة لم ولا ينقص
 به فلا يعيده باعادة بالغيري وطلب الخواص على المشهور لما توفى وقد ورد ان من
 طلب حاجته بغير وضوء ولو يقض فلا يلزم الا نفسه فيثبت عليه نية
 رجائه وجماع الحامل ففي وضوءا بالنبوي العلم اذا حملت امرتك في الجماع
 الاعلى وضوءه فانه اذا قضى بينكما ولد يكون احيى القلب بغير اليد فيتم وضوءه بنية
 رجائه وعبطوقه كراهة الجماع بدونه وبعليله عن الحكم بغير الزوجية وان ينظر
 لفظها وعمل به التزهر وكل الجنب وضوءه للنصوص بل ويكره ان بدونه ولو
 بدلا واما التفصيل ياتى وجماع الفاسل للنبات اهل وتفصيل الجنب
 المست كل اهل النص جامع وجماعة طلقوا الجماع وان لم يكن زوجة ولا باس ميتا بغيرهم
 والجماع بعده الجماع اذا لم يغتسل لنص محجوز لا فرق بين ان يكون المعاد
 البهيمى الاول ام لا نعم الحكم في الجارية المعادة اليها الكد وحيث غسل فخرج
 على ما ذكره بعض اصحاب وجماع المستعمل على المشهور بل عزاه بعضهم الى الاصل
 وجماع المستعمل بخوف جنون الولد ان لم يتوضا والعلامة وان كان لها مفرد كما
 قررناه في الاصول الا انه بكفينا التسامح عن اعتباره في المقام لبقاء الاحتمال فلا

فردا بغيره اربع المقتضات من ذلك
 واما من
 فانه من وجوه في كونه في الجماع
 انما بالجلد ان اراد ان يعاود ايمه
 فوضا للصلوة فاحب ان تسلك بالجلد
 من ذلك فالرشد وضعت عليه فاني
 من غير ان ياله وقال كان ابو عبد الله
 اذا جامع دارا في جامع فوه اخرى فوضا
 في الصلوة الحديث واما في هذه الامور
 اكثر وتوابعها من غير ان يوضا
 منه ولم يطل الى

مختص

مختص الرجاء باحتمال الحمل وذكر الحائض على المشهور لتطافر النصوص فلا وقع للحال
 فيه كما عن القصد وبين فالوجوب لبعض النصوص الغير المتأخرة لها بوجه شتى
 منها استقرار السيرة على جواز الترك والكل الحائض ولها فروع نفيسة تاتي
 والناصب لصلوة الفريضة قبل دخول وقتها ليقوم بها في الاول او في الاول فالاول
 من ايامها وشبهه للرواية عن الذكوي ما ذكره الصلوة من اخر الطهارة لها حتى يدخل
 وقتها الميخنة بالسمرة العظيمة والنصوص لا يثبت في بحث المواقيت الحاشية على اقامته
 الصلوة حتى دخول وقتها المتوقعة على الجارية قبله واقله الرجاء ومقتضى طلاق النص
 عدم الفرق بين الوضوء والاعتسال الواقعة للاحداث وليس عنه فالوفد منه كاجل
 الصلوة في مطلق الوقت وان لم يقر بغيره كاذن بوجوه ما مر له ولو شكوا واهب
 النقل كالفرض وهذا اصحاب لما ياتي من الوضوء للكون على الطهارة كما قبل وزمارة
 فهو المومنين عزاه بعضهم الى الاصحاب وعمل بالنص يكفي وان لم ينظر فيه ويتأكد
 في جوده لا بنسب او الصلوة كما مر اجماعا ودخول المسافر على اهل البيت فيمنعه
 من عدم من سفره ودخل على اهل وهو على غير وضوء فواى ما يكره فلا يلزم الا نفسه
 وادخل الميت في القبر اجماعا ولو نقل او نصا بل ظاهره الوجوب الا انما عزه بتأخره
 لما مر ونص اخر فيمنعه بعده السؤال عنه الا ان يتوضا من تواب القبر اشاء
 وفيه ولا كراهة على رجاء التيمم له ايضا ولو اختار وتكفيه لو كان من غاسله ولما
 يغتسل من المس كما عن جماعة واعتبر بعضهم بعدم النص الكفى بالتسامح بل بعضهم
 طور الحكم بغير المتطهر مطلقا ولا باس بما يبعثهم وفعل كل مشروط به اذا عيذ اخياها
 والوجه ظاهر واما الاستحباب فقد مر بادي القدر كذا وان لا قامة والتعقيب

لعدم شمول

والا فانه الشارح

ومجوز الشكر والتلوة ذكرها بعض الأصحاب وبيانها يأتي في محالها والظاهر ان نفي
الوجوب في الكل موضع وثاق الا اقامة كما مر في اليم الاشارة والدخول على
الوجه ليل الزمان للرجل والمرأة كما عن جماعة من الأصحاب وورد به النص
ان فيه توهم كون الوضوء للركعتين حيث انه يندبهما لما ايضا بعد الوضوء
وفي مثل المقام يمكن الاحتمال ولو كان ضعيفا كفتوي الجماعة وهل اليوم كالليل
ظاهر النص نعم لو لم يجلس القاضي في مجلس القضاء ذكره بعضهم واقره
اخر مع اعترافه بفقده النص وربما طرد في مجلس التعليم للمعلم والمعلم بل
ومجلس الوعظ ونظائرهما ما انعقد لطاعة الله وكونا على عموم تعظيم شعائره
ولا بأس به والاكل كما عن الزهري وبه بضم و من متطافرة وفيها انه قد ورد
بعده يذهب الفقر ومن يد في الرزق وحله على قصد اليد وان استفت
ايضا لا وجه له لظهور اللفظ في المعنى الشرعي في عصر المروزي عنه وهو القاضي
نعم في بعض النصوص تفسيره لكنه لضعفه لا يفي بالمقصود في مثل المعادة
ونصها يبين استحبابه بعده لكن من الصنف الثاني كما ياتي اليه الاشارة
اجماعا تحصيل ظاهره ونقل ذلك ايضا ونصا استنبضا فعلا كما لنرى كان
يحداد الوضوء لكل فرضته ولكل صلوته وقولا كالصلاة في عم الطهر على الطهر
عشر حنات وفي آخر من جد وضوءه غير حدث جد داهم توبته من
غير استغفار وفي ثالث الوضوء على الوضوء ونزل على نزل في ذلك وبيان
في العشائين والاعتناء بخصوص النصوص وفي الاول كراهة ما مضى من ذنوبه
في يومه الا الكبار وفي الثاني انه يحول الله بلى واهم وفي الثالث انه كراهة

الماضي

بالقصور

بالغ

تعالى

الماضي

بلغ قبا

فقد انظر الى انما انما انما
على المقيد بالبر والحق والعدل
لا انفسا في غير

فقد انظر الى انما انما انما
القديم فلو انما انما انما
انما انما انما انما انما
من دام هذا

لما مضى من ذنوبه في الليل ويجوز الوضوء بعد الوضوء وبعد الغسل بل الغسل
بعد الغسل للصلاة وغيرها ما هو مشروط بحسن او كمال الطهر وكل ذلك للاطلا
الغير المقابل للتقييد في مثل المقام ومنه يبين جوازه لاكثر من صلوته وصلوته
واحدة اكثر من مرة وان خولف فيما لكن يشترط في الثاني طول زمان يصدق
منه شك الفلك كما هو شعارهم وقد مروى بكفينا الشك الجديد واقا
التسك في دفعه حديث مثنى مثنى كما اتفق للصدوق فهو من مثله محمد
حيث انه في مقابل العادة ثلثية الفصلات كما هو شعارهم وقد مروى بكفينا الشك
واما حديث الحديث فهو لرفع توهم الوجوب والكون على الطهارة اجماعا تحقنا ظاهر
ونقل استنبضا كالنصوص فقد ورد في النبوي اكثر من الطهر يزيد الله في
عمله وان استطعت ان تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل فانك تكون
اذا صليت على طهارة مثبته في القدسية لا سيما من احدث ولم يوضأ
فتدحفا في وفي بعضها انه يوسع للمروزي وبحرث الراوي والدعاء والاستعا
وارادة الجماعة والمسافرة فان بكل قوي فكفي للمساجعة وان اعترف المفتي
بعجز الرواية وهو مطرد في كل ما كان يحججه المشابة بشرط فقد المعاصر
بحيث لا يجري فيه القاعدة **واما الصنف الثاني** فيبقى الى حد
ومشرب الكذب والظلم والشكر الباطل اكثر من اربعة آيات والغيبة
وخروج بكل مشبه بعد الاستبراء وتقييل الرجل المردة ومن فرجها
والاكل كما اسرنا اليه انفسا اتقا والتهمة عمدا في الصلوة كما
عن الحارم والوعاف والقي والتخليل الذي يسيل من الماء اذا

والله اعلم

استكروهم الطبع والغضب وشم الكلب ومصافحة الجوهري ولشعيرتان الاستحمام ومن
 باطن الدبر او بالحن الحليل او فخذة وخروج المذى او الوردى كل ذلك للخصوص
 بل وفي بعضها اذن من النواقض والخروج عن شبهة الخالف ولو شذوذ او على يدك
 كل ما قيل بما قضيت ولو ضعيفا كالحقنة وغيرها مما فصلت في باب اخذ بالاحتمال
 حيث ما لم يكن وانما لم نوجب شيئا منها للاصل ونحصر النواقض فتوى
 في امور ليس بشئ منها مضافا الى الاجماع المحكي على الاستحباب ولو طاهر
 وفي الغالب مع شذوذ الخالف ايضا اتفق **تكملة فيها فوائد الاولي**
 هل يقع الموضوع لرفع الحدث فيكون هو ايضا من الغايات المشروعة لها الموضوع
 لو تولا له مجرده من دون قيمته شئ من الغايات السابقة للموضوع المتحبة
 كان اثبا بالمشروع ما جرد به مرتب على وضوء هذه الغاية وكان موضوعا
 بالخلو عن الحدث اذ لا بد في مشروعية شئ من الغايات السابقة للموضوع المتحبة
 الغايات ولو خلت عنها جميع وان شئ فيه رفع الحدث كان بدعة ولا يترب
 عليه رفعه لما اظهر على من يفرض له وليس ما فرضناه هو الموضوع للكون على الظاهر
 وقد سلف وان توم اذا غاية ذلك هو الانصاف على مرجع من درجات
 طهارة النفس والامتنان للخطايا الواردة برجمانه ثم وما قيل بالانحاف
 ولا وجه له وكيف كان فالظاهر الاول نظر الى العورات صريحا من نحو قول
 انما الكل امر ما نوى خرج ما خرج وتقي الباقي وتعليل في المروي عن الخلال
 والعيون بطريقين يعميان الى الحسن والاعتبار فان قيل لما امر بالوضوء
 وبعد ايم قيل له لان يكون العبد طاهرا اذا قام بين يدي الحياء

ملف
 فخر الدين الرازي

وهو مشهور لا يرتفع اما في
 الصغير بالمتهم

مناجاة

مناجاته اياه **مطعم** له فوا امره نقي من الادناس والنجاسة فان مقتضاه
 ثبوت هذه الخاصية لهذه الطبيعة واذا شرعت نذبت ايضا لاجل حالة
 لان العبادة المشروعة لا اقل من المنسوب والراوذي كان اصحاب رسول الله
 ص اذا بالواتوصوا او يتموا مخافة ان يدركهم الساعة فان المعارف في اطلاق
 الحرف انما هو في عود من النقص لا في الكمال ومن هنا يظهر وجه اخر وهو كون
 هذا الموضوع مستمرا لا محاسنا وقبيلها كافي فيعلم ان الموضوع على الموضوع نور
 على نور بتقريب ان النور كما يرتفع به الظلمة فكذلك الموضوع يرتفع به الحدث
 هذا وفي كثير من الاخبار ان الموضوع بمنزلة غسل الجانية وهو رافع للحدث
 اجماعا فكذلك وان الموضوع على بعض الوجوه كقارة للذنوب فنوالي بان
 يرتفع به الحدث والتقييد في الجمع ما ر واما انه هل يكفي في الدخول في
 كل مشروط بالموضوع فيأتي **الثانية** اتفق اصحابنا على الظاهر المصوح في
 كثير من العبارات الا من شذ من الاخر كالمدارك على ان الموضوع لا يكون
 واجبا لنفسه وهو الصحيح ولقد مضى الكلام فيه في افوارنا وكذا على انه يكون واجبا
 جباله واستحقاقه بل الضرورة قاعته بذلك وهل يكون مستحبا لنفسه
 بحيث لو اتى به لا يندب باعترافه وشيئا من الغايات حتى رفع الحدث او لا يكون
 على الطهارة كان مشروعا وهو به ما جرد او لا صرح بالاول القاشاني بل
 لما اظهر على مصحح بالثاني بل وما يظهر منه بعض اصحابنا انه ايضا المتفق عليه
 وكيف كان فهو الحق لا كثر ما سبق سيما حديث النور فانه بمثابة قوله في الصلوة
 خير موضوع وانه قربان كل تقى وعليه فهل يرتفع الحدث وان لم يكن ناويا له

الموضوع
 وما هو وياتي

عند حدوث الحدث

قال ابو جعفر رحمه الله تعالى

منه لا يخرج من ان من لوازم هذه الطبيعة الاما خرج **الثالث** ما سلف من
الوضوء انه مندوبه او واجبة لا يخرج اما ان لا يجتمع مع الحدث الاكبر ولا يجتمع على
الاول فاما ان يكون رجاءه لعينه او لنفسه وعلى الاول فاما ان يكون شرط الفحمة
او جواز او كمال ولا يكون شرطاً ثلثي منها وعلى الاول فاما ان يكون صلوة واجبة
او مندوبه او طوافاً وعلى الرابع فاما ان يكون لاجل الحدث او لا لرفع او لرفع
فذلك عشرة كاملة ^{لا يرفع الا في الصلاة} وقسميها من بعضها لا وجب له اما الاخير وهو ما يجتمع مع
الحدث الاكبر كوضوء الجنب والحائض فلا اشكال في انه لا يجوز الدخول به
في المشرط بالوضوء وصحة من صلوة او طواف واجب ولا اثر تكاتب المشرط به
جواز الحائض بل لا خلاف في شي من ذلك ظاهر كما انه في المسئلة الاول وهي
ما فعل الصلوة واجبة او مندوبه او طواف واجب لا اشكال في جواز الاخير
لاها را فعم للحدث كالحالة والا لما جاز المشرط الاول ولا يطلب في الثاني ان يزيد
من ذلك مضاعفا الى الاجامعات والقصود منها ما من الدعا غير المودا او مضاعفا
صلى بوضوءه ما شاء من الصلوات مع ما من ان رفع الحدث من لوازم هذه
الطبيعة الاما خرج ذلك البواقي الا ان فيما للزوم والتجديد ما مضاهة اذا اكتف
انطلاق الخلاف اما الاول في الذي ذكره حيث تقرر فيه معللا بان نوى وضوء
الحدث يعني فكيف يكون رافعا له وفيه ان وقوع التوهم على احسن الحال
غير نفسه والوضوء لم في نفس الامر لانفسه والاضافة اليها من باب الجان
واما الثاني فمن بعض الاواخر نظر الى عدم قصد الرفع والاستباحة به وفيه شيء

21

وافتاده
ولم يبق له من المال شيء
وان كان غير موقوف لشيء
الذي يقتضيه او حقه فليصنفه
ان كان متوفيا بذلك المالك
واذا لم يكن المتوفى صغيرا
سواء كان ملكا

الأزهر ومضافاً إلى الأجماعات المستفيضة فيه بالخصوص مع ما في المذهب من فني
الشك في رفع الحديث في الوضوء المندوب مطلقاً فيه وفيما سبق بالألفاظ
منه
عامة

عاشق

۱۰

سبق ثم هذا كله بناء على عدم وجوب قصد ما زاد عن القربة في الموضوع
كما هو المشهور المنصور والأفرع مختلف والاختصاص في الجمع مما لا ينبغي
تركه سيما في الكون على الطهارة نزع الحار منه الاحتياط وترك الاقتار بالاكفاء مثل مثله

المقصود الثاني في الفصل وفيه بحثان البحث الاول في الاغسال

الواجب وفيه مقدمة ونفسول **اما المقدمة** فهي بيان اعدادها فانهم قد

اختلفوا في ذلك والاشهر الاظهر انها ستة ثلثه منها عتصم البناء و

في الجفن والنفاث والاسنة اربعة وثلاثة نعوها والرجال وهي غسل الجنابة

والس والتمت وعناك عن بعض الأجلة عبارة الحصة منها الغاز ونحوه

ليس لغير ضياء في هذه الدنيا الا حجة في كثر فائدة خلافا لما عرّف جماعة من

[illegible]

بعضها في جانب الزيد بن الكلب والصدوق يجاب عنه بعد

يجاب غسل الأحرار عن قلم وعز الإبل الحار غسل المولود وعن الموهبي

من بعد إجاب غسل قضاء الكوفين وفي جانب النقصم غير

مستحب غسل المس والكرا في الكل يأتي كما بلغ محله

موجبه وبيده وهو ان لا ثالث لهما ويكتفينا الاصل مضاعفا الى الاجماع

نفس واستقامت مد السمة **مكوة** احد البيتين الجنبية هو انزال

فني بالإجماع تحقيقاً لما فيه، وحكامته مستنفضة والنصوص كلها بالادع

وحيثما كان من غير قصد

سید عالم علی

[illegible]

تواترها بالبدنية هذا وربما استدلل بآية الكريمة لا اله الا الله وان كتم جنبا
 فاطمروا ولم يحق تقريدها لما هو بصدده فعدان ذلك فهو على ان من الاصل
 الفصل الجنازة وكيف كان فالدايرة اوسع من ارتكاب التخصيصات لتقديرها
وهناك سائل الاول يعتبر في الاثر الموجب للجنازة نزل المني الى الخا
 الجسد فلو تحرك منه لطفيا ن شوية وتزل عن منزله الطبيعي قليلا بل مطلقا لا
 الى خارج بعد لم يجب للاصل وعدم انصراف الاطلاقات الاثر الى مثله
 ولو شك ولو شك فبعضه لاصل لعدم نعم لو نزل بعد ذلك الى الخارج
 ولو بقده متطاوله بنفسه او يمين كديرة بلول ونحوها بحث علم انه مني
 فنزوله اليه يجب ولا يشترط فيه تحقق كال الاثر في دفعه واحدة فان المداد
 على ما ذكرنا كيف ما اتفق ولم يشاهد ولو شك في تحالطه لغيره ما صدق
 لومع اثنى المهر فهو كال اصل للاصل وهل الضيق فيها حكم العلم او اليقين
 لا يترك **الثانية** لا فرق في الحكم بين ان يكون خروجه جماع او غيره نوما او
 يقظم رجلا كان المتزل او امرأة اجماعا في الجميع الا في الاخير فخر الصدوق والخلاف
 فيه والاخبار وان كانت متعارضة الا ان الايد ومنه العمل مع الاول ايضا
 الى الاطلاقات الادلة **الثالثة** خروج المنى ما ان يكون عن المخرج الطبيعي او غيره
 وعلى الثاني فاما ان يقع اعتياده او لا وعلى الثاني فاما مع اخذ الطبيعي او لا
 اشكال في الاول وكذا في الوسطين قضية اطلاقات واغا الاشكال بل
 في الاخير للاصل والشك في الشمول ولعله الاقوى وفاقا لما عن الذكوي الا ان
 غيره احوط واولى **الرابعة** لو علمه بكون الخارج منيا فلا عشار ان جامع الصفا

فقط

فقد ورد في رواية من سئل عن الاصل
 والاصل المشترك في العلم واليقين
 او لا يجرى تأويل في القول به
 فالجواب ان لا يجرى تأويل فيه
 حيث يشهد بالاطلاق لادلة
 فذكر من رواية

بلغ

دو على فلا يخرج عن اشكال الشك في انصراف الاطلاقات الحاسم حكاه الاجماع
 مع نأيها بما وما فيها من النصوص فهي مع شد وزها محمولة على صورة الا
 او القضية نظر الى الاستمرار عن عد الشافعي من البقية مضافا الى ما
 في بعضها من ضعف الدلالة واما الواجب به غير ما اعتبر بالامارات ان
 اشتمل عليها فهو الموجب اجماعا على الظاهر وبضاك وكذا للاصل و
 النص صلا او نحو وهي امور ثلاثة الدق والفترة والشبهة كافي النص
 الصحيح واقتى به الرضا في صريحه في الرجل صحيحا وكانه المشهور وبالأول خاصة
 جماعة والا فوي الاول والاخير احوط واما المريض فيكون فيه الاخير لظواهر النصوص
 به واما المرأة فليعتبر فيها الثلثة في الصحيح او يكفي الشبهة لما ورد فيه
 من النص من اية الدق يخص مع ما في دلالته من حيض وبص في كالمحقق
 وكان احوطهما الثاني ولو لم يقل بكونه اقرب واما كونه بالحيض والطلع وغيره من
 الامارات المظنية مجرورها فلا دليل على اعتبارها والاحتياط امر **الخامسة**
 من استيقظ من نومه فوجد منيا في جسده او ثوبه المحض به فاحتمل لنفسه
 ولا يحتمل لغيره فيجب عليه الفصل وان لم يعلم بانزاله للتصلي لواردين به
 والاجماع عليه كاعن جماعة علماء بظاهر الحال ولو نام نياما متعددة ووجد
 المنى فيما بعد الاخير فيحكم بانزله المحض فيصير كل صلاة بعده دون ما
 سبق عليه وان احتمل تحقق الجنازة بالنوم السابق عليه لاصالة ما خال الحادث خلافا لما
 عن البسوط ولا وجه له وكيف كان فليقتصر **صريح** في اصل المسئلة
 القبول الموردة فان هناك صور متعددة تورنا بها الانوار قضية الاصل

فقد ورد في رواية من سئل عن الاصل
 والاصل المشترك في العلم واليقين
 او لا يجرى تأويل في القول به
 فالجواب ان لا يجرى تأويل فيه
 حيث يشهد بالاطلاق لادلة
 فذكر من رواية

في كالمريض فكلان
 احوطها الثاني ولو لم يقل
 بكونه اقرب

فقد ورد في رواية من سئل عن الاصل
 والاصل المشترك في العلم واليقين
 او لا يجرى تأويل في القول به
 فالجواب ان لا يجرى تأويل فيه
 حيث يشهد بالاطلاق لادلة
 فذكر من رواية

وعدم شمول النص ولو شكنا ومنها ما لو وجد في التوبة مشترك ولو في
توبته واحتمل كون من شريكه على الاظهر ولعله لا يصح للاصل خلاف لما
عن الشهيد بن ولعله لا صالة ما خروا حادث وهو معارض باصالة بقاها
واطلاق النص شموله لشمك ممنوع ولكن الاحتياط مرغوب واذا تباين الشريكان
عنه وبرئت ذمتها عن الفصل فهل يجوز اقتداء احدهما بالآخر كما عن كثير
من كت العلاقة منها ثمانية الاحكام ورضي به الرضا في اناطة التكليف بالظاهر
وعدم العبارة بنفس الامر والمفروض ان كل واحد منهما يكون طاهرا ظاهرا او كاذبا
عن ثلثتهم المحسب الا حوط الثاني لو لم يقل بكونه اظاهرا لان طهارة الامام في حق
المأموم ولو ظاهره شرط في صحة صلوة المأموم وهو ظاهر يتحقق في المفروض
مشكوك فيه لان غاية تحقق طهارة في حق نفسه لا حتى مأمومه ايضا فاقه
اول التراجع والثالث في الشرطية لم يشك في الشرط ومنع عن الجواب عن دليل
الحوث فانه ان اراد بالظن في الجملة فقع لا في ارض الوجهين فالثانية والتفصيل
يطلب من الانوار واعلم ان هذه المسئلة نظائر شتى منها دماء النساء
والبول والغائط مع شركر اللباس ومنها ما لو تقاطر فحاسة بين شخصين
وعلم وصوله الى بدن احدهما لا بعينه او ثوبه ومنها ما لو تحقق حدث
بين المتطهرين بحيث علم انه لم يخرج عنهما ولو علم كل منهما بحدوده من نفسه
لا من شركر اللباس كل ذلك من جهة الاقتداء احدهما بالآخر ومنه
اقتداء بدخول الخنثى على داخله وقد يصور من غيرهما كما يستجيز الشريكين
معاً في ملوان وصي بهما مع علم الموجه بتحقيق الواقعة وكاتام عدد الجمعة بهما جميعا

ومنها

فيما كانا معا

ومنها اقتداء ثالث احدي ^{بنفسه} وبقية واحد ^{بنفسه} والاخر في بالآخر الى غير ذلك
مما فصلناه في ذلك الكتاب **مشكوة** ثلثي سبب الجناية الجماع بالكرس مصدر
الجماعة كما يظهر من الحج وان غشيان الرجل للمرأة والمواد هنا الاغم كما
ستعلم وفي قبل المرأة اجماع من المسلمين بل ضرورة اسلامية وكل السيرة
المستمرة والنصوص المستفيضة ولا فرق بين الاقوال والاكسال ولا بين جيتها
وميتها خلافا لما عن ابي خنيفة ولا بين الفاعل والمفعولة وفي دبرها خلاف
عن سائر وظل الاستنبصار والمهاجرة ويدفع خصوص النصوص اطلاق
الملازمة في الآية ونقل اجماع عن المرتضى وكذا الضرورة الدينيته وتايد
ذلك كله بالشبهة السامة وليس للمخالف الا اصول تحقق ونصوص في
مقام المكافاة احسن دلالة وسندا وعدا وايداع ما فيها من الضعف يا
لاولين بحث يحفظ واسا من البين **وهنا سائل اولي** ^{الاجابة}
الفصل برطي الغلام للجنسي للنصوص في العلوي المعروف اتوجبون عليه الجلد
والرجم ولا تجبون عليه صاعا من الماء والاجماع المدعي في كلام علم الهدى
خلافا لما عن المعتز مقي للاصل وفقد النص وتردد النافع وكلاهما غني
عن الدافع والهيمة كالغلام يفرجها مثل ما مضى والشمه البشمة والمدفع
المدفع **المأينة** حد الدخول الموجب هو غيبوبة الحشفة المراد هنا
راس الذكر المعبر عنها في بعض العباء بالزرة نساء واجماعا ههنا في صحيحها وريعا
استشكل في مقطوعها هل هو مقدر بقدرها ام يكفي فيه المستحي ولو باقل
ممنها ولعل الاول اقوى الا ان الثاني احوط واولي **الفصل الثاني** في بيان مقتضى

ولو اقر وجهه ان يصر في القول لا يعرف الا شمله من لادناه
والاجماع انما يفرق بينه وبين غيره ولا يفرق بينه وبين غيره
والاجماع انما يفرق بينه وبين غيره ولا يفرق بينه وبين غيره

والمسألة الأولى
تبلغ

مشكوة

وهنا سائل اولي

مس

والظاهر ان الخلاف مع الخلافت

الفصل

التوليدية واشترطت مقارنته للنسبة لاصل العمل ولا يمكن مع الانية لعدم
امكان العلم بان حصوله لا بعد وقوعه وعموما لم يتصور كون التدريج من
الاحكام الظاهرة للترتيب وحكم اهل العرف في اثناء الرسم بالاستغفال
بالاعتقال ولو كانا معا لكانا مثال هذه الاطلاقات مجازية هذا مضافا الى
الشبهة العظيمة التي كانت لا بعد دعوى الاتفاق بل سمعت ما فاهوه دعواه على
ذلك مع قوله كما يجري عليه الماء فقد ظهر واما اعتبار التوالي فيكفيها فغير
الاستغفال ومحق السلب مع الثاني وتبيين النصوص والفتيا بالرفع وليس
للفولين الاخرين شئ يعتد به ثم انظر الثمرة بين التدريجية والانية
في موارد منها الانية فعلى الاول لا بد من مقارنتها لوضع اول جزء من الاعضاء
في الماء غير ذاهل عنها الى تمام الانعاس بخلاف الثاني فانها عند حصوله
وان ذهل عنها فما قبل ومنها الفصل في المياد الخمسة فدخل رجله في رجله قبل
حصول تمام الانعاس فصيح على الاول دون الثاني لعدم حصوله في ان واحد
ومنها ما الوارث على الهيئة الطاووسية بان اخرج راسه قبل دخول رجله
او بعكسها او اخرج يده قبل دخول راسه الى غير ذلك من الشقوق فانه يصح
على الاول دون الثاني ومنها اللبنة المغضلة ومنها تخلل الحد في
اثناء الرسم ومنها امورا اخرها فضلناه في ذلك الكتاب هذا ولو احاط
بالجميع بان ينوي الفصل حين دخول اول جزء من الاعضاء في الماء الى حين خروج
اول جزء منها ويقصد ان الفصل يحصل في مجموع هذا الاحتداد من

غير تعيين اصلا او ينوي التدريج او لا ثم الانية ويراعى في الفروع والتم
جانب البطلان كان حسا **الثالث** لا ينافي في الوحدة العرفية والتوالي
تحليل ما يتوقف على تحليل اتصال الماء الى البشرة من شعر وخوخة وحمل على
التدريج واما على الانية فالامر سهل حيث ان الجميع مقدمات وانما
هو الامر البسيط الواحد في الذي يحصل بعد استيعاب الماء لجميع
البدن **الرابعة** لا يقطع الترتيب بالوقوف تحت المطر على الاظهر لعدم
صدق الادعاء خلافه لما عن جماعة منهم الاقتصار لنصوص قاصرة الدلالة
محمولة على الترتيب ولا كلام فيه **الخامسة** لو اغفلت لغة في الادعاء
بان وجدنا بعد خروجه من الماء ففيه اقوال اقربها التفصيل بين
طول الزمان فالبطالان وعد من حيث لا ينافي صدق الموالات فالصحة
وفقا للمحقق الثاني لعدم اشتراط الفصل الادعاء حصول تمام الانعاس
في ان واحد بل يكفي مجرد جعل الاعضاء تحت الماء بالتوالي وان ادخل
بعضها في الماء حين خروج الاخر فخرجي راس اللبنة متصلا بخروج
البدن غاية ما في الباب دخلت ولم تغسل ومجرد ذلك لا وجب
الفرق **السادسة** هل يجب في الفصل الادعاء في خروج جميع البدن عن
الماء ثم الدخول ام لا فيه اقراط وتقريبا وتقسيم فمنهم من اوجب خروج
جميع البدن ثم القاءه فيه كما عن جماعة من المتأخرين منهم الكفاية لكن
ما وجدنا في عبارتها ما زاد على التام في الاجزاء لعدم بلوغه الخروج عملا
وهو الحكمي عن بعض الاخبارية ايضا فنهض من صحه وان كان بتمام داخل

الماء مرتسماً منه بشرط تحريك البدن بتمامه تحتها كما في الدرة
 فأملاً ولو نواه بعد عمره ^{ان قد} صح اذا حرك كل البثرة وقالت له خيرة
 الخروج بتمامه ولا يكفى بالدخول لك بل شرط خروج شئ منه
 وهو خيرة الفاضل الشيخ على سبط الشهيد الثاني ووافقهم
 في حدائقه معزيا له الى والده ثم هم بين من صرح باشتراط تحريكه
 بحيث يختلف على جميع بدنه سطوح الماء وبين من سكت وكانه
 لا يكره وهذا هو الاقوى هناك دعا وثلث لنا لزوم خروج الجميع
 مضافا الى نقل الإجماع في ظاهر كلام السبط في الدر المنثور فاما ما
 احدث في هذا الزمان من ان الانسان ينبغي ان يلغى نفسه في الماء
 بعد ان يكون جميع جسده خارجا ناس عن الوسواس الى اخر كلامه
 وان عدم الدليل دليل على العدم فيما عمت به البلوى الاصول والاطلا
 قات لخروج الخروج عن ممة الغسل بخنفسه حيث انه ليس الغسل
 البثرة باجراء الماء عليها بحيث ينتقل الماء عن كل جزء منها ولا يوقف
 ذلك على الخروج لا مكان تحصيله مع الدخول والارتماس ليس الا تعنت
 المكلف بتمامه تحريك الماء في الجميع اصل الركن الشتر ثم قال ارتمس في الماء
 انفس ثم من الغسل في الماء بالمثل فيه وهو وان انعكس ايضا الا انه قال
 ومنه الخبز اذا وقع في الطعام فاسقلوه فان في احد جبين
 ستما وفي الآخر الشفاء بعدم الستم ومن جميع ذلك ظهر لك انه ليس
 معنى الارتماس في الماء الا تعنت ما اضعف اليه في الماء والمضاد اليه

لا المخرج

في القصص من قوله لو ان رجلا ارتمس نفس الرجل ولا شك انه يصدق
 نفسه بظهور بعض كوجهه ورأسه وخروجها عن الماء ومن هنا ظهر
 الوجه في دعوى عدم كفاية دخولها في جنته فان الغيبه غير الغيب
 وبكفي الشك في صدق الاسم وعلى اشتراط تحريك البدن نحو ما ذكرناه
 لولا انه لم يحصل الحس ولكن يكفي في حصوله ارتفاع الغسل عن موقعه
 قليلا ثم نقضه في محل حصول الغرض بذلك ولا يشترط القساو
 نفسه في محل اخر كما في بعض العبارات والا حوط ان لا يقتصر على اقل
 من الوجه من الوجه لولا نقل بالعين الشك في صدق الغيب
 وتفيد البعض بالصدور ولا وجه له هذا والا حوط الخروج خروجا من
 شمة الخلاف لكن مع الامن من الضرر ^{بما تحت}
 ويكره ^{يتم في هذا الباب امور} الاستبراء بالبول
 للرجل المنزل ولا يجب على الاشهر الاظهر للاصول المؤيدة بوجه شئ
 منها اشعار اجارا عارة الغسل بتركه المفسدة والا فالا ثم مفسدة
 اخرى بل بالغرض اخوي خلافا لما عن ظاهر ثمة منهم المبسوط فاجبوه
 وليس لهم شئ بعد به الا ان في الصحيح ومولى ان قدرت وهو في
 سياق الاداب مع اشعار ما فيه تنق الكوجب حيث لم يعارف
 النطق بالقدرة فيه هذا مع امكان حمل كلام الخصوم على الوجوب
 الشرطي فعمد الرفاق وهل يختص بالرجل كما عن اكثر اوجه والمرئ
 كما عن التمايز والقواعد تكون كما من بنا بينا بل قيل انه احوط واعلم

قوله صدر اولها الاول حيث ان
 ذكر اول حكم بطلان العلم بالمتبذرة ثم العلم
 بالبول ثم بطلان بطلان العلم
 فهو ظاهر في كونها واحدة
 فمن حيث انه ذكر احد في قوله
 انك ما ازاد بال ولم يتغير
 حكم بوجوب الوضوء فظهر
 ذلك ان الشك مفروض
 بين كل من الحديثين مع الزجر
 فينبغي المنى بتحقق البول في حكم
 واحد اتصال البولية
 مع فرض عدم الاستبراء او لا
 كان فيما انك مفروض
 كل من الحديثين ودر طهارة ظاهره
 فلا وجه للفرق في كل الصدر
 المتفردة فيه كما لو فرض بين
 المفردة ودر طهارة ظاهره او جوب
 الوضوء بعد البول بدون الاستبراء
 كان احدهما في الشك من البول
 كما اذا شك في البول ودر طهارة
 ظاهره او في البول والحديثين ودر طهارة
 ظاهره يعلم من اختلاف وجوب الوضوء
 في صورة البول دون الاستبراء
 ان الشك المفروض صدر عن
 انما هو بين الحديثين

قوله صدر اولها الاول حيث ان
 ذكر اول حكم بطلان العلم بالمتبذرة ثم العلم
 بالبول ثم بطلان بطلان العلم
 فهو ظاهر في كونها واحدة
 فمن حيث انه ذكر احد في قوله
 انك ما ازاد بال ولم يتغير
 حكم بوجوب الوضوء فظهر
 ذلك ان الشك مفروض
 بين كل من الحديثين مع الزجر
 فينبغي المنى بتحقق البول في حكم
 واحد اتصال البولية
 مع فرض عدم الاستبراء او لا
 كان فيما انك مفروض
 كل من الحديثين ودر طهارة ظاهره
 فلا وجه للفرق في كل الصدر
 المتفردة فيه كما لو فرض بين
 المفردة ودر طهارة ظاهره او جوب
 الوضوء بعد البول بدون الاستبراء
 كان احدهما في الشك من البول
 كما اذا شك في البول ودر طهارة
 ظاهره او في البول والحديثين ودر طهارة
 ظاهره يعلم من اختلاف وجوب الوضوء
 في صورة البول دون الاستبراء
 ان الشك المفروض صدر عن
 انما هو بين الحديثين

ان الغسل عن الاثر بعد الاعتسال احوالا تبلغ عشر الاله اما ان لا
 يخرج عنه بل بعد غسله او يخرج او يتك وعلى الوسط فاما ان يعلم
 بكونه متبذرا او بكونه بولا او حثك بينهما وعلى الاخير فاما ان كان قد
 غسل كلا من البول والا استبرأ بعده جمعا او لا يفعل شيئا منهما
 او فعل الثاني دون الاول او بالعكس وعلى الاخيرين فاما ان يكون
 التوك مع الامكان او مع التعذر ولا اشكال في الصورة الاولى وانه
 ليس عليهم غسل ولا وضوء وفي حكمها صورة العاشرة وهي الشك
 في اصل الخروج للاصل كما ان لا اشكال في الثانية وان عليهم الغسل وفي
 الثالثة وان عليهم الوضوء واما الرابعة بان يعلم بالخروج وشك بين
 الحديثين وقد اتى بالعلاجين جمعا فقد حكم الرابض وغيره بأنه لا يثبت
 عليهم من الطهورين للاصل والاجامعات المستفيضه كالنصوص و
 هو في غاية الاشكال حيث ان خروج احدهما الحديثين متيقن والثالث
 في القبح كما هو مفروض عبادته صدر او لا والاصل لا يمتنع مع
 اليقين ولو اجمالا واطلاق الادلة لا يضر في هذا الفرض بل قد
 صرح في بعض الاخبار بان الخارج من الحساب وهو لا يخرج مع كون
 الاستبراء بين الحديثين وكيف كان فالأحوط الجمع بين الطهارة بين
 عدم كفاية كل منهما عن الآخر على فرض تحقق دون الاول واصل عدم
 كل معارض باصالة عدم الآخر ولا يمكن اجراء اصالة عدم الزايد في مثل
 المقام لان مجربها في صورة التدبير لا كيفتين المتقابلتين وان كان
 في صورة البول دون الاستبراء

وان كان في صورة البول دون الاستبراء
 فان كان في صورة البول دون الاستبراء
 فان كان في صورة البول دون الاستبراء
 فان كان في صورة البول دون الاستبراء

احديهما
 صغيري والاخري كبرى ويجمع ما قرأت في الشبهة المتبذرة واما الخا
 بان علم بالخروج وشك في الخارج بين الحديثين ولم يفعل قبل الغسل شيئا
 من العلاجين واعاد الغسل على الاشهر الاظهر بل عليها الاجماع وبدر استبراء
 النصوص منها الصحيح واذ لم يبل حتى اغتسل ثم وجد البول فليعد الغسل
 والنصوص لثانية للاعادة بالشذوذ مد فوعة وكذا الموجب للوضوء
 خاصة وان عمل الصدوق بطبقه وقس عليها السادسة بان استبرأ
 ولم يبل مع امكانه لا طلاق الصحاح السالفة او عمومها خلافا لما عني انما نافع
 والشرائع والارشاد والقواعد للاصل المدفوع بما تقدم والنص لا في لا ياتي
 هنا لما ياتي واما السابعة وهي الصوت بعينها بدون الامكان فهل عليه
 اعادة الغسل المشهور وهو المنصور للاصول ومنها استحباب الطهارة
 والنصوص منها من الرجل جنب ثم اغتسل قبل ان يبول ثم راي شيئا
 قال لا يعد الغسل ومنها الرضوي اذا اردت الغسل من الجنب فاجتهد
 ان يتول حتى يخرج فضله المني من اقليمك فان جهدت ولم تقدر على
 البول فلا شيء عليك وتصور سند القاصر بالاستفاضة والشهرة تحقيقا
 وقولا هنا مجتهد خلافا لما عني جماعة منهم المدارك ورضي به الرابض للصحاح
 السالفة ايضا وفيه ان المتأخر منها الامكان ونقول بموجبها كما سلف
 فان السالفة كما انها ظاهرة في وجود الموضوع فكذلك المقدور ويطلب من

قوله صدر اولها الاول حيث ان
 ذكر اول حكم بطلان العلم بالمتبذرة ثم العلم
 بالبول ثم بطلان بطلان العلم
 فهو ظاهر في كونها واحدة
 فمن حيث انه ذكر احد في قوله
 انك ما ازاد بال ولم يتغير
 حكم بوجوب الوضوء فظهر
 ذلك ان الشك مفروض
 بين كل من الحديثين مع الزجر
 فينبغي المنى بتحقق البول في حكم
 واحد اتصال البولية
 مع فرض عدم الاستبراء او لا
 كان فيما انك مفروض
 كل من الحديثين ودر طهارة ظاهره
 فلا وجه للفرق في كل الصدر
 المتفردة فيه كما لو فرض بين
 المفردة ودر طهارة ظاهره او جوب
 الوضوء بعد البول بدون الاستبراء
 كان احدهما في الشك من البول
 كما اذا شك في البول ودر طهارة
 ظاهره او في البول والحديثين ودر طهارة
 ظاهره يعلم من اختلاف وجوب الوضوء
 في صورة البول دون الاستبراء
 ان الشك المفروض صدر عن
 انما هو بين الحديثين

الا نوار تفصيل هذه الامور فلهذا ذكر الدق فيها بعد من الاستبراء والبول
 قبل الفصل ان يتبرأ والمخ بالتحس اذا تعذر فان يجد مشبهما من بول من بعد
 ذلك لم يعد من عمل واما الباقيات بان بال ولو يتبرأ مع امكانه وبدونه
 فلا تعد الفصل في شئ منها اجماعا على الظاهر للاصل وخصوص النص وعليه
 الوضوء على المشهور للعمومات السابقة في بابها وغيرها خلافا لما عن الشيخين من
 نفسه ايضا للعمومات الثانية الوضوء عن المغتسل للنجاسة ودفعه **طائفة**
 الاستبراء بالاختراط كما هو ظاهر النافع وصرح الشرايع بل نبيه المدارك
 الى المترضى به والحلي واكثر المتأخرين معترفا بعود النص ويكتفي بما مر
 نظر الى قاعدته الشارح ولا يجزئ عن الشيخ للاصل مع ما سمعت واما
 كيفية فقد اشد الخلاف فيها وقد مر بيانها في مباحث الوضوء **المقام**
والسابع المضمضة والامتناع اجماعا ونصا مطا كما في كلام جماعة وثلة
 ثلثوا كل واحد منهما ولا بأس بميله والرضوي وهناك فروع مضت في الوضوء
السابع احوال بدن حال الفصل واجراء ما مر عليه كان وجبا على الا
 وبشكل مع اعتبار العلم بالجرمان وربما يوجب بان الثاني حالي والاول نفقه
 مبالى لئلا يتلى بالوسواس ونظم بعضهم انه يعمد للارتماس مع امر من
 الاينيين وهو مشكل ما على ما اخترناه فنعلم ما لك الخالفين خالفنا
 في اصل الحكم فاجبه ولا وجه له **الثامن** تحليل ما يصل اليه الماء

المعتبرة

الثالث التسمية
 الرابع ان يغسل يديه الى الزند والكل
 ان يغسلهما الى نصف الذراع
 والي المرفق افضل كل ذلك ثلثا
 ويغسل ناصبع يديه في الايام

المعتبرة بل مطلق المبالغة على ما نص فيها **التاسع** الفصل بصاع بالاجماع
 والنصوص ولا يجب خلافا لالدخالفين وقد نصت من شأه
 معمول بيلدة اصفهان في هذه الازمان وهو واسط المائنة الشاة
 من الالف الثاني الاخسة وعشرين مثقالا وثلثون باع شاقيل ويخرج
 التقريب من مباحث الكروالوضوء هنا وفي انوارنا **العش** الدعاء
 سيما ارسله على بن الحكم وتقول في غسل الجنابة اللهم طهر قلبي وزي
 علي وقبل سعيي واجعل ما عندك خيرا لي وفي موقفة عمار كان لا
 في اسقاط الفقرة الثانية وتقديره لي بعد اجعل بدون ما وعل
 اللهم اجعل لي من التوابين واجعل لي من السخطين والاول ط في الاشياء
 قضية كلمة في وفي الثاني اذا اغتسلت فقل وهو كما صرح فيما بعده
 ولو قرء في المقامين كان وفي **الفصل الثالث** في ترك الحب
 تحريما وتزويها ففيه مطلبان **مشكوة** يحرم على الحب امور
الاول قرأه شئ من الغرائر الاربع اجماعا تحصيل اظاهر ونقل
 مستفيضا للنصوص لا الا في بالخصوص كما احتمله المدارك للتعيم
 في بعضها مصنا فالى فهم الاصحاب من سائرهما واجزاؤها المخفضة
 لا يقتصر الى عزها العزيمة لكن مع عزها القرائية نحو علم بالقتل

النافع

الشارح

توسعة على الشارح
 بعض النسخ عذر لي بعد اجعل انظر
 ولما ارى اوجها منه اراهم
 طاروا الى

بعض

مسكوة

بخلاف ما هو اعلم فهو غير محرم لولم يعزم **الثاني** من كتابة القرآن
اجماعنا وبطل من اهل الاسلام عدا داود ونقله مع النصوص غير معدة
بتفصيل مضي في بحث الموضوع وخلاف الاسكافي والشيخ مما مضى ودمروا
هنا اما مول او غير معول **الثالث** دخول المسجد لبثا وجواز الجاء
ولو نقلوا ونصا وتوهم خلاف من بعض القدماء لا يصغي اليه
ولقد اجاد الدرة ففيه **الاول** والمجدان لبثا ايجوزا وفي
سواها الجواز جازا ولو اختلف فيهما يتيم للخروج على الاشهر الاصح للصحح
خطا لمن شذ ومقتضى اطلاق ذيله شموله لطلاق الوقوع فيهما كل
الرابع دخول المساجد للاجتناب مطلقا وفاقا للعظم بل عليه الاجماع
عن بعض من تقدم مضانا الى الصحاح فما عن الدليل من الجواز مطلقا
لاصل داخض وللفقيه للنوم لنص غيرنا هض وهل يحرم اللبث
فيها وما حكمه كالتردد في الجوانب وان اجب في الداخل ظا اطلاق بعض
النصوص ذلك حيث نهي عن الجلوس ولم يرد به المخصوص بل مطلق اللبث
كما صرح به جامع المقاصد والظاهر لقواعد وهل يعيم الحكم للشاهد
قبل به ويناسبه التعظيم بل وما يرشد به بعض النصوص فاذن الاظهر
ذلك لولم يعقد الاجماع على خلافه وكيف كان فالاحتياط لا يترك واما
الاجتناب

نور ربنا ربه بعض النصوص على الكراهة في الدارين واما ما تضمنه
فيها وروى عن بعض الحكماء كذا وكذا وروى عن بعض الحكماء كذا وكذا
فقد كانا مختلفين لا يخلو عن كونهم لان النصوص العوارض مستلزمة
ذلك من الجواز استلزامها لاجتنابها في الدارين من عدم البدول عارضا

نور

نور

الواع

نور

الاجتناب فيها فجاز **الخامس** وضع شيء فيها وان لم يستلزم لبثا على
الاطهر الا شهر بل عليه الاجماع متفيسا وكلت النصوص خلافا لما
عن الدليلي فالكراهة عللا بالاصل وفي مقابل ما قد ضاه لا اصل له
هل يعد الوضع من الخارج كما نفي الى المشهور الاظهر لا نظرا الى عدم انصراف
الدلة والا حوط نعم وصريح النص المؤيد بالاصل جواز الاخذ منها ان لم يستلزم
لبثا وادعى عليه الاجماع ايضا هذا وروى اصناف الدرة عليها امور
اربعة اخر اعرض عن تعرضنا هنا الاكثر فيها وتحرم الصلوة و
الطواف وواجب الصوم والاعتكاف ولي في بعضها ما قبل الخطب
سهل **مشكلة** ويكره على الجنب امور **الاول** نوم الجنب ما لا يتوضا
اجماعا قويا ونصا ويندب له الوضوء ان اراد وهل يروى به الكراهة
او يحث او لا ولا اقوال ثالثا اوسط وعقار الادب اربط وله التيمم
لو تعذر الماء ايمان عموما ونصوصا وهل ينوي بدلية الاكبر والاصغر
قبل انه يخبر وعن المذهب ارتفاع الكراهة بالمضمضة والاستنشاق
ولا باس بهما **الثاني** **والثالث** الاكل والشرب بدون شيء من الامور
الاشبه ولا يحرم خلافا لما عن الفقيه اما الجوانب فهاهنا الاصول
مضانا الى الاجماع المقول عن عديد من الفقهاء وبها يصرف ظواهر
النواهي مع ما هي عليه من التقليل التي هي بالحكمة لا تقي كما
ستدرى واما الكراهية فالنصوص بها وافية ومضى بعضها ابراث
البرص فيهما وفي اخر الفقر في الاول وله ان اراد شيئا من الامور
اما المضمضة والاستنشاق تبعا او تحيرا بينهما وبين الوضوء او جمعا

نور

مشكلة

نور

ماها

في غسل اليدين مع الوجه او بدونه او بين اولهما وبين غسلهما
وهذه خمسة قد مل بكل منها قائل والكل حسن وامر الجعة والارتقا
ولو بالنسبة الى البعض مما وقع فيه الخلاف والاول اوفي بالقاعدة كما
في السابقة **الرابع** الخضاب وهو لغة وان فسر بمطلق ما يتلون به
الا ان المراد به هنا معناه العرفي وهو اختصاب اعضاء خاصة كاليد
والحجة ونحوها بابشياء خاصة كالخنا والوسمة ونحوها اجماعا ونفسا
وربما علل فيه باصالة الشيطان ونفي اليأس في بعض النصوص وافق
به الصدوق محمول على نفي الحرمة جمعا ولكل العكس وهو محصل الجنا
مختصبا لكن قبل اخذ الخفاء ما اخذه كافي بعض النصوص والفتيا وهو
كلام متشابه وقد نوزاه في انوارنا وحاصله زوال الكراهة بزوال
الحرمة او قبله مع حصول الاسود بل ومع شدة الحمرة المقادنة له و
ثبوته قبل ذلك كله مطلقا على الاظهر بل وفي سابقة على الاحوط وات
نعم الحكم لمطلق الاصباغ قال عن الدليل وتقليله عن اصل عليل واما بعض
ما عده المشهور من المكروهات كقراءة القرآن وحمله فلا نسب كما لا يخفى
على المدرك جعل من الاحكام **الفصل الرابع في الاحكام الثاني**
وفيه مسائل **الاولى** اذا اجتمعت اسباب الغسل مع الاتحاد تداخلت
بلا اشكال ومع الاختلاف **قوال** ثالثها التفصيل بين تضمن الواجب
فعدمه فلا ودا بعمها عكس ذلك هكذا صهرها الحدائق وفي
الدرة فصل ثالث بين ما لو نوي الجمع فعدمه وعدمه فلا ففيها والحكم
في تعدد الاسباب تداخل لكل بلا اذ يتاب ان تتحد نوعا وان لو تحدد
نوعا فغيره **قوال** صريح العلامة في اول الارشاد هو عدم جواز الاطلاق وصريح الروض انما في نفسه
ومثل الارشاد لكن ظاهره جواز الاكتفاء بالقرينة مع جواز تعدد الجميع واما الاولان فانهم
جاءهم مع جواز الاكتفاء باحد الاغسال وان بعد منه ادم؟ فظلال العائلي

فصل في غسل اليدين مع الوجه او بدونه او بين اولهما وبين غسلهما
وهذه خمسة قد مل بكل منها قائل والكل حسن وامر الجعة والارتقا
ولو بالنسبة الى البعض مما وقع فيه الخلاف والاول اوفي بالقاعدة كما
في السابقة **الرابع** الخضاب وهو لغة وان فسر بمطلق ما يتلون به
الا ان المراد به هنا معناه العرفي وهو اختصاب اعضاء خاصة كاليد
والحجة ونحوها بابشياء خاصة كالخنا والوسمة ونحوها اجماعا ونفسا
وربما علل فيه باصالة الشيطان ونفي اليأس في بعض النصوص وافق
به الصدوق محمول على نفي الحرمة جمعا ولكل العكس وهو محصل الجنا
مختصبا لكن قبل اخذ الخفاء ما اخذه كافي بعض النصوص والفتيا وهو
كلام متشابه وقد نوزاه في انوارنا وحاصله زوال الكراهة بزوال
الحرمة او قبله مع حصول الاسود بل ومع شدة الحمرة المقادنة له و
ثبوته قبل ذلك كله مطلقا على الاظهر بل وفي سابقة على الاحوط وات
نعم الحكم لمطلق الاصباغ قال عن الدليل وتقليله عن اصل عليل واما بعض
ما عده المشهور من المكروهات كقراءة القرآن وحمله فلا نسب كما لا يخفى
على المدرك جعل من الاحكام **الفصل الرابع في الاحكام الثاني**
وفيه مسائل **الاولى** اذا اجتمعت اسباب الغسل مع الاتحاد تداخلت
بلا اشكال ومع الاختلاف **قوال** ثالثها التفصيل بين تضمن الواجب
فعدمه فلا ودا بعمها عكس ذلك هكذا صهرها الحدائق وفي
الدرة فصل ثالث بين ما لو نوي الجمع فعدمه وعدمه فلا ففيها والحكم
في تعدد الاسباب تداخل لكل بلا اذ يتاب ان تتحد نوعا وان لو تحدد
نوعا فغيره **قوال** صريح العلامة في اول الارشاد هو عدم جواز الاطلاق وصريح الروض انما في نفسه
ومثل الارشاد لكن ظاهره جواز الاكتفاء بالقرينة مع جواز تعدد الجميع واما الاولان فانهم
جاءهم مع جواز الاكتفاء باحد الاغسال وان بعد منه ادم؟ فظلال العائلي

الفصل الرابع في احكام الوضوء

تداخل الكل اذا الكل قصد. وقيل ان كان جنبه كفي. والغير لا يكفي وفي
الفرق حقا. وهذا بما يعطى تفصيلا **رابع** بين ما لو تضمن الجنب
ونوي الجمع فعدمه وغير ذلك فلا وهنا تفصيل خاص بين ما اذا تضمن الجنب
ونواه خيرا الى القتل فهو سابع الاقوال هذا واول الاقوال لا يخرج عن
لا الصدق لا مثال لان التداخل خلاف الاصل بل للنصوص المجترة منها
اذا اغتسل بعد طلوع الفجر اجزأك غسلك ذلك للجنازة والجمعة وعرفه
والنحو والخلق والذبح والزبارة واذا اجتمعت عليك حقوق اجزأك
عنهما غسل واحد قال وكذا المرأة يجزئها غسل واحد لجنابتها واحرامها
وجمعها وغسلها من جنبها وعيدها وبغفاده غيره ومقتضي الاطلاق
عدم الفرق بين عدم تضمن الواجب وتضمنه جنبه كان او غيرا وكذا بين
نية الجمع والاكتفاء بقصد القربة بل والاكتفاء باحدها ولو غير
جنبته كما هو قضية اطلاق هذا القول لكن لا حوط ترك الرابع اما الثالث
فالظاهر انه موضع وفاق كما حكاها في المدارك فان قربةها والا فمحتاجا باحد
الاولين ولم اظفر لسائر الاقوال على من يعتد به **الثانية** لواحد من
بالاصغر في اثناء غسل الجنبه فاقواله ثلثة الاقام والوضوء للمرضي وفي
وجامعة فيهم درة والاخره فلا ويستدل الاقوال قول السيد. وكلمه من شاهد
مؤيدا وجوب عادة الغسل من دون حاجته الى الوضوء اصلا للفقيه
والهداية والمبسوط وجامعة والاكتفاء بالاقام من دون حاجته الى الوضوء
للحلي والفاضل والمحقق الثاني واسطها واسطها للرضوي صريحا وهو
حجة في نفسه مؤيد بنص آخر في بعض كتب الصدوق وبالشهرة

فصل في غسل اليدين مع الوجه او بدونه او بين اولهما وبين غسلهما
وهذه خمسة قد مل بكل منها قائل والكل حسن وامر الجعة والارتقا
ولو بالنسبة الى البعض مما وقع فيه الخلاف والاول اوفي بالقاعدة كما
في السابقة **الرابع** الخضاب وهو لغة وان فسر بمطلق ما يتلون به
الا ان المراد به هنا معناه العرفي وهو اختصاب اعضاء خاصة كاليد
والحجة ونحوها بابشياء خاصة كالخنا والوسمة ونحوها اجماعا ونفسا
وربما علل فيه باصالة الشيطان ونفي اليأس في بعض النصوص وافق
به الصدوق محمول على نفي الحرمة جمعا ولكل العكس وهو محصل الجنا
مختصبا لكن قبل اخذ الخفاء ما اخذه كافي بعض النصوص والفتيا وهو
كلام متشابه وقد نوزاه في انوارنا وحاصله زوال الكراهة بزوال
الحرمة او قبله مع حصول الاسود بل ومع شدة الحمرة المقادنة له و
ثبوته قبل ذلك كله مطلقا على الاظهر بل وفي سابقة على الاحوط وات
نعم الحكم لمطلق الاصباغ قال عن الدليل وتقليله عن اصل عليل واما بعض
ما عده المشهور من المكروهات كقراءة القرآن وحمله فلا نسب كما لا يخفى
على المدرك جعل من الاحكام **الفصل الرابع في الاحكام الثاني**
وفيه مسائل **الاولى** اذا اجتمعت اسباب الغسل مع الاتحاد تداخلت
بلا اشكال ومع الاختلاف **قوال** ثالثها التفصيل بين تضمن الواجب
فعدمه فلا ودا بعمها عكس ذلك هكذا صهرها الحدائق وفي
الدرة فصل ثالث بين ما لو نوي الجمع فعدمه وعدمه فلا ففيها والحكم
في تعدد الاسباب تداخل لكل بلا اذ يتاب ان تتحد نوعا وان لو تحدد
نوعا فغيره **قوال** صريح العلامة في اول الارشاد هو عدم جواز الاطلاق وصريح الروض انما في نفسه
ومثل الارشاد لكن ظاهره جواز الاكتفاء بالقرينة مع جواز تعدد الجميع واما الاولان فانهم
جاءهم مع جواز الاكتفاء باحد الاغسال وان بعد منه ادم؟ فظلال العائلي

الثانية

درة

الحكمة ولم اظفر للباقين على ما يعتد به ولو احاط بالجمع بان يعيد ما سبق
 وبغسل التيمم بقصد جزئية الفصل الواقع لا خصوص المعاد ولا المعاد
 له ثم الوضوء كان احسن واما الاتمام ثم الاعادة ثم الوضوء فقد ادعي
 بعض الاجلة انه مخالف للاجماع المركب فهو ما لم يرض به الشارع فكيف
 يحصل به الاحتياط **الثالثة** غسل الجنابة بحيزي عن الوضوء باجماعنا
 تحصل ونقلنا بل بالضرورة من مذهبننا والمتواتر من اخبارنا وانما الكلام
 في المشروعية والمشهور العدم بل ولا خلاف يعلم الامن التهذيب وهو اما
 لمجرد الجمع او غريب وكيف كان فمرجه النصوص الحاكمة بكونه بدعة و
 الامر به في بعض شذاذ اخبارنا متروك الظاهر محمول على المقتية اذ هو
 اجمع عليه بين المخالفين وجوبا او استحبابا واعلم انه على هذا يشكل الحكم
 لو تدخلت اغسال فيها الجنابة من الاصل والطلاق النصوص ومن
 عدم انصوافها الى مثله سيما اذا لم يقصد في غسله خصوص الجنابة
 اذ غاية الامر سقوط نفس الغسل للجنابة لا ترتب جميع اشارة ولا يعبد
 ترجيح الاول الا ان الاحوط احداث بعض نواقض الوضوء ثم يتوضأ ولا
 يترك ذلك ممما امكن واما سائر اغسال الواجبة مما للنساء ومن
 الاموات والمستحبة لحد افيها فلا اجزاء في واحد منها عن الوضوء
 على المشهور المنصور لظافر النصوص والاجماع المنقول خلافا لما عن المقتية
 والاسكا في النصوص غيرنا هضمة ولو في مقام المعارضة وهل يجب تقديمه
 اصغر الطهورين على اكبرها او يمتنع قولان اشهرهما الثاني واحوطهما الاول
 اذ تعارض نقل الاجماع المؤيد بالاستنباد مع ظاهر بعض الاخبار وكيف كان

فالتقدير

فالتقدير بعد محض فلو اثر بالناخير لم يطل غسل اجماعا كما حكى فياتي
 به المشروط بالطهارة **الباب الثاني** في غسل الحيض وفيه فصول
الفصل الاول في بيان ماهية دم الحيض وما يميز به عن سائر الدماء
مشكوك الحق ان الحيض في الاصل سيلان الدم المعهود كما عن صريح القاص
 وقر به المدارك لا مطلقا ليلان كما رعا في الى المشهور فحقاقت الواي
 لجاز لتبادر الاول وعدم صحة سلبه وتبادر الغيرة في الثاني وصحة ونقله
 في العرف العام الى نفس الدم المعهود ومنه الحديث المعروف في جوف
 فاطمة عليها السلام انها لا ترى حيضا ولا سحرة وقول الفقهاء بانه دم كذا في
 مما يعطيه حيث لم يخصه احد منهم بالاصطلاح بل اطلق الا نادرا فظا
 مره هو بيان معنى العرفي وكذا اضافته للدم الى الحيض من بالاضافة
 اليانية واما قوله حاضرة المرأة او تحيض وامثال ذلك فلا ينافي
 ما ذكرنا فان من باب ادعي الرجل او امي الى غير ذلك وكيف كان فلم
 يثبت له حقيقة شرعية ولا اصطلاحية لان ما من من المعنى العرفي هو
 المستعمل فيه في الاي والاعبار وكلمات الفقهاء الامرار لا يثنى سواه فلا
 داعي لوضعها ثم ان دم الحيض ليس به خفاء بل يعرف النساء كما يعرف
 الاذان ما من الفضلات من البول والمني والخامسة والتخايرة وغيرها
 يترتب عليه احكام طبيعية بياها في الطب وشريعته بياها
 في الفقه وفائدة تربية الولد في الرحم وتقديته فيه وصيرورته

الحق
القول

لبناء بعد الوضع وجسه بدون ذلك كله ضاد في المزاج فيعد به الجادية
البيعة معينة يعكس الاستحاضة والى جل ما ذكرنا او كله سيما الاول صريح
في الاخبار نعم قد يشبهه بغيره من الاستحاضة والعدرة والقرحة نوع
الشارع له بالاضافة الى كل منها مميزاتا فاشبهه بالاستحاضة ترجع في الحكم
بالحيضة الى الصفات الغالبة له لحصول الظن الثابت بحجته بالنصوص
والفتيا وقد اختلفت كلماتهم في ضبط تلك الصفات ويتفاد من ضم
بعضها مع بعض بان يثبت في الغالب اسود او احمر عبيط حار لم دفع
وحرقه والمهية الجامعة لجمعها هو الحرقه ظاهرا وما ظفرت به في النصوص
بعد تضامها هو الخمسة الاول والسادس في الدرة والسابع في النافع
والمراد بالعبيط الطري الخالص كما عن الجوهرى وبالذبح مر في المنى وبا
لحرقه اللذع كما في المدارك وهو شبه السع كما يظهر من الطريحي بقى الكلام
في التخيير بين الوصفين بحيث اللون وهو المشهور المنصور خلافا لبعضهم
فاكتفى بالاول والثالث وفيما حار ثم هنا اشكال وهو ان الدم لا يخ
اما ان يكون جامعا لما في شرايط الحيضة او لا فعلى الثاني لا معنى
للامارات واستعمالها بل لابد من الحكم بالاستحاضة كما صرح به في
الروض وعلى الاول فاما ان يكون في ايام العادة او خارجا عنها
مطلقا وان لم يكن ذات العادة فعلى الاول لابد من الحكم بكونه حيضا
فلو وقع للاشتباه ايضا ولا حاجة الى استعمال الامارات لان الصفة

انها سبعة
ونتن وعظمت
نعم يمكن اخذه ايضا من
وصف الاستحاضة بالقرحة
في بعض المصنفين
فتبين الجمع بين النصوص

والكدن في ايام الحيض حيض كما هو المصريح به في النصوص والفتيا اذ
كل ما يمكن ان يكون حيضا فهو حيض وان الاصل في دم النساء هو
الحيضة كما هو المصريح به فيها ايضا فلا وقع لها ايضا وحدها فاعتنا
الاخير في مصب الامارات وموقعها ونقول كثيرا ما يعارض زمان
كلها يمكن ان يكون حيضا ولا يمكن الحكم بحيضه الجمع كالوراث
المضطربة الدم عشرين يوما مثلا واجتمع في الجمع شرايط الحيضة
فانه لا يمكن الحكم بحيضه الجمع ولا بعد مبال عشرة في ضمنها
ودا لا يرب بين العشرة الاولى والثانية فهناك توجع الى التميز
والاوصاف لو تحققت وبه مما ذكرنا بعض نصوصها فارجع اليها
ثم اعلم انها صفات غالبية يتعدتها مميزات في مورد خاص لا حد
ولا رسم ولا خاصة مركبة بحيث يتقبط مرادها وعكسا اذ النصوص
لا تقي بما يزيد عن ذلك بل مشعرة به وان اشبهه بالعدرة
استدخلت القطنة فان تطوقت بالدم مطوقة فهو هي والابا
انفتت فلا يجمعان وتظاهرت نصوصنا وبعضها كالكاظمي فيها
صريح في ان اهل الخلاف لا يقولون به حيث حث عليه لسلام
على الحفظ عنهم وهل يكون الانفاس مارة الحيضة ايضا صريح
المعتبر وظل النافع كما عن الشرايع ولا يمكن فرضا ان كان نزاعه

قوله في مورد خاص وهو ما يقول
الفقهاء اذ يثبت من اجماع الرجوع
الى استمرار بعض النساء
منه دام فلان ذلك

معنوباً وكرم من النفس برده وفيما وان شتبه بالقرحة اعتبر الجانب
فقرحة عينه وحيض سيورة للرضوي والجبر الجبر بالشهرة وفيه
مرها فليست على ظهرها وتوقع رجلها وتسدخل اصبعها الوصل
فان خرج الدم من الجانب الاخير فهو من الحيض وان خرج من الجانب
الايمن فهو من القرحة هكذا عن التهذيب خلافا لما عن الاسكا في
بالعكس لرواية الكافي ذلك الجبر بعكس ما مر وهو وان كان اضبط
الا ان القوة الخارجية مع الاول والمعتبر عدم اعتبار الجانب راساً
وهو ظا النافع ولا وجه له بعد ما سمع **الفصل الثاني** في بيان شدة اظلمة
الثابتة **مشكو** يعتبر في الحكم بحضية الدم شروط سبعة منها
عدم بلوغ المرأة الى حد اليأس واقواله اربعة الخمسون مطلقاً كما
عن النافع ميلا في بحث العدد والستون لك كما عن الشرايع في احد قوله
والشهور القفصل ثم هم على فرقتين فهم من كفي في الستين بالبرشية
وجعل الحنين لغيرها مطلقاً ولو بنطية ومنهم من ضم النطية الى الثمانين
ومال الى الاخير في الرياض وهو مختار هذا المرائض لما ياتي هناك
انتم وملخصه انه طريق الجمع بين الاخبار المتعارضة مضافاً الى النص
المفصل مع تايدته بمؤيدات شتى وانظر الفصل حتى بلغ الكلام محله
ثانيها تجا وزها عن حد الصغر وفيه قولان اولها انه بالكمال حتى

قول
كان زاه معنوباً فظية بان تقي
وارده بدون اجتماع سرائيل
الحضية او واره ان الامارة
فيها لك في غيرتها
باصالة الحضية كلها الملك
ولكن جوارته لعل لا يفر بده
المراتب مست
اولاً ثم فلا الهال

الفصل
سنة

سينين وهو المشهور وثانيها بالكمال العشر كما عن ابن حزمه والمسوط وموضع
ذكر المسئلة في اغلب كتب القوم كتاب الحجر ورمبا خادع اليها في الصلح
كالدروس او في الصوم كاللمعة وملخصه ترجيح الاول لوجه شتى فارجع
اليها ثم انظرها الى بلوغ الحراش واما القول بخمسة عشر فهو من مخرجات
المخالفة ويلا عنه بعض شدة اخبارنا بثلاثة عشر بقي الكلام في
اعتبارها جمعاً وهو ما انعقد به الاجماع واستفاض به السامع وهل
يجمع الحيض والحمل ياتي تفصيله في ضمن الشرائط المزينة ثالثها
وداعها ان لا يكون اقل من ثلثة ايام ولا اكثر من عشرة ايام اجماعاً
فيها ونصاً من الصحاح وغيرها كك فلورات يوماً او يومين وانقطع فلم
تزل العشرة دماً فليس حيصاً اجماعاً لما عرفت ولصريح الرضوي
كالورات الحادي عشر كك والجبر المخالف للثاني المجدد له بالثمانية
محمول على الاغلب وقوعاً وهل يعتبر في الثلثة التوالي كما هو المشهور
او تكفي اكالها في ضمن العشرة بان رات يوماً او يومين والحلت الثلثة في
ضمن العشرة كما عن الشيخ والقاضي الاصح الاول لصريح الرضوي المؤيدان
مره والاصول لو توقفت في نهوضها هنا مستقلة فلا تعاد معها ومسله
ولو سلم نصويتها في المسئلة ثم على المختار من اعتبار قوليه في الثلثة
الا يام هل يجب استمرار الدم فيها بحيث متى وضعت الكر سفكوا
في انانيتها كما عن ثلثة او يكفي وجوده في جزء من كل يوم من الثلثة

شكو

وان لم يتوسع احد الاجزاء كك كما عن اخري بل قيل الاكثر وفيه نظر
 او لا ولا بل لا بد من وجوده في اول الشهر واخر الثالث وجزء من الثاني كما
 عن شيخنا البهائي اقوال اقربها الاول للاصل مع تناوبه من اطراف
 النصوص باعتبار الثلثة الايام في اقل الحيض مضافا الي ظهور الاجماع
 من بعض الكلمات ولثاني ما استرنا اليه مع جوابه ويؤيده ما قد
 قيل من انه المتعارف في عادات النساء في رتبة الحيض وان لا يج عن
 الاستمرار ولو قبلت قاضيف في القطنه ولم اظفر للثالث على
 ما يعتد وعلى المختار لا يكفي التلقيق فلو دلت من نصف الاخر من الاول
 الى نصف الرابع لا يكفي في الحكم بالحيضية والليلتان الحاشيتان خارجتا
 بل لعدم دخول الليل في حقيقه اليوم واما الوسطا فان قد اختلفت
 لا بالقاعدة بل بالاجماع **مشكوك** خامسها ان يتخلل بينه وبين الحيض
 السابق اقل الظهر وهو عشرة ايام اجماعا وصحح محمد بن مسلم عن ابي
 جعفر قال لا يكون القرء اقل من عشرة فما زاد اقل ما يكون عشرة
 من حين تطهر الى ان توي الدم وما دما يتوه من النصف الخالف وبعض
 العباد فشاذ يطرح او يؤول بما لا يبع هذه الوجيزه فاربع الانوار
 فلا وجه للتوقف ايضا كما عن المنتهى **مشكوك** سادسها وسبعا
 ان الدم المتجاوز عن العادة لم يتجاوز عن عشرة بل ينقطع عليها كما
 يأتي مفصلا وان لا يكون الدم معارضا لحيض اخر في الوراثة غير

فقد اصل لا يبيح الدم نصف
 الحيض الاصل حتى لا يتعدى
 الصفات مرة مع مكان الحيض
 من تيمم الامكان ولو كان في
 فاشك باجاء الحيض فيه
 منج حادثة منه
 اذ ان ظاهرا هو

المعقدة

المعقدة عشرين يوما فلا فانه لا يمكن الحكم بحيضية الشهر الاول مطلقا لكونه معارضا
 بالشهر الثاني بل لا بد لها من الرجوع الى القبر والي التحير وسباني تفصيل ايضا
الفصل الثالث فيما نحن فيه من الشرايط ولبس منها **مشكوك** لا يشترط في
 الحكم بكون الدم حضا عده الحمل مطلقا لا مكان اجتماعها كك على الاشهر
 الاظهر للحيضة منها البع من الحيض في الدم انترك الصلوة قال نعم
 الخليلي بما قد فت بالدم خلافا لما عن الاسكافي والشرائع والحيض ظاهر
 النافع فلا مطلقا فيلزم الا شرايط كك لو ايقظ السكوني ما كان قد تعا الى
 ليحل حضا مع جل وحلت على التقية لشهرة مضمونه بين العامة وهننا
 تفصيلات ثلثة فادارة بعد عشرين يوما من العادة فليس حضا وقبله حيض
 كما عن كتابي الحديث وما رآته بعد استبانة الحمل فلا قبلها فعدم كغير السراير
 والمصباح وما رآته بصفة الحيض في ايام العادة فعدم وعير ذلك فلا
 كما عن بعض الاخر ولا اري وجهها صالحا لغير الاخير نعم ورد به بعض
 الصحاح وغيرها فلا بائس به لولم يكن احدا ثا لقول خامس والاحاطا
 معنا فلا يترك **مشكوك** لا يشترط في الحكم بكون الدم حضا كونه بصفاء
 ولا رؤيته في ايام العادة بل يحكم به بمجرد مكانه باجماع شرايطه
 السبعة وعدم العلم بكونه غيره ولو لم يكن بصفاته اوري في
 غير ايام العادة فكما نراه المروية ثلثة او اربعة او خمسة وهكذا
 الى العشرة لا يجاوزها وكان كاذك نافه وحوض وان فقد فيه
 الاوصاف ولم يكن في ايام العادة بل قبلها او بعدها او خارجا عنها

الفصل الثاني
مشكوك

سبعا

قوله وانما حضا نظر الى ما
 الامرين الوجوب والحرمة
 منه فمفاجا

ولو بقدها راسا كالمسندة والمضطربة هذا الحكم على الاشهر الاظهر وقد افهم
 عليهم في الرياض وجوها تسعة شرحناها في الانوار منها حكاية الاجماع وكذا
 الاصل في دم النساء الحبيضة الثابت ذلك بعد تسليم كاهو ظاهر كما انهم
 بوجوه عديدة خلافا للدارك ففيه هذا الحكم ذكره الاصحاب وقال في
 المختار هو اجماعي وهو مشكل جدا من حيث ترك المعلوم بثبوته في الذمة بقولا
 على مجرد الامكان ثم استظهر الحكم بكونه حيا اذا كان بصفة دم الحبيض
 او كان في ايام العادة وجوابه يعلم مما مر وينفاد منه ومن غيره عدم الظل
 في الحكم به مع احد الامر على سبيل منع الخطو وعلى ما اخرناه فخرنا
 الفري والاحتياط في امثال المقام اخرى هذا وفي حكمه الحبيض النقاء المتخلل
 بين الدماء الواقعة بين الثلثة وبين العشرة مما دون لعموم الادلة بان
 اقل الطهر عشرة في اضاف الحايض وبناء حيا مع تجاوزدها عن العشرة
 وما يتعلق بذلك وهي ثلثة لا رابع لها لانها اما ان تكون ذات العادة او
 مسندة او مضطربة من البسط في الاضاف لثلثة **مشكوك** ذات العادة
 اما ان تكون وقتية وعددية معا او الاول فقط او بالعكس فيها صور ثلث
 الاولى ان تكون ذات العادة وقتية وعددية معا مثال ان اعادت في
 اول كل شهر سبعة ايام مثلا ونعدي عنها في هذا الشهر الى ان تجاوز
 العشرة وحكمها ان ترجع الى العادة مع عدم التميز المخالف اتفاقا نصا و
 فتوى على ما حكى ومطلقا على الاشهر الاظهر كما ياتي واما تقاض العادة
 مع التميز فياتي مقضى صلوة الايام الثلثة واما ضمن المتجاوز فتعمل فيه

بالفعل

مرا

الفصل الرابع

سكوة

الفصل الرابع

فلا بد

بسم الله

واما غرض العادة مع التقديرات

بالفعل عمل المتخاضة **الثانية** ان تكون ذات العادة في الوقت دون العدد
 مثال ذلك ان اول يوم من شهر الى سبعة واول يوم من شهر بعده الى ثمانية
 واول يوم من الشهر الثالث الى تسعة ثم ينزل العدد ويرتقى بحيث لا
 يتوافق شهران في العدد وان اشترك الجميع في كون رؤيته في اول الشهر
 من حيث البداية وان اختلف الجميع من حيث النهاية ثم اتفق في شهر
 التجاوز عن العشرة فصار موضوع المسئلة **الثالثة** ان تكون ذات العادة
 في العدد دون الوقت مثال ذلك ان في كل شهر سبعة لكنها في شهر
 راقم من اول الشهر الى سبعة مثلا وفي الشهر الذي بعده من ثمانية
 الى الرابع عشر وفي الثالث من خامس عشر الى الحادي والعشرين فاشترك
 الجميع في رؤيته سبعة ايام واختلفت وقوعها في اوقات الشهر وهي في هاتين
 الصورتين ترجع الى العادة في مختلفها من الوقت في الاول والعدد في الثاني
 والى حكم المضطربة في غير محل العادة وهو العدد في الاول والوقت في
 الثاني من الرجوع الى التميز لو وجد والى الروايات لو فقد كما ياتي مفصلا
 توضيح هذا الاجمال ان يتيقن ان هاتين الصورتين تنتميان الى صور اربع الاولى
 تحقق العادة وقتا لا عددا ووجد التميز كما لو اعادت في اول كل شهر
 باعدا غير مكررة فيما بين ثلثة وعشرة ففي بعضها خمسة وفيما بعده ستة
 وفي الثالث سبعة وهكذا فقل وتزل وقد رأت من اول هذا الشهر اثني عشر
 يوما مثلا ثلثة ضعيفة ثم اربعة قوية ثم خمسة ضعيفة فحقيقت سبعة
 متوالية من اول الشهر حيث ان حكمها في محل الاعتقاد وهو الوقت هذا الرجوع

الفصل

الفصل

لحصول التمييز فيما بين العادة
 والاضطراب فيمثل كل صورة
 عموماد لهما

الى العادة فلا جرم لا بد من تخفيفها بروية الدم ولو ضعيفا لان هذه هي
 العادة الوقتية كما صرحوا به من انها تخفف بروية وان لم يكن بصفة
 وحيث شرطنا ثلثة متواليات لاجرم فجميع الثلثة الضعيفة محكومة بالخصبة
 وفي غير محل العادة حكمها الرجوع الى التميز فلا بد من الحاق الاربعه القوتية خاصة
 بها لاجرم صار حصها سبعة لا ازيد **الثانية** تحقق العادة ايضا وقتا لا
 عددا لكن مع فقد ان التميز والمثال المثال بعينه الا انهارات الاثنى عشر
 بلون واحد فخصت بالروايات من اول الشهر حيث انها معادة في الوقت
 فخص بروية الدم ويكتفى بالروايات لفقد التميز **الثالثة** تحقق العادة
 عددا والوقوع مع وجدان التميز كالواعثات في العشر الاول وفيما بعده في
 العشر الثاني وفي ثالث في العشر الثالث وهكذا تدور ولا توافق الوقت في
 شهرين متساوين وقد رأت في هذا الشهر اثني عشر يوما ايضا ثلثة ضعيفة
 ثم اربعة قوية ثم خمسة ضعيفة فخصت بسبعة ملفقة من الاربعه القوية
 وثلثة من جملة الخمسة الضعيفة بعدها مصل بها حيث ان المفروض انها
 مفادة في العدد وهي سبعة فتأخذها لا محالة ولا يكتفى بالتميز نقصا
 الى العادة فيه ولما لم يكن مفادة في الوقت وكان عليها الرجوع الى
 التميز لاجرم لا تخفف بروية الدم بل بروية التميز ولهذا تكل العدد من
 لا حتى التميز لا من سابقه **الرابعة** تحقق العادة ايضا عددا والوقوع وفقد التميز
 في الدم والمثال المثال الا انهارات الاثنى عشر بلون واحد فخصت بالسبعة
 لا اعتبارا فيها وتأخذها كالروايات من حيث الوقت بخيرة او مقيمة في

بصفة في كل شهر يمكن في اوقات
 غير مضبوطة من الاشهر وفي
 بعضها

الاربعة
 قتلح

الاول على خلاف **يكا** في **مشكوة** لا خلاف ظاهر في ان من لم تر الدم بعد
 وابتدعت في روية مبتدعة بكسر الدال وفتحها يترتب عليها احكامها
 المتعلقة على هذه النقطة في النصوص والفتاوى كما انه لا خلاف كان ايضا
 في ان من قشت عاداتها مضطربة يترتب عليها احكامها كالتحليل
 والاشكال فان من تكررها الدم ولم يترق لها عادة هل مبتدعة يترتب
 عليها احكامها او مضطربة تلك فامر الروضة في الاول معز باله الى المشهور
 واضطرار الرابض بل الثاني ولكن الاول لا يخفى من قوة ومظهر القوة مع فقد
 التميز كما يأتي والحكم في الجميع اولا الرجوع الى التميزان وجد لعمومات اعتبار
 الصفات في دمه الجفص وبعض النصوص الخاصة في التميز شبهه الدم بين الجفص
 والاستحاضة ثم انه يحصل التميز بامور خمسة احدها الاختلاف في الصفات
 بان يكون في بعض لدماء متصفا بصفات الجفص وهي الشدة السالفة حتى الخامة
 واخر بصفات الاستحاضة وهي اضدادها ولا عبرة بالراجحة لفقد المحجة ولو لم
 تكن تلك نصوصه مستلها اما ان يكون جمع بصفاته او بصفاتها او خارجة
 عنها راسا وعلى التقادير فاما ان تكون جمع متساوية في القوة والضعف ايضا
 او مختلفة ولا يميز في الثلثة الاول اجماعا وانما الخلاف في الاخيرة نفي الاشهر
 لا وهو الاقوي لاهالة عدم ترتب حكم شرعي على هذا النحو من الاختلاف وعن ثلثهم
 منهم القاضلان ونفي اخبار عند البعد في الرابض بغير بناء على براءة الظن
 ونفي محجة في المقام للاستقراء وفي المقد متين نظرتهم ثلثا معروضا
 باللون والراجحة والخامة وفي الاوسط سهو في **سور** لاختلاف الدماء
 لونها بثلثة مراتب مثلا اسود ومثلها احمر ومثلها اصفر مثلا فلا كلام في حقيقة

فكلا
 قتلح

قوة

الاول كعكسه في الاخير وهل يلحق الاوسط به او بالاول فيه خلاف وانما
 ولعل الثاني اقرب لاصالة الحقيقتين هذا اذا لم يتجاوز القويين معا عن
 العشرة والا فلا غير كهوى ذي مرتبتين ويأتي مشافهما ان لا يكون
 ما بصفة الحقيقتين قاصرا عن الثلثة ولا زائدا عن العشرة لما من ادلة
 اعتبارها في الحقيقتين مضافا الى الاجماع على ما هو ظاهر الرأى هذا لو ان زيد
 جعلها كك حضا ومع الفاء الزايد والكال الناقص بما في الروايات او جعله
 كعدمه فلو كان درعانية الاحياط اولى قاله ان لا يكون الفاء المتخلل بين
 الجامعين بنفسه او مع الفاء المتخلل قاصرا عن اقل الظهور لما من اعداد
 تخلف بين الحقيقتين بل قيل انه اجماع فلا عكس جعل شيئا حضا اما كل منهما
 فقط واما احدهما بالخصوص فللزم الترجيح من دون مرجح اذا الكلام في قضا
 العادة بعد تركها والا فالظاهر انها من اول تركها الى العشرة وفي المسئلة
 اقوال اخلا جدي في التعرض لها رابعها التجاوز من العشرة كما هو مفروض
 المقام لما استدل اليه من ان كل من تراه المرتبة بين الثلثة والعشرة المقطوع عليها
 الدم مع اجتماع سائر الشرائط فهو حقيقتان كانت بصفات مختلفة وانما الاختلاف
 يجدي فيما اذا تجاوز المجموع عنها **خامسها** عدم المعارضة بالعادة كما هو مفروض
 ايضا وفي المسئلة قول اخر باق اخذت نعم واعلم ان ما ذكرناه من رجوع المبتدئة
 والمضطرزة او لا الى التميز هو المشهور بل عليه الاجماع في كلام جماعة وهو المحقق فيه
 مضافا الى ما مر هناك اقوال اخرنا وترق طوبياها على غيرها انا وبطنها انا في
 انوارنا **مشكوك** ان فقد التميز في الصقيتين ترجع المبتدئة بالمعنى الاول ونحنا
 بالمعنى الثاني بما وثقنا هناك ايضا الى عادة ضافا من امها وعشرتها كن في اي

قوله كقوله في مرتبتين معنى
 لو زاد او نقص عن العشرة
 او اقل من ذلك من العشرة
 من غير ان

الاجون

الاجون لصريح الخبر المجبر بالشبهة بل بالاجماع كما في الخلاف وغيره خلافا لما على الجليين
 من انها ترجع الى اقل الظهور واكثر الحقيقتين في جميع الدرجات ولم اظفر له بما يتقدمه وفي
 اعتبارها انا والبلد وجهان بل قولان تأييدا اذ في لغو النص والفتوى وهل يكون
 اقراهما من ضافها مطلقا او لا ذلك او يتفاضل او بعد اقوال ستة وسابع توقف
 ولقد فصلنا ما جمع في الانوار الا ان الثاني خلاف ما عليه المعظم والمتشوشون
 عمومنا في النص لمن وعد به والاول لعله المنصور مؤيدا بفهم المشهور وغيره
 وكيف كان فالاحوط الرجوع الى الاقرب ثم الاقرب مع فقد الصقيتين واختلافهما
 او اختلاف ولا يعتبر في اي من الصقيتين الا من يسير له استعمالها لثقل العسر
 ثم مع فقد الصقيتين او اختلافهما ولو على الترتيب من غير اعتبار للعبث خلافا لما
 من المذكور ترجع هي كالمضطرزة من اول الاول الى الروايات وهي كثيرة مختلفة
 في الغاية والا فالتوالي مقتضاها تبلغ الاربعة عشر بطنها في الاقل كل البسط
 والاحوط تعيين السبع لولم نقل بكونه اظهر وهي محيرة في وضعها حيث شاءت
 او لا بل معين الاول فلو كان تأييدا اذ في الاحوط لولم نقل بانه الاقرب للمؤيدة بالاصل
 هذا كله اذا ثبت المضطرزة الا من جمعا وان ثبت الوقت فقط اخذت العدد
 الذي اعادت له كما نأخذ مقتضى الروايات وهو السبع على ما اخترناه فجعله في
 اول الدورة كذا او العدد فللمسئلة سبع صور بحسب الامهات ولكل متولات
 شيء يبلغ ثمانية وعشرين ومحمول من اول في الثاني مائة وستة وتسعون
 وشحا كلها في الانوار يجد ول نفس موضع به حكم واحد منها بل ضعفنا
 هذه العدد لكونها باعتبار اخرنا رجوع اليه **مشكوك** تثبت العادة باستواء الدم
 في مشرتين متواليتين او غيرهما مع عدم تخفيض في اليين اجماعا ونصا عموما ونصا

في قوله في مرتبتين
 في قوله في مرتبتين

كلا

سنة

وفي اعتبار استواء الظاهر ايضا في الوقت خلاف ليس فيه كبر فائدة ولا تنبت العادة بمجرده
الدم مرة في الشهر الواحد اجماعا فمنا ومن اكثر العادة ولو اقله في مرتين او مرارا فهل تنبت
بمر العادة قولان اشهرها واظهرها غير نظرا الى العمومات والخصوص وادد مورد
الغالب وكذا استواء فيما يريد رؤيته لشهرين والمعادضة بالمثل عين سمعية
اذ من العمومات ما يكون عموما وضعا مصافا الى امكان الفرق بوجه اخر اذ الثالث
الاول انما هو في المتقضي وفي الثاني في المانع فتدبر ولا تحصل العادة باستواء رؤيته
ومرتين متواليتين كذا يحصل باستواء غيره كل فيما اذا استمر عليها الدم شهرين مثلا
شكوه اذا رأت ذات العادة الوقتية مطسا على ايامها العددية كل لاحقا
عنها ما هو بصفة الحيض وسرايطه وفي انفس ايامها ما خاليا عنها فيعاضى التميز
مع العادة ويجاوز المجموع عن العشرة فهل الترجيح للاوصاف او العادة اتوال
فالتميز يتخير وزايعها التفصيل بين ما اذا حصل اصل العادة بالاحد والاقطار
فهي او بالتميز فهو الاشهر الاظهر هو الثاني عملا بعمومات اخبار العادة ولا يكادها
اخبار التميز اذ بعضها النقص والترتيب مضافا الى تعدد تيمر الاول بالمؤيدات
الكثيرة لو سلم كون النسبة عموما من وجه وفي عموما العادة ما يكون عموما
وضعا فلا يجدي يومهم عدم الانصراف الى العادة الحاصلة بالتميز فاندفع
سائر الاقوال بخلافها **الفصل الخامس** في كيفية سلوك المرأة في حيضها
من اول الامر بد واد فاية **مكشوف** ذات العادة الوقتية مطسا بخص بربوئية
الدم اذا كانت رؤيتها مطابقة لاول وقتها بل اختلف اجد بل اجماعا كما
عن ثلثه ونصوصا عموما وخصوصا وان لم يطابق بما ذكره قبل وقتها او بعديده
فهل هي كالطائفة مطلقا او كالمبتدئة وتأتي اوبا التفصيل بين ما كان الدم

تدبر يوم آخر او خفاء في النور
منه مطر العادة

مكشوف

الفصل الخامس

مكشوف

بصفة

بصفة الحيض وعدمه اقوال اشهرها واظهرها الاول للاصل والعمومات بل
ومخصوص بعض المعبرة وفي المبتدئة والمضطربة ومنها العددية خاصة بثلاث
الاشكال ويرجع الاقوال بصفة ما يجرد الروية ومع الاستمرار الى مضي ثلثة
ايام مكشوف والتفصيل بين ما كان الدم بصفة الحيض فالاول وعدمه قال الثاني
وهو الافعال فالثاني والتروك فالاول والاول لا يخ عن قوته ووجهه يظهر مما
مرو على الخشنة تقضي سلوكها كصورها اذا انقطع لدون الثلثة وعليه هل
يكون ترك العادة عزية او خصية وبما عني القائلون به الى الاول وكأنه الاول
وعليه فلا معنى للاحياط في الفعل فلا تقفل **مكشوف** غير ذات العادة
العددية اذا انقطع ومما لدون العشرة عن ظم الفرج تستبرء وجوبا
كما عن ظم الاكثر بل قيل لا خلاف فيه وربما يتشم من لاقتضاد القول بالاستبراء
والاول صح للصحيح اذا ارادت الحائض ان تفصل فيدخل قطنه فان خرج منها شئ
من الدم فلا يغسل وان لم توشى فلا يغسل وظاهر عدم اعتبار كيفية خاسته
فيه كما عن جماعة ومنهم الارشاد والدروس معارضة فيها فاذا تعارضت نشأت
فهي الاطلاق سليم عن المقيد وان نفس الاختلاف كاشف عن عدم الوجوب
مؤيدا لجميع ذلك بالاصل ولو وضعها قائمة واحدة احدي رجلها فلعلة
الاولى فان خرجت القطن فقيته ظهرت فليغسل من دون استنطارها كما عني
الى الاحباب والاخبار وان رجى القول به مطلقا الى السواو ومع ظن الفور الى
الدروس وان خرجت ملوثة ولو بعد ضعة الحيض احتفل فعلها الصبر ايضا
العشرة اجماعا كما حكى وصفا هذا واصل اذ ان العادة العددية اذا انقطع

مكشوف

وربما ودعت لبر خاد

وتكرر هذه الصفة حتى
يخرج خبثه صح

ومها كك على العادة ما دون فستبرأ أيضاً وإذا خرج القطعة نقية فلتقتل
مطافلاً لما غلب المد والنعيم أو اعتادت النقاء في أثناء العادة ثم العود والاد
أقوى لعمومات وجوب الفسل بعد خروج القطعة نقية ونقل الإجماع فيه وإن خرجت
ملوثة إلى أن تجاوز عن العادة أو استمر نوبته من أول الأفرنج عليها الاستطها
وهو على ما صرح به المدارك طلب ظهور الحال في كون الدم حياً أو طهر بترك العا
بعد العادة يومين أو أكثر ثم الفسل بعدها والظاهر أن القيد الأخير بل ما قبله
أيضاً غير داخل في مفهوم القطعة وأما الثاني فاعلم أنه لا خلاف ظاهر في شرعية
الاستطها رقتوي ولا نساء ولكن في الجملة وهل هو على الإطلاق أو مع عدم استنقا
الحيض ظاهر كلمات الأصحاب هو الأول لكن في الرابض بما عيّل إلى الثاني مع
بأنه خلاف ظاهر القائل استنفادة لم من العرق عن المستحاضة بطاها
نزعها وهل تطوف بالبيت قال تفقد قهرها التي كانت تحض بها فانت
قوه ما ستقيمه فما خذ به وإن كانت فيه خلاف فليحط يوم أو يومين
فليقتل الحديث ومن الجرم ما عفاه وضر عدم الاستنقا بعد الزيادة
والنقصان والتقدم والتأخر لكن بخلافها إطلاقاً كثيرة كانت
تبلغ التواتر ولا يجري هنا التقييد لأنه حيثما لا يشد القيد إذ عرفت هذه
أنهم اختلفوا في أن هذا الزن على أي من الخصوصيات هل الوجوب والندب
أو الإباحة بالمعنى الأخير مد بعد الثالث محمول على الأول وربما استقيم القول
بمن اعتبر الأول عن الأكثر فمضمون السؤال الثاني عن المذكورة وعامة المتأخرين
ومضمون الرابض من مجاز الأقوى عندي هو الأول لا وأمر المتكثرة القرية من

والكلام فيه أما في الموضوع
أو في الحكم أو في المقدار أما
الأول فلا استطها صح

كالحدائق

الاستطها

التواتر

التواتر المؤيدة بالاحتياط في جانب الترك حيث دار الأمر بين الوجوب والحرم
بالاستطها والخالفه للعامة ولا يكافئها أخبار الرجوع إلى العادة لما من
المرجحات سيما الأخرى مضاعفاً إلى الشهرة والمصراحة ولقد جلت الكلام
هنا في الأمور وأما الثالث فقد أشد الخلاف فيه وللتفصيل ان يقال أنه
إن كان التقاوت بين العادة والعشرة أكثر من ثلثة كان اعتادت جسه أو
خمس أو أربعة أو ثلثة فوطاها خمسة من كونها لا استطها أو من حين صبروا
بينها وبين الواحد وهو ثلثة منهم النافع والضرر أو كونها ثلثة كك وهو
أخرى منهم الشرائع أو كونها في بعضه وهو المقتنع أو كونها تمام العشرة مطلقاً
كما غلب السيد والاسكاني والمقتنع والجل وبشرط اظنها بقاء الحيض كما غلب البيهقي
والأول أقرب وأشهر فضلاً عن قولي وفق بأصله من ترك العادة وأصله حيضه
الدم محضاً رقتة بأصل الرجوع إلى العادة المأخوذة من نصوصها وهذه الوجه
لما ورد في الثاني من النصوص وأما نص القيين في الثلثة فراجع إلى الخبرين عداً وأما
العشرة فنصوصها وأردت مورد الغالب من كون العادة سبعة أو ثمانية فتم
المسألة بجلالة والمشتهر وإن كان التقاوت ثلثة أو أقل فالمختار المختار إلا أنه
في معرض تداخل الأقوال بعضها في بعض وعدم توبت العشرة بينهما قد بو
شكوك ذات العادة بعد الاستطها ربو من مثلاً فعمل المستحاضة في الفترة
بينها وبين العاشرة إن كانت كان كانت عادتها أقل من ثمانية فصلى فيها أو
نصوم ولا حوط فيها التجب عن الوطى فإن سمل الدم ونجا وزعن العشرة كان
ما بعد العاشرة استحاضة البتة وكذا في الفترة بكتبه وبين أيام الاستطها
فتعمل هي منها أيضاً فلا تقضى ما فعلتها من العادة ولا أشكال في شيء من تلك

التفصيل

سكوة

وانما الاشكال في ايام الاستنظار وانما هل يجب استحاضته نظر الى شئ
 الجواز فيقضي ما تركه من العبادة فيها حتى اصلق كما هو المشهور بل كاد تركه
 اجماعا او حتى فلا تقضي الا الصوم كما رعا في الجماعه وما لليب في الرياض
 الا حوط الاول لوليه يكن نقل يكونه اظهر نظرا الى مضمون الاخذ بالعادة
 مع تحاذر لدم عن العشرة فانها مخصصة لا ماله حصيته ما يمكن ان يكون
 حياضا والمفهوم البيان في اخبار الفقور حيث شككت في التدارك المؤيد
 كل ذلك فهم الجمل بل الكل على ما فصلناه في الانوار وكف كان فالأمر
 لا يترك ولا يتم بان انقطع على العاشر ما دون في ايام الاستنظار
 حتى بل الكلام فقضي صومها دون الصلوة لانها كانت فاهرا وفي الواقع
 وانما الكلام فيما بعد ما حيث انه محكوم بعدم في الظاهر وفي الواقع
 عكس ما سبق في ايام الاستنظار والمشهور فيه الحكم بالخصم ايضا
 فقضي ما انت به من الصوم دون الصلوة وتوقف المداك ثم مال الى
 القوي يكون استحاضته ومقتضاه ان يدفع عنها القضاء مطلقا و
 ربما يعيل اليه الرياض وما هو المشهور احوط لوليه فصل يكونه اقوي
 نظر الى اجماع المحكي وغيره من الوجوه الكثيرة التي فصلناها في الانوار
الفصل السادس في الاحكام الخاصة للماضي مما يحرم عليها ويكره وغير
 ذلك فهنا ما لبس **المطلب الاول** فيما يحرم عليها وهي امور عشرة
مشكوك مما يحرم على الماضي الصلوة والصوم والطواف اجماعا قوي
 ونضا ولا فرق بين ايام نفاذ الحيض والنقاء عنه قبل العمل اجماعا في
 الحاشيتين وعلى المشهور في الاوسط ايضا للنقض المؤيد بالعمل خلاف لما عني
 المعبر

المحضية

الفصل
 المطلب الاول
 سكوت

المعبر فتدبر وتله جازمه بعدم الوجوب وتفصيله يأتي في بحثه ولا فرق في
 الصلوة بين الواجبة باضافتها والمندوبة كك اجماعا الا صلوة الجازرة ان
 كانت صلوة كاياني في محله وكذا الصوم مع البقاء اجماعا لامع النقاء بدون
 الفصل في المندوب وغيره الرضا في من الواجبة وسيا في محله واما الطواف
 فان قلنا باشتراط جواز المندوب منه بخلافها عن الحدث فكما صلوة بل مطلقا
 نظر الى عدم جواز دخول الماضي ولو بعد النقاء قبل الفصل في المسجل الحوام
 وكما يحرم عليها هذه الامور الثلاثة لا يصح منها اذا فعلت **مشكوك** ويحرم
 عليها دخول المسجد واللبث في سائر المساجد ووضع ثيبي فيها وقراءة
 شئ من العزائم ومس كتابة القرآن بلا خلاف في الاول اجده ولو حاض
 فيها فعليها اليتيم لخروج وفي الثاني اقول فاسها التقريب بعدم حرمة
 اللبس كما عن سائر وقالها الافراط بالمتع عن اصل الدخول كما عن المقنع و
 الجمل والعقود وغيرها والاشهر هو التقييد كما قرناه للشيخ فيصنف نعم يصح
 الاخير مع التلوث وهو ارجو وعلى الاشهر الاظهر في الثالث للفتح خلافا
 للسائر ولا وجه له وجاز له الاخذ منها ان لم يسلزم محرما للاصل ومعه
 كما لا ضرورة وعلى الرابع اجماع تحصيل اظاهر او نقلا من قبضا مضافا
 الى ما مر في الجنب ويلي الا بعض بالكل ويوجد سائر الفرق المقام مما
 هناك ولو ثبت اية المسجدة او استعنت فهل يجب عليها السجود او تحرم
 اذ لا بد بل يحرم فيه اقول اولها اولها للعمومات وخصوص المعبرة المستفيضة
 وليس للتحريم سوى مصادرة وحكاية اجماع وبعض المضمون والاخر ان ايضا
 قوله لا طهارة هي محرمة براه السور بالطهارة والجواب من التقييد من غير

سكوت

سكوت

على الاحوط بل هو المتعين
 لبيوت ذلك في الجنب
 بالنقض الصحيح كما قرنا خلافا
 بينهما في مثل هذه الاحكام
 في غاية الندرة
 ح

مدفوعان بما فصل في الانوار وقر علمنا ذلك الاستماع بالحجتي لولم يدخل
 في متون الادلة ولثالث ان لا يعقوب توم الحظر وتفصيل ما عليه ايضا
 هناك والخاص كالثالث الا ان الخالف الاسكا في حكم بكرة الحسن وورد نقل
 الاجماع مستفيضاً على خلافه وهو في احد الفروع من الطلاق كالسابق **شكوى**
 ويجوز على زوجها ومن حكمه وطبها قبل اكد اطلاقها على بعض الوجوه اما
 الاول فلا خلاف فيه بل قيل ان من ضروريات الدين والمشهور في الدبر
 الجواز على كراهة وهو المنصور خلافا للمرتضى من فخره وياتي ويشترط الحرة
 بالعلم والعلم حكما وموضوعا فلا يثبت على السامعي ولا الجاهل باحدهما ويمتنع
 العلم بالموضوع الظن الحاصل من اخباره من به وبالطهر لا من مصدق في
 ذلك كما يشترط الاية وكذا وردت بين الرواية مضاف الى لزوم العسر والحرج
 كل ذامع عدم التهمة ولا فيستحب الحال السابقة ولا يصرف اليه الادلة
 ويبلغ ما دام الحيض ايام الاستطها ربل مطلق ما دون العشرة على الاحوط
 وفي وجوب الكفارة على الزوج اذا وضعا محوما اقول نعم عن اكثر القدماء
 كالمفيد والمرتضى والشيخ والصدوق ولا يستحب عن اكثر المتأخرين والوقف
 عن النافع والشرائع والمعة وشيئا اليها في رد بما سلك الرضا في تسليم في
 اخر كلامه والاول احوط لولم يقل بكونه قوي نظر الى الاجماع المحكمة المعتبرة
 المستفيضة المؤيدة بالشهرة القديمة مع قوة احتمال ورود ما يخالفها
 مورد القية اذ نفسها المعروف بين العامة كاعن مالك وابي حنيفة وبه
 ينزل خلاف النصوص في المعداد والنصر في الاول وجها اخر مع ما يدل على
 ذلك

ان لم يعتبره

قول راجع آخر كما علم على ان
الذي هو الاول والوسط والآخر
منه مطلقا

ذلك بالاحاطة في جيران مثل هذه المعينة الشبهة ومقدارها في غير الامنة ديناً
 في اوله ونصف في وسطه ورابع في اخره لصريح المستفيضة ومنها الرضوي وضعف
 ضميرها من العمل والدينار مثقال شرعي من الذهب الخالص والمباذير منه
 المسكوك بحكمة المعاملة كما عن جماعة خلافا لآخرين فاكفوا بالتبر وهل يجزى بالقية
 الا حوط لولم يقل بانها اظهر وقفا على ظم النص والفتوى وفي تعيين المراتب
 والاشياء الاظهر انها مرعية بالافاضة الى ايام الحيض مطلقا العادة بعشرة ايام
 النقص او غيرها في الثاني وسط الذات العادة بالثلاثة ومن الاول في الستة
 وقية قولان اخزان متروكان ومصر فيها معنى الزكوة على الاحوط بل ظم بعضهم
 الاجماع عليه ولا يعتبر فيه التقدير للاصل والاطلاق وفي الاية ثلثة اعداد
 من تعام على ثلثة سالكين وادعي عليه الاجماع صريحا في الانقيصاري في بحث
 الكفارات وان كان ساكتا عنه في هذا الباب واساقه وما انفردت به الامامية
 القول بان من وطئ امته وهي حايض ان عليه ثم ذكر عين ما ذكرناه الى ان قال وليسا
 بعد الاجماع الى اخر كلامه وربما نجي دعواه في السالك الاول الى السراير مع الاطلاق
 وهكذا الى الرضوي في الثاني وحصول التقييد نفي الى جماعة ايضا وكف كان
 فهو احوط لولم يقل بانها المتعين واما حرمة الطلاق وعيجه فليعلم الوقف على
 ما حكى بشرط ثلثة دخول الزوج بها وحضوره وما يحكمه من غيبة محلا ومعرفة
 جالها وانقضاء الحمل على الاصح وتفصيله ياتي في باب انشاء الله **شكوى** اتفق العلماء
 كافة على جواز الاستمتاع من الحايض بما فوق السرة ونحو الزكوة واختلفوا
 فيما بينهما خلا موضع الدم فذهب الاكثر الى جواز الاستمتاع ايضا حتى الوطي

مقفها

سكوة

في الدبر مع الكراهة ومن المرتضى رحمه القول بعدم جواز الاستتماع مما بينهما
 مطوم ومنه الوطى في الدبر والاظهار الاول للاصول والاجماع المفقول عن جمع من القول
 طريق الجمع بين النصوص الناهية والمجوزة مع ما يده بوجه عديدة منها الشهرة العظيمة
 والمخالفة للعامة ولا دلالة في الايتين على مراد السيد لما بين في علم مستقصى **مشكوك**
 جاز ويطها بعد النقاء قبل الفصل فكذلك لم يخرج على المشهور المنصور وعليه مع
 المستفيضة الاجماع الحكيمة وليس في قراءة يطهرون بالتشديد منافاة لم لعدم
 شوب الحقيقة الشرعية فيمكن اعادة النقاء وغير ذلك من الوجوه خلافا للصدوق
 ففعله فيما عدا الشق للصحيح وقد حكم بشدة وقده مع امكان اعادة الحل على شدة
 الكراهة ثم على الجواز هل يستحب غسل الفرج كما عن غير واحد منهم بخبر المعتبر
 والذي يوجب شرعا كما عن الاكثر للائمه في بعض الصحاح او شرطاً عيناً
 كما عن ابن هرة او تحييراً بينهم وبين الوضوء كما عن التبيان وغيره اقوال
 للتوقف فيه بحال مما مر وفي الاصل وخلو الاخبار المجوزة والاحتمال اما لا يترك
المطلب الثاني فيما يكره عليها هي امور **مشكوك** يكره على الحايض امور مستهجنات
 على المشهور المنصور بل ادعى عليه الاجماع جمع من القول لانه طريق الجمع بين النصوص
 الناهية والمنافية للاسبغ عنه وقوي الصدوق بلا يجوز ما مطروح او ما دل
 ولا فرق في الكراهة المحضوب بين الحناء وغيره ولا في المحضوب بين البدن و
 الرجلين وغيرها و فرق البعض بين الحناء وغيره واخر بين الاولين والثالث من
 الاجتهاد له وجه لا من باب المسامحة وقراءة ما عدا الغزالي حتى التبع والتبعين
 المستبين من الجنب كما عن ثلثة والقاعدة المشار اليها تقتضي والمراد بالكره

مشكوك

المطلب الثاني

مشكوك

تتبع

هذا

هذا كله الثواب كما في سائر العبادات المكروهة وحل المصنف وليس هامته للاجماع
 كما عن جماعة مصنفنا الى انه طريق الجمع بين النص والاجماع بل بين النصين فقول
 المرتضى رحمه بجرمته شاذ والاستتماع بالسرة والركبة وما بينهما ووطيها بعد
 النقاء وقبل الفصل كما سبق انفا **المطلب الثالث** في بقية الاحكام الاخرى
 الحايض وهي ايضا امور **مشكوك** ويجب على الحايض بعد النقاء امران الفصل
 مشروط بالطهارة اجماعاً ونصاً وقضاء الصمد الواجب المتفق في ايامه للنصوص
 وعليه الاجماع ايضا حتى المندورة على الاحوط ودون الصلوة لكث الا في صلوة
 الطواف اذا طهر الحوض بعدة قبلها والمندورة المتفق في ايامها على كلام بل
 خلاف فيها والاحوط الوجوب وان كان في نفسه نظراً وحواط منه صلوة الزلزلة
 دون الكسوف والخسوف والفرق هو الاتساع والتضييق **مشكوك** ويستحب الوضوء
 الصوري الموزني به القربة دون رفع الحدث او الاستباحة لوقت كل صلوة من
 الغرائض اليومية والاستقبال للقبلة وذكر الله تعالى بعده حيث شاءت كما في
 كلام جماعة وهو اولى من التقييد بالمصلي والمحراب كما في كلام آخرين لفقد التقييد
 سلمنا لكن لا نقول بالتقييد في الادلة كما قرر في الاصول كل داعي الاستحسان
 الاظهر للاصل وينبغي الموييد بفهمهم خلافا لما عن الصدوقين فالوجوب للقبلة
 عليها في بعض المعتبرة والتصریح بالوجوب كما عن اخر ولو لا الشهرة العظيمة التي
 كادت تكون اجماعاً كما قيل وربما ادعى صريحاً عن فـ بل والسيرة القطعية
 المحققة لكان مقتضى ظواهر الادلة ذلك والطلاق المذكور في ما استرنا
 اليه من القاعدة الاصلية فان النصوص بين مطلقة لم ومقيدة بمحيد و
 تبيح وتخليل وتبكي وخصوص التبيحات الاربع وغيرها لك كالصلوة و

المطلب الثاني

مشكوك

مكة

الاستغفار ومقتضاها ايضا الاطلاق بحسب الاستداد وان قيد في بعض
المعتبره بعد الصلوة **مشكوة** اذا حاضرت بعد دخول الوقت ولم يصل مع
الامكان فثبت تلك الصلوة مطلقا على المشهور بل حكى عليه الاجماع وهو المقتضى
لم وصريح المعبرة خلافا لما عن الصدوق ففضل بين المغرب قمع اذا استغل
بها وادت ركعتين منها وعينه فلا مطلقا جبر مطروح بوجه شتى والمراد بما
لا مكان ان يعنى من اول الوقت مقدار فعل الصلوة فلا ولو شمله على
الواجبات خاصة جامعة لجميع ما يعتبر فيها من الشرايط فلا يجب القضاء مع
عدمه على الاشهر الاظهر بل من الخلاف الاجماع عليه خلافا لما عن الاسكافى
والمرتضى فانكفى في الامكان الموجب للقضاء يعنى ما يبع اكثر الصلوة من
الوقت طاهرة ولا دليل عليه اصلا سوى ما نوهه ما فرغ من اصل المسئلة وقد
استزما الى دفعه ثم لا يكتفى في الامكان وسعة الوقت لجبر الصلوة بل لا بد
من سعة لتفصيل الشرايط الفاقدة هي لها عنده ومنها الطهارة فاستكمال
بعضهم في ذلك والاكتفاء عجوز اما ان يحصلها قبل الوقت لا وجه له لطلان
التكليف بما لا يطاق لا بد لا يلزم وجوب القضاء وجوب الاداء بل لعدم
انصراف الاطلاق فتوى ونصا لمثل حكم فيه بالعدم بمقتضى العمومات الواقعة
لقضاء الصلوة عن الخابض نعم لو كانت الشرايط حاصلة مثل الوقت فلا يقرب من شرط
لها في الوقت لشمولها على هذا التقدير ومضافا الى حكاية دعوى قيمة عن ثلثة
مشكوة لو ادركت من اخر الوقت قدر الطهارة كما هو ظ النافع وسأيد
الشروط كما عن جماعة وهو الاظهر وادرك الواجب من ركعة من الصلوة بحسب
حالتها وجبت عليها مطلقا سواء فيه كل واحدة من الغرائض الخمس لكن في العصر

والعشاء

مكة

ربيع

والعشاء والصبح بالاجماع بل من العلماء كاعنق وبها عموم النبوي المعروف من
ما ذكره من الصلوة ركعة فقد ادرك الصلوة كلها وحضر المعبرة الوصوية
وفي الظهر والمغرب على الاشهر الاظهر وعليها الاجماع كافي الخلاف وبها
لعموم السابق مضافا الى المعبرة ايضا وفيه اقوال اخر ضعيفة او ردناها في
الانوار ومقتضى العمومات اطوار الحكم فيما لو ادرك من الظهر خمس ركعات ومن
العشاء ثلث وهل هو اداء او قضاء او ملحق بخلاف قليل القامدة على القول
بعدم وجوب سنة الاذاع والقضاء والمسئلة مقام البق وكيف كان
فلما اخل بها وجبت عليه القضاء **مشكوة** وعسلها تفصل الجائز كما هو
صريح المشيئة نعم زيادة ما ذكره عن الصاع افضل كما اتفق بر بعضهم ويكفى
مضافا الى تأيده بالاعتناء بل في بعض النصوص مقدار الفرق وهو
بالخبر ثلثة اصوع وعن بعضهم انه خمسة اقراط والقط نصف صاع
وبكون الرائ ما بين عشرة وثلثين رطلا وقد فرغ اخر وهو اخر غسل
الجائز عن الوضوء بخلافه خلافا للاسكافى والمرتضى حيث قال لا يلا اجزاء به
في الاعمال **الباب الثالث في فصل الاستحاضة** والكلام فيه
اما في الاستحاضة مادة او مهية او حكما او في اللواحق فيها مقامات
اربعة **مشكوة** الاستحاضة استفعال من الحيض ولا تستعمل هيئته الا فيما
للمفعول كما عن الجمهوري فيقال استحضت المرأة حيضها مستحاضة ولا يقال استحاضت
المرأة وهي مستحضة واعترف برتا في الشهيدين وبسبب ثمة قال اولها
واستحاضتها من الحيض مبنى على الغالب فلا يشترط فيها امكان الحيض
كالصغيرة واليايسة الى اخر كلامه وكان مراده ان هذا الاشتقاق عن

المشقة

مكة

الشيخ محمد بن عبد الله

سكوة
مكة

على اخطر المادة شعربان هذا الدم من تواضع الجفن ولو اذعرا ما المقدر
عليه او يباخره عنه فيصير حاصل المعنى دم مطلوب للجفن وما نفع له والمصلحة
ايضا معنى المفعول كما بر المستفاد من هذا المبدء كما قديت **مشكوته** لمعرفة
دم الاستحاضة طرق ثلثة اما بيان الجنس والفضل واما مقدار المصداق
واما الخواص والامارات وبها تشتت سيرهم في بيانها اما الاول فالاحضرية على ما
يظهر من كلامهم ان في الاستحاضة دم فاسد يخرج من العروق في اذي الرحم
يقال لها العاذا لغير الاول خرج حرج حرج منه الدم العنبر الفاسد من ذلك
العرق ونحو ذلك وبالثاني الحيض حثا من تفر الرحم كما صرح في اللغة
وقد مر لنا في الايضاح وهو الذي ال الجملة معرق يخرج منه دم الاستحاضة
كما صرح فيها ايضا واما الثاني فقد تصدى الرياض بقا للغة وشرحها
لصنيتها وحصره دونه خوط الفتاد ومن مؤا الفص الدم الفاسد عن
الثلثة وما زاد عن الروايات في المضطرب وما ليس فيه اوصاف الحيضة
مع الرجوع الي التميز فيها وفي المبدء الى غير ذلك فالتحقيق ان يقال ان
مصادرها على فقد ان شرايط الحيض السالفة والنقاس لانية مع فرض فقد
البكارة والعرق ولذا اقدم ما عليها جماعة **واما** الثالث فهو دم اصفر
بارد رقيق فائز لا دافق سيفاد كل ذلك من مضمون بينهما تفارق جاعلة
كل ضد الاخر وهذه صفات غالبه لها كاضدادها لا خفها واما المدا
على ما ذكرنا فلوز من روية ما باضدادها بعد سن الدامس وقبل البلوغ و
هكذا افق الاستحاضة ايضا **مشكوته** الاستحاضة على اقسام ثلثة الفليكة
والموسطة والكثيرة فان لظ الدم باطن القطنة ولم يتغيرها فهو الاول

وان صها

سكوة

وان ثقبها ايضا فهو الثاني وان سال ايضا فهو الثالث والظاهر بحق الاجماع على
هذه النفا سير حيث لم اظفر فيه على مخالفت ثم انه يجب ولو من باب المقدم
على الاستحاضة في وقت الصلوة وما هو عايتها مما يكون دفع حد الاستحاضة
شرطالة اعتبار الدم من اي هذه الاقسام هي فان كان من الاول فيجب عليها
امور ثلثة بتدليل القطنة واذالة النجاسة عنها بالظفر مطلقا او ملع موضع
النجاسة عنها ان كانت بعبضة على الاشهر الاظهر للاجماع نقلا مستفيضا
ولتص في غيره فيتم بنفي الفارق مل وعدم العفو عن مثل هذا الدم
في الصلوة خلافا لما عن الصدوقين والفاضي ولا وجه له وغسل ظاهر الفرج
اذا ثلوث صرح به الروض كعن كثير لبعض ما في نحوه فلا وجه لسكوت
الرياض عنه والوضوء لكل صلوة ولا غسل عليها اصلا على الاشهر الاظهر لنقل
الاجماع والمعتبره وعن الاسكا في وجوب الغسل عليها في كل يوم وليك مرة
وانقفا وها جميعا عن العما في والظاهر انه يقول بانقفاء الوضوء داسا
لا الوضوء لكل صلوة فيلزمه القول بعدم ناقصة الاستحاضة الفليكة
لوضوء ولم اظفر لها بوجه صالح لكن في الصلوة بين الفرضية والنافلة
على الاظهر الاشهر للاطلاق خلافا لما عن المبسوط والمهدب فكيف في النافلة
بوضوء الفرضية ولا وجه له ولا يجب هنا تغيير الحرف على الاشهر لا في خلافا
لما يحتمل عن الشيخين المرتضى بما يعزى الي الاكثر ولا دليل عليه وان كان من الثاني
اظهرها مع ما روي الوضوء لصلوة العدة للمعتبرة والادلة على ان لكل وضوء
الاجنبية فلا يصح في مخالفة بعضهم هنا تغيير الحرف على الاشهر لغير ما مر
في تفسير القطنة في القليل ونقل الاجماع عن المنتهى وغسل للعدة بلا خلاف

الاظهر

احده دون غيرها على الاشهر الاظهر خلافا لما عن العثماني والاسكاني وبقيهما
 ثلث من الاواخر كما مقدس وتلبيذيه وشيخا البها في ورده المستفيضه بتفصيل
 يطلب من الانوار وان كان من الثالث فبسيعة اذ يلزمها مع ما وغسل للظهير
 وغسل للعشائين بلا خلاف احده في غير الوضوء واما هو فوجوب لكل صلوة
 كما هو المشهور في الاواخر ميل واصلة الحلي وعدمه اصل والاكتفاء والفضل
 في الصدوقين والحليين وغيرهم وجوب لكل صلوة عن المفيد والمعتز
 ومال اليه الروياض كل الميل والاول اظهر ولقد بسطنا الكلام هنا في انوارنا
 عليه بما لا مزيد عليه فليرجع اليه وهنا مسائل ممتدة الاولى اذا تقبعت المتوسطة
 بعد صلوة الصبح سواء صلها طاهرة او ذات قليل فهل يجب عليها الفضل للظهيرين
 سواء استمر اليها او حدث قبلها بل والعشائين اذ لم يفعل للظهيرين طاهر عبا
 الاحباب العدد وهو الاخر خلافا لصرح الروايات في بعض النسخ ولقد اظنا الكلام
 في دفعة في الانوار فليخص بعض ما هناك بالمتك بالاصل وعدم الدليل فيما
 يعجز به البلوى بل وظهور الاتفاق على خلافه بغيره لو تقدمت فيها على صلوة
 الصبح ولم تقبل لهما مع التقصير وبدونه لا يفتدح القول بوجوبه عليها للظهيرين
 حتى لو يتم لان حديثه الدم قد ثبت في جهه فيستصير وليس بالمتك زانعا
 بل سيما **الشيخ** قبل البصرة في وجوب غسل المتوسطة والكثيرة وجودهما
 وقت لصلوة حدوثا واستمررا الاول بل يكفي مجرد حدوثه قبل وقت الصلاة
 وان تبدل بالعتك او تفع العذر الموجب له بالمرة في وقت لصلوة واعا
 لم نقل وان زال الدم بالمرة لان غسل البرء مسئلة اخرى ويظهر عمرة هذه المسئلة
 فيما لو كانت المستحاضة قبل دخول وقت الصلاة صلوة الظهر مثلا ذات الكثيرة

وزال

وربع البلوى فان الغالب
 في الاحتياط صلوة الصبح
 كونها قبل غسل القدمين
 بل وما بعدها متى
 لو تقبست صح

الاشية

مما في

فصارت بعد دخول ذات القليلة او المتوسطة فلا يجب عليها الفضل للظهيرين
 على الاول بل ولو صارت بعد دخول متوسطه على الحنا وفي المسئلة السابقة وجب
 على الثاني قطا وقس على ذلك الامر في العشائين بالنسبة الى الكثيرة وكذا لو
 كانت ذات الكثيرة او المتوسطة قبل دخول وقت الصبح فصارت بعد
 دخول ذات القليلة فلا يجب عليها غسل على الاول بخلاف الثاني فيجب ان
 انسلت للتمتع المحكي عن الدروس الاول وعن ابيان وروى الجنان ان
 واعلم الاقوي وفاة للروايات والا لزم كون استمرار الدم استحاضة حدثا
 لا نفسه في بعض الوجوه ولم يقل به احد هنا وفي صياحت نواقض الوضوء
 والفضل مضافا الى نص الصحاح بقوله اسرنا اليه في الانوار كنونهم المحض
 وما عليه **الثالثة** ربما يتوهم من طواهر فتياهم ان الاستحاضة الكثيرة
 لا محالة ذات غسل ثلثة ومن يعتدي لدفع هذا التوهم التمسك في الروايات
 ونحن قد بسطنا الكلام في في الانوار واجال ان اقام الاستحاضة الكثيرة
 كثير ترقي اليه ستة وخمسين دارة بين احاديثه وثبته وثبته وقد اتينا
 لها حد ولين اجماع هناك وحاصله اننا نوجب لغسل الثلثة اذا كانت
 المستحاضة حدثا لهذا الحديث عند كل من الفجر والظهير والعشائين حدوثا
 او استمرارا وملفقا في ذات ثلثة وذات اثنين وان اختصت من هذه الشعب
 الثلث باشتيتي وذات واحد ان اختصت بواحدة وعليك بمراجعة ذلك
 الكتاب لجيد وليها في ايضاح هذه الاحكام واختم **الرافعة** هل يجمع بين
 الصلوة للفضل لمجرد فمما صرحا في ذلك بل ربما يظهر من الروايات انما
 بل ربما يستفاد ذلك من فتياهم حيث يعتبرون الجمع بين الصلوتين نعمه

الثالثة

الرافعة

مما في

وبما يستفاد من الدرّة وجود مخالف فيه حيث قال وهو اذا ما فرضت فرض لم
 ان كان وصل الغسل بالفرض المرفوع وكيف كان فهو الاظهر لما مر من ان
 الى النصوص الواردة بضيّق العشاء ولما ياتي اما الوضوء فقد اختلفوا فيه
 على قولين نعم الجامع المقاصد وهو الاظهر لسبب الحديث خرج ما خرج
 وبقي الباقي وما للحكم الاطلاق عقيد والاحوط عدم الغسل بينهما وبين الصلوة
 جابر بمقد ما فيها التي امكنها فقد عيها عليها وهكذا باشتراط الجماعة
 لولم يقل بتعيين ذلك كله **الخامسة** هل يجب عينا على ذات الكثرة من
 اول الامر اجمع بين الظهورين وكذا بين العساكين ام هي محتركة كان توضيحا للمقام
 لا نزاع في انها اذا اجتمعت بغسل واحد برئت ذمتها كما ان لا يتبعى ان يتابع في لم
 بعد عقو التقرييق من دون تقصير تحت الثانية بغسل عليها بل ومع التقصير
 والا لزم اما لزوم إعادة الظهور او سقوط العصر لعدم الامر بظلالها بالبدنية
 كان الحق الزبي كان يكون اجماعا ان مع التقرييق يجب عليها غسل عليها بناء على ما مر
 من لزوم المعاقبة بضميتها فاعده الاستعمال وانما النزاع في انها حال الاختيار
 هل ترخص في ما جاز العصر كما يقتضي الى المشهور ام لا كما غرض المصنف والنافع والاول
 هو الاقوى للاصل والاجماع المستفاد من جماعة كالمسحق وجامع المقاصد والروى
 والمعارك والدرّة حيث قال ولو امت غصته لم يمس فيه مطلقا من باس على
 وجه دقيق فيما ذكرناه في الاواخر مضافا الى النصوص منها ما في حكاية بقا في
 جيش وللخصم نصوص الجمع وقد دار الامر بين الجاهل واليقين وغير ان الثاني انما
 يقدم من حيث هو وكم من مرجحات هنا لقد مر الجاهل **السادس** لو حدثت الكثرة
 بعد اذا الظهور والمغرب فهل يجب عليها الغسل للعصر والعشاء ويكن ان يقال

صحيحا

الحاكم

السكر

بالعدم

بالعدم للاصل واختصاص اوله وجوب الغسل بالظهورين معا وكذا بالعساكين
 واحد مما غير المجموع لكن الاحوط ان لم يقل بتعيين نظر الى ظهور حد يشته
 مطلقا كما يرشد به الامر بالجمع ولقد اجاد الدرّة حيث قال وتكرر
 العصر به والعامة ان سلمت من الدم المقد من **مشكلة** اذا فعل المشقة
 مطلقا ما يجب عليها الاستباحة الصلوة من الاعمال صارت ظاهرة ايج
 لها كل مشروط ما الطهارة وغيرها وصحت معا لولم يفعل بجمعها يحرم
 اصول **الاول** الصلوة وهو موضع ذائق فتوى وصفا مضافا الى حديثه الاستحباب
 وقد اشترطت صححتها برنعة **الثاني** الصوم والمشهور فيه ذلك وهو
 الاقوى خلافا لثلاثة توقفت وبيان تفصيله في كتاب **البيان** الطواف
 وهو حكم الصلوة نظر الى العموم المعروف لا ما خرج وباني تفصيله في كتاب
 الحج **الرابع** من كتابه القرآن لان الاستحاضة حدث محرم ذلك
 البت في المأجد والاجتياز في المسجد واتخلفوا في حرمتها على المتخاضة
 بدون الاعمال مع الامن من اللوث فيخرج من الاواخر منهم الروى والمدارك
 والرياض لعدم دناهم المعسر ونهاية الاحكام نعم ووافقها الدرّة فقها
 والغسل للمسجد والعزائفة والبيت والمس من اللوازم والاصل باعد الاول
 وللثاني وجه يفتي على اصالة حجته المظنة للمجهد في نفس الاحكام الشرعية كما
 قويا في الاواخر مع انه احوط هذا بالتمسك الى الغسل مطا واما الوضوء مع او
 مطلقا وكذا اسائر الاعمال فوعايتها غاية لا حياطة **الاجل** وضع شيء في المشا
 والكلام فيه كما بقى **الثامن** قرآن العزائم وهو ايضا كالتقديروك في القول
 ويكره لها دخول الكعبة حتى مع الاعمال وقبل غيروها **التاسع** وطهارة وفيه

سكوة

الاول
 الثاني
 الثالث
 الرابع
 الخامس

البيان

حج

قوله ومنه فتبين ان الغسل
 في الصلاة هو من اجزائها
 من غير خلاف

من الدرّة

اقوال سبعة اقوالها توقف على جميع الاعمال مطلقا واطلب الوافي كوجه ما قويا
من ذلك الكتاب مع كونه احوط قيل والاحوط غسل الخرووض مع جند
وغسل الفرج خصوصا الوطي ولا بأس به واستفاده من بعض المصنفين
احوط فلا يترك **مشكوة** لا تغسل المتخاضة صلاتين بوضوء واحد بل
معي فرغ من الاولى وتوضأت للشايفة وهكذا سواء كانت فريضة
او نافلة او بالليق ادايين او قضايين حتى المندرج مع واحد
من السابق او مثلها فلو جهدت انت بتوضوءات بل سبع لو عجزت
بالجزئية ولا فرق بين الكثرة وعجزها على المشهور والمضروب خلاف
للرياض وهل يقتصر ذات الغسل اليه في اول الورد ولو اردت القضا
او التوافل قبل وقت الفريضة الا دأبته صريح به في الرض وفيه نظر
الا ان احوط **مشكوة** يجب عليها الاستنظار والاحتياط في منع الدم
عن القدي بقدر الامكان بعد غسل الفرج وتغيير القطن للمعينة
ولدفع الفحاسة وتقليلها لعدم العفون عنها وحديثها ويحصل
الاستنظار بثلاثة الحرم بل وبالشاي في الحركات ولو اهل فيه خرج
الدم بعد الوضوء مثلا بطل وفي الصلوة بطلت بفنعا عاده ولو على الاحوط
ومع عدم في العلم غسل الفرج وتغيير القطن على الوضوء ويؤخرها في الكثرة
عن الغسل كل ذلك يستفاد من النص **الباب الرابع في غسل التقاس**
والبحث فيه اما من جهة التقاس واحكامه او من جهة **الجزء الاول** في بيان
مبنيته **مشكوة** التقاس بكسر النون لغة قد تطلق جمع النفساء بفتح النون
ونحو الفاء كما في الجوهري وقد تطلق على دم الولادة صريح به جامع المقاصد

مشكوة

الباب الرابع في غسل التقاس

في الجزء الاول

مشكوة

وقد يطلق على نفسها كما في المدارك وغيره وشرا كما في الجامع دم تقذفه الرحم
عقب الولادة او معها ويكون الولادة تقاسا لو خلت عن الدم بالمرة وان ولدت ناعما
اجامعا وللاصل واقتضا واجبا على الفرج على الفرد الغالب وفي العاقبة قول
كوفها نقاسا ولا يكون الدم الخارج في الطلق تقاسا مع رؤيته قبل خروج
شي من الولد اجامعا ونصوصا كما في الرياض منها الموثق المصريح بذلك
ولا يكون حیضا بل استحاضة ان لم يجلل بين وبين النفاس قل الطهر على
الاشهر لا يظهر فيظهر منه الاجماع معزيا للثلاث في الخلاف ويستفاد
من المصنوع ايضا ومنه يبين برسم الكلية لزوم جلولة اقل بين الحيض والنفاس
سابقا كل منهما او لاحقا كما استرنا اليه سابقا فيما عن العلاقة في بعض كتب
من احتمال الحيض هنا لا اري له وجه او يكون تقاسا اذا كان بعد الولادة
تفصيل باقي اجامعا مستقيما او معها على الاشهر لا قوي عن ف وخبر رزقي
الخلفاني كما صرح فيه وظاهر فيه اخر كما قيل خلافا لثلة ظاهر ويمكن ما يدل
كلهم بوجه جيد وظهر المثرة ما لو فقد الدم بعد تمام الولادة و
هذا مسائل مهمه الاولى لا فرق بين الولد الناض والنقص من حيث الاجراء
للاطلاق وكذا الخرج منها ما فوق المنيعة مما سمي ولدا سواء نقصت ايام
الحمل او تمت الثانية لو خرج منها شيء مضغعة او علقمة او نطفة فلا
يجب اما ان يعلم عدم كونه جديا سواء في او علمه او شك فعلى الاول لا تقاس
للاصل وعلى الاخير تنفي المنيعة اقوال اربعة منها انها ان علمت كونه
مبدا سواء في او شهدت به القوايل فتقاس والافلا وهو المنصوي
لدعوى الاجماع من بعضهم المؤيد بالمشهور واما الاخير بان فيه

ولعله اليد اسرار الرض
حيث جعل المشكوة خلافا
كما ياتي في اخر الباب

اقوال ايضا قالها وهو الاقوي التفصيل ما علم انه مبني شواذ في فقه
 وعدمه فلا حيث لا اجماع هنا مطر ينقصي الاصل هو اطلاق العدم و
 الاحتياط اقوم الثالثة ذات التوعين ولد عما على الاجتماع او على
 المعاقب وعلى الثاني اما ان ترى الدم ثلثا في دون الاول او بالعكس او معهما
 لا اشكال في الاولين حتى الثاني لان مدار المقاس من حيث رتبة الدم لا مجرد الكثرة
 وعلى اول الاخيرين ابتداء المقاس من الاول واستوفى عدة منه من دون ذكر
 الاشكال الا في من احد وكذا الاشكال في ثابتهما من حيث وجوب استيفاء عدة
 المقاس من الثاني وانما الكلام في احتساب الاول من المقاس وعدمه فالمشهور الاول
 هو المصنوع للاجماع كما عرفت المستحق والمذكورة ولصدق دم الولادة وعن المعبر للثمة
 فيه من حيث انه لا تقاس مع الحمل وفيه انه لا دليل على ذلك كما عرفت في الجفص ايضا ولا
 على تعاقب المقاسين نعم ذلك في الجفص في الجملة ايضا قلنا به فيه ايضا مطلقا
 على جميع ما عرفت ولما اول الشهر مثل وراث الدم الى ثلثة ايام ثم تولد الثاني
 في اليوم الرابع واستمر الدم الثاني الى عشرة فيجعل ايام المقاس ثلثة عشر ثلثة
 يخص بالاول وثلثة بالثاني وسبعة متداخلة وهنا تفقيقات اخر متحد الحكم
 مع ما عرفت طلبها من الاثوار لا يقال مقتضى هذا الاساس الحرام ما هو المسموع
 المشهور من كون اكثر المقاس عشرة وعلى القول بثمانية ايضا يتغير في المثال
 لا نأخذ حكمه بذلك لان كل منهما تقاس عليه وعدم التمايز عن الحد انما هو في التقاس
 الواحد لا في المقاسين **الرابعة** لو خرج الولد قطعة قطعة بطريق الانفصال
 فهل يبدء المقاس من القطعة الاولى وتستوفى مجموع عدد المقاس من الثانية
 ويبدأ كل مادة الاشتراك على حد ذات التوعين حرفا حرفا كما اخبره الرتبة

عوله ثلثا انما لم يقل مع الله في كما
 في عبارة الامام في اجتماع الدم
 مع الولادة او كونه بمدة كما مر
 من غير نظر الى

ثم انه يبدأ كل مادة الاجتماع
 وكان اجتماعا كما يظهر من بعضهم
 ولا فهو خلاف الاسل
 ح ح

الرابعة

صريح

صريح او يتوقف باحتماله واحتمال وحدة المقاس وان من اخره القطع
 والقطع كالدروس ويجوز به الرابض اشكال ولا يبعد الاول للاطلاق
الخامسة ولا حد لا قلم بالنسبة والاجماع فيجوز ان يكون الحظمة وفي تحديد
 اكثر روايات مختلفتها اختلفت الفصا حتى تبلغ الحصة بضدنا ههنا
 في الاثوار اقويها التفصيل بين المعتادة ان يتجاوز ذمة العشرة فالعادة
 وان لم يتجاوز ان كانت سبعة او مضطربة فالعشرة لنا على اولي الدعوى
 اطلاق النصوص وعلى ثابتهما عموم الحماثلة في بعض الاخبار بينهم وبين
 الجفص والاجماع المسلمين المحكي عن التهذيب وانها ما مودة بالاشياء
 ولا استطهار بعدها الا وما ذاك الا لا مكان فحاسبته الدم بعدها
 ويخص ذلك بالعشرة وقد اوجها المقدمات في ذلك الكتاب
المبحث الثاني في احكامه وهي امور **مشكوة** ويجب عليها الاستبراء
 عند انقطاعه قبل العشرة بوضع قطرة في الفرج فان خرجت فصارت غسلة
 للمقاس ولا توقفت الفقا او العادة او انقضاء العشرة ان كانت لها
 مادة ولا توقفت الحاشيتين ثم انما يحكمه يكون الدم مقاسا في ايام
 العادة او في مجموع العشرة مع وجوده فيها او في طرفيها اما الولادة في احد
 الطرفين او فيه وفي الوسط فلا تقاس لها في الحالي عنه متقدما وما خزا
 بل في وقت الدم او الدمين فصاعدا وما بينهما فاولا رات اوله الحظمة واخره السبعة
 لمعتادتهما فالجميع تقاس لصدق دم الولادة ويلحق بهما من القاء في البين
 لعموم ما دل على ان اقل الطهر عشرة ولو اقره اخر السبعة فقط فهو تقاسي
 خاصة لكونه دم الولادة مع وقوعه في العادة ولا يلحق به المتقدم اذ لا ينفصل

الاشارة

الجملة
 مكتوب

له ولا حد لافل ومثله دونه المبدئ والمضطر في العشرة بل المعتادة على
 تقديرها انقطاعا على العشرة وهذا كقروض خراف عليها فادرك ولذا اطيها
 على غيرها هنا ولقد فضلنا لها في الايام واستوفيناها جميعا بربعه وعشرين
 شقا مع جدول مبين لاحكامها فارجع اليها ان ابتليت ببعضها او
 التبت ولو لم تزد الا بعد العشرة من الولادة فليس من النفا من على المختار
 في عدد الاكثر لان ابتداء الحجاب من الولادة كما يوسد به المعتبة **مشكو**
 النفا كالخايف فيما حرم عليها ويجب ومنه الاستنظار على المختار ويكره
 اجاها في الكل كاعوان الفاضلين في المعتبر والمسمى المذكورة ويؤيده بعض
 الصحاح ولا غلبة وان النفا من دم الحيض جيس لترسيم الولد وبينها محال
 التفارق شذا اضبطها الروض في اثني عشر منها رجوع الخايف الى
 عادتها الحفصة عند التجاوز بخلاف النفساء فانها لا يرجع الى عادتها
 النفسائت بل الى عادتها الحفصة ورجوع الخايف الى حيض ضاها في الجملة
 والى الروايات والى التفسير تلك دون النفساء فلا يرجع الى نفس
 ضاها الاعلى رواية شاذة ولا الى حيضها ولا الى الروايات ولا الى
 التفسير والاجماع على اعتبار اقل الظهور بين الحفصين والمخلاف في
 اعتباره بين الحيض والنفساء واعتباره بين الحفصين بخلاف النفساء
 وقد استوفينا في ذلك الكتاب البواقي مما لا فائدة فيه في هذا الباب اما
 ما ذكره من الخلاف في اعتبار اقل الظهور بين الحيض والنفساء فقد سبق
 منها ما هو الاقوى فيه وهو اعتباره بينهما ايضا كاهو ظاهره هذا وتبعه
 الرعاين في طبي ما مضى من المسائل **الجزء الثالث في النواحي** وهي سنن

الولادة

منها ما لا ينفك عنها
 بعد ان يقال ان
 رتبة من النواحي
 رتبة من النواحي
 رتبة من النواحي

الولادة الاذان في الاذن المولود اليمنى والاقامة في اليسرى لصريح النبوي
 بطريقنا من ولد له مولود فليؤذن في اذنه اليمنى اذان الصلوة وليقبه
 في اليسرى فانها عصمة من الشيطان الرجيم ويستحب ان يكون ذلك قبل
 قطع سرة فقي مروي الكافي حد عشر من سنة من جاشير ودقة بالماء ثم تقطع
 في افضه في المخرا لامين قطعتين وفي الايسر بطوة واذن في اذنه اليمنى واقم
 في اليسرى ولكن ذلك قبل قطع سرة فانه لا يرفع ابدا ولا يقسم امر
 العبدان قال بعض الاصحاب والافضل اعادة عقاك يوم السابع ولم اظفر
 على دليله ولا على كلام غيره الا ان يوثق امر المبدأ في اليمنى عند التسمية
 يوسد وكفى في الاداب ويستحب ان تقيم القابلة او من يتولى هذا العمل
 في اذنه اليمنى ايضا صرح بذلك المعتبر فقال مرد القابلة او بعض من يليه
 ان تقيم الصلوة في اذنه اليمنى فلا تقسم لم ولا يابعه ابدا ويستفاد
 من بعض ما رواه استجاب التفسير جاشير المذوق بالماء ايضا **٢** ويستحب
 غسل المولود حين ولادته على الاشهر الا ظهر قبل يجب للموت غسل
 المولود ومحل على ناكدا لا ينبغي كظايره بقرينة فهم جل الاصحاب
 بل الاجماع فان المعتبرين القول بالوجوب الى الشذوذ ورعا
 علل في بعض الكلمات بان المراد اوله جاءه الشيطان فان وجده
 تغسله له تقر به والا تفقيهه وتحنيكه بما افرزت وترية الحسين
 عليه السلام فان لم يكن بما السماء وفي بعض الروايات الامر بذلك
 كله وفي العلوي تحنيكه داخل ذلك في حكمه اي في اعلى داخل العنق
مشكو ويستحب تسميه بالاسماء المستحسنة وافضلها اسماء الانبياء

مشكو

ما التمرنا شيئا بالنبوي والبرقي تحنيكه
 الحسن والحسين والمولود تحنيكه

خصوصاً بيننا صلى الله عليه وآله وآله عليهم السلام عن الكاظم ع انه قال قال كذا
 الفقير بيننا فيه اسم الله محمد واحمد وعلي والحسين وجعفر وطالب
 وعبد الله وفاطمة من النساء وعن النبي من ولد تاربعة اولاد ولهم
 باسمي فقد جفاني وبعد ذلك كلمة في الفضل مما يفيض العبودية لله تعالى
 دون خلقه ويستحب تكفيره في القاسم باي طالب وامثال ذلك كما عن
 الزيادة وافضل اوقات التسمية يوم السابع الا في عهد فالفضل التسمية
 به في اوقات الحمل وجب بولده وعن الصادق عليه السلام لا يولد مولود
 الا سميته بمحمد فاذا مضى بسبعة اشهر غيرنا وان شئنا تركنا وبكره
 التسمية بحكم وحكم وخالد وحادث ومالك وضار ومرت وحرب وفالم
 والنكتي باي عيسى وكذا باي القاسم لكن اذا كان الاسم محمداً ويستحب حمل
 رأسه يوم السابع مقدماً على الحقيقة ولو مضى السابع ولم يخلق سقط
 استحباب الخلق كما ورد في النص ويستحب ان يصدق بوزن شعره ذهباً
 او فضة ويكره القناع جمع قترعة مثلثة الفاف والزاد المعجمة كما حكى
 عن اللغة هو ترك بعض مواضع الراس بدون خلق وربما خص في بعض
 الكلمات ترك بعض الشعر في وسط الراس وذلك المشقة على كراهتها
 حتى ورد انه اني النبي صلى الله عليه وآله يدعوه فابي ان يدعوه او ان يخلق
 وثقب اذنية ولو غلاماً كما في النصوص المعتبرة التي في سندها والبيروني
 في اعلالها وبعضهم انكف بالاطلاق وسببه الى الاخبار وبعضهم خصه
 بالتمني كاللمعة والكل حسن ويستحب ان يكون ذلك في اليوم السابع
 في بعض الاخبار ان جبرئيل عليه السلام يثقب اذن الحنيفة يوم السابع وحرمة

كذا
 بلغ

وحرمة بعض العادة لما فيه من التاثير واذا فيه ان النصوص وحرمة به
 ضعف لسند لو كان منجرباً بالقوى ويمكن ان يكون هذا الكلام لس ما دونها
 فيه في مقابل النفع الكثير كالتحتم **مشكوة** ويستحب ختنانه يوم السابع
 لغير واحد من الصحاح كامل ويجب عليه بعد البلوغ اجماعاً وهل هو في اوله
 كمن الحلي او فيما قبله بحيث يدرك البلوغ محتوماً كما عن التحيوي والاولى
 بالتواضع بل الاكثر كاقيل واغايحب ويجب اذا اراد من الخشفة سورا
 فلو ولد محتوماً لم يجب للاصل ولعدم صدق الختان بقطع غير الغلاف
 لان المحتون في مقابل الاغلف وهل يكون شرط الصحة الصلوة بل كما يكون
 الطهارة في صحة والاصل مع عدم دليل صالح فيما اجدته دليل على العدم
 فاذا سلم الكافر وجب عليه الختان للاطلاقات ويستحب المحقق للحواري
 وليريجب وفي النصوص ان يحصل لشاء مكره واي شئ افضل من المكروه
شكوة ويستحب التقيفة عن المولود على الاشهر الا ظهر الاصل الخالي عما يصلح
 للتعاقب له وعن الموتى وم والاسكافي القول بالوجوب بل عن الاول دعوى
 الاجماع عليه ومال اليه الكتابة كل الجبل واخطابه ومنشؤه مع ما مر
 النصوص في المشقة التاطقة ان الحقيقة واجبة ومنها الاقر بها
 والكل محمول على كذا الاستحباب فانه من المستعلا ان الفاشنة لفظ الوجوب
 في الاخبار وما يؤيد ذلك ما تضمنته بعض الاخبار من انه اوجب التخيطة
 مع انها مستحبة على الاصح وانه يخفى عنها ولا يخفى النقل عن الغرض وكذا
 الاوامر بقريته في المشهور مضافاً الى ما مر مع ان حال الامم في اجتناب
 الاعنة واضحة واما الاجماع بمصير المعظم على خلافه فهو موهنة بنقل الامم
 من الشيخ على الاستحباب نعمه تاركه مما لا ريب فيه وفي المعبرة المشقة

مكره

مكره

كما هو الغالب وفق
 وما كذا استحباب تعجيله ما لا كلام
 فيه قوي ومما ومنه احتقوا
 اولادكم بسبعة ايام فانه اظهر
 واسرع في اذان الحنيفة
 فذكره بول الاغلف وفي البيهقي
 ان الارض تجس من بول الاغلف
 امر لعن يومها وفي اخوان الامم
 يصح من بولها

ح

الأول
الاسم
الثاني
الوصف
الشيء
الصفة
القول

لا خوليد مع غيره كيش فان لم يوجد
كيش جرة ما يجزى في الاضحية

ان كل مولود موهوب بالعققة وهما مسائل **الاولى** لا يجزى عنها الصدق
بشمها ولو مورها بل يتوقع للمكتة عنها كما في الاخبار **الثانية** لو لم يعق
عنه ابواه عوق عن نفسه اذا بلغ ولو شابا للنص المصريح بذلك بل ولا
شاكاه ولا اصل **الثالثة** اذا مات الولد قبل العققة فان مات قبل
الزوال سقط استحباب العققة وان مات بعد الزوال لم يسقط ولو
ادرس بن عبد الله عن ابى عبد الله **الرابعة** لو لم يعق وحضر الاضحية
بضمي عنه اربعين افضل لدار مصرحا واختلف مفاد الاخبار
ففي بعضها المروي في الفقيه ان الاضحية تجري عن العققة وفي اخرها
من ان العققة اوجب من الاضحية والذي يترجح في النظر في الجمع
بينها هو التحيس وكيف كان لا يسقط بالمات في الاخر بحيث يكون بدعة
لان مفهوم الاجزاء اقل ما يكتفي به لا يسقط بالمرة **الخامسة** عموما ان يؤخذ
دع العققة ويلحق به راس البهي الذي عنه صريحنا في غير واحد من المعين **السادسة**
في الكافي وان كان من صنایع الجاهلية بل فيه انه عبثا **مشقة** وضعت
في العققة **الاول** ان يكون شاة او جرورا وهو ما كل من الابل حمش
ودخل في السادسة للنص من دون تعيينها بل يجزى البقرة ايضا وفاقا
لجامعة خلافا لفظ المعنة وظر الروضة فقيها وكاتبنا بيا على المتقدم ان
في الاداب لا يخل المطلق على المتقدم كما قرر في الاصول **الثاني** ان يكون
متحمما لساير شروط الاضحية من السلامة والسن وعدم الهزال **المتقدم**
جامعة بذلك واعترف الكفاية بغير نص لغيره فيه ولكن يكفينا لفظ
متما في مثل المقام وهو قوله في ما يفتقر بعض النصوص فان لم يوجد
لسر اخره ما يجزى في الاضحية وكيف كان فاجزاء الفاقد ما لا كلام فيه

على الظاهر

على الظاهر كما صرح به في الروضة وغيرها للنصوص انها بمنزلة الاضحية وانها
يجزى بها انما هو شاة لحم وان خيرها اسمنها وامام مع العذر فامر واضح
كما صرح به الكفاية وهل افضل شاة او العقيقة مع من يعق عنه في
الذكوة والا فوتره كما عليه ثلثة منهم الروضة والذكر والاشي سوا
في الذكوة والاشي كما هو صريح المفاتيح وظاهر الكفاية فيه اشكال نظرا الى
مراتب الفقيه وعقد باب في الكافي ولعله ادرج نظرا الى كثير الروايات
واعتبارها بل صحة بعضها مضافا الى الاعتبار من بعد افضلية الادوية حيث
الطبع وان كان من هو كذا اذ المقصود اطعام المؤمنين كما دل على كثير من الاخبار
وعلى هذا فلا يبعد افضلية الكيش فيما كما نقص به في بعضها **الثالث**
ان يكون ذلك في اليوم السابع بل ومع خلق الراس والنضد في مقابل شعره
في مكان واحد كما في النص ولكن يجزى بغيره بالضرورة **الرابع** الدعاء
عند ذبحها بالماثور وقد ورد ادعيته كثيرة استوفىها الكتب المبسطة
ومنها الروضة منها ما ورد عن الصادق عليه السلام يا قوم اني بوي قما
تسركون اني دجيت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما وما
انا من المشركين ان ملوتى وحنكي ومجاي وعاقي لله رب العالمين لا شريك
له وبذلك اموت وانا من المسلمين اللهم منك ولك جم الله واهله اكر
ثم قمى المولود باسمه ثم تدبج ولو اصاب قلبه اللهم لها لمجود مهنا
بدنهم وعظماهم بعظم وشعرها بشعره وجلدها بجلده اللهم اجعلها

الاش
الاول

الحسن

وقد اختلفوا في فلان بن فلان كان احسن **الخامس** ان يخص القابل بالرجل والورث
 وان لم يكن قابله بقصدت به الام بمعنى ان حصته القابل لها وان كان الذابح
 الاب لكن يقصد بها لا يكره لها الاكل كما بان ولا يخص صدقتها بالفقر
 بل يعطى من شاءت بشرط الولاية كما ورد في **الجزء السادس** ان لا يكثر
 عظامها بل يقتصر على النض **السابع** ان يطبخها كما ورد في النض والظاهر
 ما دى لسته بدونه كما ينوي للاطلاق **ديني اوسوي** وكلما اضاف اليه كان
 خيرا **الثامن** ان يدعى لها المؤمنون واقلهم عشرة كما ورد وليكونوا من اهل
 الولاية كما فيه **التاسع** ان لا ياكل الوالدان من في عيالها منها شيئا وان كانت
 القابل منهم لقول الصادق ولا ياكل هو ولا احد ممن في عياله فان كانت
 القابل ام الرجل او في عياله فليس لها منها شيء وبناك الكراهة في الام لقوله
 باكل العقيقة كل احد الا الام وفي العقيقة ولو اكلته الام لم توضع
 ويستغاد من النض كفارتها والظاهر منها وجوده من النض ايضا ان ام
 الرجل وهي جدة المولود ايضا لا ياكله ولكن لم اظفر به في كلماتهم بل هي
 منصبة على الوالدان ومن في عيالهما ولفظ الوالدان حقيقة في الاطعام
 والجدة والجدة غير داخل في حقيقة ما ولا داعي الى ادخالها في حكم من ينسب
 للاصل من دون تخصص ثم ان الاولاد احكاما اخر كالزواج والخصا
 وغيرها تطلبها في ذيل ابواب النكاح اختار الله **ابا الخامس** في غسل
 الاموات ولما كان بعد غسلهم وبعد احكامه شي لا جرم قصدوا ان
 لا ياكل من دون تخصص ثم ان الاولاد احكاما اخر كالزواج والخصا
 وغيرها تطلبها في ذيل ابواب النكاح اختار الله **ابا الخامس** في غسل
 الاموات ولما كان بعد غسلهم وبعد احكامه شي لا جرم قصدوا ان

السابع
 لا يقيد لما مر من البه
 الاسادة فاعلم الماء
 والمالح

ان يريد في العموانة
 في الدنيا وانما يكسب النعم
 الاثنية وانما يكسب النعم
 اكثر وترا الموت

في الوصل بالاب
 في الوصل بالاب
 في الوصل بالاب

الحسن

لها كلاً او جلاً هنا فقها مقدره وابواب وخاتمة **اما المقدمة** فيما يتعلق بالمرضى
 اجروا ما باسنة ومعهم **مشكوك** للمريض اجر عظيم ففي النصوص انه يكتب له مثل ما كان
 يعمل من الخير في يومه وليسته ما دام في الحال وانما يوجه الى صاحب الشمال ان
 لا يكتب عليه ذنباً بعكس صاحب اليمين وان ابتلاء المؤمن بالحرز وبه وبالشد
 عند الموت وفي القبر بالعذاب احدي الحصال الموقبة لكفارة ذنوبه اذا لم
 يكن له عمل يكفر به حتى يلا في ربه ولا ذنب له وهي لهذا السوق كثيرة وانما ملهون
 كل مال لا تركي وكل جسد لا تركي ولو لم يدر شدة او يكتنه او عشرة او شوكر وان
 انفسه تسبح ومياحه تهيل ونومه على فراشه عبادة وتقبله من جيب الى جيب
 جهاد في سبيل الله وان سهر ليله في مرض افضل من عبادة سنة وان سحر ليله
 تعدل عبادة سنة وحمل ليلتين تعدل عبادة سنتين وحمل ثلث ليال تعدل
 عبادة سبعين سنة الى غير ذلك **مشكوة** ومن اذا به الصبر عليه قال الله
 تعالى والصابرين في الباساء والضراء وكما انه في المعسر من مرض ثلثة ايام
 فكتمه لم يجز به احداً بد الله عز وجل ما خيرا من لجه ودرما خيرا من دمه و
 بشرة خيرا من بشرته وسعوا خيرا من شعره وضرفه الخير يتركوا لابل
 عن الذنب وهو مغيا بثلثة او مطلق مقتضى النض لادله مؤيدا باخبار حسن
 الايدان وقيل بالاطلاق وان من كثر البر وترك الشكاية الاستدعاء
 فبغيره يكتب له عبادة سنتين سنة وطلب العافية والشكر عليها وعليه وترك
 المدا والرجوع الى الالطباء ما دام الزوال موجبا في النصوص تجب الداء
 ما احتمل بذلك الداء فان لم تحمل الداء فالدواء وان لم يس من دواء الا ويهيج

ادرك
 ولو كان غير مقدر النكاح
 ابوابه فان والكفر به
 مشكوة

ولو في كل اربعين يوما
 مرة تقبل دما زكوة
 الاجساد فقال ان صاحب
 بافهم

الحسن

وانه ليس شيء يقع في البدن من اساك اليد الا على الحاج اليه والوصية فقيه من ترك الوصية
 عند موته كان ذلك نقصا في عقله وورقة وان لا يبيت الا ووصيته تحت رقبته
 ويجب ذلك في الحقوق اللازمة والاستشفاء بالترية الحسية والنصوص مستفيضة
 تأتي في الاطعمة وان تاذن للعائدين بالدخول ليكتب له عشر حنات وترفع له عشر
 درجات وعجى عنه عشرين سيئات ولان لهم فيه دعوة بجملة والاستقبال وقضية
 الكفن والنظر اليه في جميع الاحوال كما يأتي في الجمع والاستشفاء بالترية الحسية
 والنصوص مستفيضة تأتي في الاطعمة وان تاذن للعائدين بالدخول ليكتب له
 عشر حنات وترفع له عشر درجات وعجى عنه عشرين سيئات ولان لهم فيه دعوة بجملة
 واما آداب اخائه معية فالعبادة فقد ورد النصوص في علم آداب العائدين مثل
 صلى عليه سبعون الف ملك ان كان بها حا حتى يموت وان كان ساء حتى يصح مع
 ان لم خريفا في الجنة وضر الخريف في جبر آخر برادية فيها يبر الراكب بها
 اربعين عاما وان شيعم سبعون الف ملك يستغفرون له حتى عاد الى منزله
 وان اصرتم وكل ملكا يعود في قبره وان المريض لا يزال اسمه شيئا له الا
 يتجاءب الى غير ذلك وقد يجب بالعارض كقنصه قطع الرحم وهل يتحقق
 بعين وجع العين كما صرح به جماعة منهم العلامة في القواعد وهاية الاحكام
 والشهد والمحقق الثاني في الذكرى والذكرى والجامع اولا وان تأكد في عينه
 كما هو صريح بعض اصحابنا وفاقا لصريح الوسائل وظاهر الخبر الاظهر الاخبار
 للعموم وخصوصا المعتبرة ان امير المؤمنين ع استكى عينيه فعاده النبي ص
 هو يصيح فقال اجرع ادم وجعا فقال يا رسول الله ما وجعت قط ومن
 استد منه وللاول الخبر لا عبادة في وجع العين وهو مع ضعف السند معاد

ماهو

تأليف
ملغ

هذا
 ما هو اقوي منه حتى في الدلالة والايدي بالعمومات فكل على نفي الكمال لو لم يكن
 ظاهرا فيه مع انه يكفينا التسامح في مثل ويستحب تخفيف العبادة الا اذا كانت
 المريض طالبا لا اطلاقا فكل الخبر ان العبادة قد رفوا ناقة او جملها وفي الخبر
 اعظم العواد اجرا عند الله لمن اذا عاذاه خفف الجلوس لا ان المريض يحب
 ذلك وفي اخره جعل القيام من عنده فان عبادة النوى استدل على المريض من
 وجعه واحدا شئ اليه في الخبر عن مولى الجعفر بن محمد قال عرض مولى الجعفر
 اليه بعوده فاستقبلنا جعفر بن بعض الطريق فقال لنا ان تريدون نقلنا نريد
 نقلنا بعوده فقال تقوا فوقفنا فقال مع احدكم تقاضا او سفر جمل الزوجة والعقة
 من طيب وقطعة من عود بخير نقلنا ما معنا شئ من هذا فقال اما نقلون ان المريض
 يستريح الى كل ما ادخل به عليه والسعي في قضاء حوائج الخبر انه يخرج من الدنوب
 كيوم ولدته امه وان يعود بعد كل ثلاثة ايام او اسبوع او نجا مع الفرو
 فان طال كف العليل وعياله كما ورد في الخبر والرداء له بالمأثور وهو اللهم رب
 السموات ورب الارضين السبع وما بينهن وما بينهما ورب السموات العظيم
 واشفئ بشفائك وذادك بدوائك وعاف من بلائك واجعل شكايتك كفارة
 لما مضى من ذنوبه وما بقي **الباب الاول** في احكام حال الاحتضار وهو الموت
 اعانتا الله عليه ويبدد في احكاما بينه وبين الفصل وفيه مطلبان **الاول**
 فيما يجب فيه **مشقوقة** يجب توجيهه لخصر تجاه القبلة على الاشارة لا ظهر المستفيضة
 منها الصحيح على الصحيح اذا مات لاحد كرميت ميتة بمجاه القبلة والصدق فيه سند
 بابرهم بن هاشم ودلالة ما رواه ما بعد الموت خروج عن الانصاف لوضع الامر
 في الاول لوجود الكلمة الجامعة في شأنه والمراد بآيات المشارة كما هو مجاز مشهور

النكاح بالعموم والخبر
 النكاح بالعموم والخبر
 النكاح بالعموم والخبر

ابن ابي

الاول

والا ليرتفع ميتت وبقرينه المقابلة اذ في ذيله واذا غسل بموضع الغسل
 تجاه القبلة وبفهم الاكثر انما لقمة الحقيقة للجماع لعدم وجوبه بعد الموت كما قيل يصح
 وبسبب الغيبة دخل رسول الله ٢ على رجل من ولد عبد المطلب وهو في السوق وقت
 وجهه لغبر مثله وقال وجهه الى القبلة فانكم اذا فعلتم ذلك اقبلت عليه بالقبلة داخل
 عز وجل عليه لم يزل ذلك حتى يقبض وجعل من باب الحكايات ومنع عموم لا يصح اذ لو كان
 من خواص لا ينتشر مضافا الى عموم العلم فهو من اخباره بالعلم دليل براسم هذا مع جوب
 سيرة اهل الاسلام والتزامهم بذلك بحيث يتأثر من سائر الاداب بغير اكملها ليس
 بذلك البعيد لو ادعى فيه الضرر في الاسلام وعلى هذا فلا مجال لخلاف
 بعض الاخر كما لم يأت بعض من سبق من الاخر وان حكم من الشيخ والمحقق فيليب راجع
 كونه القواعد وكيفيته ان يلقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن وجهه الى القبلة بحيث
 لو جلس لكان مستقبلا لا خلافا على الظاهر عندنا المصريح به في الذخيرة مضافا الى
 ورود المعبرة بذلك واما اليد ان فلا يجب توجيهها نحوه للاصل ومفهوم البيان
 في النص والفتوى والوجوب المذكور كفا في كمالها بحكامه بالاجماع على الظاهر المحكي عن جماعة
 مضافا الى ظهور أدلة بعضها فيه كالاعتدال فيما نحن فيه وعلى هذا فلو توجه اليها بنفسها
 بقصر رجاها سقط الوجوب كما في كل واجب كفا في علم الغرض فيه ولو علم بعض المكلفين
 بانه تحقق الفعل من غيره سقط عنه والظاهر وقوع الاتفاق عليه مع ان التكليف
 طوا منوطا بالعلم لا يطلب فيما ازيد منه بل ولو طلب لزوم التكليف عما لا يطاق واقفا
 لو ظن بمحققه منه فهل يقوم مقام العلم ام لا فيه خلاف والمشهور هو الاول بل حكى
 عليه الاجماع وزهد الى الثاني الرضى وعن المدرك ايضا والاصل وان كان معصيا
 الا ان ما ذكر من الاجماع المحكي المؤيد بظهوره وتحقق الضرر والخرج لو بني على العلم به الا

لكن لا يحوط الاكتفاء على العلم مع الامكان والظاهر لا شهر بل عن المعبر اتفاق اهل
 العلم القطع وجوب التوجيه بالموت الى حال الدفن من سائر الاحوال للاصل
 وعدم الدليل خلاف لما عن المبسوط والمستحق والمقدس والسيريل الرضى وبجمله
 الذكرى نعمه لا يحوط مواعاة ذلك مع الامكان وانتظر لزادة التحقيق في
 بحث ادب الغسل ولا فرق في الحكم بين الصغير والكبير ولا بين الذكر والانثى
 لعدم القول بالفرق بل لعدم الادلة فيهما ولو اشبهت الغسل بسقط الوجوب
 لعدم شمول الادلة بل للزوم تكليف ما لا يطاق واحتماله في الذكر فان اراد
 الادارة فمع ما مر فيها اضربوا بالميت **يتيمم** لو مات الحامل وعلم بموته الحمل
 ولم يكن اخراجه بدون شق بطنها او خرج بلا خلاف كما عن الخلاف والمضامين
 مستفيض منها الصحيح من المرأة يموت وولدها في بطنها يتحرك قال يسوع
 الولد مضافا الى ان حفظ النفس عن التهلكة واجب ولا يراعى مثله الميت لكونه
 ام وهو واضح ويظهر الحكم فيما لا يعيش الولد كما صرح به في الذكوى وجامع المقادير
 وغيرهما كما هو مقتضى اطلاق النص والفتوى بل القليل لا خير مثله وهل يتعين
 الاصر ويختار بينه وبين لا عين لا شهر الاول بل عليه الاجماع كما عن نظر المذكورة
 حيث شبه الى علمنا من خلاف انه اطلق جملته المداولة وورد الرضى
 بالاول ويحاط بعد اخراجه على الاشهر الاظهر لما رواه في الوسائل عن الطائفة
 وليس في الباب في الصحيح على الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله
 في المرأة يموت ويتحرك الولد في بطنها ايش يتحركها ويخرج الولد فقال نعم وتخرج

مقسم

والعلم مع انبائه به بالعلم
 مع ما مر من الذكر فافعل
 للادراك مع انه حوط

بظنها وهو بنفسه حجة لكان إجماع العصاة سيما إذا اعتضد بهل المعظم بل الكل في الحقيقة فلا عبرة بالخلاف فيه كما عن الاعتبار استصفا للرواية هذا مع ما يدهم يطبق
 ابن اذ فيه المروي في التهذيب وبالأعتبار فانه لا ينقص عن وضع العظم في دو
 الميت ورفع المسألة عنها والسهولة في تعيينها وظاهرهم كون ذلك كلمة قبل العمل
 وصرح ببعض أصحاب هذا طه مع عدم إمكان الإخراج بدون الشق ولو امكن فلا
 يجوز لنقصه مثله الميت من دون ضرورة مع عدم انصراو الاطلاقات اليه صرح
 به المذكور وغيره ولو انعكس الامر بان مات الحبل والحمل حية فان تيسر إخراجها بعلاج
 من دون تقطيع تعين للميت من دون ضرورة ولا قطع وأخرج بالإجماع
 كاعن الشيخ فورد به الخبر في المروية بموت في بطنها الولد فتوفى عليها قال لا بأس ان
 يدخل الرجل يده فقطعه ويخرجها إذا لم يرتفق به النساء وهل المدار على كادق
 كما صرح به في المختار والاقطاع كيف اتفق الا حوط الا غير بل لا ظهر نظرا الى ظهور
 النص والفاو في فيه وان المداو على رفع التحوف على الام مع ان الضرورة وان فقد
 بعد رها وبريك هذا العمل الزوج ان امكنه والا النساء والا الرجال الحارم
 والا الاجانب **المطلب الثاني** فيما يجب في حال الاحتضار وهي امور **مشكوة**
 يستحب فعلها المختصر للشهادتين والامتنان بالاعتراف عليهم السلام والمواد بالتلقين
 المذكور كما في الجمع او التخييم اي افعالهم حقيقة المضمون كما في كلام غير واحد من
 الفقهاء منهم الثانيان وتلقين الذي يرشد اليه والاولى الجمع بينهما بل وبارع بالقول
 واكمل صوره ان يقول يا فلان قل شاهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له اسند ان محمدا

فالحاصل م

سكوة

المطابق

رسول الله و اعلم ان مضمون ذلك حق وان المعبود بالحق واحد بلا شريك وان محمدا
 رسول الله الخلفته ثم يقول قل على بعد رسول الله اما حي وبعد الحق اما حي وبعد
 الحسين اما حي وهكذا الى اخرهم على يقين من ذلك كلمة فانه لا امر بربك
 غير كل فالضموم المستفيض منها الصريح اذا حضرت قبل ان يموت فلقنه من شفا
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وتلك محمد عبده ورسوله والحسن فلقنوا
 موتاكم عند الموت شهادة ان لا اله الا الله والولاية وما من احد يحضر الموت
 الا وكل ابليس من شياطينه من يامر به الكفر ويمنكم في دينة حتى يخرج نفسه
 فمن كان مؤمنا لم يقدر عليه فاذا حضرته موته فلقنوه شهادة ان لا اله الا الله
 وان محمدا رسول الله حتى يموت قال الكليني في رواية اخرى فلقنه كلمات الفرج
 والشهادتين وتبني له الاقرار بالاعتراف عليهم السلام واحدا بعد واحد حتى يقطع غم الكلام
 ويخرج من عابدين وصف ما تصفون عند خروجه من نفسه ما طمعت النار من
 جسده شيئا ابدا الى غير ذلك ولو اعتقل لسانه عن النطق فاعطاه بقائه
 الاستبصار كما صرح به بعض الاقطاع للحصول الانتفاع به بباله ومنها متابعة
 المريض للملقن في النطق ان امكنه ذكره جماعة ويدل عليه بعض ما تقدم ذكره
 وان لم يعقل لسانه فشير بيده ورأسه وعينه ولو لم يقدر فبقلمه
 وهو حسن لا مكان استفادة من بعض المضمون وكيفيات متابعته ومنها
 تلقينه كلمات الفرج للضموم المستفيض منها ما مر وصورها كما يأتي
 في كتاب الصلوة ومنها تلقينه خصوص كلمة التوحيد وكذا تلقينه
 المستفيض من الجنون قال لا اله الا الله عند موته وخل الخنة واخر اعتقل
 لسان رجل من اهل المدينة فدخل عليه رسول الله فقال قل لا اله الا الله
 فلم يقدر عليها فاعاد عليه رسول الله فلم يقدر عليه وعند راس الرجل



بلغ

طبعة

اوله فقال لها هل هذا الرجل امرة لك نعم يا رسول الله ما انا امرة فقال
 لها افرضيت انت عنه ام لا فقالت بل ساخطه فقال يا رسول الله
 فاني احب ان ترضي عنه فقالت قد رضيت عنه لو انك يا رسول الله
 فقال لم قل لا اله الا الله فقال لا اله الا الله فقال قل يا من يقول لليهود
 عن الكثير اقبل مني اليسر واعف عني الكثير انك انت المعفو العفو فقال لها
 فامري فقال اري اسود من قد دخل على فقال اعد لها فاعادها فقال لها
 ترى فقال قد تباعدت دخل ابنيان وخرج الاسودان فما اراها
 دني الا ابنيان مني ياخذان بنفسي فانت من ساعته **فانته جليله**
 تسفاد من النصوص المستقيمة بل كادت تكون متواترة ان المؤمن
 بهذا الامر لا يقبض مكرها للموت بل راضيا شاقا مستبشرا مستشرفا
 بمحضر رسول الله ص و امير المؤمنين ص بل والمقصود من جميعا عليهم السلام
 منها المعبرة هل يكره المؤمن على قبض روحه قال لا والله انه اذا اناه ملك
 الموت ليقبض روحه خزع عند ذلك فيقول له ملك الموت يا ولي الله
 لا تجزع فوالذي بعث محمد ص لا انا ابرئك واشفق عليك من والدي
 لو حضرك افزع عينيك فانظروا في قول رسول الله ص و امير المؤمنين ص
 فاطمة والحسن والحسين والاعنة من ذر بغيرهم عليهم السلام فقال له هذا
 رسول الله و امير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين والاعنة من ذر بغيرهم
 عليهم السلام فقالوا انك لا تفزع عينه فيقول فيا اري روحه صادر من قبل بيت
 العزة فيقول يا ايها النفس الممضية الى محمد و اهليته ارجعي الى ربك
 راضية بالولاية ورضية بالتواب فادخلي في عبادي يعني محمد ص و اهل بيته
 وادخلي جناتي فامني مني اقبالهم من استبدال روحه واللوق بالمنادي و دني

حديث

عند راسه وعلى عنده
 فيكتب عليه رسول الله ص
 حج

حديث اخر طويل فيجلس رسول الله ص فيقوم على يمينه فيقول يا ولي الله
 اجسرا ما رسول الله ص اني خير لك مما تركت في الدنيا ثم يقبض رسول الله ص و
 يقوم على يمينه فيقول يا ولي الله اجسرا ما علي بن ابي طالب الذي
 كنت تحت انا لا تقصك ثم قال يعني ابا عبد الله ان هذا في كتاب الله
 عز وجل قلت ابن جعلي الله فذلك قال في يؤمن قوله عز وجل ههنا
 الذين امنوا وكانوا يتقون لهم البشري في الجحيم الدنيا وفي الآخرة لا تبدل
 الكلام الله ذلك هو الفوز العظيم الى غير ذلك من الاخبار ومنها نقله
 الى مصلاه اذا اشتد عليه الترع المستقيمة وفيها العج اذا عسر على الميت فانه
 فيترجمه قربا الى مصلاه الذي كان يصلي فيه والاخر اذا اشتد عليه الترع تقصه
 في مصلاه الذي كان يصلي فيه او عليه ومقتضى التقييد فيما يعسر الترع اختصاص
 الوظيف به لا مطلقا وبدا اعترف غير واحد كالشيخين في غير المقام وفيها
 كالتناع والتراجع والخروج والامتناع والاطلاق قال بعض الاجل ولا ساخر هيا
 لحدود الهني عن حوائك المحضرة في بعض المعبر كالرضوي وغيره كان يقتضي ان
 التعميم لمثل المكان والفرس جميعا فمخصصه بالاول من الحق الثاني لا وجه له
 ولو اكفى باحد هما امثل يقينا واهل الجمع ان لم يستدع حوبا اخر اكل وهل
 المدار في صدق المصلي على الاستعداد كما لو روضه او الاكثار كجامع المقاصد
 او الجمع كالروض او وجه اوجهها الوسط لتفسيره لوقوع في بعض النصوص في
 الصلحين به مصافا الى ظهوره عرفا به ومنها قراءة سورتي بين رد الصفا
 حال الاختصار لمخصوص اما الثاني فذكره جماعة بل خصوه به للصورة رأت
 الكمال في الاشارة القاسم في يانتي فاقترع عند راس خيك والاصافات حتى
 تستمها فقر فلما بلغ اتم استخفا ام من خلقنا قضى الفتى فلما سجد ورجعا

اقبل عليه يعقوب بن جعفر فقال له كما عهد الميت اذا تول به الموت بقوله عنده
 بين والقولان الحكيم مضرت تا ويا بالفتايات فقال يا بني لم تقدر عند موتك
 من موت قط كالدركى وعينه حث لا جعل الله راحته ومن يبين انه علاج
 ايضا ورجا بغيره لك من كثير من عباد الله واما الاول ففي التوفيق فيه بالخص
 فهو بعضهم صريحا واخر ظاهرا كالدركى وعينه حث سكت عنه واقبي به حاشا
 وهو الحق لا لما في الوسائل من الاستناد فيه الى المعبرة من حيث العقوبة حتى يظن
 فيه بل لما ارسل عنده ايا سلم قرع عنده اذا تول به ملك الموت سورة بين ترك
 بكل حرف منها عشرة املاك يقومون بين يديه صفوف يصلون عليه ويستمعون
 له ويشهدون ولا يخشون وفي النجاشي دعوات الوافدين قال النبي صلى الله عليه وآله
 فان في قرعة يس عشرة تركات ما قرأها حائض الا اشيع الى ان قال وقرأت عنده
 ميت الا حقت عنه تلك الساعة بناه على الجان المستوفى لفظ الميت كما مر منها
 الاجتناب عما يوجب هناك حرمة لقوله حرمة بدن المؤمن ميتا كحرمة حيا
 ومنها تقبض عينيه واطباق فيه لان لا يقع منظره وسد لحيته كما لا
 ومنه ساقية ويديه الى جنبه ليكون الطوع للفضل واسهل للدرج في الكفن
 وتغطيته ثوب الى ان يجهر لما فيه من السر والقبالة الموجبتين للحرمة
 الى ان غير المدين قد ورد به المعتبر قال ثعلب بن جعفر ع وابو جعفر ع جالس
 فكان اذا دنا انسان قال لا تمسه فانه اغاير وادضعفا واضعف ما يكون في
 في هذه الحالة ومن مته على هذه الحالة اعان عليه فلما قبض لعلام اوسيه
 فغضب عيناها وسد لحياها وفي اخر قبض رسول الله صلى الله عليه وآله فستر ثوب ورسوله
 صر خلف الثوب وعلى عنقه طرف ثوبه وقد وضع حذاه على راحته والريح
 تضرب طرف الثوب على وجهه على مائة الناس على الباب في انقبضون ويكون ومنها
 محمد

نزل ويقرن جنازة يصلون
 عليه ويشهدون دفنهم

بعد ان قضى حبه

ومنها

ومنها الاسراج عنده في الليل على ما هو المشهور ولو في الجملة واعتزف جماعة بعد
 من فيه كما هو الظاهر بعد رجاء تبدل بنحو الحين لا قبض ابو جعفر ع او ابو عبد الله
 ما لم يراج في الميت الذي كان يكتنه حتى قبض ابو عبد الله ع ثم امر ابو الحسن ع بمثل
 فلك حتى اخرج الى العواق ثم لا ادري ما كان ومن هنا يفييا بالصباح وان اطلقه
 بعض اخر وان قيده جماعة بالاول ولعل القيد وارد مورد المقارن وكيف كان
 يكتفيا القوي ولو من واحد في هذين العزمين كالاصل مع ما ثبت في الشريعة
 من رجحان احترام الميت مجرما ومنه يبين ان منها دوام الاسراج في بئس الوفاة
 لكنه غير مغيثا بالصباح ولعله يحصل بكون اهله فيه والاستباح به اذا
 قصد والتوفيق بالاصالة ومنها ايدان المؤمنين ولو عموما يصعبوا المنايا
 على من تقع واعلاء صوته بكلمات واذا كان موثدا الى ذلك كما هو المقارن
 من دون ان يرسل اليهم بالخصوص وان خصته به بعضهم كما يستفاد ما حكى عن
 الجعفي من كراهة المضي لغير من حض بالايدي ان كل ذلك لغرض الضموم منها
 الصريح يعني لا وليا الميت فكم ان يؤخذ من اخوات الميت بموته فيشهدون
 جنازته ويصلون عليه ويستغفرون له فيكتم لهم الاجور ويكتب للميت الاستغفار
 وما ارسل المذكوري عن النبي صلى الله عليه وآله لا يمتقوني ومنها
 تعجيل تجهيزه مع عدم الاستئذان في موته بلا خلاف على الظاهر والخصوص
 المستفيض من انه اذا مات الميت فلا نقل الا في قبره وان كرامت الميت
 تعجل دفنه وانرا اذا حضرت صلاة الجنازة في وقت صلاة فباقيها ابدى
 فقال الميت الى قبره الا ان الخاف فمت الغرض فلا تنظر بالصلوة على تلك
 الشمس لا غروها وان النبي صلى الله عليه وآله قال على ايهم الى مضاجعهم يرجعكم الله الى قبره
 ذلك ومع الاستئذان لا يجوز ان يعجل في تجهيزه بل ينظر الى ثلثة ايام وجوبا

ويتم التوفيق لئلا يلقا
 كما عن صريح القاضي وظم

مح

الكتب
 ويكتب هو الاجز فهم وفيما
 ليست من الاستغفار

مح

او يعلم موته قبل ذلك اما الاول فليعلم لا جماع تحقيقا ونقلا في نهاية الاحكام
 ولا استصحابا لان الموت امر خفي لا يتحقق حقيقة الا بتحقق تام فالنجيل فيه
 جروة في اهلاك النفس التي ربما اولى بدمها بحفظها فقد قال الكاظم ان اسما
 دفنوا احياء ما ماتوا الا في موزم ويؤيده ان العلامة قال في النهاية شاهد
 واحد منهم في لسانه وقصه فالتفت عن سببها فقال وضعت موصلا شديدا
 واشتبه الموت ففعلت ودفت في اربع وثلاثين ايام اذا مات شخص فتح باب
 الانج بعد يوم او يلبث اياما او جثة او امر او اخت او ابنت فتخرج عنده
 ساعة ثم تطبق عليه هكذا يومين او ثلثا فتفتح على فمطقت في ايامي
 يا صاحبني فاخذوني من الانج وذلك منذ سبع عشرة سنة هذا وقصه
 المؤيد الروابي فخرجهم الكاشاني صاحب التفسير من معروفه واما الثاني في
 نقل النصوص كالصريح عن المصنف والغريب قال يقتصر به ثلثة ايام وبغادة
 الموثق وغير ذلك ولعل الاكفاد به ما وقع الاتفاق عليه واما الثالث فهو
 حجة بنفسه والقرائن المعلمة امور كثيرة كاختلاف مدعيه وميل نفسه واستناد
 جلد وجهه والظواهر كمنه عن الذراع واسترخاء قدميه وتقلص مئذنيه وقلة
 جلد قدمه وذهاب النفس ونحو البصر بياضا وسوادا والنفس وتغيرها المجرى الى غير
 ذلك وهل يمكن بالظن الحاصل منها كما هو ظاهر الشرايع والقواعد والتجارب
 والمساكن وجامع المقاصد وصلى بل الرياض ولا كما في الذكري والروضة
 الذخيرة الاظهر الثاني نظر الى ان حجة الظن في الموضوعات الخارجية
 سيما مثل المقام خلاف الاصل فيفتقر الى دليل وليس ومنها قبيح الجادة
 بالاجماع تحقيقا ونقلا في نهاية الاحكام وللنصوص القوية الى التواتر
 فيها ان اول ما يتحقق به المؤمن يغفر لمن تبع جنازته وانه وكل امة غفر

بم سبعين ملكا من المشيعين يشيعونه ويتفقون في ان يخرج من قبره
 الى الموقف وفيما ناجي به موسى ملككم من ملائكتي معهم زيات يشعونهم
 من نورهم الى محشرهم وانه كتب له اربع قرايط وقراط لا تباعد وقراط
 للصلاة عليها وقراط بالانتظار حتى يفرغ من دفنها وقراط للتسمية
 وضوا القبراط في الاخير موة بالجل العظم واخري مثل جبل احد وانه
 يكتب له مائة الف حسنة ومحى عنه مائة الف سيئة ويوفى له مائة الف
 درجة بكل خطوة حتى يرجع الى غير ذلك كل ذلك مع قطع النظر عن الحمل
 والا فهو واجب كناية كغيره الى مغسل ومصلاة ومدفنه لولزم كما هو
 الغالب وليس فيه منافاة للضرورة لذلك ولما اشر من فعل الحج والصلاة
 والعلماء وقد ورد في الاخبار ان من اخذ بقائمة المير غفر له خمس وعشرون
 كبيرة وفي الذكرى وهو لطيفه الرجال دون النساء وان كان الميت منها
 الا للضرورة ومقتضاه تائبهم بالتول وان فعلوا ولكن لا اعادة قطعاً
 وهو ما يزكف اتفاق للاصل والعمومات قال فيها الا على صورة فزيمه يعني
 به الها تكم الحامل المناضة لموتة او المحمول المورثة كاهاتمه وهو مبني
 على عموم التبيين المعروف او حرمته توهين الساب والاول على حرمته فلما
 في الذكرى وجامع المقاصد والروضة من حل جواب السري الاربعه باربعة
 رجال كيف اتفق قبالا الحليم من العمودين باثنين وعلى فضله الاجماع في
 ظاهر الاولين ولانه اسهل من الطريق الاخر كما في الاول وحمل الثاني ما في
 المختار لانه ان يحمل السري من جوابه الاربعه وما كان بعد ذلك فهو مطوع
 على ذلك وثانها ما ذكره في نهاية الاحكام وعينه من حملها من جوابها الاربعه

رواه الرواسي عن فقهاء الاعمال

الخرج من الزبي وانقل صورة
 التوزيع ولم يعينان في كلامهم
 احدهما

وحاصل ما بعد تحقق المعنى الاول يحل خامس جوابا لسري الاربعه وكذا الى من
 اراد المحل وكل من اهل النصاب الاول بعد فراغه وعبر عنه بهذا المعنى لكتب
 المتقدم بالمشاوب وعلى فضل الاجماع في ظاهرها تارة والقصص المستفيضة الواردة
 بزجائرها عموما من دون بيان الهيئته الخاصة لا يتم وهي كثيرة عقد عليها
 بابا في الوسائل منها من محل جنازة من اربع جوانبها عقروا لم اربعين كسرة
 وبغاده طرف اخر منها وفي بعضها الخوف من الذنوب وفي بعضها كاد ولد تلك
 وهو يحصل كيفما اتفق للعوام مضافا الى خصوص مكاتبه الحبيب من بعد الذبي
 رواه عن الرضا عيا له من ميراث الميت الى جانب يده وفي المحل من جوابه
 الاربع او ما شاء الرجل فكتب من ايها اشار بغير ان لم صورة الحل بافتاق علماءنا
 الا انهم اختلفوا في تعيينها والاكثر كما في المبسوط والشرائع والقواعد والمجوز
 ونهاية الاحكام وجامع المقاصد والمسالك والروصين والرياض ونسبه
 جماعة الى المشهور بل عليه الاجماع على انه الاستدلال بمقدم السري الايمن ثم
 يتقبل من خلف الى مؤخره الايمن ثم الى مؤخره الايسر وينتهي الدور الى
 مقدم الايسر الا ان منهم من عني الحاصل في الطرفين الاولين بالكتف الايسر
 كالآخر معزيا له الى المشهور ومنهم من اطلق كالشرائع والقواعد والمناهج والمنا
 ومنهم من عنيته بعكس الاول كما في البواني وهو غريب خارج عن المقارن عمو
 على الحاصل لاستدعائه الدخول بين العودين من غير طمع لم في اجازة هذا القول
 القول الاخر ما عني الشرح في الخلاف وبعده في ظاهر الدروس وصريح الذبيحة و
 المناهج والبحار ونسبه الثاني الى صريح المنتهى وهو عكس الاول بان يبدء بمقدم
 السري الايسر وهكذا الى ان ينتهي الى مقدم الايمن للاول مضافا الى الاجماع المحكي

وفي الرياض اجاعنا

وفي الاخر بالايمن

متبع

عن

عن الشيخ للاول صحح السرائر الستة ان يتقبل الجنازة من جانبها الايمن وهو ما
 لم يبارك ثم يصور الى مؤخره وتدور عليه حتى ترجع الى مقدمه والجانب
 في محل السري من الجانب الايمن ثم تدور عليه من خلفه الى الجانب الاخر ثم ترجع
 الى المقام كل دورا لرجلي عليه والاخر اذا كانت في موضع تقسيم فابدا
 باليد اليمنى ثم بالرجل اليمنى ثم ارجع من مكانك الى مباني الميت كما تم
 خلف رجله الستة حتى يتقبل الجنازة فتأخذ يده اليسرى وترجع من ثم رجلا اليسرى
 مكانك لا تمحلف الجنازة اليه حتى تتقبلها تفعل ما فعلت ولا
 وان لم يكن تنقح فان تربع الجنازة الذي جرت به السنة ان يبدء
 اليمنى ثم بالرجل اليمنى ثم بالرجل اليسرى ثم باليد اليسرى حتى تدور
 حولها فان الظاهر من اليد اليمنى هي من الجنازة بقونية يسوق ذكرها
 دون الميت وللشافعي الخبر الستة في محل الجنازة ان يتقبل جانب السري
 بشقك الايمن فتلزم الايسر بكتفك الايمن ثم تدور عليه الى الجانب الاخر
 وتدور من خلفه الى الجانب الثالث من الايسر ثم تدور عليه الى الجانب الرابع
 مما يلي يارك والاخبار الاول مؤيدة بخلافه العامة فان الظاهر من الخبر
 انه مبدؤن بالجانب الايسر من السري الذي عني الميت وبالشهرة
 العظيمة التي كادت تبلغ حد الاجماع فان الشيخ قد رجح في المبسوط المناهج وتقبل
 الاجماع وبالكثرة والوضوح اذا اردت ان تربعها فابدء بالشق الايمن ثم
 يمينك ثم تدور الى المؤخر فتأخذه بيمينك ثم تدور على الجنازة كدور

الأكابر
بلغ

كفى الرجا فاذا لا عبرة بالاعتبار المويده من الاخر من حسن البدر بيني الميت
وبان المقارن من دور الرجا المحرك من حيا الفطير الى عينه والمفروض
ان الحامل بنول الرجا والجنازة بمنزلة القطب فلا بد ان يتحرك من ديار
الجنازة الى عينه فان هذه الاعتقاد لا يكافي ما من المويدهات التي كاد
تبلغ كل واحد منها حد المحيية بنفسه وبلغ مصافا الى ما في الاخير من مكان
المرادة التبيين في اصل الدوران رد على العامة حيث نكروه رأسا كما دبرته من
خبر التقيه لا في كيفية الدوران وح فلا ظهر ما هو الا شهر ومن سنن التشيخ
المشي خلف الجنازة او من احد جانبيه والاول افضل اما الاول فله اعتبار
اتباع الجنازة ولا تتبعكم خالفوا اهل الكتاب وفي حاكمي تعلم ذلك ان
المسلك رايتهم يمشون امامها وغنى تبع لهم وغير ذلك مضافا الى ان التشيخ
المرتب فيها ظاهر في ذلك ذكره جميع من الاحباب واما الثاني من احباب
شي الكرام الكاتبين فليمش جنب السريبر مضافا الى ما فيها من اجماع جامع المقاصد
واما الثالث فلقنوي جمع غير مضافا الى اظهره التشيخ الدعاء بالما نور عند
مشاهدة الجنازة وهوان يقول الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المحترم والسواد
الشخص المحترم بالمعجز الهالك والمواد به اما الحمد على نعمة الايمان وان لم يجعل
الكافر حتى لا يرضى بالموت او على نعمة ابقائه للطاعة والاستعداد للقاء الله
تدرك الموت وعلى الثاني فالمراد بالهالك من على الجنازة دون الاول وعلى ابي
حال لا الثاني بين هذا المضمون مرجحان لوجوب لقاء الله او يقول الله اكبر هذا ما وجدنا
الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما الحمد لله الذي تقدر

بالقدرة

سبح
سبحك

بالقدرة وقهر الجهاد بالموت فانما اذا لم ذلك ليريق ملك الابكي رحمة لصورته
واذا حملها يقول بسم الله وبالله صلى الله عليه واله والحمد لله اعظم للمؤمنين والمؤمنات
والنفس والتفكير في مال الامر ولا يعلق بالموت ذكرها جماعة وتستفاد من الخبر المروي
في نواهد الكافي عن ابي صالح وما ياتي من قصرات فيج البلاغة والمشي خلف الجنازة
او من احد جانبيه والاول افضل اما الاول فله اعتبار باتباع الجنازة ولا تتبعكم
خالفوا اهل الكتاب وفي حاكمي تعلم ذلك ان المسلك رايتهم يمشون امامها وغنى
تبع لهم وغير ذلك مضافا الى ان التشيخ المرتب فيها ظاهر في ذلك ذكره
جميع من الاحباب واما الثاني من احب ان تمشي الكرام الكاتبين فليمش
جنب السريبر مضافا الى ما فيها من اجماع جامع المقاصد واما الثالث
فلقنوي جمع غير مضافا الى اظهره التشيخ فيه ووقع الخلاف كما غفل
والمنع في رجحان الجانبين دون وان كان مرددا بما روى ويكره فيه المشي
اما ما مظهر كما هو الا شهر لا طلاق الهني عنه فيما ورد الحومة خلاف الاجماع
مضافا الى خصوص الجوزة وهي كثيرة منها الموثق المشي خلف الجنازة افضل
من المشي بين يديها فتعين حمل على الكراهة خلافا لابن الجنييد ففرق بين
صاحبها فلا غيره فجمع جميعا بين الهني والحاكمي لفعل الصادق ع في سير
ابنه اسمعيل وهو ضعيف مع كون من قضيا الاحوال واقرب احتمالا لانه
القبية فانه المنقول من مذهب جماعة هيرم وللعلماني ففرق بين المعادي
لذوي القرى فلا وغيرهم فجمع استنادا الى بعض النصوص المفصلة كانت

لما عن المعتز والذكر
فقياها مظهر وهو غير
مضاف للكراهة موافق
للقية

رواه في البخاري
رواه في الترمذي
رواه في المعجم
رواه في المستدرک

ضعفه ورواه عامر بن منطلق المروية بالشهرة الأبية عن قول
القيس لذلك وترك الضحك لقول ابن المومنين عليه السلام كان في الحج بالأنفة
وقد تبع جنازة سمع رجلا يضحك لقول كان الموت فيها على غير ناكب وكان
الحق فيها على غيرنا وجب وكان الذي نرى من الأموات سفر عما قيل لنا
راجعون بنوهم أحداثهم وما كل تراثهم كانا محمد بن بعدم فينا كل واعظم
طوبى لمن ذل في نفسه إلا أن قال ^{رواه في الترمذي} وعزلت عن الناس شره الحديث والحلوين
حتى يضع الميت في اللحد وفاقا لما عن جماعة منهم الحلي والفاضلان خلافا لما عن
الاسكا في لنا المقبرة ينبغي لمن شيع أن لا يجلس حتى يوضع في لحده فأذا وضع في
لحده فلا بأس ولا بكافة الجرح كان رسول الله ص إذا كان في جنازة لم يجلس حتى
يوضع في اللحد فقال يهودي أنا لفعل ذلك فجلس وقال خالفوهم لضعف التسديد
والدلالة لكونه من قضايا الأحوال وأن الاستمرار قد ثبت به أيضا ولعل المختار
قد اختصت هذه المدة وبالأول يجاب عن المعتبرة الحاكمة لفعل في الحسن
فلما انتهى إلى القبر تنحن وجلس فلما أدخل الميت لحده قام فحشا الجرح والركوب
في حال الذهاب دون الأياب للصحة مات رجل من الأنصار فخرج رسول الله ص
في جنازة قال لبعض أصحابه ألا تتركب يا رسول الله قال إني أكره أن أكره ^{المملكة}
يمشون وفي أخوك الصريح رأي رسول الله ص وما خلف جنازة ركبانا قال ما استحي
أن يتبعوا أصحابهم ركبانا وقد سلموه على هذا الحال ومن التعليل بغير الاختصاص
مضافا إلى التخصيص به في بعض الأخبار ولا سراغ به وعن الشيخ الإجماع عليه ولما

ارسل

ارسل عن النبي ص عليكم بالعقد في جنازكم وعن الجعفي والاسكا في خلافة ولما انظر على ما
قام لهما وترك الرضا وغير صاحبها فانه مكره وعكس سند وبظنا فرت الأخص
بالطريق وفي بعضها علل بالتحقيق ليتغير صاحب لعزاء وعليه فيعدي إلى
كل غير واما حكاية خروج رسول الله ص في جنازة سعد بن أمية ورواه وحده
معللا بأن ما في الملكة من قضايا الأخلاق مما يكره في حال الاختصاص
الحب والحافض عنده ففي المقبرة المروية تقع عند راس الميت وهي جانيص
في حد الموت قال لا بأس أن عروضة فاذا خافوا عليه وقرب ذلك فلتخرج عنه
والمروية عن العليل لا تحضر بطرح الحكم إلى سائر الأحوال التي هي فطنة خصوص
الملك كالتشيع وقد اتفق برونه البكاء عنده في الفصيل
والنظر فيه أما في فضله أو العسل والغسل والكيفية فهنا مطالب
تفصيل الميت واجب كفا في لا عني لا مطلقا ولا على الولي وإن خاف
بعض الأخبار تير في الثاني وعلى ذلك اجابنا في الفضا مضافا إلى الأول في أصل
الوجوب أو التخصيص به في النصوص والاشكال بأن الكفاية متنا في تعيين
الولي كما يأتي مدفوع بأنه لا يصير في الوجوب على الجميع أن يعتبر في صحة الفعل
من غير الولي إذن الولي وفضل عظم وتوابعه جسيم كما ورد في الأخبار كما لم يرد
عن عقاب الأعمال عن رسول الله ص أنه قال في خطبة طويلة من غسل ميتا فادي
فيه الأمانة كان له بكل شعرة منه عتق رقبة وقع له مائة درجة قيل يا
رسول الله وكيف يروى فيه الأمانة قال جيت عورته وجيت شيمه فان لم يستر
عورته ولم يستر شيمه جط أجره وكشت عورته في الدنيا والآخرة والجرح كان

الخائف والحجب عند
لأن الملكة تشادي
ومن عموم العلم

فما ناجى به موسى ربه قال يا رب ما لمن غسل الموتى فقال اغسل من الذنوب
 كما ولدته امه الي غير ذلك في بيان المغتسل وشروطه وهي امور
 احدها ان يكون اما به مباشرة الولي او باذن من فطره ثم مقدّمه في بيته
 اولياء الميت اي من له الاولوية على غيره في تفصيله وبقيّة تجهيزاته
 بحيث لو ارتكب نفسه على الوجه المعتبر ليس لغيره ان يتقدم والاوجب
 على العيزان يثابذ من غير تركب واصنافهم ثلثة كلها مرتبة الزوجية الملكية
 والاولوية بالميراث الزوجية والولادة والحكومة اما الزوجية فالزوج ولي
 زوجته في ذلك مقدم على غيره ولو كان مالكا او ابا او اخا او غيره اجماعا
 محصلا ونقله والاخبار به مضافه في ابواب الجنائز منها المعتبر الزوج احق
 بالموت حتى ينعقد في قبرها ومنها ما ياتي في باب الصلوة ويمكن التمسك
 بعموم النصوص على انه على ان الاول باحكام الميت الاولى غير ان حيث ان
 للزوج اولوية في الجمل كما لا يخفى واما ما ياتي في ما دل على تقدّم غيره من ذوي
 ارحامها عليه فلو اعتبر محمول على النقبة كما عن الشيخ ويعتبر الحرة والامة للغير
 واما المنقطع ففيها اشكال من المثل في اطلاق الزوج عليهم وفي الاجاد انها
 اجرة والاحياء في حسن بان ياذن كل منة ومن الولي بعده لو ارتكب
 الاخر او ياذن معا لو ارتكب ثلث واما الملكية فالملك مقدم على غيره
 بعد الزوج من سائر الارحام ذكره بعض الاصحاب ولما اظهر على قولي من غيره
 وهو حسن نظرنا الى استصحاب الولاية ولا حمل اطلاق دليل الزوجية ولو بعد
 المالك استركوا في الولاية فيما ذن احد هما لاخر لو ارتكب نفسه ولا اذا ناعا

للثالث

بطل

لثالث واصل الاولوية الميراث بتسميته وان كان الوارث غير ذي علاقة
 وهناك اجتناب اشد الناس معه علاقة فهو المصروح به في جمل من الكتب
 كالشرائع والتحرير والقواعد ونهاية الاحكام والارشاد والمدروس والمعة
 والذكرى وجامع المقاصد والروضين والمسالك وغير ذلك وفي الجامع
 الظاهر انه جمع عليهم وفي الحدائق لا خلاف فيه نصا وقوي والذخيرة في الصلوة
 كل مع عدم القول بالفضل وبالجملة لا يبعد فيه دعوى الاجماع بل وفي كلام
 الجليل القويم الحكم لجميع احكامه كالروض وتوقف فيه في المدارك كالذخيرة
 في الفصل بينه وبين من كان اشد الناس به علاقة وافتى بتقدمه صريحا
 في المقامات لتامع ما مر قوله نعم ولو الارحام بعضهم اولى ببعض فانه من
 باب حذف المقتضي فبعد الاحكام السابقة كان في فيه فانه لا اقل من الميراث
 والعلوي المروي في الفقيه ولو رسلنا يغسل الميت من كان اولى الناس به
 اوين يا موه الولي بذلك وتقصير الخالف الدلالة على اولوية الميراث
 باحتمال الطائفة اسديته العلاقة او بتأديها اعتقاف ولا جاد من قبل
 ان الاول في لياثات الشرع ظاهر في المصروف في الامور ويهتد به الايات
 والروايات ولا تصرف اشد من تصرف الوارث ولو لا الاثم الجمل لكن
 كيف والكل كما اعترف به في الذخيرة مضافا الى ما في الصحيح الرجل يموت
 وعليه صلوة او صيام قال يقضي عنه اولى الناس بميراثه ولا ريب ان
 الولي الذي جعل اليه احكام الميت هو الذي اوجب عليه الشارع نصا
 فان مات الميت ذكره بعض الافاضل ثم انه لما كان الاول بالميراث لم يجر

الافاضل

لا يجزاه بالعلم الكذابي
 مضافا الى دروده كتابي
 الرضوي في رواية الشيخ
 غياث بن ابراهيم صحيح

ان تراحموا ذوى الولا كما لا جانب لا جرمهم الاولياء في التفضل لو اجتمعوا
 مع ذوى الولا و ذلك طبقا لهم في الولاية موقفة بترتيبها في الارث ^{الطبعة}
 الاولى وهم الابوان والا ولا مطلقا يتقدمون على الوسطى وهم الاجداد
 الاخوة كل ذلك على السفلى وهم الاعام والاخوال وكذا الوسطى على السفلى
 لما ذكره الكل على الجانب ولا فرق في ذلك بين كون الاجنبي هاشميا ام لا
 ولا بين كونه وصيا ولوى في التفضل او اخلافا لما يلزمه الاسكان في ايضا في
 الثاني والمفيد في الاول على ما ياتي في باب الصلوة عليهم والاحسن الاحتياط
 في الاول نظر الى عموم حرمته التبديل واما ارباب الطبقة الواحدة
 لو اجتمعت فتباحث ام لا قد كورهم تقدم على اناهم وبالغنىم على صميم
 والاب في الطبقة الاولى على غيره منها صرح بالثالث في الروضة هنا
 كالذخيرة في الصلوة ويعتبر الوسطى في الروض كنهه وقد ثبت ذلك
 الى المشهور وعلى الاخير مع الاتفاق المحكى صريحا وظاهرا بانرا شفق فيكون
 دعاؤه اقضى واما الاول فقد صرح به جماعة كما في الشرايع والقواعد في
 التخيرو والارشاد والدروس والمسالك والروضين والذخيرة وجعله في الحد
 ظاهرا لا صريحا بل على المشتكى في الخلاف فيه الا انه في الصلوة ولا قبل بالفرق
 ومع ذلك كله فالمقام لو كان من المراتب فكيف فيه بالمرج ولو استحسن
 واحتمال كالكثرة في النصب ^{خارج} او اخبر به بمسألة واهل جنتها
 وموافقة للاحتياط والشهرة لو لم يكن مجمعا وليس بعيد بعدد عما يحكى
 قول بالتفضل بين رجولية الميت فتقدمه وان ثبته فلا نظر الى عدم امكان
 وهو في الموضع المذكور في المباشرة

وما عدا الاسكان في مرتبة
 اجل على الاب والابن هما
 لا وجه لم يستأ في مقابل
 السفل

فقد ذكرنا من المراتب شارة الى ان
 قد يكون منها ما لا يتقدم على
 الاخر والاولى في الترتيب

المباشرة وهو لا يمتنع في مقابل اطلاق ما حكى من الاجماع ولو ظاهرا مع انه
 لا يستلزم المدعى لجواز ذى الولى لغيره ولو مع العائلة وكيف كان فان الولاية
 امر وامكان المباشرة امر اخر بينهما عموم من وجه فعدم شترط في اذن الولى ولا
 شترط في الولاية امكان المباشرة ولا في امكان المباشرة الولاية فلا يلزم
 من عدم كل عدم الاخر وهذا واضح واما الوسط فلا يمتد الى ابى اوه فاولى
 بان لا يلى غيره فوجوده هنا كعدمه لنقصه سيما في جنب الكامل
 ولا يلى لغيره فيه ونياية فرع ولا يمتد مع ان الدليل مقتضى لا يلى
 الولاية فيما نحن فيه لا يضره اليه ويكفيها الثالث مضاعفا الى ما ياتي في هنا
 ما سبق واعلم ان من تقرب من الابوين يتقدم على من يتقرب به من
 الاب من الابوين يتقدم ذكره جماعة ووجهه ظاهر حيث انه لا يثبت مع حقه
 اصلا وهل يتقدم الاكثر نصيبا من الطبقة على اقله ذكره جماعة هنا وفي الصلوة
 كالذخيرة وغيره بل عده الرماض شهرا ولو نظير وجهه واستظهره منى الامة
 والرواية مشكل والاحتياط فيه ظاهرا بان جئنا من احدهما من الاخر والغير
 من ظاهرها ولو كان احق الارحام بحسب المذكور في طبقة واحدة او بحسب
 الطبقة مطلقا غير بالغ فهل يقط اعتباره فيقتل الولاية الى الاخير ولو الى
 الحاكم في الثاني والى الاخير في الاول امر يعتبر هو بنفسه ويتولى عنه وليه
 حتى الحاكم توقف فيه بعضهم ودرج الاخر الاول وهو الاظهر لما مر من ان حجة
 كعدمه ولكن الاحتياط اولى بمثل ما ذكره ويورد الحكم في المخوف والغائب ولنا
 هنا بما مشله بوضعها جميع ما حرمنا لك من القواعد في الترتيب وطريق

الاحتياط فيها مثلا توفي زيد وخلفه البنيين بالعين فلها الولاية سواء
 وكلت في المبالغة وفي بالغ بالغته فللبالغ وحده وفي بالغ وصغير فكان
 وفي بالغ وصغيرة فللبالغ وحدها والحكم في اول شقي التعلق ظاهر
 والاشكال في عكسه وهو اجتماع صغير وبالغته والاظهر اخضرار الولاية
 في البالغته وسقوط الصغير راسا الا ان الاحتياط استند انهما من وليه لو
 جهزت بنفسها او استندان الغير منهما ومثله ما لو لم يخلف الا صغيرا
 او صغيرة فعلى الاقوى ينتقل الى احدي الطبقات اللاحقة بالترتيب
 حتى لو فقد الوسائط الاربع يؤل الامر الى الحاكم بالاصالة ومثله المخرج
 والكمال القضا والاخطو الجمع بينها وبين ولي الناقص ولو اجتمع الجهتان في
 الحاكم استوزن منهما ولو انفرد الناقص مطم في كل من الطبقات الخمس
 استوزن الحاكم بالاصالة خاصة على الاقوى وهل يضاف اليها الجهتان
 بدلا على الاحوط لولم يكن مع الاتحاد توفا او الاختلاف لهم ولي خاص والا
 فهو المضاف او لا يضاف الاولى الاولى في اشكال والاظهر الاخير ولو
 اما وابنا بالغ الولاية او اما وابنا كملت قلها او اما وابنا صغيرا فكما
 مرفقوى واجبا اما الاب فله الولاية مطم اجتمع مع الولد ذكرا وانثى
 اومع الام ومن جميع ما ظهر حكم امثلة سابو الطبقات حتى قسبي الولاء
 كذا الحكومتين فوي واجبا ولو اتفق بينهما معارضة المذكورة مع الاقوى
 فيحق الاحتياط ايضا ولو غلب غير الولي بدون أدلة فسد ويجب الاعادة
 وكلت الصلوة ولا ينفع الاذن المتأخر واما غير العادة المحضة كالدق مثلا

مع الاتحاد توفا
 او الاختلاف

في كل

فلا يخفى

فلا يخفى عارته وان كان فاسدا بل قبل بانه غصبا وبضم جعل الولاية
 بعد والى المؤمنين بعد فقد الحاكم واخر حجة احوط كنف الحكم والاعتراف
 على دليل العدول نعم الاحتياط حسن اما الحاكم فمناعه الادلة كما سلف
باب المناظرة المذكورة والا فربما لا ما استثنى فلو لم يوجد ماثل
 دق من غير عمل على الاشهر الاظهر بل عليه الاحتياط من الغير خلافا لفتنة ما وجبه
 على الاضيق من وراء الشك وبغزة عن ابن زهره مع اشتراط تعيين
 لنا الضم المستفضة للغير في العلح وغيرها المعجزة عين ما ذكرها
 الصحيح من الدرة عرفت في سفر وليس فيها ذم وحرم فلا نشأ قال قد نكح
 بنينا معا وعن الرجل يموت وليس معه ذات محرم ولا رجلان قال بدفن كما هو
 بنينا في غير ذلك وما بنا فيها من الاجابة لا كافرها بوجه ومقتضاها
 سقوط التيمم والا فزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وتريد بانما علة
 النوع وهو النظر والامساس ومن جميع ذلك ظهر ان هذا شرط اختيارا
 واضطرارا واما الصور المستتاة فمقتضاها الزوجية فيبيع للكل الزوجين ان
 حصل الاخر وهو في الحالة موضع وفاء على انظر المستظهر في كلام الجماعة وقا
 الخلاف هنا في مقامين احدهما انه هل يجب ان يكون من وراء
 الشك او يبيع ولو عاينا قائم بين الصداق الثاني وهو من ذهب الى
 الاول كما عرفت في بعض كتبه فبين زهره ونسب الى جماعة من المتأخرين
 والاظهر الاول للمستفضة للغير كالصحيح عن الرجل يبيع ان ينظر الى امراته
 حين يموت ويصلها ان لم يكن عندها فمقتضاها وعلى الدرة هل يظن
 المقتل ذلك عن زوجها حين يموت قال لا بأس بذلك الحد بنسبها
 غيرها وما يحد لها ما يدل على الاستبراء وان بلغ بالغ محرم على ان
 ولا ينال باعكان عمل المطلق على الصلوة واظهر به نزعنا رجحان ما ذكرنا

بفهم لا كذا بل لا منه حقيقة ونقلا كما في الرياض هذا مضافا الى إمكان
 التمسك في ذلك له بعضا فترفع حينئذ الثاني لان الاضطرار حين
 وتامها انه هل يخص ذلك بحال الاضطرار ويجوز ولو احتسب الرجوع
 المماثل الا انه الثاني وهو الاضطرار لا خلاف الا انه بالمراد ولا يخص
 التمسك في كتابي الاخبار الاول ومثله خبر عليل السند والدلالة
 الاضطرار هذا لا سابق ولا فرق في الحكم بين المدخله وغيرها ولا
 بين التامه والنقطه ولا بين الحزم والامتناع الدليل بل يظن
 بعضهم كذا كرى والدخول كون المطلقة الرجعية بحكم الزوج بل يظن
 ان العبرة عندنا بالرفاهة في العدة وان كان حين الفصل خارجا عنها
 وان كانت المطلقة الفصل من المنكره غيره وان بعد الفرج في
 المحرمه بل خلافه في الجملة نص عليه في الرياض وغيره بل عن التذكرة الاطلاق
 وبه استفاضت النصوص في الخلاف هذا لا سابق في المقامين الا ان
 انتم هذا بالعكس فيها فتم تغيرون هذا الجواب والاضطرار ولهم في
 الاول ظهور المستفاد من القصة وهي كثره ولذا خر المنقري في الرياض
 وغيره مضافا الى الاطلاق بعض النصوص في استحباب الحال ونظير سرف
 بعض المعبدات في اتحاد حكم المأدوم مع الزوجين واحتمال كون القصة
 وجود الغير الصحيح الصحيح عن الرجل يخرج في السفر ومعه امراته فيقال
 قال نعم وانتهى ونحو هذا بل في غير ذلك من غيرته ومعه امراته
 وهو قري الا ان الاول احرط وفي الثاني اطلاق الخبر باعتبار
 المماثلة الا في حال الاضطرار وتخصيص المجزوء للثالث مع الرتبة في
 والخبر يطالب بسنده ولا يصل عدم اعتبار المماثلة الا ما ثبت بالاجماع وهو
 غير المحرم سيما وهو معارض بالصحيح المجزوء للثاني ولعله قري كما هو مذهب بعض

قوله وانتهى ونحو هذا بل في غير ذلك من غيرته ومعه امراته
 المستفاد من القصة وهي كثره ولذا خر المنقري في الرياض
 وغيره مضافا الى الاطلاق بعض النصوص في استحباب الحال ونظير سرف

بعض العبائر كالنافع والاضطرار في هذه المسائل في موقعه وفيها ان
 الفصل بين ثلث سنين او اقل ذكره الفصل بامره وانما رجل خفي
 بها وبها بهذا هاتين بين الاحجاب بل عليه الاجماع في ضمانه الاحكام في
 النظر في الاول عن المنهى والذكره خبر المجزوء مضافا الى الغير ولو
 بالجبر عن العبي الى كم فلهذا الثاني فقال في ثلث سنين وعن بعضهم
 هذا المماثل هذا نص لم يظهر وجهه الا انه احرط وهذا اقوال اخرين يادى
 كقصر الفصل بين الصورتين فخر الاول دون الثانية في حال الاعتدال
 ولا اعتبار به وبين مخالف للاضطرار والمدار في السن حال الاعتدال
 وان طال لانه المتبادر عن الدليل **الثالث** الايمان فلا يصح الفصل في زنية
 الكافره وان كان ما نزل اولها الف الاول فوضع وفان ولا في السلام
 شرط لصحة العبادات وباني من النصوص ايضا ما يدل عليه واما الثاني فيمنع
 عما قرينه وفان الجاهل من بطان عبادات فهو لا يفقد الاية فيمنع
 وباني محضه هذا كله في حال الاخبار وهو وجود الموقف المماثل او
 بمكة واما في حال الاضطرار فانه النصوص فيمنع بامر المرفق الزمنية
 به بل وجوب ذلك عليه وان لا يجوز دفن غيره غسل والحال في ذلك والاصل
 في ذلك كله مرتين عار عن العار في عم في الرجل يموت في السفر
 رجل مسلم ومعه رجال يضامون ومعه عتقه وخالفه صلوات الله عليه
 عليه قال في بطلان عتقه وخالفه في نفسه ولا يقرب بالضامري وغيره
 يموت في سفر وليس معه امرأة مسلمة ومعه نساء يضامون ومعه
 وخالفه صلوات الله عليه قال في بطلانها ولا تقربها الضامرية ان قال قلت
 فان مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرأة مسلمة من ذواته
 ومعه رجال يضامون ونساء صلوات الله عليه فيمنع من ذواته قال

من سرج شرط الا ان لا يكون

الضاري ثم ليس له هذا اضطر وعي المرأة المسلمة يموت وليس بها امرأة
 مسلمة ولا برجل مسلم من ذوى قرابتها ومها نزل بنده ورجال مسلمون
 قال فقتل النصارى بنده ثم قتلها وبغداد في الحلة جسر زبدى خلاها للبهائم
 قال وعندى في هذا وقت والا فربا لدن لغيره على كل عمل
 الميت يعقوب الى النية والكافر لا يعقوب منه شدة القرينة وانما خبر بانكره
 جميع ذلك من جنت همد فلا يسبح في مقام بل انفس المومنين من اجل بل اعرف
 غير واحد بان لا خلاف فيه الى عصر ومن هذا نظر ان طغى في الحرب
 بفتح الالف وزيد بنه الثاني لا وجه له مع ما علم من ديدنه من الجهل بالحق
 والضعف الخبير والذكرى قال مع مروه فمثل ذلك والفرقة فيه
 مجال لتجاسة الكافرة انه مكلف بعقد عمر الظواهر ومجاوب عنه بقول
 ماسر وانه ليس هذا حقيقيا حتى يثبت عليه ما ذكرت بل انما هي
 كوصف الجنب والمأخوذ ثم ان مقتضى النظر الضعيف ان يترك الكافر ولا
 يصل بدنه ليزول عنه التجاسة الظاهرية كما قيل ثم القتل والاحوط
 ان كتاب الموت للنسبة في الضعفين نظر الى قاعدة الاستيفال بل في
 المخالف بين ما بين معا على الاحوط ولزوال العقد فالاحوط اعادته لصل
 لما ذكر بل لا ينج عن قوة لا جماع مترا بط فرج الاسر وقطعه لم يعلم له حال
 العقد فيما قل بالميت وعدم كونه عقدا حقيقيا او لم يمنع الكافر ففى
 اجباؤه وجهان والاو لا ينج عن من جهان نظر الى انه ان كان امره
 وجعله قادرا على الفصل مكلفا للمؤمن بقتل الفصل اليه حيث كان وان
 كان الفصل مكلفا للمؤمن له فنه حيث ذل من ابطاله بالبرى ومن
 وعلى الاول هل يكون عمدا ام باجرة فيه وجهان وهل شرط في صحة
 امر المسلم بنده الذمى ان لا يشحن نظر الى انه بذلك يصير كالاالة والفصل

ولزوم لا يصغر المظهر فيمنع منه ما
 في الرضا ان به النسخ هذا حقيقيا
 وان كان به فلان عقد الميت ما قبل
 اجرم وجوب الميت فيه ستم بقتل الميت
 الكفا فلا يندفع اليه ووراثته فيه ولا
 فانه للمفروء في كونه الميت من يد له
 ان يكون ميتا له وان كان ميتا
 والله وان كان لا ينفى في قتل الميت
 وان لم ينفى عدم حرز الميت وان كان
 حصره الكفا ولا ينافى في ما ذكرنا
 هنا وفصل الاختيار لان اركان
 منها ان لا يملك على شرا ما كان له
 رجمه ومناسته

وفيه وجهان اخران
 والله اعلم بالصواب
 في هذه الاوهة في
 كذا وكذا

والفصل صادر عن المسلم وهو احرط وان مال منها الى العدم او تركه
 وعدم الدليل **المقتضى** في بيان المقتضى ونشر البطر ونحو **القول**
 الاسلام فلا يجب على الكافر باصنافه كذا ما كان ام غيره وما كان ام لا
 بل لا يجوز بل اخلوا احد بل اجماعا عام لا ينفذ عن الذكرى والتمسك
 هو الظاهر اروض مضنا فالقاعدة في قبضه العباد ولم يتبله الادله اليه
 ولا نه احوالهم ومودة وقال قال الله سبحانه ومن يتولىهم فمكفهم
 للفرق عن النصارى يكون في السفر وهو مع المسلمين يموت فقال لا يصله
 مسلم ولا كافر ولا بد منه ولا يقيم على جبهه وان كان اباه وعن الغيرة يرى
 عزلا لم ينفى ربه عن المصادق ثم انه نفى عن قبيل المسلم قرابته الذي اشر
 وان يكفنه وعن الاحكام انه قال معونة للميت ثم هل بلغت صلبت
 تخبر عن عدى متبعه اسك واصحابه قال وما صنعت بهم قال قتلنا
 وكفناهم وصلنا عليهم فصلت الميت ثم وقال خضك القوم بالمعوية
 لكننا لم نصلنا استغفرك ما كفناهم ولا غلناهم ولا وصلنا عليهم
 ولا دفناهم ولعلكم تعرفون المخرج فهم في حكم الكفار كالفلاة وقد مر
 به جماعة بل وصريح في المكلف بان في حكم الكفار من اكره شيئا ومن ترك
 الدين وان اظهر النصارى دينه ولكن ضام مرنا ولم يذكر فيه خلافا
 ولا بعيد نظر الى الحرم واما الى الف فالأكثر ومضم القاضيان و
 الضمندان والمعنى الثاني انما انما يصل بل عند مشهور وذات جماعة من
 المتأخرين الى العدم كالذخيرة والربا في وغيرها وعن المدا رب
 واليه قبل الجار سبقا لله عند وظا الشيخ في بيت وعن ابن البراء وهو
 لازم المرفضى والحق ومن يقول بمقتله ينافى كفر المخالفين وللأولين
 عموم قوله عم اعلى كل المرأة الا ان قتل بين الصنفين ونحوه وللثاني

اصالة البراءة وقد تضمنه العبارة وعدم انفك في الادلة اليهم او لشك
في التفرع للبعد خصصا في كلام الاثمة ثم وانحصارهم مضافا الى ما
ورد من ان قبيل الميت لا حياءه وان لا حياءه لهم والفرق عن المخلص
معهم وموادهم في غير الفروع والاصحاب المراسدة يكفهم بلربما
جعل دليلا وبريد الجميع حكايته الحسن ثم مع معوية الماشية ونسبنا
لا نخرج عن النحان وعلمنا من ما صرح فيه بالبراهمة ونسبنا المسالك
بان مرادهم مع وجود غيره والا فاعتن عليه من غير كراهة وسبقنا
ذلك جامع المقاصد وذكر والقبلة اذا غلبت اجزاء او قبيلنا قبله
عنهم لا غلبنا وفي الاول ان هذا انما يتم لرغم الفاسل به والا حاشا
ونظر فيه الثاني **فوق** اذا وجد بعض الميت فاما صمد ما وما فيه
الصمد ما وبلدا وما فيه القلب وعظم او ما فيه العظم او قطعة لحم محرر بالاسم
سبعة وفي الامثلة الاول محض بالاسم مع القبيل والتكفيل والصلوة
والدفن اما غير القبيل في الاولين من التحيزات الاخر فينا في المسند
فيها في مظانها واما الفصل منها هذه وان كان ما لم يرد فيه نص محصيه
الا ان اخرى باقية ما دل على وجوب قبيل العظم او ما هو فيه من حكاية الاجزاء
يدل عليه مضافا الى ظهور الاتفاق فيه فحصل احب ان منهم من صرح
به ومنهم من صرح بوجوب الصلوة عليه ومنه يعلم وجوب الفصل كذا يدل
وهو لا يخرج عن ما دل ونقد في الحدائق ولزم الظاهر في استسقاء الانها
لتم المطلوب بالضرر الكثيرة المراسدة في الصلوة عليه هذا مع ما يدل الجميع
بقاعدة المسير والا استصحاب والمسل الا في في مجتاهد المسير واما في
القلب بالرجوع فينا في بعض ما مر بالضرر بالصلوة عليه وغيره مضافا
الى ما ذكره الشهيدان من الغليل بشر في القلب لمصلحة العلم والا عفا الموصول

وله وجهان استعمل
مضاف بقية العظم منه

الموصول الى النجاة وربما نسب هذا الحكم الى اولها وكيفية ان هذا هو ط
لزم نقل بانه النفس واما التخييل في الجميع بقية اشكال كافي فبانه الاصل
وخلافه والا حياء حسن واما العضم الذي يكون العظم فيه فخير
الا في الصلوة عليه والتخييل لو كان محله هذا امره الطهر والا حياءا
وبهذا الحكم وان كان لغير ما اعترف جماعة بفقد النفس فيه فخصه الا
ان نقل الا جماع من الخلاف والمتمسك كل هو في جامع المقاصد لغير حبيته
الى الا صاحب المريد بالشفقة الثانية وغيرهما من المريدات الاخرى
قاعدة المسير حرج ما خرج يدل عليه قال في الروض بالقطعة ذات
العظم ذكره النحان واضح عليه في الخلاف باجماعنا ولم ينفك عن انفس
بالضرر ولكن نقل الا جماع على نفي كاف في بنوت الحكم بلربما
كان اقوى من النفس واما العظم المحرر بقية فلو كان احوطا لذكره في العظم
المباني من الحي وفيه عظم وغسل الحلق القطع بالشفقة واما اللحم المحرر
العظم فالنظر ان عدم وجوب الفصل فيه اجماع كالمصلحة والتكفيل المحقق
كما ان وجوب دفنه لغير اجماع انما الكلام في انه هل يجب دفنه في الخفية
نسب ذلك الى سداد وبقية المنة نظر الى قاعدة المسير وبقية الحلق
في العظم لعدم الدليل ولعل نظر الى ان قاعدة المسير قد خصصت
بالاجماع على عدم التكفيل بالقطع الثالث ولا يستلزم ذلك الا جماع على
عدم اللبس في القطعة الواحدة بالاجماع المخرج عن القاعدة الحلق
باجزاء القطعة الواحدة فيقتصر على محصيهما عليه ويجب ان يورثها
ثم استقواء وكيف كان فهو احوط ولو شك في القطعة انها من
انسان او غيره لم يفتقر به حكم الا صالة البراءة في الكلام في القطعة
وهو ان كان كالمربعه شعر فما اذا رويكم القطعة في فيها عظم ولدوا

بحكم الخالصة عنه الا ان اللف هنا صفت **الثاني** ان لا يكون شديدا
 قبل بان يدي الامام وما في المعركة فان كان كذلك فلا فصل
 ولا كفوف ويصل عليه اجماعنا كما في المدرس بل في اهل
 العلم الا من يترك عن المعنى والخصوص به مستغنى وبالمجمل
 في الجمل ما لا يرب فيه وهذا ما نل الا في مد تطلق الشهد في
 الاجسام مع ما مر على من قبل دون ماله واهله وعلى المطعون والحق
 وغيرهم وليس في هذا ما سوى ذلك ولا نقا على النظر وكفنا ان
 التناهي من عمل الشهد عن عمه لا من خصه نظر الشهد ابناء عا مخرجنا
 في اصولنا في بقاء الشهد الراد في مقام ترهم الرجوع على حقيقة
 في عمه اولد اتفاق هذا على ان ينفاد من نك عبادهم بل من بها هذا
 مضانا الى ان التناهي في الشهد انما لم يدر مكره المكون حيا
 وقد مات في المعركة قبل انقضاء الحرب فلا اشكال ولا خلاف في
 سقوط عمله كالرادس كره حيا ونقلوه الى خارج المعركة وما في هذا
 او لم ينقلوه ولكن مات فيها بعد انقضاء الحرب فلا اشكال ولا خلاف
 ظاهر في ثبوت عمله حتى الثاني لان المعركة بعد انقضاء الحرب
 خرجت عن كونها معركة وانما الاشكال فيما الرادس كره حيا وما في
 في المعركة قبل انقضاء الحرب من ان البقرة في السقوط على حيوات
 في المعركة او على عدم الادراك حيا مع الموت في المعركة من اعتبار
 الاول المحقق بالصورة الاولى ولعله المثل ومن اعتبر الثاني المحقق
 بالتناهي كالمريض ولعله الا قدم نقل الى ط الشهد الرابع هل
 مختص الحكم بالشهد بين يدي المعقظ وفي حال حضرته او بصم
 كل جهاد سلبا وان كان دافعا كما في افعال عصارنا فيه خلاف

وله الاصل اجماعه ثبوت
 التجزأت في موضع اتفاق
 ابا حنيفة

خلاف واشكال ولا يعد الثاني وفاقا للمدرس وغيره
 لفظ النص لظن الى عدم الشهد والمقتول في سبيل الله الخامسة
 لا فرق بين الصغير والكبير ولا بين المقتول بالحد وبغيره ولا
 بين من قبل بعد صلاح الله وبغيره ولا بين الجنب وغيره كذا في
 النعم وفرق علم الهدى في لا خير نادر **الثالث** ان لا يخاف
 تناثر لحمه كالمترق والحدس والمسوع وغيرهم فان خيف له
 سقط العمل اجماعا ولا نه ضر عليه ومستلزم للثبوت كما هو المقرر
 وقد مر في النفس بان حرمة بدن المؤمن ميتا كمنه حيا مضانا
 الى ما ياتي ونيم وجوب العلم بالبدن وبما استفاض نقل اجماعنا بل
 العلماء الا الاواني كما عن الشهد وبما هو واه ذيل من على
 عن ابيه نعم ان قوما انما رسول الله فقالوا يا رسول الله مات
 صاحب لنا وهو مجيد وبر فان عملنا بغيره فقال بيموه وصنعه
 فخير بما مر فلا وجه لاستحالة المدرس به وبالعق في الجنب **الرابع**
 والميت الا من قبل الاول ويتم الثاني ودفن الثالث وفيه اية
 يشبه مضانا الى الاحوال فمحمّل ان يكون السكون عن التمسك جل فقد
 الماء لعمل الممنون فتمثل الميت على الجنب وعمله بالداخل
 لا وجه له مع افعال كونه غير جامع لشرائط قبل الميت والعمل اليد
 المتيمم عن الخامسة بناء على غلبة تحقق الرطوبة مع الميت ولو بالحق
 او الفضائل النازلة من منافع الرجوع فهذا ويمكن ان يرجع
 الامر بدقته لا جل ترهم الا نظام به لوصول الماء لا لا جل
 الاشعار بعد التمسك وكيف كان فلو سلم المعارضه فما مر هذا في
 بوجهه شئنا ولذا قال في اخر كلامه وبناء العمل على المثل ومع ذلك

كله فقدر رواه في يوم الرماض ودفن بنهم وان امكن القراع دون
الاخرين لان غايدتهما لا يتم بدون الدال غايدا كما في الذكرى
مختزى به كما ورد في الاجزاء الاشارة الى ذلك حيث مر فيها
نصب الماء عليه ومقتضاها الاكتفاء بالنصب الواحد وفي
الاختراجه وضم النية للاخرين استحالة ولا بعد الاول لا خلا في
النصب بالنصب والنية التي وكذا الفتوى به بعد التي عن الفصل راسا
وعلى هذا فالنيم واحد اعلى القدر بعد النصب ليعلم وهو مقتضى
الحلاق بالنف والفتوى وادعى المدعى القطع به وثلة في
الدروس من محال كل نص يتبين واستكمال فيه في القواعد ولا
وجبه واما الفصل الضربة والفر بينين في باب النيم انهم
وهل يقرب المباشرة وبمعنى به فواضع الميت كالملة بل لا
الروى الا على مضافا الى ظهور النص والفتوى فيه واما
الذخيرة من الوقف فيه واحتمال كونه يقرب بد الميت ومسح
منه بعد نية بعد **الرابع** ان لا يكون ممن وجب قتله
مؤدا او رجاءا انه يؤمر بالفصل حيا مختزى به بعد قتله فانه في
الجملة موضع وفاق وورد به نص صحيح بن كردين عن الصادق
عليه السلام المرحوم والمرجوة قتلان ومخبطان وليس الكفن
قبل ذلك ثم برهان ويصل عليه او المقص منه منزلة ذلك فيقتل
ومخبط وليس الكفن ويصل عليه ومخذه عن الفتوى برسلا و
صنف السند مختزى به وهذا ما لا اول بل يجب لا يترك
لغيرنا ام هو من باب المختير والرخصة الاصل الاول وفاقا لا اكثر
وترفق في الذكرى وتبقر في الكفن ولا وجه له الثاني بل النص

راجع

هل يقتصر على موثر النفس كما عرفت الاكثر ومنه المنه والزيادة كما
او يعلم كل من وجب قتله من المسلمين كما عن النبي وعنه وهو
مستقر بالدروس ومنه الذكرى وقد ثلة كالنصاعد
استكمال ولعل الاول اظهر فقتلها فيما خالف الاصل على القدر الثاني
مع انه احرط وممكن الذكرى بالمتابعة في السبب قياسا على القول
به الثاني بل يكفي الواحد القاعى ام يتلى كاعمال الميت به و
بالخطبين صحيح المدرس هو الاول ههنا به الملاقاة بعض
الفتاوى لا للاق النص المؤيد بعدم عهد العند في غسل
الاغصاء وعن ثمانية الاحكام الثاني نظرا الى ظهور عدم المنزلة
من النفس ويتوقف فيه القواعد ولعل الاوسط واسط مع
انه احرط الرابع كما يؤمر بالفصل يؤمر بالخطوط والكفن كما هو
صحيح النص المختار بالفتح فاقصا من بعضهم على الاول وعلى بعض
الاخرين لا وجه له الخامسة انظر ان الاجزاء بما قتله كما هو المحكى
ثلة بما لا كلام فيه بل وعن صحيح المختار نفى الرب عنه وروى بما
يرشد اليه الكون عن لا عادة في النص وفي الكفن وعن
محمد بن يقين النعمان في جعفر ان رجلا اتى امير المؤمنين فقال
اني زنت فطهوا الى ان ذكر انه عم من جهة فلما مات اخرجته فطهوا
عليه ودفنه فقالوا يا امير المؤمنين لم لا تغسله فقال وقد
بالما هو منه طاهر الى يوم القيمة السادسة الاجزاء بما سبق
من لا غتال انما هو اذا قتل بالسبب الذي اغتال فلو اغتال ثم
مات حقت انفسه او قتل بسبب اخر لم يختص لعدم الا من يغسل الموتى
مضافا الى دعوى القطع في كلامهم كما عن ثمانية الاحكام في المرت

حققت فيه وما استشكل في الفصل بسبب آخر والاخرط ما مر
 ومعلق بهذا المقام امران الاول ما في بطن الميت من الاجنة
 اذا ماتت سقطت معه ولا تدرى كذا في الذكرى وهو غير بعيد
 وان كان في قبله نظر لانه استثنى من حيث وقياس ويمكن التقليل
 بما مر حتى لا يصح من الناس تقدم الثاني اذ قال قد بر ويمكن ان يصح بسبب
 الفصل في ذلك الوجه ان لا يفتل وكنيفان فاذا خرج وجب تجهيزها
 بلا كلام كما مر الثاني اذا عدم الماء ولم يبر وصلته او استعمله لم يحصل
 الفرقة ولو لم يبر ما كان في جانبها غسل على حب ما في باب التيمم
 سقط الفصل ولا بد ان يرمي لعموم الابدان وكذا اذا خرج من وجب عليه غسل من
 قبله لذلك وفي وجوب الفصل بعد اشكال افرجه من قبل في مثل هذه
 الحرم قبله وكذا غسل الكافر ويكفي في الاصل في المقامين واما الحمد ونداء
 لانه بعيد في عليه من ميتا بعد الفصل في ذلك كذا في الذكرى واما من
 انشد كالثاني معللا بطهارة من وفي فيه بعد تأمل ويمكن التقليل بعد
 انصرف دليل غسل المس الى قبله ولحقه مقام ما في اسم **المطلب الثالث**
 في فروع غسل الميت وهي مضافا الى ما اعتبره غسل الجنابة الا ما استثنى
 لما مر من سبعة **مشكوة** وما عجب فيه اذ لا الخياصة لها من من
 الميت قبل قبله وضما واجبا على محض الظاهر وتلا مستقيضا والنصب
 ولري غسل الجنابة لعموم المناقصة كالفن لها التيمم بل بما استفاد منه هو
 خلافا للشيخ فلم يوجب شيئا لانه لا يجزى قبله واخذ لانه الجنحة
 والحدث والري لا الا الاصل المندرج بما مر ومبني على منة عن المناظر
 المحرم بها التيمم والنية على الا شتم لا ظهر لعموم انما الا حال بالنيات خرج ما خرج
 وبقي الباقي مضافا الى الا حلالا كما مر من الخلاف وجامع المقاصد وعموم السرية

السوية عليه وبين غسل الجنابة خلافا لما عن المصريات والشيعة وقواه
 الذخيرة من عدم اعتبارها فيها اصلا للاصل المصنع من وكالاته
 ولا تدرى اذ لا الجنحة وفيه منع فلا وجه للتوقف فيه كما مر في الا حلالا
 والحجار وما عجب فيه قبله ماء الصدر وما جاء انكافره و
 بناء القراح هذه فروع بلية لفصل الميت على الميت بل المجمع عليه خلافا
 لما عن سداد ويدفعه معه الحمام وغيره وما يريهم مخاض
 ملك فرج بوجوه جلد والترتيب بين الاغسال بتقديم الصدر على
 الكافر وتقديمه على القراح لقاعدة الاستيفال وظهوره من نصيب
 الباب فاعان ابن حزم من استحباب الترتيب كغسل بقية الاحكام مضاف
 وهناك مسائل لا وليا اختلاف في كنية الصدر على احوال عنه مشهورها
 كفاية صدق في ماء الصدر من دون كفاية القاء شئ منه فيه وان
 لم يبر الماء بانه ولا اعتبار بالقاء وذن حضور من مرطلا وان يد
 او النقص والاول طه الدماء كما عن بعضهم وحضر الرطل عن المصنف
 ومرطلا ونصف لابن البراج والقاء سبع ورفات لبعضهم والمصنف
 ما هو المثل لانه المتبادر مع فقد ما يوجب التسديد من الثانية بشرط عدم
 خروج الماء عن الاطلاق فلا يجزى ما يرجع على الميت للاصل في الغف
 خلافا لمن حكى عنه المذاهب ومال اليه كل الممثل للثالثة مخاضها
 في الكافر كمن تاراي السدر لظن ما مر وكان الخلاف هذا منصوص
 القول بنصف فتقال على ما في المصنف وسداد وابن سعيد
 وهو موطوع او محمول على الذنب لرا بعل لمداد بالقراح الطهر
 عن مطلق الخلط حتى التراب فيم لا بد ان لا يخرج الماء عن الاطلاق
 واما الخمر من احد الخليطين فلا يكفي فيه محج ربقاء الاطلاق بل لا بد

القول في نفي القاء كذا في القاء
 سبع لعموم المصنف لا وجه له
 منه

ولا طهر او اذ غفره
 زكاة او لا في غسله

من عدم صدق الفعل بماه الكافور والسدر فصفة المقابلة والمقابل
 عنوا بالمرء حيث لا يذنه من شئ أصلا فلا للأصل مع لزوم المخرج
 غالبا والامرئ المرسل بفعل الأنية للاستحباب الخامسة لو صدق
 الخيطان فلا يقط الواحد القراحي نقا فافظا هو بل يجب الخلة بان
 يبقية اخران قراحيان بدلين عن الخيطين كما هو مخرج الأبرياء
 والدروس وجامع المقاصد والمسالك والروض والذخيرة
 الرص من نقابة الأحكام وعن الخيط او يكفي بالواحد كما هو مخرج النافع
 ونظ الدكري وعن الشيخ والمعتبر والمدرك او يتوقف كما هو مخرج
 وهو مظهر الشرح والقواعد والجماد اقول الأظلال اول دفقا د
 النص بعدد الماهم لا مركبة ولو شكنا فصفة لها عدة الاشتغال مع
 تأييد بقا عدة المصور وغمرات تثليث الفصل للثبوت ولرصد واحد
 اني سبيله وعن الاخر من عيا للترتيب فلو كان المتعدد هو الكا
 اني سدر وقراحيان والسدر اني بكا فز بدوا ولو وجدا حادا
 بحيث لا يفي تمام الأعضاء بل بعضها اني به وانه الفاعل وكذا لو وجد
 معا كذلك ولو وجد الخيطان قبل الدفن من وجوب الاعادة
 وجهان احدهما الاول واما بعد الدفن فلا بل يحرم من ثمة البش
 السادسة لا تغير الترتيب بين الاجزاء كفضل الجانية لعم
 الميزلة او العلية مضافا الى الاصل وعدم الدليل ولا المراتب
 بين الأعضاء ولا اجزاها لذلك ويجوز الامر بماس منها على الاشبه
 الاظهر لبعض من فلا وجه لاستكمال بعض الاخر فيه وكذلك لا يفتقر
 فيها بعضها الا ان الاحوط الترتيب في الجميع وفي الامر بماس منها كما
 في الجانية من اعتبار النقص العرفي وكيفية الفصل من المتدبر مجده والله

وله وجوه في ثمة على الاشبه
 وان كان راجع

والا نية اني غير ذلك السابق بل الاغسال التلثة عبادات منفصلة
 صفة وهو يفتقر كل اني نية عليه مقررته بمرام في فعل واحد مركب
 لا تغير الا نية واحدة للجميع في اوله مخرج الذخيرة ونظ المتدين كما
 عن جماعة هو الثاني وصرح بانها وجماعة هو الاول وخبر جلع
 المقاصدين الامرين والا وسطا حوط بل هو وسط نظرا الى
 لقد رالا واما والحوادث السوية التناضدان اتحادا فاصل قول هو
 النية ولا يخرج من غيره ولو كان وليا اذ قال مفاد ادلة اعتبارها
 ومع التعدد والاشترار الى الجميع بان يكون الجميع متغلا بالفعل من
 دون تعيين وترتيب فوا حيا عند شئ وعلم كل في قدره
 وان لم يكن فعينا بالفعل بفضله فان الاجال يكفي كافي ونف الحصة
 المشاعة ومع الترتيب في الأعضاء او باضا منى كل عند شئ
 كل ذلك لما من لزوم المقارنة واحتمل الروض في الاخر الا كفا بالاول
 نظرا الى ان غايته ما استفاد من دلالتها اعتبارها عند الترتيب فيه
 ان الا سبيله لغيره فغيره وما لم يكن من اثر فيه اعتبر بعضها من غيره
 ولرصيد البعض فملك الاخر فتسوى الاول لان حصة الفصل هو الصب
 اذ هو عبارة عن اجزاء الماء لغيره يندب عن الاخر ومنه الدكري
 الا كفا به جعل للصاب كالا له وهو كما ترى التاسعة قد اشرفنا
 سابقا الى انه يغيرها جميعا ما يغير في غسل الجانية الا ما استثنى
 لتغير موضوعه كالمباشر ومن جهة تلك الامور باقة الماء وطلاقة
 وطها من رة فلا يصح بالماء المتعصب في المضاف ولا الجرح ولو جلا
 فان الميت لو امر بمسح الماء القليل الى غير ذلك من سائر الاجزاء
 والشروط **الطلب الرابع** في اداب غسل الميت وهي **مذكورة** وما

من يدب فيه ان يوضع على الفرج من تحت مخد ما بعد فائدة من الصلاة
 والبطيخ بلا خلاف كما عن النبي وخلل تحيط جسد الميت عن اللطم
 نعم في الاجزاء ثم يضع على المغنل وكثير من الفقهاء عبر عنه
 بالساجدة وفي الجمع من خديت الميت وتقبله على ساجدة وهي لورع
 من الخشب المخصوص والمراد وضعه عليها او على غيرها ما يورى مودها
 وفيه ليقم نقلا عن الغريب الساج شئ عظيم لا يثبت الا ببدن الهند
 وجمعة سحان كمان ونيران وفي الكنف من تحت سواد جليل
 الهند اقرب ولعل محصلة افضل وليكن من تقاضا من موضع ما
 ارفع من موضع من عليه لتجد الماء الى اسفله ووراء العنق اذ قد
 يخرج من اسفله شئ وتوجهه تجاه القبلة كحال الاحياء في
 الاشارة لا فخر وعن الميت الاجزاء وقد تقدم وان اوجب جاز
 كما ير الاحوال اساقب على الفضل واللاحقة للامرية في المسفحة
 لكن بخلافها الصحيح يوضع كيف يشاء وان نزلت الدلالة بانه
 في كلام في الصراط مع القصر فيكفيها بوجوه المسفحة وقبام القصر
 والاجزاء ولينقل على خلافه مضافا الى الصلة وتزوم الخرج في
 الفرق بين الاحوال احدث قول ثالث ولكن لا حرج في ذلك
 سيما في حال الفضل وان يكون مطلقا مستورا عن السماء اتفاقا
 كما في الذكري وعن الحق للصحيح عن الميت بل افضل في القضاة وقال
 لا بأس وان يستره اصيل في وان يتركه من تحت وان
 كان قبل الفضل من دون اعتناله فيه ذكره في النافع وعن الحقيقة
 معللا بانه فطنة النجاسة فيلطم بها على البدن ومنها بقاء حسن
 ان لم يكن ذلك مكرها لها نزعنا عنهم نظ من جامع المقاصد الاجزاء

الاجزاء عليه وان تلقى اصابعه ان امكن والا فترك على الميت بل عن الميت
 الخلاف في الاجزاء عليه وفيه منة الجف ثم بلين مفاصله وهو اعم وافق به
 بعضهم وهو حسن لقاعدة الساج وما في بعض الاجزاء الميتة وغيرها
 وافق به اهائي من النبي عن عمر الميت وغير مفاصله فلا ينافيه لا شئ
 على الصنف دون هذا التوكيف حيث انه يغير فيه الرفق وان قيل ابرسه
 وبدنه برغوة الدمر امام الفضل ذكره جماعة وعن الميت عليه اتفاق اهل
 البيت وهو الحق مضافا لاقاعدة المساجدة وبعد لم اظفر به على بعض ان
 قيل فرجه بمااء الدمر والرحم وهو لا مشنان ذكره جماعة وفي
 فتاوى الاحكام مرواه عن الصادق قم وان افرغ الثاني افرغ والمسا
 معاضة للاول وليكن بجابل بين العمرة ويد الفاسل لزوا الكان
 من محرم نظره الى عمرة وان قيل يد به قبل كل غسل الى نصف الذراع
 فكل غسل يائه وان غسل كل عضو ثلثي كل غسل جماعة كما عن الميت
 والذكر والدكوى وللغسل في الرضا وان مسح بطنه في غير الحوائط
 التي مات ولدها في بطنها قبل كل من الغسلين الاولين بالبدن الكافر
 حدث من خروج شئ منه بعد الفضل لعدم القوة الماسكة وعن الشيخ
 والميت الاجزاء عليه وللغسل في الرضا خلافا لما عن الجلي كما فيه في
 الميت في الاحترام وفيه لا ينقل اما الحامل المذكورة فلا تحت بل
 يكره حدثا في الاجزاء وللغسل ولو اتفق الاجزاء في فجا على الفضل
 والروض ان عليه عشر دية انه ثم فيها شبه عليه في البيان وهو غريب
 سيما بلا خطه القواز في اصل الفضل ولو مع الكراهة الا انها لم يقرها
 به اما الفضل الثالث فلا يجب فيها قبله ذلك جماعة نقلت بعضها
 بل صرح جماعة كراهته ولو خرج منه بالمسح او مطلقا حدث لا يجب عمارة

الزيادة في المعتمد
 راجع الى الميت
 من الميت
 في الميت
 في الميت

الفعل بل غنله نفس به جمع وغنله الجامع بالاصل وعدم كون هذا
الفعل رافع الحديث وكذلك لا إنشاء والضرر المسوقه بغيره وبأن
عمل الجائز لا تنفع في المقام اذ هي اصل الكيفية لا في عوارض الفعل
سلمنا لكن شمولها للمثله اول الكلام سيما بما لا خطه ان اعاده الفعل
هناك على الخلاف وان فنياء انما هو لا جل حصول السباحة الصلوة
وهنا السر كنهه وفي الجامع عن التواتر وجوب اعاده الفعل به وان
تفتت الفاسل عن منبه عند الفعل على الاستمرار بل اجاءا على الفقه
فهم حسبنا من المؤيد بالنسبة السابعة مع قاعدة المساحة فلهذا غنله
الجانب فبالا لجعله بين مرجليه والتقدير فضل المساحة وان يذكر
الله في حال الفعل كما في النقص فيه من مؤمن فيلزم من القول في
فعله ما يرب عضوا عقول الا غنى الله عنه وفي حال قلبه له كما في آخر
اما مؤمن عضوا عقول اذ قلبه الله ان يذبحه عبد المؤمن بل
اخرجه من وجهه فترقت بغيره عقول عقول غنى الله له فترقت
الا انكبار وان قيل يذبحه الى المرفق بهذا الفاعل وينتفع بتروك كان
الرضى **مكره** وما ذكره فيه ان يحصل الفاسل بين مرجليه حال الفعل
وقا فاما لغة بل الله ومع ذلك في طريق الجمع بين تعني الجواز والمنع مع ما
ومنها اقتاده على انه لا يرد عليه اجاءا على خلافه وبها يبينه
نفس الجواز خلافا لما عن النبي زهوه ومعيد فخره لله وفيه
في الكراهة لغة الرواية بالامر به المحل على الا باخه دون الكراهة وقد
عرفت ما فيه على امضا فاني ما في الاخر من خيال وروده مودة
النسبة فان استجاب به عن الهامة ومنها اصل لفظه وترجيل شعير
على الاستمرار الاظهر وفي نهاية الاحكام الا على عليه الله في المستقيمة

منها المصير لا يفسد من الميت شعير ولا طفوان سقط شعير فاحله
كفنه خلافا للشيخ في حرمانه على الجاهل وهو موهون بمصير العظم
على خلافه وان كان احوط ومنها خلق راسه وابطه وعائنه لما
ذكر وفي نهاية الاحكام حرم الاول وهو كسابة ومنها ان حشره
للنفس عنه في الاجابة لا تقربا منكم ببار ومنها غنله بالماء النقي
واصله في وضوئه قبل غسله قبل بوجوبه وقيل باستحبابه وقيل
بعد من الجائز والاجابة متعارضة والاحوط ان لا يصف
القول بالوجوب في الفاقة ولد وبران الامر بين الوجوب والحرم
الفصل الثالث في التكفين ومطالبة خمسة **الاول** في كفة الكفن
الواجب **مكره** يجب تكفين الميت في ثلثة اتراب للاجاءات التي تضمنه
والنصوص كذلك خلافا للذي في وجوب ثوبا واحدا رواية فاضل في
الدلالة فلا بد من حملها على النسخة لانه مذموم لها وهي مشرورة
واراد ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة والخنثى المسج والمزاد
بالاول قرب من يمين الربة والركبة والامانة فلا يجب ثوبان
الثاني ما يستر عن الكف الى نصف الساق ومن الثالث في الطول القدر
يمكن عقد ط فيه ومن العرض بحيث يصرح احد جانبيه على الآخر
والفضل بل الاحوط في الاول كونه في الصدر وفي الثاني الى
القدم ولوجود في الرزمة المحرمة عليه من صغير وعظم تؤخذ ازيد من
الواجب من صلب المال على الاحوط بل قيل على الاظهر وان كان فقير
غابت فكل مع عدم الاذن ولو كل الفل وما كسر بغيره عن الزاد كمن
سهره في الزاد لغيره وكذلك الاحوط في الزاد عن مقدار الخط في
الشدة في الطول والاطمح في الخشن في الفاقة ولزاد الثلثة

بالقدور ولو قربا واحدا بل لو لم يقدر الا على ستر العورة وجب
المطلب الثاني فيما يلزم من غايته في التكفين وهي امور كثيرة **مكره** بعضه
 الكفن امور التي يستلزمها صريح به في الفروع بان يكون الميت مقيدا
 على التمس وهو غطاء اللقافة قال في الرضا بعد نسبة الى ذلك ونسبه
 اختياره من محال الى جماعة ولم اقف في الاختيار ما يدل عليه بل ذلك
 الاستدلال بالتقصير المذكور كما حكى عن العماني ولعل من الغرض ان يفسر
 الاختيار عن ثبوت الرجوب وحصول الاستئصال بذلك وان كان حصوله
 بما ذكره العماني ليم غير بعيد فلا اطلاق مع النصح به في تلك الاختيار وهو
 حسن والاستكمال فيه بان الاختيار اذا دل على خلاف ما هو المالك فكيف
 به بدفعه بان النصح اذا كان محجورا فلا يعنى به الثاني ان لا يكون الكفن
 حائلا عما تحته اجماعا ولو ظاهرا وبما استفاد استظهاره من قوله ما
 يقع صلوة الرجل فيه ومضمره في الاختيار المعللة وغيرها قد روي
 الاختيار به او مبيلا الى القصد لا وجه له وهل يشترط ان يكون كل واحد
 من الاغراب محتسبا للضرورة في الصلوة ام يكفي حصول الترتيب الجريح
 استظهر الاول في جامع المقاصد والروض واعتراه بعدم وقدرهما
 على كلام من الاصحاب نقبا وابتاعا في ذلك وعسا فيه ما نه المتأخر
 من الترتيب وبانه احوط وفي الثاني من عند بعضهم ما رواه في زيادة الكفن
 ثلثة اغراب تام الاقل منه فراهى به جده كله وكيف كان فالاحتياط
 من غروب ضررنا في مثل المقام الثاني ان يكون مباحا فلا يجوز
 التكفين بالعصير اجماعا محصلا ونقلا كما في نهائيه الاحكام والذكرى
 ونظرا مع المقاصد وفيه الفرق في مال الغنى وهل يصح ام لا وهو
 انشراط صريح به في الروض ونسبه به في الروض ونظرة في القصد

العصيان كذا قبل وفي الخبر ما في الرابع الطهارة فلا يجوز في الخلع وهو
 كسابقه فلا ود لبله مضافا الى وجوب ذاته الخاصة عنه قطعا
 كفته او لا بالرجوب نظير المجرد وفي صريح نهائيه الاحكام الا على كل
 الاشارة هذا الخاص ان لا يكون حريرا محصلا اجماعا وللغرض ولا
 فرق فيه بين الرجل والمرأة اجماعا كما في الرضا فاحال نهائيه الاحكام و
 التمس حرارة للنساء فيه المناقشة السادسة ان لا يكون جلد على النكاح
 نهائيه الاحكام والذكرى وجامع المقاصد والروض والبداهة و
 الذخيرة بل بلا خلاف اجماعا وعليه الاكثر بعدم ببادر من الخلاف القرب
 ونقصهم بوجوب نزعه عن القصد بعدم التكفين في غيره او بما مع
 ذلك كله فهو احوط ولا فرق في ذلك بين المذكي من ما كره اللحم وغيره
 فيتمثل الحكم للصبر الامير واستكمل نهائيه الاحكام في الاول والآخر
 مما مع تعليله المبع بالاولوية السابعة ان لا يكون متوجها من شعره الا كل
 لحد وبه صريح جماعة كما عن المذكور وجامع المقاصد والروض واذا
 كما عن المسكا في وهو مقتضى كلام من اشترط كونه مابيع الصلوة فيه ما
 مطلقا او للرجال كالروض منه والفقهاء وغيرهما وان لم يكن لهذه التكاليف
 مستند كما اعترف به في الرضا بل نظرا لاجتماع من الثاني ونظرا
 الذخيرة المتدقق فيه ولعله قد كلف كل من اشترط عدم كونه من الحرمة
 كما عن الثاني وغيره وفي الرضا مستند للمنع باصاله الاستئصال وعدم
 انشراط الاطلاق الترتيب الى غير القطن كما ما خرج وبالجمله فهو احوط
 بكونه اقوى واما المنسوخ من استظهاره بالكل لحد واوباره فاختار حراره
 في نهائيه الاحكام وجامع المقاصد والروض ومنعه الرضا وهو الحق
 عن المسكا في وباني فيه بعض الاستدلال باني هذا وفي الرضا صريح ببقاء

الاجماع على جواز المنسج عن الصرف والاحتياط في الكل في موقعة الدنيا
ان يكون المباشرة هو الرضا او بدون منه فلا يجوز ان يباشره غيره بدون
اذنه ولكن سقط لمفعول التاسع ان يكون بعد التفضل لمفعوله قبله
فبعد ان يشترط حرم لكن مع العقد اما مع العقد الفصل فجاز للاطلاق
قاعدة السرور وهنا ما نل الا على مقتضى الامر بالتفضل وجوبه على
الفصل لو وصف عليه سواء خالف الذي يثبت عمدا ولو عصانا او سهوا
على محله نعم اشكال في حصول الظهارة البقية بعد اتمام الفحل اذ غا
الامر بغيرها في بعض الزمان مع المخالفة للاصول ولا حاجة الى إعادة
التكفين اذ غايتها ما ثبت وجوب التزويج لا يتم على مخالفة عقد ونس
ذلك سار ما يغير فيه فانه يجب تحصيله بأي وجه يمكن كل ذلك قبل
الدين واما بعد فثبت الثانية لا بغير صحة التكفين بنية اهلها
ولو ظاهر لا نه لس من العادات الثانية بل المقدم ستر الميت في ذون
بعد الا ما ثبت بناء على ان الاصل ليس بغير القربة بل يجب تحصيل
الما هو به بأي وجه اتفق وكيف كان فكيفنا القهر اتفاقا فم عليه ولو
سكونا في بعض البان ويمكن اخذ هذه الطريقة من الاحتياط
الثالثة لا بغير صدق من فاعل مخصوص ما اعتبره الفصل غير ما
اعتبار خصوصه هنا ليم من جهة كالأول انه الرضا اخذ الاخرة على
التكفين حرام لانه اخذ الاخرة على الرضا عليه وقد ثبت حرمة
كما يأتي في ارباب المعاملات ان لم يكن لوعين اخذها لم يطل ما فعله
بل صار مطلقا للتكليف لما اشترنا الله اتفاقا وهذا بخلاف الفصل
الصلوة فيلزم في الجملة **الطلب الثالث** في الخط وهو ما سأل
بالخط وهو كرسول جيبه للميت كما في الجمع والارادة الكافون

الامر فيهم

الكافون وهو من مخدرات الميت وعده كغيره كالقواعد والرهانة في
كفنيات الكفن **مذكورة** في الخط واجب بالاجماع كما في اربعة الجا
وعن الخلاف وعنه والخصوص فيه منطوقه نافي الى بين هذه الاثني
وعلا مع ذلك بان فيه تطبعا للمراضع الجرد ومن بدأ غناء له
بين المراضع خلا فالله اسم فاصحبه ولا وجه له وهل هو قبل البكفن
ضج بنفسه في القواعد ويجوز نأخذه عن الناذر ما لم يرد في
الخرور عن غيره كما عن الميت يجوز نأخذه عن البكفن ليم وبدل
على الاول المقبرة منها الصبح اذا جفت الميت عمدت الى الكافون
مخفت به اذ امر الجرد وور والوضي بكل من لاولين على ما في
الحار وانظر ان الاتفاق واقع على جواز الاول كانه من الرضا
فان هو الاخر **مذكورة** اخلفوا في مواضع الخط والاشهر
كفانية المراضع السعة واذن المقعد كما عن فله منهم المتزوي طر في الاتفاق
مرغم به والصدوق كما في الدر ومقال بخط الاتفاق والجمع
والفهم والمعاين وهي الاباط واصول الاخذ فاصاف على الثانية
مستند اخرى ولا يظهر الاول لنا مضافا الى الاجماع كما عن الخلاف
والروض المستفيض منها ما رواه ابراهيم بن عبد الله البصري عن القم
عن الخطر للميت فقال اجعله في صاحبه وبالاصول ومهم
البيان وانظر في المساجد الى الواجبة ولو بالهدى يحجب الوجوب
في السعة ويدفع الباقي وفيه الاتفاق واما ما ينافيه ما ثبت به
من حيث الصدوق فيلزم واستفاد من مفضله معان من الباقي
كاجاز المسامحة والفهم والفرق اما محرم على الجواز مع الكراهة او على
البقية كالبينة الى العامة لبعض الاجناس به وعنه مرجوح بالبينة الى

الا جاعين والمرق المريد بالشفقة العظيمة التي كانت تبلغ حد البلاء
 او بلغت فداحة تحمل على الاستحباب وهل يكفي في الموضع المحمي ام
 يجب الاستحباب جزم بالاول فنحن في الذكرى ولعله الا طهر وكذا
 يكفي من الكافر المسمى على الشئ بل كان اجماع للاصل والا طلاق المريد
 بما تقدم واما ما بنا فيه من المقتضيات المروية فحمل على الا فضيلة
 لتصفى كاسائده او لفقد شرط التصفى ولرقت الكافور
 استيفاء جميع المساجد وجب المصور لقاعدته ولرقت راسا
 دفن بغير تحنيط لسقوط التكليف بالدفن ولم يثبت بدلية غيره
 بل نفى عن نظرية الكافور بخلاف الفصل ولا فرق في وجوب
 التحنيط بين الرجل والمرء والصغير والكبير هذا كله في غير الحي
 واما الحي فلا يقرب منه الكافور كما في التحنيط ولا في غيره وكان
 اجماع وصح به في الجامع والاحكام الكثيرة الناهية عنه او عن
 الطبيب منها النبوي المروي في من كان يقر بوجهه طبيا فانه يحنط
 الصفة بلبيا قال ولا يلحق به المعنف والمعتكف وان حرم عليه الطيب
 حال الحيوة لبطان الصفاء **مذكورة** الكافور طيب معروف في احوال
 شتى يجال بحر الهند خشنة اسف هشن نخل خلقا كثيرا وهو انزاع
 ولرقتا حر وانما ينض بالصعيد وعن ابي عبد الله ما من
 القاصد قال بعض فقهاء الكافور مع يقع من شجر وكما كان
 حلالا وهو من الكبار من قطعة لا حاجة له الى النار ويقوله الكافور
 الحرام وما يقع من صفا ذلك الصنف من الشجر في الثراب فتوحنا
 بترابه ويطلع في يده فيه ماء يعلو ويخرج من الثراب قال وذلك
 كما تحرى في الحنوط ثم قال وما ذكر من عدم اجزاء المطبوخ غير واضح

انفسهم انهم خوافون كما
 يتغير من الله ما كان منه

واضح بل انظر على طلاق الاجناس وكلمات الفقهاء اجزاء وفيما
 ان مطبوخه يلحق بلين الخبز ليشند بياضه لم يثبت وكذا ما قيل
 انه لبن ذو بقة كالسمن يسمى بالرباح انتهى وبه كواثر وكواثر
 كما في القاصد من هذا وما ذكره الفاضل قريب من الصواب فنقول
 المدار على قصد ثبوت اهل الحيرة وثبتت لهم بانه كافر وليس لنا
 التمسك بهذه الاقوال لان المدار في كل ما سجد فيه باب العلم
 غالبا هو الظن سيما الحاصل من اهل الحيرة فنذكر **المطلب الرابع**
 في ادوات التكفين وما يجب فيه وما يكره **مذكورة** ونجس فيه هو
الاول ان تقدم الفاسل غسل المس اذا اراد هو التكفين او يوصي
 عما ذكره جماعة ومقتضى اطلاق كلامهم حمل الحكم على من كان في
 ذلك مع التحليل في امر الميت وعدها وعلل فيه مع اعتراضه لفصل
 عليه بان غسل المس واجب معه وضوءه وسحب التحليل في الواجب
 لقصوره عن المدعى نظر الى اذاحة مع ادلة استحباب التحليل في امر
 الميت ولا يبعد هذه الدارحة وعدم استلزامه حضوره كالل تكفين
 وقصيلة ومما مر منه بالعبارة الا مرة بناه غسل المس عن التكفين
 المحرم على الاستحباب جماعة انكره المدارك ونظ الدخول وعن ابي
 مطر وفصل جامع المقاصد والروضان ولعل نظر المصنفين الى
 التسامح مع عدم المناقاة مع حمل ما مر من الاجناس على صورة المناقاة
 وما يقع من اهل بل لا شاك في دفعه بان الشاهد فيهم الاستحباب ان
 اطلاق الاجناس عند هم بغيره ونريد ما عمن الصلوة في العري
 ما طلاق التقدم مع ان قلنا يعني بميتون الاجناس غالبا وبالجملة
 فان فصل ليس بذلك البعيد هذا وصريح الجماعة ان هذا الفصل غسل

المس فيقول ولم يضمن كذا بل بان لا يضمن على غيره وعن الذي ان
من الاعمال المستمرة الفصل للتكفين وفي الزهري ان يبرر وانه وفي
الكف وهل نظرهما الى قول الصادق عليه السلام في صحيح ابن
مسعود حصة الفصل في سبعة عشر موطنا الى قوله ما ثم اذا عثقت
متى او كفتته او مسته بعد ما يرد ثم فيه وفيه ما فيه ولعل نظر
ضعف الدلالة حيث انه لا يدل على كون الفصل بعد الفصل للتكفين
سببا مع عطف التكفين على الفصل باو فتدبر **الثاني** ان الفصل يدل
الى التبيين بلفظ او واحدا او الى التبيين والاول فصل للتبيين
في الصحيح فصل ثم فصل يدبر من العاقل ثم عليه الكفاية ثم فصل وفي
آخر فتدبر ثلث مرات وفي ثالث ثم فصل يدبر الى التبيين وفي
الى التبيين ثم يكفنه وضنه بان وجهه ما ذكره جماعة من الصحابة
عنه من جهة الى التبيين **الثاني** ان تزداد على ما يبرهن القطع والراجح
لما في اخرى من جنس جرح وفي بكرة الحاء المهمله وفيه الباء الموحدة
ترب عنى منسوج فخط قطنا او كذا با على الاضطرار قد استفاض
فصل الاجماع به من محافظا كما في الذكرى وجامع المقاصد وعن
المعبر والبتة لكن عن العاقل والحل كونه احد التثنية كذا في التثنية
ذهب المذاهب والجارح من محاور الرافضين هذا وتوقف الذخيرة لنا
هنا في الاشارة الى المعبر كالصحيح فان امر سهل سهل عن ان الحشر الاول علم
قال سبعة يقول اني كفت اي في ثيابي شطوبين اي بصرى
كان محرم فيه او في تبصر من قصصه وفي ثمانية كان لثياب المحرم
وفي برد شترية امر بين دينار الزكوا كان اليوم لساوى مائة دينار
وعلى هذا فلا حاجة بنا الى الاضطرار الى الدلالة فيها على المقص وان

وان ممتد بها الله حق يقال انه على عكس اول مع ان في دلالته
شد وان عرفت به التفسير فغاية الاجمال وكيف كان في تحقيق
المعارضه بكفنا المساجد في المحرم والاولى والاضطرار ان يكون
عبرته بكسر الفين موضع من الثمن كما في قوله فيهم كذا وضرب
به في الاضطرار ثم ولو لم يجمع فيه الا وضاف بكفي بالاول لعدم
جريان حمل المط على المقيد في الادب وهذا ما نل الاو في شرط
بعضهم عدم كونه مطرزا بالذهب كالتابع وبعضهم اضاف المحرم
كالسائل والدر وس وغيرهما وهو حطة لما علل به من
كونه تعبعا للدلالة لان اجادة الكفن وعلوه مدوح في الزهري كما
باني بل لقاعدة الاستفصال الثانية هل يخص ذلك الرجل كما
هو شرط لبعضهم او بعد والاي في كاهن صريح اخرين ومنهم من
والذكرى والروضة بل عده هو مشهور كذا في خبره بل في الاولين
الاجماع عليه وببرج الثاني مع كفاية تحريم الفسوق في مثل المقام
الثاني لما كان الموضع والمنسوج الان مجهولين لا جرم قبل مرة
المسئلة الا ان يتم ببداية لينة لينة اخرى لها مظهر كما قاله جماعة
منهم الروضان والدر وس والذكرى ولم اظفر له الا بالفقير
الحال عن المحارص ولعلها يكون في المقام الرائعة المنه كافي في المحارص
ان الجيرة تلف بالميت ثم كالفافة الاولى وفي الصدوق في الخبر
وبين طرحتها عليه واما حكي عن بعض الاضطرار فيقول سفين طرحتها
عليه واذا دخل القبر وضع تحت حذو وجبته ولعل الاول هو
هذا في الجيرة واما في بدل لها ان ثم فالظن انها تلف عليه **الثاني**
ان تزداد اخرى لفظة في ثمانية نكفها امره عند الكفن

وهي المنة والتميز على الجدة معها واما الهامة فليست في الكفن كما
بعض الاخبار وقد قطع الاصحاب بالمصباح الحاشية ووراء المصباح
ولكن طولها ثلثة اذرع وعرضها شبر واحد ونصف قال في
من واما اعتبارها في الوضوء فيجب لحدود في خبر فونش شبر
خبر فونش شبر ونصف واختلفوا في الخبرين في الحد يد بدل على
القريب وان الاقل جحج والاكثر اكل والمقبض في الذراع ذراع
اليد المتوسطة المقام فيه وبالشبر المقام في المتوسط والنظ
ان الشبر شادي شدي حد يد بها باي وجه انفق كما في خبر معوية
بن وهب ونظ القنوي رضي الله عنه في من وفيه ليم االم نظف بجبر
شاف ولا فتوى نعم عليها في كنفه شدي ها على الفضل الى
ان قال وعبارت الاصحاب اكثرها احتمل على انه يلف بها
خذاه من غير تفصيل والذي يمكن استفادته من الرواية الاولى
ان يربط احد طرفي الخرقه على وسط الميت ما يبق براسه او
فيها خط ونحوه وشدي ها عليه ثم يدخل الخرقه بين يديه ويضمها
عورته فاشد يد ويجزها على الجانب الاخر ويدخلها تحت
الذي على وسطه الى ان قال ثم يلف بها حقويه الى اخر كلامه **الفصل**
ان يجعل قبل ذلك قطنة على راس الميت وخرجه وان ضم بعضهم
ويفهم بالثاني بل وان خيف خروج شيء في الدبر سد خل
القطن لينع من الخروج وفاقا لما عن النبي صلى الله عليه واله
وعن كثير الاطلاق فمهم التور والنهاية وعن الجاهل المنع وبديل على
المخاض الا جعل عن الخلاف والنصوص الملهة الجامعة مع حرمة الميت
التي عندك بها المنافع **هذا** ان زاد للرجل عامة في بالكسر النصف

والنصف كما عن القاموس والجمع اجماعا متصفا ونقلوا والنصوص به
مستقصية ويجب ان يكون محنك للامر به في بعض الاخبار المعبرة
المحولة على الاستحباب جماعا مضافا الى نقله الرافض عليه وان يجعل
لهما طرفان غزبان من الجانبين ولبقيان عاصد من كل على
خلاف جهته للبراءة ونصتها كبقية ان اخرايان مرويان
ليتم لكن لم اظن نعم انفي ثني منها احد هما القاءها على الظهر والا
القاء الفضل على الرحبة والمدام في الطول على ما يتر ذلك وفي
الوضوء على صدق الهامة عرفا اذ هو المدام في كل ما لا نقد ربه
شرعا وهي كذلك وبندل المرأة الهامة بالفتحة اجماعا في طم المدا
وغیره وللنصف **الفصل** ان تزداد لغير خرقه اخرى يلف بها اندها
لنصفها عاصد رها وتند على ظهرها للنص وان كان صفيقا
لا يجزها بالفرقة السامة بل والبرية المنق فلا حاجة بنا الى المسافة
حتى يرد عليه انه ليس في حمله كاستلزامه نصيب المال **الفصل** المغارة
والاجادة في الكفن اجماعا مضافا الى الذكرى للنصوص المستقصية
بعضها شوقا في الاكفان فانكم يفتنون بها والشوق تفعل في
نرف والشوق في الشيء هو طلب حبه نص به الجمع بعد ذكر
الحدث وفي اخر ابيد والكفان من ناكم فانها زينةهم وفي ثبات
او صافي اليان الكفنه وقال في با جعفر شتر يبردا وجوده فان
الموتى ميتا هون با كفا فم هذا وياتي في المكر وهات ما يرد
ذلك وعلى هذا فلا مجال للمعارضه هذه الاخبار ما روى عن النبي
لا تالوا في الكفن فانه ليس سببا سرها ورا بما يظن من الذكرى انه
ليس في اجسامنا وانه من مرويات الهامة قال مع معارضته بما في

الصالح عن النبي ثم اذا كف احدكم اخاه فليحس كفيته ومراة بالصحة
الصالح الستة لهم ثم فيه ورسم حمل على البليغ الى حد الاسراف و
الايجاف بالوامرث التاسع ان يكون قطننا على انتم بل الجمع عليه لا
فهاية الاحكام والند كره للجار الكنان كان لبني اسرائيل يكفون والظن
كأنه محمد بل النكان محضه مكره للذي عنه في خبر آخر **الفصل** ان
يكون بعض بلا خلاف احد بل اجاعا لا عن المحرم وية الاحكام للمحرر
البياض فانه ابيض طهر وكفنه فيه موتا كمن في غير المحرم واما فيها
فقد مر ان الامم منها احسن اما الاسود فمكره للذي عنه في الاحكام
الحادي ان يكتب فيه في الذكر والايات والادعية اجاعا في الجملة
مختصا ونفلا في الذكر والروض وغيرهما بل الميرة المستمرة للطائفة واما
الكلام في المكتوب والمكتوب عليه والمكتوب به اما الاول فانه ان
يكتب اسم الميت ويصدق شهد ان لا اله الا الله بالاجماع والمحرر الذي
مر وانه لو سأل عن كمال الصدوق وعن الشيخ باسانيد مختلفه لا يخ
عن قرب من الصحة مع اختلاف في المتن غير قارح عن انه كسر قال في
موت اسمعيل وابو عبد الله عم جالس فلما حضر الموت شد لمحبيه و
وغطى عليه المحفنة ثم قضته فلما فرغ من امره دعا بكفنه وكتب عليه
الكفن اسمعيل شهد ان لا اله الا الله وهو وان لم ينال الشهادة
الا لوهية الا ان اصحاب كما في الروض اضافوا على ما مر منها الرضا
وهو وان محمد رسول الله صلى الله عليه واله والا فامر بالانتهى
باسانيدهم وعن ظاهر الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على ذلك واما
ذلك من القرآن والادعية فاحتمل الذي كرى المنع منه وما الى جامع
المقاصد كل السبل قال واعراض اصحاب عن الموتين للزيادة في

نوعه بعد مجوزها مع ان هذا الباب لا محال للراي فيه ونظروا
الرفق وقلة من لا وارثا لروض والارض ونظروا الجار على الجار
ففي الاول بعد ان ذكر احتمال الذي كرى قلت وذلك لو لم يجزوا
على كتب الشهادة بالوحدانية لا غيرهم بعد النص على الزيادة
تكرر ها على قطع الكفن فتفصيل اصحاب لمحال الكتابة وبعد بها
الى ذكره وانما هو لا شيئا لهم بهولة الخطب في ذلك وانه خبر
نفس وفي الثاني بعد ذكر ما ياتي من الاخبار ويدل الاخبار ومن
فرضت اسانيد ها الا انه لا بأس بالمصير اليها استخفافا عما فيها
ونوههم الاستخفاف برفيع بما تقدم من جزا كناية الشهادة
واسانيد الا انه ثم جواز الفير بطريق اولي ومنه لفظ جواز الاستخفاف
بكتابة كل شيء عقلا مع عدم المنع عنه شرعا وان لم يكن مخصوصه
منصوصا كالجوشن الصغير وكلمات الفرج ونحو ذلك لم يحكم بكونه
متجبا شرعا مع احتمال الجواز قط الى اخر كلامه ثم امر بالتأمل وفي
جميع ما مر ظهر لك رجحان هذا القول بدليله من اصاله الجواز ووجه
الرخصة ولو في الجملة مع عموما الاستخفاف فلا انزاع في
البدعة والاستخفاف مضى فا الى وروى النص في بعضها وان
كان ضعيفا كتمام القرآن او بعضه المروي من ان الكامل لم كفنه
الاول وفيه وهن وهو كونه من فعل من ليس فعله حجة ولا يفيقه
حضور الرضا مع التقية الكدائية وعن كتاب الفقيه للشيخ
روى الجار والارض حكاية الساجدة لبعض السفاء فارجع اليها
والى جمع الجوشن كيف ثبت في الحديث كناية القرآن الى الجاريد
بويده الجميع باليرة المسنة وكالجوشن الكبير المروي في حقه الا ما

لكنه على ما ذكره في الخبر عن السيد السجاء عن النبي قال من ركب
على الله في بعض من وافته وعليه جوشن المة فله فقال يا محمد
ربك بقرون السلام ويقول لك اطلع هذا الجوشن وافرء بهذا
الله تعالى فهو ان لك ولا منك وصاف الحديث الى ان قال
كتبته على كفتي استحيى به ان يعتد به ثم ساقه الى ان قال قال النبي
او صافى الى تحفظ هذا الدعاء وتعلمه وان كتبه على كفتي وان
اعلم اهلي واختهم على حفظه ثم ذكر الجوشن الكثير ورواه عن
السيد الاماني ثم زيادة الا انه كما سقينا لما قلنا لا يقول به
تقريب الميت بانيك واما الثاني وهو المكتوب عليه في الناف
الخبر والتمس في اللفافه ولم اظفر بنص شمل القصد الا انه ربما عني
نقل الاجماع الى الخلاف في النكل وعندى ان المترز والخاصية
كل باس به للاستفاد من دون معارض واماها فغيره الا انها
اذ لم يثبت ما رفته في نوعه بخلاف البقية كما عرفت واما الثالث
فالاول فقل فيه الرتبة الجيدة على من خلفها افضل صلوة وخبرة كما عرفت
الثاني وسائر ما اخرى الاحباب والجميع بين صفة الكتابة والالتجاء
بالرتبة المستفاد كلاهما من الرواية المروية عن ابي جعفر الطوسي
في توفيقات الناجية المقدسة في جواب سؤال من طعن في
يوضع مع الميت في قبره فاجاب ثم يوضع على الميت في قبره
مخروطه ثم وسئل ثم روي عن الصادق ثم انه كتب في
انما من اسمعيل ابنه اسمعيل يشهد ان لا اله الا الله فلهذا ان
نكتب مثل ذلك بطين القبر فقال يجوز والحمد لله هذا وان
الرتبة المشرقة فيها الماء والطين والا فبالاصح ويكره الكتابة بالبراد

بالبراد وسائر الاوان نفع به في الدمر وسر لا باس بها **عن**
ان محل مع جريدان والفضل في المقول ليجري بها من النور جماعا
محضه وقلنا من فضله ومنهم السيد رتبة الا انصار نعم بخلافه
الى بعض الفقهاء والصحيح بفضله كذلك بل متواتر في المروى بطريقنا
ان الله نعم اما الهبط آدم من الجنة الى الارض استوحش فقال الله ان
يونس نبي من انبياء الجنة فاقول الله اليه النحلة فكان يانس في حيوة
فلا حصرته الوفاة قال لولده اني كنت اسقى بها في حيوة وارجو
الا من بها بعد وفاتي فخذوا منها جريدا تشربوا بفضله ففعلوا
معهم كقافي ففعلوا ولد ذلك وخلة الامناء بعد ثم الله رب
ذلك في الجاهلية فاحيا اليهم وخلة فصار في سنة مبصرة وفي
الروضة بعد قوله لما هبط من الجنة خلق الله نعم من فضل طينة النحلة
فكان يانس بها في حال حيوة الى اخر الحديث وفي الا انصار بعد
قوله فانزل الله اليه النحلة فخرجها واتس بها ولذا قيل ان النحلة منكره
كالاحتلام ثم وفي الصحيح ان الميت اذا مات لم يجعل معه جريد
فقال نجا في غنة العذاب والعقاب ما دام العود رطبيا اما العذاب
الحساب كلمة يوم واحد في ساعة واحدة قد مر ما يدخل القبر
يرجع النور واما جعل السفن ان ذلك فلا يصعب عذاب ولا صاب
وروي كثير منها انه ينفخ النسي والموتى والكافر وفي الروي
انه ثم مر على قبر عذب صاحبه فشق جريده بفضله فجعل واحدة
عند راسه والاخرى عند رجليه فقال تخفف عنه العذاب يا ربنا
خضر وبن الى غير ذلك وكيف كان فهو من الحكم الباقية التي لا تدركها
عقولنا الضعيفة كما اعترف به المرنقي ثم هنأ مسائل الاولي

في المقادير غلبة الاختلاف كما خلا في الكراهات وضع فرضه على الاستحباب
مضافا الى عدم الخلاف في كفاية المني كما سلف ففهمهم اوقع شيئا بل
على ذلك **المرحوم** ان يحفظ ما وضعه من مضافا الى المساجد التي لم
عنها في كل موضع السقف وفي المقاصد والراحة والراس والوجه
الصدد والفتق واللبنة وباطن القدمين وموضع العزادة فورد
الا من هذا في العبرة كالنصف به الرابض هذا مضافا الى طرفي الاظفار
يرغم به بل قيل يرجو به كما ورد في ما ورد في النهي عنه مما في **المرحوم**
تلفيق الميت عند تكفينه ذكره الروض في مسئلة تلفيق القبر **مشكوة** وبكره
في التكفين امور لا حول بل المحفوظ في تحاط بها الكفن بالريق بلا غطاء
كما عن القبر لا يفرض كذلك كاستفاد من الرابض للاصل الثاني ان يعلل
القبض السند للنصر كما اذا كفن في المحل للنهي عنه وفي غيره لم ينضم
قد ورد الامر بقطع الاثر عنه في العمى وغيره وان خلا عنه بعض الاجزاء
والاحصاء لا يترك الشاك ان تكفن في الكتمان على الاقل الا في بعض النسخ
في العبر المحول على الكراهة للاجتماع على الجواز ظاهرا ومحميا عن العشرة
بدعية الرابض ينضم خلافا لما عن طه الصدوق في لغة النهي وقد عرفت ما فيه
والاحوط التمسك والظن ان ذلك كله في غير الجبهة كما سلف الرابع ان تكفن في
السواد للاجماع المستفيض والذي المحول على الكراهة وعن المتكثرة كراهة
مطلق الصبي بل عن المرتبب والا صباغ المنع عنه ولا دليل على شي من
الامر من نعم مرجح ان التمسك لا بأس به للسماح لا الكراهة الاصطلاحية وقد
ينضم في غير الجبهة حيث وجع الوجه فيها الحامض يتجر الكفن بالدهن المطبقة
كما هو مشيئة العامة لئلا لا يجمع من الخلاف ولنهى عنه في الاجزاء والامر به
فيها محمول على البقية لما مر في قول الصدوق في مرجحانه ليس عما في **المرحوم**

بكره

طه الكفن بغير الكافور والزرية على التمسك للنهي عنه في النصوص والاضيقا
وضمير الباقي وضمير التمسك ولربما سوف في بعضها محمول على الكراهة خلافا
لما عن المصنف والمبوط والعشرة فالحيثية على انظر الذي وفيه ما عرفت الا ان
الاحوط التمسك حتى بالزرية وان امن بها وعلى به الجمل بل الكل للاختلاف
الشديد في شئونها وفيه اقوال كثيرة فالاحصاء يقتضي ترك النكث
لنظمه التسامح ان يكتب بالبراد كما مر بل وصار لا صباغ في وجهه
ان يجعل شيئا من الكافور في سمع الميت ونحوه او فيه او داخل فيه على التمسك
للهي عنه القاهر عن الحيثية بوجهه خلافا للصدوق فقال مرجحانه لا
المحول على البقية والرحضة كذلك التسامح قطع الكفن بالماء لا يشرع
ذكرانه سمعة من مشايخه من ذكره وكان ذلك لا يفرق عن خبره بل نظر
المشوية القدماء من فترتهم غالبا يمتنعون الاجزاء وكفن كان مرجحان
الزرية كما اريب فيه قضاء في المساحة في ذلك السنين **الطبيب الخامس**
في مواضع هذا الباب من الفروع والقواعد **مشكوة** الكفن من اجل الزكوة
قبل الدين والوصية باجماعنا واكثر العامة لا عن جماعة والنصوص ينضم به
مستفيضه خبره من غير ما ومن الثاني حديثا في نه والحيثية لا يكتف
نياب بدنه في الدين والوصية بعد قبل والخطوط بحكم الكفن وموجب
للعموم بل في الشئ به جعل مطلقا محتاج اليه الميت كذلك من كافر وسيد
وغيرها ومن بما في المداير دعوى لا يجمع عليه ولا فرق بين
ان يرعى به او لا للعموم ويجوز تكفينه من الزكوة لعدم فصل بين دين
الكاتب وموتة قال سألت ابا الحسن عم في رجل من صحنائنا مات
ولم يترك ما يكفن به اشترى كفن من الزكوة فقال اعط عياله من الزكوة
قد رما بغيره ونه فيكون هم الدين بغيره ونه قلت فان لم يكن له ولد

لانه

المرحوم

ولا احد يقرر بانه فاحصر انما من الزكوة قال كان اني يقول ان حرمة بلد
المومن متباكية منه جفا فراد بدنه وعومنه وحجفه وكفنه وحفظه
واحصب بذلك من الزكوة الحديث هذا مضافا الى انه من السبل فان حجة
تابت كما بان وقد النص لزوم اعطائها الزاوية لكفنه وحمله الذكرى
على الافضلية من دون ذكر شاهد له ولم يتنازع الزمعة في اقتراحها
ولربيع البعض اخذ من نصيبه الذنب ومع الفيلس من الذنب وان
كننا لا نبيع ثياب نجلة لان الفروع من حاجتها اليها بحسب ما تحت
تفقد هاهنا ما يكفي في الكفن وان ورد فيه انه زينة للموت فبينا هو
به وقد اشار البعض ما ذكرناه في الذكرى ولا روي بالذنب هو
الثالث ولم يكن له مال ولم يكن هذا البيت مال بدنه عارضا
ولا يجب على المسلمين تكفنه وفاقا للذكرى من ياله الى جماعة من الصحابة
للاصل غاشية كون محضه واجبا كفايا وهو غير بذل المال المتيقن
استحبابا ما هو كذا ما رواه سعد بن طريف عن ابي جعفر عن كوفهم
كان من كونه الى يوم القيمة ومن بما استفاد من العقل في الدنيا
رجحان اعطاء ذلك الى الزاوية ليكون هو الذي كفنه وهل يجب تكفنه
من بيت المال في القواعد نعم كما عن لا يبعد لمصلحة المومنين واحتمل
الكشف لعدم للاصل والاول ترى شيئا مما لا يخطه حديث الحر في
نفس الزكوة وكذا الماء والكافور والصدقة وغيرها من الثمن الواجبة
كفنه لا من لدن واجبة القبول والدفع ان لم يوجد متبرع من اصل
الزكوة وان لم يكن فمن بيت المال ان كان ولا يجب بذل على احد من المسلمين
كذا في الكفن بل فيه ومجرد الايمان بالمد وبان من بيت المال اذا لم يكن
مصلحة اهم منها **مذكورة** كفن الزوجة الواجبة على زوجها وان كان لها مال

ولان لم يرد فيه نظر لطلان
ويكون حجة لا حرمانه ونحوه
منه

مال جماعة كما عن جماعة وغير واحد من النصوص المحترمة بالعدل
صانها الا وكى هل ينحل الحكم كغير الدائمة الطائفة المدخول بها الا حوط
وان كان في بعضه نظر لتك في انفراد الاطلاق الى المنقطع والصغير
والناشرة الثانية المحرط وسائر مؤثر التجهيز فليكن ما يكف عند جماعة
منهم طه الذكرى كما عن الميسر والار وفائدة الاحكام خلافا لظاهر
واللحوق احوط الثانية لراعي الزوج بان لم يملك ما يفضل عن ثوب بوم
لبسته وعن مستندات الدين كفتت من زكوة اما عدم بقلعة بذنة الزوج
فلا اصل وعدم انفراد الاطلاق اليه والحال هذه واما القلعة بالهاتين
الكفن مقدم على الاكثر كاسلف ولم يكن لها مال دفنت عارية
ولا يجب على المسلمين بذلها كغيرها من بما روي الاجماع على عدم هذا
بالخبر من الراية لا ياتي بالزوج غيرهما من واجبي النفقة للاصل وبطلان
القياس نعم كفن الزوجة عارية لا حكي للاجماع كما حكى والملازمة شمل ايضا
الذي عن بعضه بالنسبة كذا قبل وهو احوط **مذكورة** لو في كفن الشخص
خارجة منه غللت ما لم يطرح في القبر وقد صحت بعد جعله فيه وفاقا لما
كما عن الصدوقين والجلال للضرورة المؤبد باطلاق المرنق بالفضل خلافا
لاخرى فاطلاق القرص لا طلاق القبرين واما فصلناه طريق الجمع
الباقى بالجميع **مذكورة** اختلفت كلمة الاصحاب في رجحان ان يزاد في
اكتفان البيت لثا فخرى تسمى غطاء الخرى وفي بعضه على اقرال خلا لث
فمنه في الثياب ما ان الانسان قد ضو كفن اللثام بما يقرب من عشرة
ومنها انه فراش منقوش بالبرس ومنها انه ثوب من صرف بطيخ على
البرس وانه يتم بالقامير سبه لثالي وعن الصنفين ثوب من صرف زورن
عن الاكران ولا يكاد يتم للابيض منطوع ولا زهرية في الثياب المنصبة
تؤدرون

وانه لا يتم عظم الا لما كان ذا لون من حرق وخضرة وصفرة واما البياض
 فلا يتم له عظم ومن جمع من الصفراء منهم الرازي انه الفرس والكس
 ذو الطلح اي المنظره اقول ولعل من جملة هذه الصفات ما يقع له بالهات
 جاجيم واما الاول فاقوله امر بقية ثلثها الفضل بين المرأة ونفسه والرجل
 فلما وراها الخيز بين النطق والفاة اخرى وورث غير نصف النطق والاول
 محكي عن الصدوقين في الرسالة والفضة والهدية والناثي عن
 والوسيلة والاسم فلم يذكر وعظا والله يصل الرماض والناثي عن
 الكامل والتهذيب وهو ظاهر الشرايع وثنا لها عندى اقوى للاصل
 ضد دليل صالح وكونه نصيبا للامال واما احصاء المباحة فاطلاها
 في مورد حكم اخر وكفى كان فتشبهه بمنزل المقام ذو نه حرط القناديد
 المعيرة الذاتية عن الزيادة على الخمسة الا كفان مطر وفيها بعد ذكر
 الثلثة المفروضة وما زاد فهو مستثنى الى ان يبلغ خمسة اثواب وما زاد
 مستبعد والعمامة مشهورة والمراد بالكلية الخمسة والعمامة هذا ولم
 للفرس عاتق مع اعتراف جماعة تفقد النص نعم قد صدر من ابن
 بابويه كلام قد اعترضه من بعده فقيهة قال في بيان كيفية التكفين
 بيدك بالتميط ويطيطه ويطيط عليه الجبهة ويطيط الازار على الجبهة
 ويطيط الفخذ على الازار وفتاوى فقه على صنف الاخبار غالبها
 والذي يخالف في ان كلامه غير دال على ان النطق كاللفافة بل المراد بيط
 من باب الفرس والقوم حملوا كلامه على الاول وسأخبر في الفتوى عما بين
 مع هذا الكلام معاملة المرسل وطهر بينهم هذا الفتوى حتى شاعت وذا
 عت بما ترى ومن يظن لما ذكرناه ان يخرج في الدين الطرح في الجمع فانه
 بعد نقله فقه الفرس بين النطق بالفتوى من فقهائنا الصوف المرنة قال

قوله والفضة لم يكن فاما غيره في
 الفقه لفظ النطق ولكن الفقه
 اليه ليم فليدع لفظ ما عدا النطق
 روي به النطق او اجزاء من بعض
 الفاظه

قال وعليه يحمل قول الصدوق في كيفية زينة الكفن بعد
 بالتميط فينطه فريد الفرس الذي يفرش تحت الكفن ليط الكفن
 عليه وعليه فقد اجاب عن قال ان زيادة النطق على قطع الكفن ما
 لا اثر له في الزينة واما نسبة بعضهم من تاجر عن ابن بابويه الى الرواية
 فهو مني على ما مر وكيف كان فالاصح ان لا يترك واما اللفافة الاخرى
 من غير جنس النطق والجبهة فليكن ثلثه نصفين كالرايض ولو صلا واخرى
 تحته كما سلف ولم اظفر بعد عما من صنعها من اسما لكن كل ذلك ما
 الى النساء وعنتكم بالنص الصحيح يكفن الرجل في ثلثة اثواب والمرأة
 اذا كانت عظيمة في خمسة درع ومناطق وخمار ولفافتين بناء على
 كون المراد بالنطق المنزلة كما هو الاثر لا ظهره الاخرقة التديبات
 كما نرىهم وعلى هذا فلو قيل بالتميط فيها يتبع لفظها الى ثلثة صت
 قلنا بكون الجبهة لها اليم واربعة في بعض الكلمات لفظها المقتضى
 والجبهة والنطق واللفافة الاخرى ولكن الا حوط ان لا يزيد الرجل
 عن ثلثا فقه وجبهة والمرأة عن ثلثا فتيين ولما حذت الثانية عظم
 فلا بأس بتم بناء على جواز اخذ الكفن من الصوف كما اردت الرماض
 الا جامع على جوارحه وقد مر **مشكلة** لا يكفن الضيقان لم يكن عاريا
 يخفى انه لا يجوز زينة ثيابه وابدلها بالكفن اما الزيادة على الثياب فلا
 بأس بوضع به في الكفن مستدلا له بحسنه ذرارة واسهل من
 جابر عن ابن جعفر عم ان النبي ص دفن في ثيابه التي اصبغ فيها
 وزاد له بردا ويدفن في ثيابه وجوابا عما عدا ما عن جماعة بل عن المعبر
 انه اجمع اهل العلم كافة خلا مشدود هذا لانه والنصوص تترفعه
 كالمعيرة الذي قيل في سبيل الله يدفن في ثيابه الحديث وان كان

عاديا او جرد كفن وجوبا خاصة من غير فصل ذكره الكشاف فمفعلا
 بجبر بان بن قلب عن الصادق ع ان النبي لم يفرق بين كفن
 وانت جسد بالمدافع بين الضيق وهو قد ذكرهما من دون فصل
 طويل كما ذكرنا وفي ارباض بن الحكم انما في ابي جاعة قال اشعر
 بعض القبر وكف كان قال نعم هذا الفصل مع معارضته ما سبق له
 فمثل الا ان يترك بالعماء وعدم شمل النضر صهدم نزع
 الثياب عن الجسد او دفنه بلباسه بل والفرق عن تكفينه كما كان
 المقام وينبغي عنه الحفظ لعدم شمل الثياب لها من دخل في الثياب
 لتضييع المال المحرم هكذا علوه وصفه بيان ان مرادهم الرجوب ولا
 عرف بن اصابته الدم بها وعدها خلافا للجماعة فيفزع عن نزع ما
 اصابته خلافا وامر دفن حرم اخر وهكذا ينبغي عنه الف والعدم
 شمل الثياب له ولرسك ما يقع عن دفنه الدليل المقدم **الفصل**
الرابع في الصلوة على الميت والنظر في المصطلح عليه وفي المقتل
 او كسفة الصلوة وشروطها وادائها وفي اوضاعها واحكامها فظاهر
 امر بقية الاول فبين فصل عليه **شكوة** محبة الصلوة على كل مؤمن دفن
 عشر في جماعة محصلا او نقلا بل بالف دفنه والضرر به مقتضيه
 بل متواتره في اللغة منها النبوات كما تدعو احداهن اي بغير صلوة
 وصلوات على كل مروج وصالا على من قال لا اله الا الله والى غير
 ذلك وينفاد من بعضها انه من الاحكام القديمة وانما في المنة
 من ثم الى الخاتم ونظم من صلوة لله وجبرئيل على ادم عليه السلام
 لا ويرد في النص وفيه انه من السنن المجامعة الى يوم القيمة وكما في
 لما مات ادم ثم وبلغ الى الصلوة بين الميت صفته وعذره ولم يصفه او يفتنه في فضله او طهته
 عليه فقال الله لمحمد بن ابي بكر الله عز وجل ان الله عز وجل لا يمدح عبدا
 ولا يذم عبدا ولا يرفع له من عزة الصلوات الا من هو الله عز وجل على امره وهو الله الذي لا يمدح عبدا
 ولا يذم عبدا ولا يرفع له من عزة الصلوات الا من هو الله عز وجل على امره وهو الله الذي لا يمدح عبدا

قوله ولو لم يمدح عبدا ولا يذم عبدا
 وجوب دفنه ما قال ذلك
 لوضع القبر في التراب
 فلا كراهة في دفنه

هذا

من

من نفسه وان فصل الفصل في بعضه راسا كما لا اول وبعد الما كما لا
 لعدم الملازمة او من رافضا عذره عن الصلوة عليه كما لا حركه منه
 محمول على المبالغة في متنا عذره هذا العمل ولا بين البرئ والمدون
 وان كان عاظلا وما ورد في امتناع النبي ع من الصلوة على مدون
 حتى ضمن له على ثم محمول على المبالغة في وفاة الدين ولا يفتن
 والا غلف والنظر الراس في امتناع على ع من الصلوة على انا حرم
 محمول بما ورد عنه ولا بين العادل والرباب الكبار وان ورد
 في مثل من راب النحر كما ياتي في باب لا طقة الله الف من الصلوة
 عليه فانه لغير ما اول واختلفوا في دفنه في الف من الصلوة على الناحية
 فانه كما في الرابض وجوب الصلوة عليهم وعن بعض القدماء منعه
 وعن اخر حوزا والمسئلة محل تأمل وهذا احاط الرابض بما عا
 الله لند في القول بالجهة هذا كله في غير حال القبر اما انها فلا
 مر بيب في حوزة بل وجوبه ولا يجوز الصلوة على الكافر الا لاجل
 ولا فرق بين الاصل كتابا او وثقا والمدفون فكل ما كان او
 ملبا نعم يجوز على بعضهم بالنظر عليه كما ياتي ويلحق بالاسم ان
 في بلد الا سلام وان شك في اسلامه ويجوز الحكم في المقتل
 البالغ سبب سنن على انها لا قول واظهرها بل عن الرضى و
 القلادة الا لاجل فيه وعن المحقق انه لا يصل عليه حتى فصل الصلوة و
 عن لا مسكا في وجوبه على المقتل وعن المعاني منه راسا من
 يبلغ لنا مضافا الماس وفيه الكفاية المستفيدة منها ما في الرابض
 حتى يجب الصلوة عليه فقال اذا عقل وكان ابن سنن سنن بناء
 على ارجاع الجار في عليه الى الصلوة لا الى محبة له وبعد ولزم

الفصل

يجوز فيه لو ارجع اليه وبمفاده غيره من العترة ولو بعد ضم بعضها
 البعض وللهند وصاحبها من يفتن ما امرنا واخذنا بالثابت
 طرقت الحج كان الاستحباب طرقت الحج في جوارح الاسكان في وهي
 كفترة وللعماني اعتبار لا اعتبار بركه واسه ونفوط فيه ايمان الاثر
 بل واحد على الاحوط لو لم نقل بركه اظهر ويجوز في العترة
 دامت الاسلام كافي الذكرى وجامع المقاصد وكانه اجماع وعلة
 في الاول بالحرف بالذم وكذا العترة دامت الحرب وفيه مسلم عن تركه
 منه كما غفلنا في معنى باله الى الله وهو احوط قبل والفتن كذلك
 ولعل المراد من جن مسلما او طفلا بحكمه هذا وما مر من الاختيار بحكم
 باستحباب الصلوة على طفل استعمل بان ولد حيا ولا فرق في ذلك
 كلمة بين الذكر والا فتى والحج والعبد لله والجماع المنقول في
 صريح الرابض ولعل مراده في الرق اذا كان طفلا لكونه مسلما
النظر الثاني في بيان الصلوة وشرايطه **مشكوة** فنترط في الصلوة
 من حيث الاختيار بصلوته امور الاول الايمان فينظر صلوة الكافر
 الثاني العقل الثالث البلوغ ونقص من الطفل المميز ولكن لا يجزى
 به الرابع اذن الوالد فلا يجزى بدونه على الاخرى خلافا لبعضهم
 من تفصله في الفصل وعن الذخيرة نفى الخلاف هنا بالصنوع
 وهذا مسائل خمسة الاولى تضع صلوة الرجل والا فتى والفتى على
 امثاله وعلى اعتبارهم وكذلك الحج والعبد للاصول والعمومات ويجوز
 به لما ياتي التام في اعتبار المكلفين بشرايطه سقطت عن
 الباقي وان اخلوا به جميعا استحقوا باسهم العقاب وهو واجب
 كفا في اجماعا محصلا ظاهرا وقد استنفذ ولا ينافي ذلك ربه

قوله بان الارض اه كل حال
 فيه بانه صلح اليه من الله

توجه الخطاب في النصوص الى الرق كما قبل لما بينه في الرابض ونزرا
 في الاثر انما التناهي هل يعتبر اذن الرق في خصوص الجماعات وفي
 اصل الصلوة صرح بالاول في جامع المقاصد قال ولا يخفى ان
 اذن الرق انما يعتبر في الجماعة لا في اصل الصلوة لوجوب ذلك على
 الكفاية فكيف ينطبق برأي احد من المكلفين فلو صلوا فرادى بدون
 اذن اجرة وبقي في الذخيرة قائلا انه ظاهر لا صاحب مطلقا
 الحكم المخالف للاصل بالاعتدال انما ثبت من الدليل وهو اذن الرق
 بالامامة وان هذا هو المبدأ من الخبرين السابقين فظاهر المراد
 بالاول رتبة توصف الجماعة على تقديره او اذنه واستغفر الرابض وعادة
 النافع وما يماثلها اعتبار هذا القول وكيف كان فالاحوط ان
 في الفرادى بينهم كالمجموعة فان المسئلة لا يقع عن غرض ما ذكره من
 الخلاف النقص والاجتماع ولوعان الميت احد للصلوة عليه
 فالأظهر عدم جواز تقديره الا باذن الرق وفاقا لفقهاء الشيعة
 ولا تنافي في عرومان الوصية حيث ان السنة عزم من وجه والارجح
 للاول ولو تضمن المثل خلافا لابن الجند وتردد فيه في الذخيرة
 ومقتضى ذلك لا يجب على الرق متابقة الوصية هذا ليعلم الا
 الاحوط ذلك ولا يوم الرق اي لا مقتضى جماعته الا مع اجتماع
 شرائط الامامة حتى يعتد به نظر الى عرومان اعتبارها في الاعتداء
 وفي الذخيرة استظهر من المتن انه ادعى وفاق اصحاب قال و
 الا كان للمنازعة فيه مجال لهم الفرق عدم كونها صلوة حصة
 فلا يعتبر فيه ما يعتبر في الصلوة الحصة لا يتفاد من بعض الاختار
 السابق ويجوز له الاستناية مع اكمال لوجوب المصطفى والخط

قوله والفرقة وتنبه
 ارض تبصير

ما دل على هذا الاعتبار وعدم المنافع ولو وجد لا كل استثناء
 لأن كماله بما يكون سببا لاستيجابته دعائه ألا ان يكون الوجه
 ارفق قلبا على التبت كما هو الغالب فنكرن اوله لانه مقتضى الاجا
 اذ حضور القلب وحضور عدم الكمالات في مثال هذه المقامات
 ويحجب تقديمها شي للرضى ولا يفتقر الماهيون الى الاذن
 بعد ان حصل الاذن للامام للاصل والبره كما لا يفتقر المنفق اليه
 بعد انقضاء الجماعه ولو امتنع الرضا من الاذن في الصلوة على جمعا
 فلا يقطع الصلوة من سائر المكلفين بل يبقى عليهم وجوبها كلها
 حتى انه يجوز ان يفتقد الجماعة فيه كاصح به في الذكرى لعدم قصد
 ادله وجوبها بانه والحال هذه ولو سلمناه فالسنة عموم من وجه
 والارجح مع عموم الصلوة نعم لو كان هناك حاكم شرعي فلا قرب
 اعتبار اذنه لعدم ولا يثبت في المناصب الشرعية ولذا صار من
 القواعد المسلمة ان الحاكم على كل ممنوع ثم الا حرم مع هذه الرجوع
 الى عدد المؤمنين في الاذن **القول الثالث** في كيفية الصلوة
 وشرائطها وادائها **فكوة** فمن ان ينوي ويكبر عن تكبيرة
 يدعربان كل تكبيرة بدعاء اما الاول فوجوبه اجماعي فكيفنا
 تركه في العبادة لا ثبات شرطية مضافا الى الضرر منها
 كعبتها كما في سنة الصلوة من تعيين الفعل وكونه لله سبحانه وتعالى
 التبت ولو بالامانة اليد وكان اجماع مع انه بدون ذلك لم يثبت
 الصلوة عليه ويحصى منها الاخر الصلوة كما في اليومين في
 مقامات التكبير الاول كافتها ولا يجب سنة الكفاية ولا الرجوع
 او التذب واما الثاني فباجماعنا محصلا وهذا مستفيض كما في

وله عموم وجوبه على ان يركب
 الرتبة ثم الصلوة وعز
 منه

في الجامع والرياض والضرر المستفيض وما ورد بالامر في
 تركه على القبة او غايان الادعية وينهد بالاول ما ورد
 من ان الله نعم فرض على الناس من فرض الصلوة والزكاة والصوم
 والحج والولاية فكل لله من كل فرضه تكبيرة واما تكبير العادة اربعا
 لا تكبيرة كركا الوكالة ومساقي ان في صلوة الخائف يكفي بالامر في
 واما الثالث فهو المثل خلافا للصحح الرابع واستظهر من المنافع و
 الذخيرة وجود القابل به قبل الحق نعم والحق الاول للاجماعات
 المستفضة كما من الخلاف والتمسك والذكرى والمستفضة لا
 بالادعية بين التكبيرة ولا يثبتها الحالة عنها المكينة بالتكبير
 لانها مطلقات فمقتضى بل حملات فينبى لا تها في مورد حكم
 اخر وهو بيان عدد التكبيرات من دعا العادة وينهد بذلك
 خلافا عن سائر الواجبات لانها قبيحة ثم ان التكبير الثاني
 فيما بين الاولين والصلوة على بيننا ثم فيما بين الثانيين والثالث
 للرؤيتين بعد الثالث وللمت بعد الرابع خلافا لما عن جماعة
 من المتأخرين ولعل منهم الذخيرة بقا للاسكا في فالكفوا بدعا
 ما بين كل تكبيرة من ادون خصوصية ولرزعا وللعماني
 والجمع حيث ان ظاهرهما وجوب تمام الادعية الامر بغيره من كل
 تكبيرة من وبدء الاصول كما انه يدفع الاول بالبره التوكيد
 بقاعدة الاستئغال وعلى التمام لا يفتقر كل من الادعية
 الامر بغيره في لفظ مخصوص بل لوقال في الاول تشهد ان لا اله
 الا الله واشهد ان محمدا رسوله الله وفي الثاني اللهم صل على محمد
 وال محمد وفي الثالث اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات او في الرابع

اللهم اغفر لهذا الميت في الرجل ولداً متوفياً من الميتة كانظ من
 جميع الحرم ولما قال لها اولاً سكنت هذه جاز وكذا ينظرهما في
 الرجل لكي **مشكورة** ويجب ويشترط في صلوة الميت امور الاله
 القيام مع المكنة اجماعاً لما في الذخيرة والرياض الثاني استقبال
 القبلة ولعله اجماع كما هو صريح الرضا وطه الذخيرة وعلمه في
 الروض بالناسي بالنسبة والاعتناء وناهنا ما من من لا يجمع بين
 بما ذكره وبالسرقة المستمرة وقاعدة الاستقبال بهذا كله مع المكنة
 وبدونها يكفي كيف اتفق وهل يكون منه استثناء القبلة
 فيه تردد الثالث والرابع وضع راس الميت على عين المصلي
 قد مر في غير المأموم بل اختلف اجد بل بالاجماع كما هو ظاهر
 الذخيرة في الاول وورد به النص بنعم وعلمه فيه بالناسي
 قاعدة الاستقبال وللتا في مع ما مر انه يتوقف عليه صدق
 الصلوة عليه المأموم بها في النص الحاضر ان يوضع الميت
 متلقياً بل اختلف اجد والناسي كما اعلن به في الذخيرة
 ان لا يتباعد المصلي عن الجنائز بما لا يصدق معه الصلوة على
 الميت لما مر فلا وجه لما عن الذخيرة من التام في المستند بل
 اذا لم يكن التباعد لكثرة المصلين ولا فيغني كافي في
 غير الجماعة تأمل السابع ان لا يفعل في الاثناء ما يحرم صومرة
 الصلوة على الميت ومنه الكون الطويل والفضل الكثير الثاني
 ان تكون الصلوة عليه بعد غسله ان وجب للاجماع عليه حكمه
 في الرضا عن جماعة ولو بعد غسله فيكون التيمم قائماً مقامه
 ولو بعد التيمم سقط اعتبار هذا الشرط الثالث ان يكون

ان يكون بعد بكفنه كذلك لمن مامر ولو لم يكن بكفنه وكان
 العورة تبرزها يتوب ويصلي عليه وان لم يضره لم يضره في القبر
 ويرأس ونحوها تراب ونحوه ويصلي عليه كذلك الذكرى ونحوها
 الا كفاء على الاخير مط في الرضا استكمال الوجوب قال ولعله
 احوط قول واحوط منه تكرار الصلوة عليه في الخارج مسترورة
 بالتوب واخرى في القبر مستورة بالتراب ونحوه ولا يشترط باحة
 المكان ولا اللباس ولا ستر العورة ولا عدم كون اللباس من
 اجزاء غيره ما كثر اللحم ولا طهارة البدن عن الجناسه ولا التوب
 كل ذلك للاصل وكذا لا يشترط الطهارة من الحدث مط فيصوم
 الحب والمخاض نعم الطهارة افضل ولو يتم مع الطهارة على الماء
مشكورة ويتحقق صلوة الميت ما كثر اول او فوق المصلي اذا ما
 لوسط الرجل وصد المرأة حتى يمكن الثاني دفع البدن في
 الكثير الاول بل اختلف كما قبل بل في البراءة بنعم في وجه لا يخرج عن
 قوة الثالث نزع الثقلين للصلوة بل كونه حافياً الرابع ان لا يجر
 المصلي حتى يرفع الجنائز **النظر الرابع** في الدواحي **مشكورة** نحو
 تكرار الصلوة على الجنائز الواحدة مرتين فصاعداً بالاجماع نقلاً
 ظاهره وصرحاً كما

مشكورة من ادرك مع الامام بعض الكبراء وفاته البعض من قبل
 في الصلوة وانما ما بقي منها وانظروا في خلاف في شيء من الكبر كما مر
 به في الرضا نقلاً عن مشهور بل بالاجماع الجنائز في انشأ

في
 الرضا
 مشكورة

وورد بها النصيب وكذا في انه باق بالبقية وكذا في دون دعا
 ينفذ في حال الفروقة من البعد ونحوه بل ادعى فيه الاجماع من محام
 وانما الخلاف في انه هل يكفي الولاء في حال الاحتياط ليعام لا فتن
 الثاني في النافع لا عن بعضهم الاول والاخرط ما عليه لا كثر لم نقل
 بكونه ظاهر ومن هنا نظر انه لا يعط عن المأمم المطابق الارعية
 للاصل بل قيل انه اجماع كالا في الصلوة اليومية وكذا عن الميسوق
 ولو قيل كان مع الامام وهو محل التكبر الذي في الصلوة مع الامام
 اول الصلوة فلو فانه يكبر كبر السكينة الاولى وفي ثانيا الامام فنهض
 هو ويصل الامام على النبي ثم اذا كبر الامام للثانية ودعى للثانية كبر
 هو للثانية وصل على النبي ثم اذا كبر الامام للثالثة ودعى للثالثة كبر
 للثالثة ودعى للثالثة ثم اذا كبر الامام للخاصة وفتح كبر هو للثالثة
 ثم كبر هو للخاصة ومنه عاذا لباقي الصور وبكذلك نظر المأمم
 المسوق في الصلوة اليومية فانه ليعمل بالخط اول صلوة والخط
 انه ما لا خلاف فيه كما هو في بعضهم ويعتقد الاصول والعمران المرتبة
 بما مر **مذكورة** لو دفن الميت بغير صلوة صلا عايفه وجوبا على المولى والى
 للشيخ في كتابي الاجناس والاحتياط بغير المنهى ونظ المصنف والاطف
 الاول للاصل والعقب المستقيمة منها لانه عرا احد من اهل البيت
 صلوة والنصر المناهضة كما قرأها مع قبول المنع عن ذلك لانه من
 اختلف المحدثون في الاطلاق من دون تحديد والتحد بدعيهم
 بغير الصورة النوعية بحيث يصيد في عليه ميت ادعى اولى طنة ايا
 اولى يوم وليلة وثاني لا قال ظهرها اذا استند للحد بدعي
 الاخيرين دون الاول والنصر الموجبة للصلوة وامر دة على

لوا بعد و دعام

البت فثبت لم يصح في الميت الا في ضد بغير موضع التكم فانه كان
 الاحكام تتبع الاما في فانما ارتفعت ارتفعت عنها واستعيا بالذا مع
 التكم في البقية بغير البقاء وما مر بين انه لا يجب الصلوة على ما لم يثبت
 المحرف بعد الموت او قبله وكذا لو حلت صر من الترخية الى نوع اخر
 من الاجسام كالارض كل ذلك لا يرفع قطع الموضع ثم انه لا فرق في وجوب
 الصلوة على القبر بين ترك الصلوة عليه مراسا وبين ان يصلى عليه صلوة
 باطلة ولو فقد بعض شرائط صحتها للاصل لم نقل ببقاء اطلاقا
 الرجوب محالها **مذكورة** افضل الصلوة في جماعة صلوة الجنازة او اخرها
 عكس الجماعة في غيرها فانما والتمها وفاقا لجماعة بل لا كثر بل بما يظن من
 بعضهم انه اجماع خلافا لظن بعضهم كالنافع وما ضاهاه في العبادة فالظن
 فضله او التمس الناصر مع المولى في الجنازة بغير صفة جاس وبر واست
 الكرى والضرى ووقوف المأمم عصيت لتمام هذا افضل ولو كان
 واحدا كما هو من النافع عكس الجماعة في غيرها فنقف الواحد عن من
 الامام بل قيل لوجوب ذلك فيه وباقى واحضا من الجائز بصفته وكذا
 النفساء لا فيه بغير **النفساء** في الدفن يجب دفن الميت كفائة اجماعا
 بل بالضرورة من الدين في الجملة لو لم يرد كلامه في النصوص كما عن
 العلل والعبير فنه انما امر بدفن الميت لئلا يظهر الناس على احد
 حبه وحق منطق وقدر من حبه ولا يتأذى الاحياء برحبه وما يدل
 عليه من الكثرة والفساد ويكون مستورا من الكا ولباء والاعداء فلا
 ثبت عدوه ولا يحزن صد بقة والكلام فيه اما فيما يجب فيه او لم يجب
 او في احكامه **مذكورة** يجب دفن امرئ الاول موأرا في حفرة
 الارض من تحت بستان جنة من ضر البياح وبكم من تحت من تحت

على المصريح به في كلامهم بل بالاجماع كما نط من الرضا فلا يخفى جعله
 في الزوج او تبارك من اجل كان او غيره وان حصل به الفرضان لعدم صدق
 الدفن المأمور به بدون وضعه في القبر وهذا ما مر من ان
 الذكرى والرواية في حالها ومردود الشك وبإدعاء اصالة الاستيفاء
 هذا كله في حال الاختيار ولم يقصد النقل واما في حال الضرر ووصل
 الامر من اكثر الناس ونحوها ونقل الى موضع يمكن من الدفن فيه
 فساد البدن مخوف وضعه في احداهما بحيث يحصل به الفرضان لا يجب
 قصته للعلم الضرر وكذا لو حصل النقل لثبوتها بغيره دون البقاء
 والاكتفاء بغيره بغيره وضعه في احداهما كما هو المتعارف بل
 البرهنة المبررة وسبق ادعاء لا دله على جواز النقل كما بان ولو كان مبررة في
 سفن البحر فوضعه في خاينه ولو كان راسها ويطبخ في الماء للغير بل
 فيها الصبح كما قيل او نقل بان يرفق على جملته مخوف ويرى فيه
 ومنها الرضوى وعن اكثر النجباء كاهل طريقتي الحج وفي الرضا يمتنع
 حملها على صورة بعد الحائض او غيرها وفاقا لظاهر الحكمي عن ابي بصير
 واعضاء دهايا منها من صيانة الميت عن الحيوانات وهناك حرمته
 اخرى وكيف كان فقد حرم هذا كله مع عدم المكنة من الرضا الى البر نقل
 فساد البدن والاكتفاء بمقتضى الاستئصال بقدر الامكان ولا ينافي
 اطلاق بعض الاخبار اذ هو محمول على الفرضين وهو صريح في ذلك
 ذلك وللشك في بعضها **مسألة** الثاني ما يجب الدفن اجماعا على
 الجانب الايمن من اجها للقبلة بخلاف بين الطائفتين على الحكمي في
 كلام جماعة عدل ابن حزم فحمله على الامور النجسة وهو الوجه فاما في العفن
 ولو بالخارج في بعض اصنافها الصحيح مات البراء بن العروء بالمدينة ومروءة

في الدفن المأمور به بدون وضعه في القبر وهذا ما مر من ان الذكرى والرواية في حالها ومردود الشك وبإدعاء اصالة الاستيفاء هذا كله في حال الاختيار ولم يقصد النقل واما في حال الضرر ووصل الامر من اكثر الناس ونحوها ونقل الى موضع يمكن من الدفن فيه فساد البدن مخوف وضعه في احداهما بحيث يحصل به الفرضان لا يجب قصته للعلم الضرر وكذا لو حصل النقل لثبوتها بغيره دون البقاء والاكتفاء بغيره بغيره وضعه في احداهما كما هو المتعارف بل البرهنة المبررة وسبق ادعاء لا دله على جواز النقل كما بان ولو كان مبررة في سفن البحر فوضعه في خاينه ولو كان راسها ويطبخ في الماء للغير بل فيها الصبح كما قيل او نقل بان يرفق على جملته مخوف ويرى فيه ومنها الرضوى وعن اكثر النجباء كاهل طريقتي الحج وفي الرضا يمتنع حملها على صورة بعد الحائض او غيرها وفاقا لظاهر الحكمي عن ابي بصير واعضاء دهايا منها من صيانة الميت عن الحيوانات وهناك حرمته اخرى وكيف كان فقد حرم هذا كله مع عدم المكنة من الرضا الى البر نقل فساد البدن والاكتفاء بمقتضى الاستئصال بقدر الامكان ولا ينافي اطلاق بعض الاخبار اذ هو محمول على الفرضين وهو صريح في ذلك ذلك وللشك في بعضها مسألة الثاني ما يجب الدفن اجماعا على الجانب الايمن من اجها للقبلة بخلاف بين الطائفتين على الحكمي في كلام جماعة عدل ابن حزم فحمله على الامور النجسة وهو الوجه فاما في العفن ولو بالخارج في بعض اصنافها الصحيح مات البراء بن العروء بالمدينة ومروءة

ومرسول الله صلى الله عليه وسلم بالجمعة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون يصلون اليه
 المقدس فادعى البراء ان يمدح ان يجعل وجهه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى القبلة
 تجرت به السنة وانما بدلت هذه الطريقة كما في اغلب المواضع ولما
 به دليل الخبر والرضوى ثم ضعه في الحفرة على عينه مستقبل القبلة هذا
 وثوبه بالمجمع بالبرهنة المبررة ولم اظفر للثاني الا الاصل المقتضى بما مر
مسألة وسنن الدفن اصول الاول تحقيق القبر قدر ثمانية اوالى
 الرقعة للاجتماع في جامع المقاصد وعن الخفاف والفقيه والذكر
 وعن الثاني الى القبر دون الاول والثاني ان يجعل له الحدا عا
 كما في الذكرى وجامع المقاصد وعن الخفاف والفقيه وهو ما يقع
 فالكون عبارة ان يحفر حائط القبر الذي يلي القبلة بعد الوصول الى
 منهى القبر مكانا مضادا يمكن وضع الميت فيه على الوجه العبري ويجب
 ترسيبه بعد ما يمكن الجلوس فيه هذا كله في الصلابة واما في الرخوة
 بحيث لا يمكن قرار الحائط فيها لاجل الهلابة فيجوز ان يجرى
 في ثوب القبر شفاشية القبر بعد الجلوس فيه لئلا يوضع الميت فيه
 يكون له طر فان عكن وضع اللبنة عليها فيصقف والنسب بالنسبة الى فطن
 الماراة افضل وافضل منه ان يعمل لرحم شبه اللحد من بناء في قبلته
 كل ذلك للاختيار وفتوى الاصحاب فان الاختيار يحكي عن القبر بقا
 للاسكان وعمل الله الذكرى والجامع وغيرهما الثالث وضه قرب
 قبره من راعين او ثلثه هنية لقول الصادق ع لا تقدره بقبره لكن
 ضعه دون قبره من راعين او ثلثه ودعه حتى يتاهل القبر والظن في
 فسر الفصح بعد ذكره بالتحاة والتجمل وترى الصبر الرابع وضع الرجل
 عند رجل القبر والمروءة قد مر ما يلي القبلة قال في الجامع وهو مقتضى

فصح بالفقه ثم اوال
 رايه في الصلابة

فقال الصادق ثم واخذ الرجل من عند رجل القبر والمرأة ما يلي
لأنه لا يخذ من هذا يستلزم سبق الرضع فيه فلا يستند ذلك
كله من الأجناب ونظير الله تعالى على ما سألنا عليه الخامس نقله إلى القبر
ثلاث دفعات وفي الثانية ينزل الله فينقل الله دفعتين من ذواته
ثم ينقل الله ثالثة ومنها ينزل الله ذكره جمع من الأصحاب وكفى فضائلا
المظهر من الغليل السابق السار من يد بالراس في الرجل عن العبد
كما سبق به إلى الدنيا في بطن أمه وفي المرأة عرضة دفعة واحدة للنفث
السابع أن ينزل في القبر اجنبي إن كان رجلا ذكره جماعة من الأصحاب
مما فهم منه وإن لم يساعد الأجناب أصلا نعم فيها الذي عن أنزال
الوالد ولده وهو حكم آخر ولا ينافي في الباس على الحكم استصحاب النزول
من الأجنبي لذلك نعم ما يؤيد بالأجناب المناهضة عن أن يطرح التراب
على الرحم وإنه يورث صورة القلب ومن فساق قلبه بعد عن من به وإن
كان امرأة فالزواج أو لا ثم المحارم ولعله مراد من غير بالأمم حرام فقط ثم
المماثل بالأجاء كما هو المذكور والنفث والنفث من أهل الألوثة هنا
على النقيض أو الاستصحاب كالرجل ظا الأكثر لعله الأول وعن جماعة
منهم المبسوط والشمس الثاني والثالث بالأجناب أسلم الثاني إن يكون
النار ذال حافيا مكشوف الرأس مريض الرداء والظفاق محلول الأزار
كل ذلك بالنفث والفتري التاسع أن يتوضأ إذا أراد ذلك وأن يقول
إذا غاب القبر اللهم اجعله من وضعة من رياض الجنة ولا تجعله حفرة من حفرة
النار اللهم أسر حل عقد الكفن عند رأسه ورجليه للنفث ومحل ما
منه على النبي عليه ويكف وجهه ويرضع خلقه على التراب ويسوي ساقيه
عن تراب ويرضع في خلفه مدد ونحوه غيره من الاستلحاق كل ذلك

ذلك للنفث من الفتاوى وعن المذكور يدل في المحاط خوف أن ينكب
الحادي عشر أن يجعل معه من التربة الحسينية مستنقضا عابها واستند لها
عن العذاب وعن النبي أنه يرى أن امرأة كانت تنقب وتضع أو لاوها
وتحرقها بالنار خوف أن يلحقها ولم يعلم به إلا أنها فلما ماتت دفنت وانكف
التراب عنها ولم يقبلها إلا من فضلت عن ذلك الموضع إلى غيره فحرقها
ذلك فجاء أهلها إلى الصادق ثم وحكوا له القصة فقال لا شيء ما كانت
تضع من المعاصي في جوفها فأخبرته بباطن أمرها فقال نعم إن الأثر
لا يقبلها لأنها كانت تعذب خلق الله بعدد الله جعلوا في قبرها
من تربة الحسين ثم ففعل ذلك فسترها الله نعم وأصلفت كلمته في قبره
هل هو لبقاء الرجل أو نفعه أو تحت الخد أو في الكفن والكل حسن
الثاني عشر أن يدعو هذا الأحوال الدفن بالأرضية المسافرة كما في الذكر
وغفر في المومن والمخصوصة ففعل معايشه القبر يقول ما سرور إذا وضعت
اللهم عبدك وابن عبدك وابن أمك تنزل بك وانت خير من تنزل به
وأزيد المسبب من جانب الرجل وتبصر معلقا بين السماء وبالله
وعليكم من رسول الله اللهم إلى رحمتك لا إلى عذابك اللهم أنت في قبره
ولعنة حجة وثبته بالقول الثابت وقنا وإياه عذاب القبر وأذا
دخل القبر وبلغ وسطه يقرأ سورة التكاثر ويقول فيها خلقنا آدم فيها
نعبدكم ومنها أخرجهم تارة أخرى ويدكر اسم الله سبحانه ويصل على النبي
ويقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ويقرأ فاتحة الكتاب والشمس
والنجم وحيد وإني أكرس فيقول بسم الله وبالله وفي مسيل الله وعلى
عليه من رسول الله صلى الله عليه وآله في قبره والحمد لله رب العالمين
فرد في أحاسنه وإن كان صبيا فأغفر له وأمره وأجازه واستغفر

له بقدر استنطاقه وتوحيده ان يتم اذا دخل في القبر اللهم جاف الامم ^{جنت}
وصاعد علمه ولقنه منك رمضان وان يتم اذا وضع في القبر باسم الله وبالله
وفي سبيل الله وعلى ملة من رسول الله ثم عبده وابن عبده نزل بك
وانت خير مني ولله المصير له في قبره والمحق بينه الله الا علم منه الا
حقرا وانت اعلم به منا واذا استقر في القبر لقنه الروا او من اذن له من
الدين والمذهب ولا حسن ان يضع يده اليسرى على عنقه اليسرى
او يده اليمنى تحت منكبه اليمنى ويده اليسرى تحت منكبه اليسرى ويجزم
على القدر من حركة شدة يده وبأني باسمه واسم امه فيقول يا فلان بن
فلان اذكر العهد الذي خرجت عليه من دار الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وان عليا امير المؤمنين والحسين
وعلى بن الحسين ومحمد بن عليا وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن
موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسين بن علي والقائم اجمعين صلوات الله عليهم
اجمعين اللهم اهدني الى ما يرضيك الله به من العلم والدين وقول تلك مرات
اصبح اقم فيقول يا فلان بن فلان وبذكر اسمه واسم امه ويقول ادا
انا منك وتلك وسال الا عن ربك فقل الله مني او محمد ثم بقى الكلام
دني والقرآن كتابه والكعبة قبلتي وامير المؤمنين وسيد الرضا
امامنا والحسين عليا امامنا والحسين المقتول بكريلا امامنا وعلي بن الحسين
زيد بن عليا اباي ومحمد بن علي باقر علم النبيين امامي وجعفر بن محمد
الصادق امامي وموسى بن جعفر الكاظم امامي وعلي بن موسى الرضا
المعصوم بطوس امامي ومحمد بن علي الجواد امامي وعلي بن محمد الهادي
امامنا والحسين العسكري امامي والنجاشي امامي ويعيد مرة اخرى ويقول
امنت يا فلان وبذكر اسمه ويقول بذكر الله بالقول الثابت وهذا الله

وهذا الله الى ما لم يستقم عرف الله بذكره بذكره وبذكره بذكره
فيقول يا فلان وبذكر اسمه فيقول قل رخصت الله بالله تر ياو بالاسلام
ديننا ومحمد ثم رسولا وعلما ما بالجن والحسن وعلي بن الحسين ومحمد
بن علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي
علي بن محمد والحسين العسكري والقائم المهدي اما وان جميع ما جاء به
محمد صلى الله عليه واله حق فيقول اللهم جاف الامم من عن جنته واصعد
بروحه اليك ولقنه منك برهاننا اللهم غفورا غفورا فبقي الحديث
ان لقنه بالدين وبذكر خله بالطين او يجوز الا بذكر بدل الدين وان
يقول حين لقنه اللهم صل وحدته وآتس وحسنه وامر من وعنه و
اسكن اليه من رحمتك ارحمة من تقني بها عن رحمة من سواك واهله
مع من كان بركاه وتوحيده فيقول هذا في كل وقت يزور البيت بعد ان
يقعد صراجه للقبلة وتضع يده على القبر الثالث عشر ان يخرج ما يلي من
البيت مطر جدا كان الميت وامرته على الاقوى الرابع عشر ان يهيل
المحاضرون غير الارحام القرب والاحسن كونه يظهر الا كف بل كونه
باليد بن وتبليت الا هي الاكد وان يقول في حاله انا لله وانا اليه
مرجعون ويقول بغير ايمان بك وتصد بغير بكنا بك هذا ما وعد الله
وورسوله وصدق الله ورسوله واما ما بك وتصد بغير بكنا بك هذا
ما وعدنا الله ورسوله صلى الله عليه واله الخا عشر ان يضع الحاضرون
ايديهم على القبر ولا سيما الذين لم يحضروا الصلوة ويدعوا له ويسمعوا
له ولا يحزن ان يخلوا صراجه للقبلة ويقرحوا صابغهم في حال وضع
اليه ويقرحوا صابغهم في القبر ويقول اللهم جاف الامم من عن جنته واصعد
اليك بروحه ولقنه منك رمضان واصعد من رحمتك يا هاشم بن

رحمة من سوال الساع عشر ان تلقى الرولى او من كان له اذ انفق اليه
 با على صورت بالتلفيق السابق او بان يقول ما كان بن فلان ونبيه
 اباه ويقول انت على الهدى الذى عهدنا له من شهادة ان لا اله الا
 الله وان محمدا رسول الله وان عليا امير المؤمنين اما مكى والحسين
 وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن
 موسى ومحمد بن علي الخوادم وعلي بن محمد الهادى والحسين بن علي العسكري
 والحجة الشافى مالك والاحسن ان يكون في حال هذا التلفيق مستقبل
 القبلة ويضع القدم عند راس الميت وهما من غير ذكرناهما في
 جامع السعادة **مفكرة** ومكرهات الدفن امور منها ان يهيل عليه التراب
 ذورهم كما عن الكهنة والخرق المثل للباريات فتوة القلب وان من
 فسا قبله بعد من مر به وان يوضع فيه من غير ترابيه للتدفن المثل
 بعضها بانه نقل على الميت **مفكرة** وما يكره نقل الميت من بلد موته
 اجماعا خصوصا طاهرا وقبلا مفضيا وروى النجاشي عن الدعاء عن علي
 نعم ان رجلا مات بالروم ساق فجعله الى الكوفة فافهم عقوبة وقال له
 الاجساد في مصابر عظام ولا تقبلوا كفيل اليهودي يلقون موتاهم الى
 بيت المقدس وقال انه لما كان يوم احد قبلت ايضا الجمل قبلها
 الى دورها فامر رسول الله فنادى يا بني ادنى ادنى الاجساد في مصابر
 ويؤيد من وفاة ذلك للجليل اللندوب في دفن الميت وكيفية كان فانظر
 انه لم يقل بالجرة احد يدون هتكت الجربة هذه كلمة غير المشاهدة
 فانه تحت النقل اليها وعليه على الامامة من زمن كاتم عليهم السلام الى ان
 من دون ذلك فكان اجماعا منا كما عن ثلثة منهم القبر والذكر في مصافنا
 الى اصالة الجواز وحسن التمدن هو هل انقلوا في الامور الدينية

مكره

مكره

الدينية في الاخرى بطريق اولى والروى في الجواز عن مشايخ
 الدليل عن مع المومنين نعم انه كان اذا اذ الحفرة بنفسه ذهب الى طرف
 الغرض منها فهو ذات يوم هو مشرف على الخندق اذا رجل قد قبلت
 البرية راكبا على ناقه وقلده جنازة تحت مراءى عليها من صندره حتى
 وصل اليه وسلم عليه فندعه وقال من من فقال من اليمن قال يا
 بنك الجنازة التي معك فقال جنازة ابى لا دفنه في هذه الارض فقال
 له عليا لم لا دفنته في رضىكم قال وصى بذلك وقال انه يدفن هناك
 رجل يدخل شفا عنه قبل ربيعة ومضر هال به ليعرف ذلك الرجل
 قال لا قال نا والله ذلك الرجل ثلثا فادفن فقام فدفنه بهذا ويوبى
 محرم ما بانى مما دل على جواز النقل اليها بعد الدفن كل ذلك انما يصير
 منشا لهند حرمة الميت بالانفجار ونحوه بعد المسافة وعنه ذكره جمع
 الكهنة منهم الشهيد وغيره واما اذا وجب ذلك لا حوط التركة له
 اهائه بالميت او اضرا بالموثنيين مع ان اطلاق ادلة النقل واجمالا
 لا تشمل امثال هذه الضرر والحق بعضهم كالشهاد ومنعه بالمشاهد
 المشرفة مقابر الشهداء والصالحين المتأله بركتهم وبركة زيارتهم ولا
 باس به ولا فرق في الرجحان بين ما لا روى الميت به وعنه **مفكرة**
 وما يكره تشييع القبر من سمت القبر شيئا رضى من الكبر من شيئا غير
 مطع واصلة من السنام بالفتح واحدا سنة الا بل وهو ما يقبله بالآلة
 كوهان مشر والمزاد ههنا من رضى القبر من الكبر من ينظر التمدد ولا
 النطم وكأنه ما يقبله بالعارسية حزني واما انكم فالارضى كل
 القبر من فقهه كاعنه ويكون مطمحا كامن او مثله من الحصال والظ
 انه لا مانع من الخرم وفرضه بالساج الا لفرقة كندوة الا من اصابها

مكره

كما يستفاد من النص والظاهر ان المراد فترت باطنه وملتقى به فترته بغيره
بل وضع الفترتين والحد منه ولا بعد منه الفاء قطعية لوصول الله
كما في بعض اجزاء الفترتين واما فترت ظاهره فالمراد فترته فلا يترتب بالحي
والآخرة وتوحيدها لم اظفر بخلاف دليل متعده وهذا لا يحققنا وتوحيدها
في الاثر والزم ومحبصه ظاهره وباطنه لا طلاق النص والفترتين بل في
الاصل نظيره لغيره ولا فرق بين الاستثناء وما بعده لا فترته استثناء
عليه كما في من حج النص لغيره ونسوقه في ترميز الانبياء ولا يترتب على بل القلاء
والصلحاء ليعظم شعائر الله وغير ذلك من الصفات الدنيوية وتوحيده
البره لغيره وعدم انفصال طلاق النص الى انما هم ومحبصه بالجميع بال
لحي هذه بعد انما سمر وانما هو الزم لقول علي عليه السلام في صريح من جملته
قوله او قتل من لا فقد خرج عن الاسلام واما الجاه المظهر على السبب
والا حتم الكفاي في المقام وكيف يقضى جميع من لا علام يقضى الانعام
وفي النص بعض حالات اخر يرجع فيها الى الزم في الرياض **مشكوة** ومما
يكبره دفن متبين او زيد في قبر واحد ابتداء من دون ضرورة
اجماعا فلا مستغن عن القول بالحجة شا ذخال عما يصلح لاثباتها واما
لو حلف بغيره ميت ليدفن فيه فخر فانه فيه الحجة بل عن الذكرى عوي
الا جماع عليه وباقي تفصيله واما مع الاضطرار فقد قيل انه لا كلام في
المجاز وظاهره الاتقان مطلقا في قبلي اجدا نه تم قال للاضطرار
انضوا واواسعوا وعفوا واحلوا الاثنين والثلاثة في القبر الواحد
وحكي عن بعضهم انهم يبيتون بغيره الا فضل والرجل ثم الخفق ثم المرأة وقد
الاراب في الدين حاجزا ومتمها المني والجورس عليه والاستثناء اليه كل
ذلك بالنص والفترتين **واما الخامسة** فهي ضال من متعلق بالمقام وبما

بعد الدفن **مشكوة** يحرم تنقيب القبر على غير الاكل والاخر من الاطباء
وغيرهم اما اصل الحكم فهو انما بين اصحابنا بل عليه الاجماع كما في ما تقدم
جامع المقاصد وعلل بتضييع المال واطهار النية عن قضاء الله
ولما في الذكرى من وير والنص به صريح واما الاستثناء فهو المنع
لغيره وخالف فيه الجاه على ما حكى في حرمه مطلقا الروايات قريبة وعلية
ومنها ما عن العكرى في حرم الهادي عليه السلام وصنعة الفاطمية
في عزاء الحسين ثم وعن الصادق ثم ان قوسى بن عمران تنقن ثوبه
في وفات هرون هذا كذا في الرجل واما المرأة فبعضهم جعلها مثله كما
لا يتردد وبعض الاطلاقات وبعضهم حرمه فيها مطلقا وبعضهم صرح
بحرمته في زوجها والا حرم جعلها كالرجل حتى بالاضافة الى زوجها
واما اللطم والحدس والحي فحرم في مات الا قارب وغيرهم بالاغصاء
كما في الذكرى ولما فيه من الخط بقضاء الله وقد ورد بذلك النص
كما فيه في الرسائل وفي مقال الخ فترته ما يرد ذلك **مشكوة** ويحرم
النشاجا كما في نهاته الاحكام والذكرى وجامع المقاصد وغيرها
وفي الروض انه في الجملة قاطعي وعلل مع ذلك بان فيه مثله للميت و
اشبه الحية واعترف جماعة بعدم النص فيه على النظر وهو صريح
الرياض قال ولا نص هنا يدل عليه فالجرح هو الاجاعات المتفرقة
التي هي في قوة الصحاح المستغنية عن القصد لعل الامه فلا وجه للنسب
في المسئلة وليست اجزاء قطع البناء كانه عليه فلا وجه للتركيب
فيها كما في الوسائل لغيرها في كون الرجل في القبر هو اخذ الكفن
كما يحرم النشاجا انه استثنى من هذا الحكم صور كثيرة فلا يترتب فيها
في الذكرى وغيره وليس الغرض من جميعها بل هو فلنكتف ببعضها فانه

ان يلى الميت وصار مضافا فيه يجوز دفنه ودفن غيره فيه بل عليه
تفان كافي جامع المقاصد والحدائق للاصل وعدم سقوط ما دل
على حرمة النش في بل السرد صدق فالاصلا ومن هنا بان انه لا يجوز منك
لحرمة بالاصحاب لبندل الرضيع ولا فرق في ذلك بين الرضعة
الاصل والمالك وتختلف ذلك باختلاف الهواء والراب ووطنة
الارض ومع انك تحصل حصية الحال بالرجوع الى اهل الحيرة طوطا
الرائق فلا اشكال وان وجد به باقيا بحيث يصدق عليه اسم الميت لم يح
دفن غيره هناك وفا قالتم بل عن الذكرى ان عليه اجماع المسلمين وعلل
مع ذلك في كلامهم بصير وبق العبر فقالوا اول وفيه نظر فيكون الى الاجا
القول المريد بغيره معظم القول خلافا لما عن الزبانية والمبروط وما الى اليه
الذخيرة وعلى اى حال يجب طه لوجوب دفن الميت ولو وجد عظاما
صغر فم يجب لا يصدق عليه اسم الميت فالاحوط فيه ليم ذلك لما رو
كان الاظهر جواز دفن غيره فيه مع للاصل وعدم انفراق المسند الى
منله ومن جملة الصور المستثناة من حرمة النش ما ورد في الميتة ملك
الغير بدون اذنه ولم يرز المالك ببقائه واستغفال مرضيه به فانه يجوز
نشق الغير في مكانه اجماع مضافا الى عدم سقوط ما دل على حرمة النش
بني عرومان تسلط المالك على الماله او على بعد النزل وصيرورة
المقام من باب النفا من فالرجوع مع الثاني كالا محقق وكذا ورد في فاض
متركة بدون اذن بعض الزكاء ورضائه بجوزية النش في الحيلة وورد في
ارض الغير بعد باذن المالك فلا يجوز له الرجوع بعد ان لم يرد
عظامه وبني وكان اجماع والا فذا في لزوم الجائز مجزئ لعلام غير النش
وهتك حرمة الميت وسباني محققه انه في كتاب العارية وكذا الرافق

لث
قد فن ثم باع فليس للنش في نفسه بالحرى اظام الامرض ولررجع المس
قبل الطم وبعد الرضع جاز وهو ظاهر واما ما في في وجع الامرض في شكل النش
يودع ويرضع فيه الميت ويقبله الا نرج فليس في نفسه حرام الاصل بل لا يطلق
عليه الدفن كما مر من عدم سقوط التكليف به وعلى هذا فلو نقل ما وضع فيه
بعد بيشه ولو الى غير المشاء لم يحرم لعدم سقوط دليل حرمة النقل بعد
الدفن له بل انشئ مصداقته ما ساء وهل الرضع او لا جائز او لا من دون
عند دان كان المقص نقله الى ما هو اصله بماله لا وجه لغيره لعدم وجوب فورته
الدفن فتدبر ولورد في الميت بغير غسل فصح في بعض الاصحاب عدم حرام
النش له وفاقا للنسخ والمحقق خلافا للمنفذ في المذكورة والذخيرة وكذا ورد في
كفن الا ان في الاخير ثبت لما نقله الى الحكم عن العلامة ثم وافقه ليم وكذلك
صرح في الحنوط وعندى في المسئلة توقف ولا بعدن بقا انه لا
قابل بالرجوب فالنزل احوط وكذلك مع ترك الصلوة عليه وكانه مريض وقا
وصرح فيه ليم بوجوب الصلوة عليه ما لم يغير بحيث يصدق عليه الميتة في
مشكوة يحرم نقل الميت بعد الدفن الى غير المشاء المتوفى اجماعا فلا حاجة
الى التمسك بحرمه النش حتى يرد عليه بانه اعم اما الى المشاء المتوفى فيه
خلاف مشدد فذهب جماعة الى المنع من ذلك ليم وهو ان لم يحصل اليقين
القداء ونفذا كما في كلام جماعة وبالغ فيه المحاصي صرح بانه بدعه وقيل
اخرى ذهب الى الجواز كما عن ابن جرح مع الكراهة والاستحسان في النسخ
الزبانية والصباح ومحقق وهو خيرة الذخيرة والحدائق فذا مر منه
اصرا والراش واليه صيل الروض والجماد ولعله الاظهر للاصل وعدم
دليل للمنع يعني به فانه فيمكن من غير النش وقد سمعت انه اعلم
لوسم شمله للمثل للمقام مضافا لما ذكره الشيخ في الزبانية من ورود الرافق

به وانه معها من المشايخ مذكورة مع مؤيدت اخرين نحو حكاية نوح وادم
المرتبين في البحار على كل الزمان عن الصادق ع قال ان الله ينزل
ونعالي اوحى الى نوح ع وهو السفينة ان يطوف بالبيت اسبوعا
فظاف كما اوحى الله اليه ثم نزل في الماء الى مركبته فامتحج ناهيا فيه
عظام آدم ع فحل التابوت الى السفينة ثم طاف البيت ماشاء الله ان
يطوف ثم ورد الى باب الكوفة في وسط مجدها فنهضها قال الله يارض
ابلي ما نك فبلغت ماءها مجدها الكوفة كابد الماء فمجد بها
صفر في الجمع الذي كان رافع نوح في السفينة فاخذ النوح التابوت فنهض
في الغري وكذا حكاية موسى و يوسف الم و به ليم هناك عن العلي العبد
والخصال عن الحسن ع انه قال اجلس القوم عن بني اسرائيل فادع الله
عن وجهه موسى ان اخرج عظام يوسف عن مصر و وعد طلوع
الفران اخرج عظامه فقال موسى ع من يعلم موضعها فنزل له ههنا
بحريرة فعلم عليه فبعث اليها فاني بحيرة مصفاه عتفا فقال لها القريتين
موضع قبر يوسف ع قالت نعم قال اخبرني به قالت لا احيى تعطيني اخرا
خصال نطالق لا مرحلي وههنا الى شتبان و ههنا الى بصرى و ههنا
مكة الجنة فذكر ذلك موسى ع فادع الله عز وجل باسمي اعطها
ما سالتك فان ما عطيت علي ففعل فدلته فاستخرج من ضا طيئ
من صندوق مرموق فلما استخرج طلع القوم فخلوا في الشام فلذلك محل اهل
الكتاب مواتهم الى الشام ليم وقد محقق ذلك لا قبل في زمان كثير من
العلماء في عصاره بلنت من الفضلاء فان المصنف دفن في داره وكذا
المرضى فنقل الاول الى الكاظمين والثاني الى كربلاء و ههنا اليها في
دفن باصبعها ثم نقل الى المشهد الرضوي الى غير ذلك نعم الا حياط

الا حياط في التراب سبيل الاستلزام البش بل الحكم بجواز دفن متكل **مكة**
بفتح الهمزة بالاجماع محصلا ونقلا كما في نظرية الاحكام والروايات
والذكرى وهو ظاهر غير ها وورد في فضائله المستفيض بل انشأ
منها من جزى مصابا كان له مثل اجره من غير ان ينقص من المصاب
شيئا منه ما عني عبد مرسى في خاه بمصيبة الكاه اهد من اجل
الكرامة وانه كان ما فاني موسى ربه فقال يا رب ما لي عني
التكلي فقال اظلم في ظلامي لا ظلم الا ظلي وفي اخر اظلم الله في
ظلم من شرم لا ظلم الا ظلم وانه كسي برد في الجنة الى غير ذلك
ولا فرق بين ذكرهم وانا فهم مع الا هو من النفس للقوم بل في
الذكرى نالده منهن للصفق منهن وعن المصنف اطلاق الكراهية
مسيما في الثواب وكذا وجه له وكذا بين الكبير والصغير سيما في التيم
فنتج زيادة الملائكة معه فطو هو النضر من مضامين مختلفة من
انه ما من عبد مع به على اس بليتم ترجا الا اعطاه الله عز وجل
بكل شئ فزله وانه يكتب له بعد ذلك شئ مرات عليها يد خسه
وان من انكر منكم مساواة قلبه بقلوب بليتم فليلا طفه وليمحرا
بليتم قلبه باذن الله فان للقيم حقا وفي اخر تعبد على خوانه
ويعج براسه بليتم قلبه وانه اذا بكى اليتم تهقر له العرش فيقول
الله عز وجل من هذا الذي بكى عبي الذي الذي اسلبته ابريه
في صفوة فرعون وجلاله وامر فاعني في مكان لا يكون عبد من
الا او جيت له الجنة وكذا فرق ليم بين ما قبل الدفن وما بعده
من دون كراهية اطلاق كثير من الاجامعات السالفة والنضر
المستفيضه عروا وخصوصا وكان هذا القوم من شعائر الشيعة

للاول والجمع الخ وفي المختلف انه من ان الرضا والرضا بقضاء الله
وتوكلهما من الخيرة والمصيبة واللاخر من مضاعف الاظهرهما
الحق في دعوى الاجماع على الحكم حيث قال انه من فروع المصالحات
بذهب اليها احد من الصحابة وكذا وصفه في كتابه عمرات زبارة الدفرا
والنقابة وخصر ما من لخصر صا الاول فان الماتم طافا
بعيند الا جماع وعن القاصون ان الماتم كل من جمع من حزن او خروا
خاضع بالبناء وعن غيره الا خصصا بالاجرة ومن جميع ذلك فظنوه
الثاني مع تأييد بالسيرة المتعم بين المسلمين في الاول والآخر ثم
على انكاره بما قول الشيخ لصاحب المصيبة او للزائر من نظف جامع
المقاصد انه يقول بالاول ومن غيره خصصا من مرادنا انه يقول
بالثاني وكيف كان فلا وجه له **منكر** يعني طعام اهل المصيبة اجماعا
كما في الذكرى وجامع المقاصد واعاذه وجبر نيلهم ولما من في كتابه
اسماء وقضاء القبيد بالثلاثة كما في كلام بعض اصحاب وبتاكت
في الجهران لخصر ما ورد من المص لا عن محاسن البرقي والصدوق
عنه ويكره الا كل عندهم لانه من عمل الجاهلة الا ان يكون ذلك سببا
لنسيتهم ولعن بعضهم فقال لبعض اصحاب انه لا يكره **منكر** في المصائب
الا مستغاث بالله والصبر واستنجار ما وعد الله به عليا في قوله
وبئر الصابرين الذين اذا اصابهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه
مراجعون اولئك عليهم صلوات الاله والحنفظة من النكبات في محيط اجرة
ونظير به ما يشبه النظم والا مستغاث فان الله نعم عمل لا يجوز
ولا بد عود على هذه الحق من غيره وعقيب ثواب الله ومحمد قالي
رسول الله اذا قبض ولد المؤمن والله اعلم بما قال العبد فقيل المدا

من

المداكرة فضته ولد فلان المؤمن فيقولون نعم ربنا فيقول فماذا قال
عبدى فيقولون حمد ربنا قال واستخرج فيقول عن رجل البشارة
له ببيتا في الجنة وسمره ببيت **منكر** ولنجب ذابرة اهل الصبر
بالاجماع كما في الذكرى وغيره والخصر به من فضته بل متواتره بها انوار
مرناكم في حزن ربنا منكم ولطلب احدكم حاجته عند ربنا به وانه بعد ما يدعي
لها وان محمد بن مسلم قال لا يصدق الله من الموقر ربنا قال نعم قال
العلين بها اذ انما طم فقال اي والله لعلين بكم في حزن بكم وبينا فيون
اليكم الخبر وبتاكت ذلك يوم السبت والاشين والخميس من ربيع الثاني
فصحا عاشت فاطمة بعد بيه خيرة وسبعين يوما ولم تترك شرف ولا ضاحكة
فاتي قبر من الشهداء في كل جمعة من ربيع الثاني والاشين وفي اخرها ثم
تاتي قبر من الشهداء كل غداة صبت وتاتي قبر من ربيع الثاني وخم عليه وسقط له
وروي في الرسالة عن زرار بن قزلبه بسند عن صفوان الجمال قال
سمعت ابا عبد الله ع يقول كان رسول الله ع في مكة في ليلة الاثنين
كل عشرين خسر الى بقيع المد بدين فيقول السلام عليكم يا اهل الدار ما املانا
مرحكم الله فلنا ولا يكره لثنا سيما مع الا من من زيادة الخيرة وعدم
الرضا بالقضاء للفرح وخصر من استمر رصيفة فاطمة ع خلافا
للغير فكرهه فقد وان كان ما مرنا عن الامرين ولذا كرهت فيه
بالا من عن الامرين نعم لعلم ما بنا فيه طاعين من باب القدر ونحو
يقول في مقام التسليم عليهم ما ورد في الضرر عن الصادق ع انه قال
السلام على اهل الدار من المؤمنين والمسلمين انتم لنا فرط وانا انشاء الله
بكم لاحقون وعنه نعم ليعلم انه يقول السلام على اهل الدار من المؤمنين
والمسلمين مرحم الله المسعد بين هذا والمستأخرين وانا انشاء الله

من

لكم لا حقون وفي بعض النسخ تقدم المسلمين على المرصنين وبعضها اسقا
 لفظ منا والكل حسن وضعا غير ذلك وشيخنا ائمة الكرام في هذه
 قوا بها الى اهل القبور فقد وردت من فضل ذلك خلق الله بكل مراد
 ملكا فيكون له المبرم القدر وقراءة سورة الاخلاص احدى عشر مرة
 هذه ثوابها اللهم وكذا قراءة سورة القدر سبع مرات لكل يوم بالصبر
 مستقبل القبلة والصلوة عليه للفضل المزدوي بطريق عديدة
 عن شيوخنا المحدثين كالطبري والصدوق والشيخ والكشي والخياشي
 وغيرهم والظاهر سند الجميع بل في الحديث بن احمد بن محمد بن ابي
 عن محمد بن احمد قال كنت بعيد فمشت مع علي بن بلال الى قبر محمد
 بن اسمعيل بن بزيع فقال لي علي بن بلال قال صاحب هذا القبر عن ابي
 عم انه قال من اذ تراجعت في وضع يدك على القبر وقراءة اربعين في ليلة
 القدر سبع مرات اذن من فضله المبرم اكبر وفي رواية اخرى فقله لا
 انه قال ان ابن بزيع سمع ابا جعفر عم ان من زاد من فضله المبرم في
 عند قبره واستقبل القبلة ووضع يدك على القبر فقرأ اربعين في ليلة
 القدر سبع مرات اذن من فضله المبرم اكبر وعن الصدوق في القصة وروا
 الا عمل بعينه فقله لا انه ذكر في رواية انه غفر له ولصاحب القبر
 الا غير ذلك من الطرقات في رواية والا بيان بما غفرناه اكلها وقد
 بعض المقابر وفي الذكرى في مكة هذا وقد وردت عن بعض
 عند زيارة القبور في هذا في المطبوعات فارجع الرسائل وغيرها
 وعلينا في الكلام في هذا المقصود انتم كل ذلك في زيارة اخرى
 ننا المرصنين واما زيارة المرصنين عليهم السلام ففضلها ما في
 في كتابنا الذي في كتابنا في اتم واجل ان فضلها عظيم والنصر

وله تفصيل في غير هذه
 ورواه محمد بن محمد بن محمد
 في كتابه في زيارة القبور
 انتم بدل كل هذا

والنصر بذلك لا يخص سببا زيارته المحسن وعدم فضلها
 فضل الله وان ايام زيارته لا تحت من الاجل وان من اتاه عارفا
 محققا لله له ان تقدم من زيارته وما تخر وان لكل خطوة حج مبرور
 وان له زيارته تاجر عتق الف نسمة وحمل الف فرس في سبيل الله
 وان بكل درهم انفق عشرة آلاف درهم وان زيارته يوم عرفه
 مع المعرفة الف الف حجة والف الف عمرة والف الف غزوة مع ثلثي
 زيارته يوم عاشوراء كن زيارته فرق عشرين وان من بعد غفره
 على سطحه او خرج الى الصلوة كما في بعض الاخبار والصلوة في
 من اسبغ اليه اثم ثم توجه الى قبره وقال السلام عليك يا ابا عبد الله
 السلام عليك ورحمة الله وبركاته كس له زورق والزورق خير
 وكذا زيارة الرضا ثم فيها السلام فاكملها بصلواتك فذكرها
 على اجد داري وزاد في القصة ثم القصة ثم طهر من اطن خلقها
 من هؤلاء اذا نظرت الكتب منها ومنها لا وعند الصالحين
 الا غير ذلك وقد ابطنا الكلام في هذا المقام في زيارته
 نزلوا الجنة المداوى فارجع اليها **الباب السادس** في غسل الميت
مشكوة انما يجب غسل الميت في الجملة على الاقل غسله
 خلافا لما عن من توفي في شيع الرسل والمصباح قبل وفاته
 الشيخ في الخلاف وجود الخلف بيننا قبله حيث قال وغسل
 بغير ماء حار من الرضوى وهو وبنيه سدا الى احدى الرسل
 واستكمل فيه الذخيرة لنا المستفيض من الصحاح وغيرها
 في المقام فمما اذا جسته جسد حار برده فاقبل وفيها اذا
 اصابت يد جسد الميت قبل ان يغسل فقد وجب عليك الغسل

انما

للشيء الاطلاق الشبه عليه في بعض الاقسام المستفظة من ذلك وهو
 ذلك اعم والا لزم خلاف الفرض في بعض الاقسام الراجحة
 وانما يجب الفصل بمسألة بشرط ان يكون بعد برده فلا يجب
 قبله اجماعا وقد مر في كثير من اجزاء الباب ان يكون
 عليه نكران المسألة فلا يجب به الفصل اجماعا محصلا او نقلا لا عن
 المشهور ولا يقيد به في النص الثاني الموصوف بالحق وان كانت
 مكانته وبه يقيد اطلاق غيره كالاول ومرجع بعض المصنفين ان
 كان معتبرا ان ظاهره مطروح لكونه شاذ او مزل بالاسم
 كما في الرياض لم يكن مخالفا للاجماع لغيره في حكم الميت قطعة فيه
 عظم الميت من في او ميت على الاشارة الى قطعه في الجاهل
 عن الخلاف للغير ولو بالاجزاء اذا قطعه من الرجل قطعة في ميتة
 فانما صارت ان كل الاكاف فيه عظم ميتة من ميتة ميتة وهو كالميت
 في الاول ونحوه يثبت الثاني مضافا الى الرضوخ خلافه للغير
 للاصل المقتضى عام ولا اجماع المرهون بمصير من عدله الى خلافه
 واما العظم الجرد في الحاقه بالنكر كما عن الذكرى ومن او العدم
 كما عن العظم اشكال من الاصل وفيه العلية ولا يبعد ترجيح الاول
 لكونه القوم من باب الدين ولو شك وان كان اللزوم احرط ولا
 فرق في وجوب الفصل بالمسألة ان يكون المستوفى منها او سائما
 او كافرا حتى في من الكافر عند الاصحاب كالاتفاق الا انه بل
 ومفهوم المرافقة ومقتضى فائده الاحكام عدم وجوب الفصل بمسألة
 الكافر مثلا بمفهوم قبل نظيره ومقتضى الجمع ما لا لان صراحه قبل
 نظيره بالفصل انما يقتضيه مقتضى الفصل النظير ومقتضى الفصل
 من غير علم لان المراد بالمراد
 انما يقتضيه مقتضى الفصل
 لا يقتضيه مقتضى الفصل
 بل يقتضيه مقتضى الفصل
 انما يقتضيه مقتضى الفصل

ومن ذلك الذي بان له لا دخل ليقيد الفصل هذا في اجزاء الكلام
 البهية كما في مقتضى عدم وجوب الفصل لمصر بعد ولا يلزم من ذلك
 كون مقتضى شرط الوجوب الفصل بمسألة كالاتفاق عدم الاقتصار على
 عين ما لم يشع بعد في غنله او شيء فيه ولم يتم ولو ببقاء قليل منه
 لغرض الاذلة ولا في الثاني بين من الفصل المحذور وغيره خلافا
 لغاية الاحكام مما كان ناجز على الماء فقد طهر فيه انه رزق
 في غنله الجنابة وعلم يقتضي على الميت له حتى في مثل هذا الامر الخفي
 غير معلوم مقتضى الحالة السابقة مضافا الى الكلام في المشبه به الا
 ترى ان الجنابة عند الفصل الاول في الاثر يقتضي في حوزة ميتة
 لمقتضى الفصل كذا بل لا يقتضي حوزة فان الاطلاق لا يرد في حوزة
 حكم اخر من ان المذبح على الجنابة وان لا حاجة الى نكرانه في مقتضى
 الفصل ولا يجب الفصل بمسألة بدان الفصل على الاشارة الى الذكرى
 وقطع به الرياض كما عن المختار وفي الروضة وجامع المقاصد والمداير
 وزد فيه في الجنابة ولا وجه له للاصل وعدم شمول كالاتفاق وكيفية
 ذلك ولا شك في ان اطلاق الميت لا يقتضي الرجوع نأيد به فهم المصنفين
 لو لم يكن اجماعا وهذا الدليل على المختار مع عدم البرهان في
 الصدر الاول واستدل في جامع المقاصد بان في بعض النسخ
 وجوب الفصل بمسألة قبل الفصل وفي بعضها وجوبه بمسألة قبل
 مقتضى الوجوب على من مقتضى مقتضى المطلق هو الاختصاص محل على
 مقتضى مقتضى نظره قد سلف ولا عسر من قبل وجوبه على
 هذا ما ان مقتضى مقتضى الميت على انما كالاتفاق وجامع المقاصد
 والروضة بل لا خلاف في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

فينبغي وجوب غسل الميت بما قبل غسل الميت ونقته غايته بل بما
 يقع منه من مصاديق المنطوق ولا يخفى في المفهوم ولا يخفى
 باطن فخرج المرأة حين التولد بظاهر حياء الطفل الميت ولا يخفى
 فضلات الميت في عرقه وبراقد ودمه ونحوه وغيره كل ذلك لا يصل
 وعدم شمول الدليل وكونه ولو برده ومثل في أنه هل كان
 حتى المسمى لم يجب عليه الغسل سواء تحقق له بعد ذلك موته
 أم لم يتحقق حاله أصلاً للأصل وكذا الرجل لعلم حين الموت وتبين
 مثله برده وكذا في مثله في أصل الميت وفي كونه موسماً من يجب
 عليه الغسل عبداً ومن لا يجب له الحيا ما لا يحل له الحية كالنحو والظن
 والنسب فليس لا يشترط عدم الرجوب فيها مطلقاً وكان الرجوب في ذلك
 صدق الميت عليه كان نقاباً مع الحيا من باب نقاب العدم والملازمة
 يعني أن الميت ما كان قد خلع الحية وعدمت عنه فبما من شأنه
 أن يكون حياً وما نحن فيه ليس من هذا الباب والغسل إنما يجب
 ما صدق عليه الميت ومع النزول بكفينا أنك في صدق لا إطلاق
 كإصالة عدم الرجوب وهذا وجه وفي الروض تردد في القظم والنسب
 المتصلين بالميت معللاً بأنه جزء من يجب تجليها الغسل وهذا
 أراد بالجزئية فضلاً عن اتصال فوهنته وكذا أن أراد الجزئية الحقيقة
 بالنسبة إلى الشخص أن أراد أنه جزء حقيقي من أجزاء مجزئة موصية
 بهذا الحكم فخرأول الكلام ومصادره ظاهرة ثم إن طائفة من الحكماء
 أشكالك في السن ثم طرده في الظن معللاً بما وانه للظن في
 ذلك ولعل عدم الرجوب بحسب هذه الاستنباط مع الاستنباط أن لو
 من ميت لا كلام فيه لا تفرق وأما القظم الجرد المتفضل هذا سلف

سلف حكمه وإصالة الظن في الرجوب لأنه ما علة الحية كما صرح به
 في كلامهم ومريد بالأخبار والمحسوس في الكلام مجالاً لفرق بين
 وهل الميت من نواقض الرضوخ فيه خلاف وقد تقدم فخصه في
 محله
 في الأعمال المسجدة وفي كونه جذاً قال
 في ذلك بعد أن عد التلويح فخصها ثمانية وعشرين أي التي
 انقضت الحال ذكرها هنا ولا فقد ذكر النقض في النقلة هنا
 حشرون ومربى استفاد منه أن غير التلويح في الحشرون وقد ذكر بعض
 من آخرى ما هنا منها منة وخبرين بقاها مع غيره لا يندرج
 والأشياء ما يصير أزيد وأعلم أن هذه الأعمال ثلثة أنواع يجب
 الأسباب والدواعي منها ما هو من جهة فعله كالفعل ومنها
 ما هو من جهة الأثر ومنها ما هو من جهة كونه ولقد قدم النوع الأول
 لثبوتها وإنا جعلنا أصل الجمعة من هذا القبيل لثبوتها بالنسبة إلى
 الجميع فمما سبب جعله صدر الباب حتى قيل فيه بالرجوب من جهة من
 أصحاب مضافاً إلى أن أصل ثبوتها بصلوة الجمعة وهو من الأسباب
 وإن اطرأ اليوم
 من الأعمال المسجدة غسل الجمعة
 خلاف بين العلماء كما في أصل شرطه ومقتضاه كما في
 فإني أدخل من التقيد بالأصحاب المتفق بوجوبه في الخلاف فيها
 فيما بين العامة ما لا وجه له بل كادت المسئلة تلحق بقدر ما أتاهل
 الاستدلال وقد ورد في ذلك خصوص كثير جازت عن حد
 التواتر في طرف منها في مطاوعي فروعها ما ورد
 في أصل ثبوتها وعليه عن الصادق ع قال غسل يوم الجمعة طهر من
 وكفارة لما يلهو بها من الذنوب من الجمعة إلى الجمعة وإن غلب غسل

وله في الفروع كتاب الجهاد

مط وحكم في المدارس بفتوة الحكم بن الحسن ولبنة الجمعة فلا يجوز
بدون الحرف ويجوز معه وان اذع عليه الاجماع ولا مانع
مننا بفتنه ثم قال ولو تمكن من تقدم عليه حرم الجنس من لا يتيان
به يوم الجمعة لغيره ذلك كما صحح به الصدوق مرة وغيره عنكا
بالاطلاق ومقتضى اطلاق كلامه الرخصة مط قبل الزوال وبعد
على نحو ما في اصله وجهه من محابص الاصحاب ولو رزله الفصل في
الوقت المجد ودله قضاءه بعد الزوال الى اخر النهار وفي حرم
السبت على المنع وبه مقتضاه ومقتضى اطلاقها عدم الفرق
بين الترتيل والسناء واوحضه ابن بابويه بصورته السنان في
جاس وهل يلحق به لبنة السبت قبل فقهه وقل ان خلاف الفتوى
يؤم السبت ولا يخرج عن وجهه ونحو ان يقول حين لا شغل
فصل الجمعة اللهم طهر قلبي عن كل افة تحيى ديني وينقل على ومنها
عسل لبنة الجمعة على ما ذكره بعض الاصحاب ولم اظفر على مستند
ما نصحت قريبا من ثلثين كتابا من الفقه والحديث بل ازيد ولكن
مجرد الفترى مما يكفي في المقام ومنها غسل التربة بغير جماعة
وبه مقتضاه منها الفصل المروي ثمين يطيل المجلس في
الخلاص لسامع الفناء من جيرانه عن خلق صغيرة او كبيرة وفاتا
لجماعة منهم الروضة وخضه بعضهم بالثاني ولم اظفر له بوجه
وبكفينا الفتوى في مثل المقام وهل هو مثلها كما علمه المنع
او بعد ها كما عن صاحب المدارس الاظهر الاول ولو بالاعتناء
وكلا عتبار ومنها غسل المولد على الاظهر لا يظهر خلافه
لما عن الصدوق وابن حوق على ما في الذكرى والروضات وجاء

فاجابه استنادا الى المروي الطويل المستقصى لا صنف الفصل
المنع كغيره من الاعمال المحبة لفظ الرجوب فيه وغسل المولد
واجب وهو صنف لضعف الدلالة فان لفظ الرجوب لم يثبت
كونه حقيقته في عرف الاثمة ثم حجب صدور الخطاب بل كثيرا
يستعمل في المنع الا كيد فيه سيما مع المصير المعظم على خلافه هنا
وسوق غيرة مما اجمع على امتناعه من الاعمال هذا ويريد
فتر وعنده حديث ولا دة فاطمة عم علاما راه المجاهد عن الامام
فان لفظ الحدوث وان كان غلثها وهو محتمل التخصيص لان
الجلبي روى في بعض كتبه ضم بالفضل معزم الفاء مضانا الى ما
في صدرها من ان فاطمة ولدت طاهرة مطهرة وهل هو
كسائر الاعمال الراجية في الشرايط والارباب كما في نهاية الاحكام
او لا بل هو كفضل النجاسة كما احتمله تلك الاطهر الاول نظر الى نظ
الفناء في النصوص والاشهر بعينه بحين الركادة وفي
الفوائد المليحة بعد البقيد استظهر عدم سقوطه بالان في لا
طلاق النفس وحكي بعض الاصحاب عن بعضهم عند بدء السبق
ايام من حين الركادة والظان من المسئلة على العرف ولا شك
ان الاول اول ما كان التدارك في السبق لورثه مالا باس به
ومنها الفصل لا حمال الحديث الا كبر باصنافه على ما ذكره
بعض الاصحاب كالم وجد الفقيه الترتيل لثقله او وجد بعد
البول وشك في منسبه او طين او خرج من المرأة بل لا شك
في انه منها او من وجهها او طنت انه منها وكذلك في الخلط
وكذلك المرأة لو سكنت في توسط استخاضتها او كثرها

الرضوان ومنها إعادة غسل السجدة لغيره كالاحرام ودخول مكة وغيرها
ان احدث قبلها كما ذكره في النقلة وشرها وروى عنه نصيب
تاسوا في الحرم قبل الاحرام ثم قال والحج غيره من الاحداث به ومنها
الغسل لكف عن الميت كما عن النقص في الذكرى وافرقتني في ذلك
لنعم وقد مر محقق الحال فيه ومنها غسل من مات جبا فقتل بذا
مقدما على غسل الميت باصنافه على ما في الفرائد لنعم حاكما له عن الذكرى
للغير المروى عن الصادق ثم وليس واجبا للاصل والظاهر في الاضاف
عليه ولان الاحرام ما يصح به البدل فلو كان واجبا لا يشترط وضوئي
نقص المرفوع بين العامة استحباب الغسل لمن افاق عن جنة
قالوا ما اصل من نهى عن الجنون انزل وروى الباقون انهم اعلموا
في مرض وقائه فلما افاق غسل فالجنون ايا وضوئي في ذلك لم يثبت
عنده نا الا ان العلة لا كاعتقاده وافهم للسبل الاول والآخر
الباقون على الظاهر والحق في نعم انه ان اراد ان الا نزال من التراب
الغير المنفك فكلما ازاله دليل عليه وما قبل لا يحسن فيه واما احراز قاعدة
النساج في هذا المقام فتاواه هي لا صحاب مضان الى ان الرشيد في
مخالفاتهم وان اراد انهم مع نظرف الاحوال في قهره وخاص بنحو الغسل
فداخل لما سبق نعم هذا كلام اخر في حضوره لا فافه عن السكر الحرام
فحين ان لم نظف على من تعرض كاستحباب الغسل له الا انه من روى بعض
الفضلاء ايضا فيه عرفت انه من مات كذلك فخرج عن الشيطان
ذكرناه في كتاب الغسل النقي وفيه استعمال تام برحمان الغسل له
بل بياحان في قبي ذلك النص الصحيح بالغسل واصل النص لم يحسن
الان وكيف كان فالاصح لا يخرج عن مرجحان واما الحال

والغسل في الجنون
والغسل في الجنون
والغسل في الجنون
والغسل في الجنون
والغسل في الجنون
والغسل في الجنون
والغسل في الجنون
والغسل في الجنون
والغسل في الجنون
والغسل في الجنون

واما الاعمال المنسوبة بحسب النفس والامانة فالاول منها الكثرة
جل منها غسل اول ليلة من شهر رمضان اجماعا كما عن جماعة وروى
به الرضوي وفي الصادق من غسل اول ليلة من شهر رمضان في
نهر جاد وصبي على راسه ثلثين كفرا من الماء ظهر له شهر رمضان من
قابل ومثله روى في اول برم منه فخر ليفه فيها وفي بعض الروايات
من اجاب ان لا يكون به الحكمة بل يغسل اول ليلة من شهر رمضان بكن
سما لما امر رمضان قابل ومنها غسل ليلة النصف منه كما في النص
بل بما اكد فضله حتى قيل انه افضل من سائر ايام الافراد ومنها غسل
ليلة السابع عشر منه ومنها الاعمال في الليلة الاو ثا وبعدها
للأجاء المعبر والنقص وفي صحيح منها ان اولى الايام بيلة التي لجماع
وفي ثايتها يكتب فيه الرعد وقد السه وفي ثايتها اصحابه وبعدها
الاثنين وفي الليلة الثانية والعشرين غسل اخره في الليل هذا وفي
النقلة وشرها ان يغسل الغسل المطلق للباية الا وبار من اول شهر رمضان
الآخره وعلى هذا فقد نكح الحساب من جميع هذا العموم والمضامين المتأمله
وغیرها كما في اول برم منه وما في اخر الليلة الثانية والعشرين يتلوه عشرة
قندبر ومنها غسل ليلة الفطر وبرمه والاو ثا عن جماعة منها الصحاح
وعنه وانه طوبى ما فسر وعلى الثاني لا لا ضحى الا في حكاية الاجماع
والعبره ومنها النهي وامتدد وقت الى الزوال اخر طوله لم يكن مضيا
نظرا الى ظهر الاجماع في الذكرى ونص الرضوي به مع التايد بالجمعة
بضمه نزع من الاستغفار ومنها غسل برم دحر الارض وهو الحرام
والعشرون من ذي قعدة والبعين مضطرب لكن نزع الغسل له
منه وير ذكر الحدائق غور النص فيه ولعله كذلك ولكن الفرق بين

الاصحاب كافيته مثل المقام مضاناً انه من الايام المتفرقة لا ويرد في
 ضرر شئ وقد حكى الخائف عن الاسكا في انما الفصل يجب لكل منه
 او مكان شريف وبرم ولبنة شريفة وعند ظهر الايام في الدنيا وعند
 كل فصل يقرب منه في الله وطلب فيه اليه وحكي عن المعبر ما يقرب من هذا
 الغرض في بحث اصحاب الفصل في لينة الضيف من شهر رمضان ثم ومنها
 برم الزوت وروى في الاصح في الاخير من الضيف في تقضية الفناء
 واما الاول فنحن المذهب في صحيح محمد بن مسلم الفصل في سبعة عشر طناً
 ليلة سبعة عشر من شهر رمضان الى ان قال او برم الزوت وروى عن
 الحديث ومنها برم الفدير والمباهلة وقد حكى الامام فيها تفصيلاً
 والضيف في الاول مستقضى في الفاتحة وفي الثاني منقصة ساعته
 مع نوع كلام فيها بد فقه فصل الاصحاب كما في الرابض ومنها غسل
 اليوم التاسع من شهر ربيع الاول الذي قبل فيه الثاني على التقصير
 فانه عيد كبير وفيه حديث طويل من واه احمد بن اسحق وقد تضمن
 الاغتسال له والعج من الاصحاب كيف غفلوا عنه حضوراً ان قلنا
 باليوم المدي في كلام الاسكا في وردته وكنه في ان لا يفتي بركه
 غسل اليوم السابع عشر منه وهو مولد النبي ثم ذكره الجوزي عن المدي
 معترفاً بعرض الضيف وقد كفا في المقام محج والفتري حضوراً ان
 اشهر اولنا يوم في كلام الفخاين ومنها غسل ليلة الضيف من
 رجب واليوم السابع والفتري منه وهو يوم المبعث وبها بطلان
 ما سبق انفا من حيث عجز الضيف والاكتفاء لعزفه من الرجوع وانظر ان
 الزوت فيه ما سلكه كايض فيها في الفرائد الملية ومنها اغسال ليلة
 في برم اوله ووسطه اخره واهما في الاقبال وان لم يظفر عن ظهرها في

في هذا السلك من الاصحاب ومنها غسل ليلة الضيف من ثمانين
 ونصاً ومنها غسل يوم الفريروز وفيه بعض معاني خبير بطولك يطلب
 من مظانه واما الاغسال المستمرة فحكي في
 منها الفصل في دخول الحرم ورواههم به حرم الكعبة عن جماعة من
 عاتق اوت في الامتداد بتفصيل بال في كتاب الجبل وقوله في تحت
 القبلة من الصلوة وروى الجملة ومنها ادخل مكة على اصبح به الجواني
 ومنها ادخل المسجد الحرام ومنها ادخل البيت زاده الله شرفاً ومنها
 ادخل المدينة المشرفة ومنها ادخل مسجد النبي في كل ذلك بالاجماع
 المستقضى والضيف كذلك وروى الجملة
 احكام الحام وادابه

الركن الثالث في اليتم وفيه مقدمة ومباحث **مقدمة** اليتم
 لغة هو القصد واستشهد بقوله سبحانه ولا يسمي الخبيث منه شيئا
 والقصد هنا الطلب والترجيبة فانه من معانيه فظا خصوصا اذا
 قلدي بالي وشرعا هو عرض اليدين على الامراض والمج باعضاء
 مخصوصة على وجه القربة وربما يجيد بتجديدات لانتم وشرعنا بالكتاب

بالكتاب قال الله نعم يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
 الى قوله سبحانه وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط
 او لامستم النساء فامسحوا بامان منكم واما فيتم صعيدا فصحا او بجرهكم ولان
 فيه ما يريد الله ليعمل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم
 لعلكم تذكرون يذ في المائدة وقوله فاما هو المقصود في النساء الا انه
 حذق فيه بعد ايدكم وفي هذا اختلاف في لزوم الغرض بناء على
 كون من لبعض والضمير للصعيد وفيه وجه اخر منها ان في السنة
 والضمير للمحذوف وتفضله بان في محله ان في الآية في كلامهم كالات
 لا بأس بذكرها مع غيرها في مقتضاها الرجوع للمضي وكون
 المرض والسفر بالضمير من حيث هو دون اعتداد عدم المكث في
 الماء ومن دون حدوث حدث من حين الظاهر كما هو مقتضى
 ترتيب الجراء على الترتيب واحضار الحكم في من الرجاء لها في
 الاختلاف والجمالية واحضار الرجوع له لعدم وجوب الماء في
 الاول بان انه المائدة في سوق اذا قمتم الى الصلوة المقصود الروايات
 وكلمات الصحابة اذا امرهم القيام الى الصلوة فان كنتم حدثا فامسحوا
 الا صغر فمضوا واذا قمتم اليها وكنتم حدثا فامسحوا بالحدث الا انكم غسلوا
 واذا قمتم اليها وكنتم كذا وكذا فتمسحوا والناسي بان القصد لا يخرج
 الجميع فيها والا فمقتضى الاجماع بل الفرق بينه والثالث بوجه اخر
 ان او يفي الرواية وجاء واخذه وهو من معانيها ومنه قوله سبحانه
 الى الفطرة او يزيدون والراعي بان لا يجد ويرضه الا ناسي اليان
 عن وقت الخطاب وهو عند ناجار حتى في الملة ان يد خلافة
 والناصريان عدم الرجوع هنا يعني عدم القبول والعلاقة ظاهرة

حنت ان الضرر بالمعدوم واما الشبهة فكانت تكون من قوله من هذا
 النبوات الواردة في قوله ثم جعلت في الارض من هذا وطهورا وما في
 الصحيح في احد هاتين ثم قال ذات يوم لما روي في صف له باعنا بطنك
 اجبت فكيف صفت فقال ثم عنت ما روي في الله في الارز فقال
 له كذلك في الحار فلا صفت كذلك في القوي بيده في الارض من هذا
 على الصبي ثم مع جبينه باصابعه وكيفية احد ما بالآخرى الحديث
 وفي الحديث في الرزق انهم فقال ما روي في الله هلك جاعفت على
 غيره ما قال فامر الله فيهم فاحمل فاستمر به وجاء فاعملت به فابو
 فقال يا ابا ذر يكفئك الصعد عشر سنين لا غير **باب في قوله**
 في الارض التي يصير بها الله بدل عن الطعام من الماشية وفي عهد
 اضطراب شديد في كلامهم فقد هاتين سعيد في الزهراء ثمانية
 وعشرين والفاضل في المشي ثمانية واثم وفيهم الحر والفقراء
 ثلثة وعن المذكور في ثمن واحد وهو الخبز عن استعمال الماء ورا
 المعنى الا عم والاشد هاتين **فذكر** الاول فضا الماء وهذا
 قبل الظاهر بعد وعلى اولها ما يدون الا مكان او معه وعلى الثاني
 فاما مع ضيق الوقت او معقده وعلى الثاني فاما ان لا محتمل المصادفة
 او محتمل وعلى ثالثة فاما على الوجه المعبر ام لا في الثلاثة الاول الخ
 يكون القصد من كل سبب دون الباقي ومن هذا الظاهر
 كثير من العبادات كالمريض واما اصل الحكم فموضع وفاق محصله فقال
 مضى فاما من الكتاب العزيز وما روي في الشبه والصحيح في احد
 اذا لم يجد الرجل طهورا وكان جنبا فليمسح من الارض ثم لم يعد الماء
 ما سقا فلا كلام ولم يعد بعد الكفاية وفي دفعه لها في حقها

فضا خلاف وان لم كونه كفضه ما ساق اسدا بالتم مط هذا
 في دفعه او وضوء صحيح به الرضا وغيره وفي الرضا عن النبي
 بالبعوض مط فيصرف الماء في بعض اعضاء الرضوء والتم مط
 الباقي وفي دفعه في الاحكام فصل بين الرضوء وغسل الخلاء
 في حكم بالا كفاية بالتم في الاول وتوقف في الفصل فاحمل ما وانه
 معه او وجوب صرف الماء في بعض اعضاء ثم التيم من ما في هذا
 في المتخذ الهاتين في الحبل والحق الاول اما في الرضوء فلا جامع
 لمحصله او نقلا كما في الرضا مضى فاما في عريان الرضوء لا يتوقف
 مع انه يكفي في الشبه واما في الفصل فضا فاما في ثقل الاجماع
 في ذلك المذكور والمشي بدل عليه في الاستقلال في المستفيض
 وحصول الصحيح عن امام قوم اصابعه جناية في النفس وليس مع
 الماء ما يكفي للفصل يتوضأ بعضهم ويصليهم قال لا تكن بينه وبين
 يصلونهم فان الله عز وجل جعل الماء طهورا كما جعل النار طهورا
 والصحيح عن رجل اجبت في النفس ومعه ماء بقدر ما يتوضأ قال يتيم
 ولا يتوضأ ويحرقه غيره ويمسك في الهاتين بخزان ما يكمل غسله والرواية
 ساقط فيه واضاف له في الرضا فاعده الميسر والمضوء وجو
 ومن في المانع انه هو في المراكاة وفيه عدم الا مضافا وفيه
 من كاد له الدالة على كفاية التيم بذلك لو كان في دفعه لها في
 واحد ولو كان فيها الصفرى او الكبري جميعا كالمضوء فاما
 فان كان الماء بقدر الرضوء فقط فلا اشكال فيه وان كان بقدر
 الفصل في القول بخزان فاحذر الرضوء فاحذر بل المتفق عليه
 في الفصل ثم التيم للرضوء ان ثلثة بل فيهم بكافة الماء عن دفعه الحديث

والله اعلم
 ما مضى

الأكبر والأقل هو الأظهر وقد مر متوضعا به احتراز ان كان
بعد زكاته والجمع بينهما وبين النية غائبة الاحتياط وشكل على
القول بوجوب تقديم الرضوة فهل يقع الرضوة به أولا والنية
للفعل نظر ان كونه واحدا للماء او النية للرضوة او لا ثم الفصل بكونه
اهم واكمل في الظهارة او بخبر اوجه ولو كان معد من الماء ما يكن
انما به بقدر الكفاية من المضاف بحيث يبقى الاطلاق بحاله ثم ولم يتم
وقاها لجامعهم صريح المختلف ونهاية الاحكام وعن جمع من
المناخرين نظر الى اطلاق الامر بالظهور في الماشية وبقيد
النية بعد وجوب الماء بالقوة لا بالفعل والا لما وجب حق النية
وتحذر ذلك وفيما نحن فيه لا يصح في عدم الرجوع كذلك خلافا
لما عن النسخ ومن وافقه صفي وجوبه بمسكا بعدم الرجوع بالفعل
ومن يافرون بعض الاحتياط به كما عن غير المحققين وقد عرفت بانه
مع مخالفة للاحتياط لغير **مشكوة** الامر الثاني عدم الرضوة اليه
اما الضرر في جانب المكلف كخبره عن الحيكة وان كان الماء مروجاً
على وجه الامر من دون حامل بينه وبينه والوقت لم يفتقر
لمرض كان ذلك الخي او كبر او ضعف ولم يحد معاونا ولو باجرة
مقدرة ومن اوفى جانب الوقت لصنعه بحيث لا بد من ان يرضه بعد
الظهور في الماشية ركعة على الاشارة خلافا للفتنة بصريح عبارة
فقال من كان الماء قريبا منه ومحصلة ممكن فعرفت الرضوة
كان عندك وباستعماله بغير الوقت ثم عن النية وسبق اليه لا نية
والاظهر الا ان كان النية بين ادلة اعتبار الوقت وادلة وجوب
الماشية عن وجوب الرجوعان مع الاول للاسقف والفتنة

والفتنة وعمرات بد ليه الراب عن الماء او من جانب الماء بكونه
في نية هذه الفتنة بقاء والوصول اليه بد ون الا انه وهو عاخر عن
محصلة ما ولو يعرض مقدرا او شق قرب نفس لم يخف بحاله
او اعاده او بكونه في محل يخاف من العي اليه على نفس او طرفة او
مال محترة او يضع او عرض او ذهاب عقل ولو يجزى الجين كل
ذلك لصديق فقد الماء والضرر والحجج المنضين فضا فاما
الا لجامع الحكمي والضرر من ولدت بعضها **مشكوة** الامر الثالث
حصول الضرر في استعماله او خوفه لتلف او زيادة مرض حاصل
او بطور برئه او عرض علاجه او حد وف كل ذلك كان بسبب محض
استعماله بغيره او بوصف من وصفه كبر او جرا وعفوة او غير
ذلك والرجوع فيه مضافا الى بعض من الضرر منها الصحيح الرجل
يصيب الجنابة وبه فروع او جروح او يكون مخاضا على نفسه البرد
قال لا فينيل بينه وعفاده فله في السند والصح عن الرجل يكون
به الفرج والحاجة بحيث قال لا باس ان لا فينيل بينه الى غير ذلك
ولا باس بشتها على الفرج والحاجات لما اشترط اليه في
الجبار **مشكوة** ومقتضى هذا المقام فروع منه **الاول** هل
النائم في الحال مع الامر في المال كبر دسده بد لا يتحل مشقته
عادة او جرا وعفوة او مرض كذلك من صوغات النية ام لا
اختلفوا في ذلك على قولين والتم ومنهم المراسم والنافع والمكسب
ونهاية الاحكام وجامع المقاصد والروصين والرايين
الاول كما عن البيوط والنهاتية والا صياح والفتنة والسان
وصرح في الصواعق الثاني كما عن الشهيد وهو طائفة الكرى

وتوقف فيه الذخيرة والكفاية والاصح الاول للقرابات المضافة
 للعرض والنجس والضرر وحضور بعض النصوص المشارة اتفاقا
 ما يلاحظه في مثل هذه الصورة وللقول الاخر القرابات الدالة على وجوب
 الطهارة المائية وقاعدة الاستئصال واستصحابه وحضور
 المعينة في مطلق النجاسة عن رجل كان في امر من بامر في غير
 ان هو اغتسل ان يصير عنت من الفصل كيف يصنع قال فصل
 وان اصابه ما اصابه وذكر انه كان وجها شديدا للرجوع طابته
 جنابه وهو في مكان بامر د وكافيت ليلة شديدة الريح بامر د
 قال قد عوت الفلانة فقلت لهم علموني فاعلموني فقالوا انما نحن
 عليك فقلت ليس بد محلوته ووضوئي على احتياطات ثم فصل
 على الماء ففعلوني وعفاده فركه الصحيح الاخر وفي حضور
 المجنب فيه المرفوعة قال ان اجيب فقله ان يغتسل على ما كان فيه
 وان احل يمين والحراب عن القرابات وما اتخذوها التخصيص
 بامر د كاهرم من القضا عند المساء عقلا ونقلا ولو قبل الفسحة عدم
 من وجه قلنا المخرج معناه من وجوه شتى وعن المعبر صدر
 ما اذا نقول مرجعه اذ النزاع في العنت الشديدا الذي لا يتحمل
 عادة وعلى فرض الاطلاق بعيد بامر د واما الفعل فصرف
 فضايا بالاحوال ولعله لم يكن عنته شديدا واما الجمل والركبة
 فانظروا كان من وجع غير مستغن عن الفصل كرجع الفرس و
 الصلح كالتعب به لفظ الرجوع دون المرض كعنت البرد
 لم يكن الفصل من ماء بامر د او في مكان بامر د ولعله محلو
 مكان سخان كالحام وعلى هذا فلعلمه عدم ذكره بعد جراب السائل

وكذا القيد بكونه العلام الخفية
 منه

السائل كاجل الشبهة على شدة الاقحام بالفضل ومع فلم الجميع
 الذي جمع مع ما سبق من الاول من وجوه عدة هذا فائدة منظر الرمان
 اجابوا عنه بضعف السند وليس بد فانه اما صحيح او كالتصحيح
 وجهه بادي في **الثاني** لو لم يكن له ماء صابح وكان هذا ماء
 يباع فمن يملكه ويمكن اقباضه في الحال فقد اختلفوا في ازال
 والم انه اذا لم يضر في الحال صرفة في ثمنه بان لا يتوقف عليه ماء
 دينه المطالب به او سلافة نفسه ومن يحكم مثلا وجب عليه مثله
 الماء ولا يجوز له اليمين وان زاد ثمنه عن ثمن المثل باضعاف كثير ليقف
 به في الحال وهل مرادهم بالحال زمانه مقابل الاستقبال اخرنا
 عن الحاجة المتوقعة وحال المكلف مع الظاهر عند اللفظ الاول و
 محبة الدليل الثاني وعن الاسكان في خلاف ذلك واضطربت كل اقسام
 في فصل بداهة ففي بعضها كالتصحيح الزيادة كثيرا وجزءا عن
 المذكور ولو ربيرا وفي ثالث كالا يرض وعن المعبر مع غلاة الثن
 وهيبدا الصلوة اذا وجد الماء ووافقه في الاول فنهاية الاحكام
 ولكن اجالا لا وظ الامر شاد التوقف في الثاني وعن المرتضى الخلاف
 القول بالرجوب ولم يعيدك بشيء حتى يعيدم النص رغم المنصوبين
 من شرط عدم الاجحاف كالذكرى وجامع المقاصد وعزها
 او صوي بان الاجحاف وعدمه كالمالك والروضة واطلق
 كالتابع والنافع والزهرة وجامعهم وافقه او نطفة من الرضف
 كالروص والذخيرة والارباب الاجحاف ذهاب معظم المال كالمط
 من جامع المقاصد وهذه ما ذكره الطحطاوي في نقصه القاصد
 والاظهر ان هذا لا شئ مع البعيد لعدم الاجحاف اما وجوب الشد

ولو زاد عن المثال كثير فقله لا يجمع كاعين الخلاف والمهزة كالصبي
احياج الرضوة للصلاة وهو لا يقدح على الماء او بالف درهم وهو
واحد لها شترى وتوضاويته قال لا بل شترى فلا يصح مثل
هذا فاشترى وتوضات وما شترى بذلك قال كثير وفي بعض
نسخ الحديث يترى بدل شترى وفيه ثالث سوني والمفح على
الاول واضع هذا شترى هذا المال منزلة مال كثير فلا يخفى فيه
فالكلام على الاستعانة وعلى الثاني لا بد من حذف مضافي
لا يسهل عوضا عن هذا الماء حفظ مال كثير وكذلك لا حضرا
يسوي في سبب الماء تلف مال كثير والمروي في المحار عن دعائم
الاسلام فالمراد عليهم السلام في المسافر بعد الماء من غل ان يشتره
اذا كان واحدا لثمنه فقد وجب الا ان يكون في رضة الثمن الخاف
منه على نفسه التلف ان عدمه والطيف فلا يشتره ويلزم وصلي الى
غير ذلك وعلى اشترائه عدم البقر والا يخاف عورات في الق
والحج والصوفي مسلمة حتى في الف والاستعانة والاجازات الماي
ان تلف معظم المال من ردة العرف وعورات الباب من تخویر الماء
رب الصبيد واخرابه وتظهر الاجماع على المعتبرة حضور الف روي
المشهور فيه من ردة الاجازات اخرى فتصا مع التايد بالشهر ولو
الجملة فتد البقر وغيرهما من الاول مضافا الى انك في الشراء من
جميع ما نزلت حجة السيد ومن لا يعتبر الاجازات مع ما نزل ولا شك
عورات الف والقباس على سقوط السعي الى طلبه مع الف وعلى البقر
او سفي من مال محترم وفيه ان لا تم كونه ضررا كيف والعلاج غيرها
تفنيه سلمنا لك عموم الكبرى مخصصة بها والقباس باطل سيما مع

مع المعارض بل ومع الفارق وهو وجود ما من الاول النية
عن الطلب في البقر عليه وعكس في البقر عليه هذا وقد ذكر في
الفارق ما لا كرامة فيه **الثالث** لو كان معه ماء وخاف العطش فحما
في الطهارة ولم يزد عن قدر الف وبق ما بق للطهارة ولو بالخرج
يتم بل الخلاف بل بالاجازات المستفظة والبقر كذلك منها
الطبي في رجل اصابت به جارية في الف وليس معه الا ماء قليل فحما
ان هو اغتسل ان يقطر قال ان خاف غطت ان لا يعرف منه
قطر ويتم الصبيد الخبر هذا مضافا الى عورات المنزلة ونف
الف والحج وحفظ النفس عن التزلف ولا فرق في الخوف بين
العلم ولو عادة والظن مظ بل وانك فانه من مضافا الى الخوف
وكذا في الخاف بين ذي الاصف والا كبر لعدم الفارق مع بعض
البقر المستفظة للاصف ولا في الخوف منه بين التلف والمرض
وبطء البرء او عسر العلاج او قبح شئ عادة والضعف عن
الشيء ويمتنع من الف المحتاج اليها ولا في العطش بين الحال المبركة
لعم البقر ما روي في الخوف عليه بين عطش صاحب الماء ورفقه
من ينفذ في مفارقة مظ حتى لو كان كلبا او كافرا او لم ينفذ بل
كان نفسه محترمة او حراما ينفذ بالذلة لكرامة الا له او حرمة
واما مطلق الحدان وان لم ينفذ بشفقة غير ما استثنى في كان لا يحا
كالهفاهة والذكري وغيرهما من كمال البقر والهة الضاربة
والفسوق الخس ذكر في الاجازات نفس يقبل في المحل والحج والقب
والكلب والنظ مطلقا والحدوة والحنة والفارة فضا شكال بل
خلاف ولا يظهر الا شتر عدم كما يظن من باب النفقات خلافا لظاهر

فما فيه الكلام والذكرى والروض وتوقف فيه بعضهم كالأرض
وبعض لا يحاب ولعل الوجه فيه ما ورد من أن لكل كبد قرأى خبر
وسند بعد لم ينظر كونه مثل المقام **الرابع** لو كان على جسد أو
قربة الذي لا يتم بدونه الصلوة فخاصة وكان معه ماء كان في الصلاة
والأزالة قد يمتنع أن لم تكن الخامسة معقوفة وكفاها الماء
ووجد ما يمتنع به إجماعا كما عن العنبر والمنهى والذكر وهو
الحجر مضى فالظهور عدم الخلاف بمحققا ونقل اليم في الذخيرة
وتخرها دون ما عنك به من المنهى ووافقه جماعة وكما في
المقاصد والروض من أن للطهارة المائية بدل لا دون إزالة
النجاسة وبقره ما بان المراجعة محقق بين مكلفين والاهمية
في جانب الأزالة لأن ما لا يدل له أهم في نظر الشارع مما لا يدل
فيقدم للقاء عدة ولربا أنه إذا كان للطهارة بدل فالتكليف واحد
الأمري فلم يخفى من جهة بشره وبين الأزالة وهو فاسد كما
اعترف به الذخيرة والراغب لأن لا يتم البدلية في الصورة المعنوية
انزعما بالبدلية فعنده بعدم وجدان الماء وقد وجد هذا
بدل العرف فنفى وهو الفارق بين المقام وسائر المقامات حيث
عنك بها فيها وعلى هذا فلا يتم الدليل بثنى من النقص من مضى
المأخوذ من مخرج آخر بالنسبة إلى النقص الأول وليس نعم أن يترك
عمرات وجوب الأزالة مثل غسل تركه من قول ما لا يترك كل حجر
لنفا من مضى مع عمرات وجوب الطهارة من غير أن يتم أه والنسبة
عمر من وجه فلا بد من الرجوع وكيف كان فالرجوع إلى الإجماعات
المنقولة المريدة ولو لاها كان لتوقف مجال لا صنع بعض الأضائة

الأضائة **في النسخ الثاني** فيما يمتنع به هل هو التراب الخالص هو
مشكوة الذي يحصل من تجميع الكلال والأقال في هذا
المقام أن حال الاضطراب ما يجمع فيه ظاهرا على جواز النسخ لغير التراب
وأخر به في الجملة على اختلاف الأقال في كسره والترتيب في أفرادها
وسببها في آية الأضائة أنه وقد نص بما ذكرناه في المختلف حيث أنه
في مقام رد دعوى سند على المانع من الإجماع في حال الأضائة بأن
المأخوذ به هو التيم بالصعيد وهذا لم يخف طال والجواب المانع من
مخصصه أن قال لا يفتى الرم تكن باقية لم يكن التيم بها مخي باهيد
التراب والبناء بطحا على ذلك المقدم وفيه شبهة أما المانع منه مطلقا
فلا قابل به وكفى في التيم في ذلك طامر مضى فالقاعدة
الاستغفار والجماع المركب وأما في حال الأضائة فمضى في قول
والقول بعدم هو التيم بين القدماء كالسيد وعنه وبين المتأخرين
وقا في التيم في الأجزاء حتى أن التيم في الأجزاء وعنه في الأرض
ما عدا الكحل والزريع وغيرهما ونظر من النافع التوقف والافوي
هو القول بالأجزاء أن استعمال وجه الأرض على الوجه المهور في
في عرف الشارع وكل يمتنع الأصل فيه الصحة أما الأولى فبناء على أصلنا
الأعمية أن أكثر ما ياب الحجر والعنبر ولو على ما حكى في قوله استعمال
الأرض وبالتراب وما في معناه والأكفاء بالتراب إلى الخالص أو
ومدار اللغات على غلبة الفن ولينم فافهم يسمون التيم في حال الأضائة
بتم الأضائة في موضع الشك في الأضائة ترجع إلى عرف العوام
من أهل التيم بعد الخلاف في موضع الخلاف وأما النسخ
فلا ينافي عن ذلك ولا يذهب ولو قيل أنما نسلم الكبرى لو لم يكن

اصل الاستطراد ثابتا وهو ثابت بقوله سبحانه فيمنهم اصعبا طبيا
وامسحوا برؤسهم واندكم منه ينقيب ان الصعيد عبارة عن
التراب الخالص على ما حكى عن كثير من كتب اللغة كالصحاح والمجل
وغیرهما وهو النظم عن الماء هو من حيث قال قد مر على وجه الارض
والنظم فان الصبر الغالب على الالة فلا يرجع الى الصعيد ومن في
للتبعض والابنة تبنة واما رجع الى الماء او الى الحدث وكون
من لبنة الالة والسبب في نظره وبالاخبار الكثيرة الدالة على نجاسة
النفس المنبثة للعلوق او المنبثة للتراب كالصحيح ان الله عز وجل
جعل الماء طهورا كما جعل التراب طهورا وبمفاده الجنان رب
الماء رب التراب او المنة بنبنة وبين غيره كالصحيح اذا كانت الارض
ممتلئة ليس فيها التراب ولا ماء فانظر الى اجفان موضع محدد
فيتم وعجزه اخر قلنا اما الالة فلا ظهور فيها على مقصودكم فانما الالة
ان الصعيد حقيقته في التراب بل في وجه الارض فان مقصود القاعة
وصنع القدر المستر حيث انه مستعمل في الحفريات وما ذكره
معارض بعض كثر على خلافه كما عن المين والميط والاساس على
بل عن الرجاء انه لا خلاف فيه بين اهل اللغة واحتمال النقل والاطلاق
في كلامهم الى التراب المجمع عليه نظر الى القلة معارض باجمال ذكر الالة
التراب لذلك فان الصعد التراب وهو من القلة لا مفهوما له وبابيد
المجمع الاول في الخلاف مع كون الخلاف هو جود الله قد ضاع
بامكان ذلك نظر الى ما ذكره في المدعي له جعل الموضع بالتراب
فانما يوجه الارض لكون القند واما وهو من القلة لا سيما القند
لكن التجميع مع التجميع حيث ان الاختلاف في الحرم والحضر والرجوع

والترجع مع الاول كما فعلناه في الاصول ولا ثم لم يظهر بحسب
في ذلك فان ابدا تبنة من هو النظم ولا يلزم منه مقصودكم فانه
بدل على المراكلة واما تبنة من التراب حاصل ولو عاينا
ويؤيد ان المستدل به لم يتركوا على هذا الصعد بل على القدر
المتبعضه وعلى قدرها لا يتلزم الترابية كما كان العلوق
في غيره كما نص به في الذخيرة سلمنا لكن يمكن ترجيح الصبر الى بعض
افراد المطلق ولا نقده وهو وان كان خلاف النظم فعند
الصعيد ليم خلاف النظم ويؤيدهم اكثر من المتأخرين الذين
هم ارق نظرا من هذه الجهة واستعمال الصعيد في الكتاب لغرض
في وجه الارض غير عزز قال سبحانه انا الجاعلون ما على الارض
صعيدا جزا او يرسل عليها اسبابا فانصبع صعيدا زلفا
وكذلك الاخبار فيها واختار الناس يوم الصبر علة في صعيد
واحد هذا مع ان المدعي في حمل الالة على الحفرة وعدم
ظهور القرينة لا ظهور عدتها واما الاخبار فابدل على النفس
لا يدل على المدعي بوجه وليس للعلوق اخبارا من كنف العلوق
بفسنة لا انزله في الاول بل استطراد خلاف ذلك كما انهم حيث
ضبطوا شرط التيم ولم ينقل الا عن كاسكا في اعتباره وفي
نقل الاخبار على الهدم وامد في اصل الهدم وانقاد
الاجماع على خلافه جامع المقاصد نعم في الاواخر ذهب اليه
الفيض كما عرفت من النما اليها في مال اليه الذخيرة وكشفان قالها
لا يخرج عن قوة واما غيرهما من الاخبار فيعلم مسندها وكذا
لها على التراب فحوله على الفالب ومن جميع ما ظهر ان الالة

ليقم وعلله جامع المقاصد والروض بالاحتجالة وبافتحاح غير كنه
 الرباد وفي تلك المصنفات بالمعادن وفي الرماض بعد التقليل بالثبات
 في صدق اسم الارض استند مراد ان استصحاب الجواز والبقاء
 معارض باستصحاب الاستفصال في التيمم وبقي اواخر الصلوة يظهر
 سلمته عن المعارض ثم اسر بالناسل ووجهه تقديم الاستصحاب الموضعي
 على التكملي خلافا لما عن جماعة كصباح السيد والماسم والعبير وكرة
 فاضار والجواز عكسا ببقاء صدق الاسم وقد عرفت ضعفه
 وبالخير عن التيمم بالجص فقال نعم فصل بالثبوت فقال نعم فصل
 الرباد فقال لا لانه ليس يخرج من الارض الخير وفعله بالحق نوازل
 الراوندي وهما وان كانا ظاهرين في الجواز فهاضعفان غير
 متجيزين هنا فلا وجه للتكسر بها فتركه ان بارضها او بطل جان
 وعن ثقي ولف كما في المدارك والذخيرة الجواهر على الاسم وهو
 اما نفي او مني عامر بقاء الاحتراق ويرد على الاول انه لا مجال
 للترقب هنا ان كلامنا في الاحتراق الكامل المحل للمنافع المقتضية
 ومعه بقاء اسم **الارض** بكرة التيمم بارض النجس والركل ما انما في
 موضع وفاف جواز او كراهة على ما في القدر ونقد جامع المقاصد
 واما الاول وهو بالتحريك فتحا وكس وان يكون الارض الماخية
 الشائبة على ما ضرب به فقلبه لا كثر وهو لا ظهر خلافا لما عرفت
 فاطلق النفع اما الجواز فلا لانه اذا لم عليها اللامحتج يمنع عن وصول
 الى الارض هو مرض مخوف التيمم به بل تراب واما الكراهة فلا لاجتماع
 كما عن القدر والندى وهو مع تألده بالنفع العظيم بحيث كادت
 تلحق بالاجتماع دليل على الاول ليقم وليس للمنافع ما يقتضي به نعم

مر بما علق بما عن ابي عبيدة عن ان الصعيد الذي انما هو عن النجس
 والركل وضرافا قد امتدنا خلافا وفي الحدائق ابدى بالعجبان
 بعض صحابنا كتب الى ابي الحسن المصنف فيمضاه عن الصلوة على الارض
 فلما نقض كتابي تفكرت وقلت هو ما ائنت الارض وبالي ان
 اسال عنه فكتب لا فصل على الزجاج وان حدثت بك نفسك انه ما
 ائنت الارض ولكنه من الملح والركل وما مسر خان وهو فاصد
 حيث انه لا دلالة له على المقصود اصلا ولا على الركل لانه معلل للنفع
 بالنجس ونحن لا نقول به ليقم ولا على الملح لما ذكره بل يكونه من المعدن
الارض اخلفوا في التيمم على الصلابة لا على الذي لا تراب فيه
 اصلا حتى من القائلين بوجه الارض كالذخيرة فصل بالبدن وهو
 الجامة كما عن الزبانية والمنفعة وتر والوسيلة وغيرها والله الجواز
 كالتشريع واكثر كتب العلام والمدارك وغيرها وهذا قوي لانه
 ما يقع عليه اسم وجه الارض وادعى الاجماع على جواز التيمم به جماعة
 مضاعفا الى خصوص دعواه عن الطبرسي والمروي عن الراوندي
 وفيه عن التيمم على الصفا البالية على الارض فقال نعم مع تأييد
 ذلك كله بالشهادة هذا ومن يؤيد بالموت في صلوة التيمم
 عن رجل مرت به حيازة وهو على غير طهر قال يضرب يده
 على حائط اللبن فيتم وفيه نظر **الشام** اخلفوا في جواز التيمم
 بالخرق فذهب في الارضين الى الجواز وفي القدر يقال لا يسكن في
 النجس واخضاره الارياض وهو لا قوي وفيه جامع المقاصد
 للقرع عند مختصه بجماعة كالاخر وعنه التيمم في الترفق فاضا
 في المدارك لئلا الخيم بعدم التراب للاحتجالة وانك في الارضية

فليس يجوز التيمم به اما الاولى فظاهرة لصحة القلب وازا ارتفع
 الترابية قد خرب له سائر انواع الجنس غير معلوم فان مع ارتفاع
 الاخص بقاء الاعم غير لازم بل اصل العدم واما الثانية فالتك
 في صدق التيمم شرعا عليه ولا يرد علينا استصحاب الجواز لقاضته
 باصالة اشتغال الذمة بالتيمم فتبقى اوامر الصلوة بغير مسلبة
 عن المعارض ولا من حرج في جانب الحكم كون الاستصحاب بطلانها
 حكيمين اذ مقتضا بقاء وجوب التيمم المطلق بقاء الجواز فمقتضا
 بقاء الوجوب وبهذا فبقا الجواز معارض باستصحاب عدم
 وجود المنة والاستصحاب الموضوعي مقدم وعن الغير المتك
 بالجم بعد بقاء الامرضية كالتراية وهو خروج عن الاضنا
 اذ مع دفع المضروبة لا ينجح برفع الجنس وكذا الصدق الذي فكل
 فيه وللمفهم انه لم يخرج عن اسم الامرض بغير التيمم به وابدال اول
 بغيري عدم خروج المحل عن اسم الامرض فمع انه اقوى استصحابا وفيه
 انه محل شك ولو سلمنا فلا حاجة الى القوي مع انه غير مسلم اذ لا يتر
 من صدق الامرض على الاقوى استصحابا لصدقه على الاضنا
 نعم لو قيل ببقاء الترابية فيه وفي المحل كان القوي وجه وكا
 المفصل تعلق بادلة العلوق مع بقاء اسم الامرضية وفيه المنان
التاسع يجوز التيمم بالعباءة والماء وهو موضع وفاق لما عن المعبر
 وكراهة للمفسر المستفيض في الصحيح عن الواقف اذ لم يكن على وضوء
 ولا نقد على الترابية وكيف يصح قال يتيمن من يديه او سرجه او
 مع فة دابته فان فيه غبارا ويصل في المروء فان اصابك نبلج
 فليست بيد سرجه فليتم من عباءه او شئ مغبر والصحيح ان كان الارض

والرفق بغير التيمم
 باليد كما في
 في الصحيح
 وهو ان التيمم
 في الارض
 في الارض

الامرض مبنية ليس فيها تراب ولا ماء فانظر الى اخص موضع تجد
 فتيمن منه فان ذلك ترميع من الله فان كان في نبلج فليست بيد
 سرجه فليتم من عباءه او شئ مغبر والصحيح ان كنت في حالة
 لا نقد راء على الطين فليتم به ان الله عن رجل اوى بالعباءة اذا
 لم يكن معه ثوب جاف ولا اليد نقد ان تنفضه وتيمم به الى
 غير ذلك وكيف كان الكلام في اصل الحكم انما الكلام في نبلج وطولها
 ونزولها فيلزم اول هذا التصديق مطلقا في المحل على الاظهر
 كما عن من يجمع المقاصد والروض والمدارل فمن باله الى
 النج والترك الاستصحاب وعن تركه وظجاعة ومهم الامرض
 خلافا لاخرى فالكفا فيه تفقد التراب وهو طبع وعند وقاية
 الاحكام والمنفعة ولما نفى كما عن كاسكا في فاطلها ولم يقبل
 بفقد سائر اصادا وهو محتمل للنهي بل مسفاه لنافضا فانه فاعده
 الاستصحاب حسنة عدم ينفع حتى على اصلنا الاغنية الا انه وما
 بمسأله وهي فعبدة بالصعيد والعباءة فكل الصعيدية لا تزل
 من ذلك لو لم نقل بانه معلوم العدم بل بدجة اخرى انه طواه
 الاضنا فان في بعض اجزائه مع فقد التراب وفي اخرى مع نقد
 مطلق وجه الارض كالاضنا فالحسنة ضيق التيمم بالعباءة اذ لم يعب
 على غيره بمحضه انه اذا قد راعى غيره لا يجوز التيمم به ولم يظهر للغير
 الاخرين على وجه ورد على المكفين بفقد التراب انه على هذا
 لغير العبارة بمرارة المحل وفي مرتبة وعند لهم المحل في مرتبة التراب
 والمساوي للمساوي لشيء مساو لذلك الذي فليتم به اما القول بنا على
 العبارة عن الجواز في حال الاحتياط كقوله اكل نفى وصحت

لا يفرقون بالثاني فليقولوا بالاول الشرط الثاني ان يكون تمام
فلو كان الفبا من شنان ونحوه فلا يجوز التيم به والظان ما لا
خلاف فيه لعدم قبول الاصل بل ظهر من هذا خلافاً نظر الى القاب
مضاف الى الفري فان في حال الاصل لا يجوز التيم باصله بل
جماعة الثالث ان يكون واقفاً على قرب ونحوه فلا يجوز الفبا
المصاعد من الارض الغير الواقع على قرب ونحوه كانه لا يشمله اذ
الفبا بل مصحح بخلافه وللزم القرب ولا يمكن فيه الرجوع
النقص لا يصح به جماعة منهم جامع المقاصد قال يجب نقص موضع
الفبا حتى يعلو ظاهره ويضرب عليه وفي الرابض نسبة الى ظاهره
ولعل استنباطه منهم لاجل يقينه لم يكن يقيناً القرب ونحوه فلا
ينوب ذي عبار وكلف كان فخر احوط بل وظهر نظر الى حمل مطلق
الاخبار على مقتضى هذا بالنقص هذا لرعاياه واما لو لم يعلو بل يندلج
فصح الثانيان بالانقصار على القرب عليه وهو مقتضى اعتبار
المطلق لعدم رفع المصعد وهو خلاف الحق فيكون لا يجوز الا في
ما في به ويبيد ما قبله من الاحوط ويرجع مع بعض المبتدئين
جميع كذلك على الاحوط وعلى اي حال فلا اشكال في سقوط استمدا
انعدم الفبا من القرب واخر ابيه واما ان العبرة به لا بها كما
لنعم وعينها وبكثير من خصوصية الحمل بان يكون هو التيم
مخصوصاً من القرب واللبد وعرف الدابة ام يكفي ولربط اصح
بعض المفسرين لا خبر كما هو اختيار الثانيين من محققان فانها ذكر
الثلاثة بكونها فطنة الفبا لا للفرق بل كان مصداقاً وما شاكله مما يجمع
الفبا من بينهم ولم ينظر من اصحاب مخالفت في ذلك والراجع الى

الثلاثة المنصوصة وغيرها بخبر ينفذ وبين كل واحد منها كلاً
الثلاثة بخبر ينفذها خلافاً للشيخ في النهاية فقدم الا خبر من خبر
على الاول ولعل فكل ولا مستند للثاني ولا الاول سوى ما يضمن
من كثرة وجود القرب منها دون القرب ومطلق الاخبار لا يقيد
بغيره ولا سيما ان **القاب** يجوز التيم بالرجل في الجملة وهو موضع
وفاقاً لمصنعه ونفاً من بخا وظاهر الا في الشئ والصحة المستفظة
منها صدرت عن السابق اذا كانت في حال لا تقدر الا على الجنب
به وزيل الا في ذلك الى غير ذلك وابتدئ في بقائه من كمال
فظهر من احدها ونشيط فيه فقد الفبا كما هو مقتضى الاخبار
الاجماع من المتيقن ولذلك لا الاخبار على ذلك خلافاً لما عرفت
بعض من اخبر في المتأخرين ولعل ذلك لبعض ضعف سند ما يجمع
من المسك بها سيما في الصحاح الصحيحة الزيدة بالاجماع المنقول
المقصود ونشيط في عدم امكان تخفيفه ولو بان يعلو على حده
فيتركه على شئ ثم يضرب عليه فلا يمكن تعين ويقدم على الفبا ان
يكون من جنس التيم به والا لم يخف مع اجماعهم اضعافاً وكيفية
التيم بالرجل على احوال اقوالها كالتيم بالارض وعن النجاشي انه
اعتبر بعد ضرب اليد من مع احد بها بالارضى وفرط طينها
محت لا يبقى فيها ندوة ثم مسح بها وتيم وعين الواسعة والخبر
اعتبار التيم من القرب ثم المصحح وعينها ان الاحكام القضيلى
بين فوات الوقت فقيل النجاشي وعنده فافى الواسعة ومقتضى
الاطلاقات ما عليه التيم وليس لسائر الاقوال ما يركن اليه نعم في
المعتبر على مذهبي النجاشي بانه قد الاخبار وبعد لم اظفر بما ذكر

غلبت ولا ترفع احتمال كثره الاخلال بالمرألة **الحامدي** فقد
 جميع المراتب ولم يوجد على الوجه المعتبر فلا يخفى اما ان فقد النجس على
 الاغم الشامل للماء الجاهل بغيره او وجد قبل الاكل المعروف من
 مذهب الاصحاب سقطت الصلوة آراء وفي جامع المقاصد والروض
 والمدار والذخيرة في الخزان فيه ضم في الاخير من المصنف في
 رسالة الى ولده ان مذكرة في اوقات الصلوة بعد رطلته ونما
 بنفاذ عن تزييل قول بوجوب الصلوة والاعادة وكيفية ذلك
 لادخل الصلوة او وجودها من رطله بالظهور سقطت فقد انزل
 فاما ان يطلب منه او بدونه والا اول تكليف بما لا يطاق والثاني
 خلاف الفرض وكان النجس في العبادات يقتضي الفساد قال الله تعالى
 لا تقربوا الصلوة الا قلوبكم ولا اجسادكم على بعض النفاذ وسقط عليه العضا
 فيه فكلان للعلامة وجماعة القدم لا هو الا قلوبكم بكونه بالفرض الجسد
 والنفس ضم نظر المعلوم من فائته وفيه منع كونه فريضة على من
 فائته وتقتضي المسئلة في محل النجس ما في وعلى الثاني لا يخفى اما ان
 يمكن من التوضوء والاغتسال باقل الجريان بعد ايج كذا فيه ونحو
 ذلك فيمكن وان لم يمكن من ذلك ولم يمكن بغيره من مسح اعضائه
 بنده ونحوها فلهذا قد اجابا وادان من ذلك ففقد اقرار القسط
 كالفائدة مراسلة الجماعة كما عن المحل والمعتبر وفي جامع المقاصد و
 المدارك والذخيرة والروض بل فيه عن اكثر وعن النجس وضع
 يد عليه باخذ احق ببلها ثم يتوضوء بتلك الطريقة بان يمسح يده
 على وجهه بتلك الندوة وكذا الباقي وبذلك في السبل واختاره عند
 وقف ولا يخرج من الرضا والاسكاني والدليل ان ضرب يده

بيد يده وتيمم بنده ونه لنا ان النجس للماء ولا يصيد فلا يحصل
 الظهور به قط اما الصغرى فواحدة واما الكبرى فلا استفاضة
 الاخبار بل وتواترها في باحصار الظهور فيها ولينم لا يصيد
 شئ من الرضوء والفضل والتميم على السج بالنزوة فلا يحصل الظهور
 بهذا السج اما الاوكان فلا اعتبار بالحري بان فيه كالمرو اما الاخير
 فلحجب كون السج بعد الغرب على الصعيد ولو فرض اعتنا به
 الطروق كان ظهري تمت في الخلاف للثمن بالصحیح عن الرجل يغتسل
 السج لا بعد الا نيل قال القيل بالنجس او بقاء النهر ونحوه نعم والخبر
 بصحة الدعوى والتبريدان شوا ولا خذلانا جادا فكيف
 اقروا ذلك به جلدني قال نعم وجميع صنف سنده كذلك الاخلال
 امكان الجريان فيه وبانه اذا سقطت الماسرة والاجزاء ومراعاة بالتمسك
 ماسرة الماء مع العلم بسقط الاول وفلان المكلف به المجمع بالجمعة
 الواحدية وباجبار الا كفا في الاغتسال بما سئل به الجسد وفيه
 ان يجزئها الاية والاجبار بالجريان ظاهرا او خفيا وللمنصف الصحيح
 عن الرجل يغتسل النجس ولم يجزئ الاية او الماء جادا قال هو غير الفريضة
 بغيره ولا اركان هو الذي هذه الامراض التي تزيق دنيته وفيه انه
 محتمل التيمم بالتراب كما هو في اللفظ اذ لم يظهر في المسائل من فقد
 التراب فلهذا سئل عن فقد الماء وانه لا يوجد ما شا به كذا النجس
 فاجاب بالتميم وتوابع لفظ المنزلة يقع فقد التراب غير الفريضة
 لا يقيم الا اساق كذا مع التيمم لا خذلان ان يكون ذلك لاجل الظهور به
 النجاسة **المعاني** انتهى وكذا التيمم من حيث الصنف والدرجة **منكرة**
 اعلم انه لا يجوز التيمم لغير الفريضة قبل وضوءا جاعلا محصلا ولا الاواني

الذي هو كرم موبد
 لله

الذخيرة عن الغاضلين والنفوس والتاسعين نعم فيها بعد ان نفي قائل
 مينا بخلافه نقل عن المذكور في طرد الخلاف في الرجوب الضيق في
 الطهارة كلها وان مفضاه وجرد القول بالرجوب الضيق في
 التيم نعم قال ولا الاجماع المذكور يمكن المناقشة في الحكم المذكور
 هذا فضلا عن ان طهارة اضطراره ولا اضطرار قبل الوقت اذ
 لا تكليف كذا في الرض واما النافله في جامع المقاصد المصحح
 بالحرار وكذا يجوز بل يجب عند الضيق جماعا وهو لا يتركه الا
 الاخلال بالواجب وبذلك على الحكم في المقامين الاخبار اللبنة في
 الضيق بقية اخرى في الاول وبضاي الثاني وهل يخرج مع البقية
 اقول البراز مطلقا عن الصدوق والمنه والقرور والاشارة ونظ
 الجعفي والبرنطي وهو مختار يخرج من المتأخرين منهم المذاهب المذكورة
 والكفائية والرياض وهو لا يرضى والعدم مطلقا المذاهب الى اخر
 الوقت لجماعه كما عن السيد بن النخعي والقاضي والحاوي القراء
 بل انهم بل عن غير المقيد منهم تحكي دعوى الاجماع واختاره
 من المتأخرين الروضات والفيض بل عن غير مرجح الزوال بالحرار
 وعدمه فقد مر كما عن الاسكافي والهاوي والقدر والقواعد بل عن
 كثير من كتب الفاضل لنا ان المصنفين للتوسعة مظهر وجوده والمانع
 مفسود اما الاول فلا يجابه في التيم عند اذلة القيام الى الصلوة
 عند فقد الماء من دون تعيينه بضيق الوقت وعمومات المذلة
 مع تأويل الجميع بنفوس الضيق لكثير من المحتاجات بل وتضييع بعض
 الواجبات واما الثاني فلا يجابه المانع فيما قبله فحيلة الحيات
 وللضيق مطلقا اجابات السالفه والرضوى وليس للتيم ان يستقيم

ان يتم الا في اخر الوقت او لا ان يتخوف خروج وقت الصلوة وما
 في الخبر واعلم انه ليس ينبغي لاحد ان يتيم الا في اخر الوقت والاول
 مرفوض بمصير المصنف في خلافه والثاني بمصير الصدوق في العتق
 به الى خلافه مع التيم عن اصل السند والثالث بضعف السند
 بالمتيم مضافا الى وجود محمد بن حران فيه والدلالة فان كلمة ينبغي
 ظاهره من جحان التيم لا يجوز لنا لا علينا سلمنا لكن الجميع معارض
 بالضرر من النافية للاعادة عن صلي التيم ثم وجد الماء اما مطلقا
 لتعينه نافية فيه ترك الاستقصاء او طهره صا لا لموت من يتيم و
 صلي ثم بلغ الماء قبل ان يخرج الوقت فقال ليس عليه اعادة الصلوة
 وبمقارده غيره ويقرب منها الصحيح وان اصابه الماء وقد صلي
 يتيم وهو وقت قال تمت صلاته ولا اعادة عليه واعاد الحار
 الى الصلوة في غابة البعد حضور صا في الاول وقبله ثم صلي بناء
 الصلوة بظن الضيق والمفضل بن فضال بنصره فيها الصحيح ان لم يجد ماء
 وامر د التيم فآخر التيم الى اخر الوقت فان فاتك الماء لم يفتك
 الا بمرض فان الامارة ظاهرة في الرجاء للقليلة ونظ الى القليل
 من حيث ان مفاده ان كل من لم يجد الماء بعد الطلب او في
 تمام الوقت البتة ولا فقد مرضا ولا امر عدم الرجاء في
 الجملة واما ما كان بفتن القليل ان عا الا اول شخص الخطاب
 بالراجي والا كان القليل بالاحض وهو غير مفهرد ومثلا
 الثاني نعم الرجاء للياش اذ يهيد في عليه انه غير واجب
 للماء في جميع الوقت وقد يقيم ان الشخص بالرجاء يتفاد
 من كلمة ان وكيف ان تجزئه ما من ان مفضي الى بل لا اخبار

حل الامر على الندب اذا جاز التوسع اما مطلقة بالنسبة الى الحائض
او مخصوصة بالرجاء للهدوء والعلية فيلزم الثاني نصير المتعارفين
من باب المتباينين وما دل على ان الرجوع لا يرفع الاصل الثاني
فانخص الامر على الامر على الاستصحاب مع غلبة الاستعمال فيه في
الجملة فينبذ لك نصير جمعا عرفنا او لم نطرح وعلى الاول يدور
الامر بان يقتضى بالشاي وحل الامر على الجواز الشاي ولا خفاء
في ترجيح الثاني في هذا مضافا الى الخبر المقتضى لكلمة لا يفتى فانه
صامقة وامر التاخير ولا يرفع الصنف في القرآن يكتفي بنبذه
فندبر ومع ذلك فالاحتياط في الدين يقتضي التاخير سيما
في صورة الرجاء نظر الى الاجماع وظواهر الاخبار مع التفت
عاز ذكرنا في الصور في **الباب الرابع** في كيفية التيمم ما ثبت شرعا
ونشرطا او يفتى والا في تناقض من مسنده مخصوصة وشبهة تركه
ههنا مطالب ثلثة **الاول** في السنة المقتضية **مشكوة** **الاول** في
الاشبهة وجوبها للتيمم ولزوم اشتغالها مع قصد الفعل على قصد
القبض بل عليه اجماع العلماء كافة كما في الرابض وكذا في طهيتها
مضافا الى ما مره في الماشية عموما وخصوصا مع غيوب المزالة وما
كل من الرجوع والاستباحة يفتى على ما مر فيها التيمم وقد عرفت
عدم الدليل على ثبوتها وما مع قصد رفع الحدث فيه مضافا
ثلثة **الاول** انه لا يجب وهو ما لا خلاف فيه وعليه حكم اجماع
الطائفة بل السلمان والخطيب فيه مع ذلك سهل نظر الى الاصل كما
في الماشية والظن فيها التيمم في الخلاف بظاهر الثاني عدم
الجواز لا هو صحيح النهر منهم العلامة في د وعنه في غير قواعد

قواعد القصد القول بالجواز الى غاية معناه اما الحدث واحد
الماء وحسنه المداورة ولقط في الذخيرة القواعد كما انما يفتى
في هذا ان الحدث معان الامر المقتضى للمداورة الباطنة ونفس
المقتضى والحالة المرافقة عن دخول الصلوة والاول لا يمكن
ان يرفع قطعا فلا خلاف في عدم جواز رفعه والمانع امر بان يفتى
ولا يقتضي عن الثالث وهو الذي مراده الجوز وهو يمنع الثاني
وهو يفتى في رتبتي والثالث البطلان ولم يظفر بخلاف نص في عدم
ربما حكى عن القواعد والبيان القول به وظاهر التيمم عدمه كما
في وجه وفي الرابض قبل به وكانه الرجوع لا في المنوي غير ما هو
واما قصد البدلية فتبين التيمم عدمه مطلقا وخلافه في غير الخلاف
لغير وهو لا يفتى وعن القصد الفصل بين ما قبل باختلاف
القبضتين وعدمه وفي الرابض الفصل بين ما قبل بغير
تيمم واحد فالعدم او يثبت ان احدهما بدل الرضوء والا في
بدل الفصل كما في الحائض وبما لم يثبت من لا يفتى وله الاجماع
في صورة الاحتياج الى التيمم كما هو في الرضوء في الرضوء وغيره
بل وعدم صدق الاستئصال اذا امر للشاي عنهم وللم فصل
وفقد المقتضى صدق الاستئصال وصفه نظما في الفصل
الا فتقار في صدق الاستئصال الى التيمم مع تعدد الصور وفيه
انه غير محتاج اليه مع وحدة التكليف وقصد استئصاله فاذا
قصد اني التيمم بغيره كفي وكما عاذه الى خصوصية صفة بانه
بدل الرضوء ولم يظفر بالطلاق على ما يعتد به واعلم انما ثبت
نقول بان البنية عبارة عن الداعي من غير احتياج الى الاخطا

فخرج فخرج عن بيان محلها وان اختلف فيه الاخطار يكون هل
هو عند القرب كما عن المصنف او مع الجبهة كما عن النفاة وكذا
بيان لزوم الاستدانة الحكمه وان افترق اليه هركه والرجح
ذلك لما فصلناه في مباحث الرضوة فارجع اليها **مذكورة**
الثاني ما يجب فيه حضورنا وضع اليدين معا على الصبي مع
الاغترار احتيازا فمما نل الاولى وجوب الرضعة صبيد و
شرطه وهو موضع الرفاق وما نطق به الا حنا من الثانية
كونه باعتماد وهو المثل للفتيد بالقرب في كثير من المعبر خلافنا
لما عن الذكرى والذكرى وفي جامع المقاصد فاكفيا بمعنى
الرضع كالملاقاة فان التيم منها في الترجمة والثاني من
الصبيد وكذا بعض المعبره وقيل ان الاطلاق بعد سيما مع
الغناصه بالنسبة الثانية في شرط معية اليدين عند القرب كما
كما صرح به في المدارك ونظم من الدخيرة والحدائق وكأنه الظاهر
من النصوص من حيث ظهر النتيجة في المعية وبما صنفه ما في بعضها
التيم ضربته للوضوء وضربه للكفتان الراعية كما قبلنا الفئران
بالاخطار ولا كالتابع احترازنا عن الاخطار بربط او قطع او
مرض في احد يها او في كليتها فاعلم الاول كلام في انه ما في
بالمبور من ضرب اليد المقدر مرض بها ومع بها الجبهة نظر
القاعدة وهل يسقط مع اليد المبرورة لئلا يفقد لانه وعدم
محو القاعدة في مثل الظهر او انهما في كون التفتين من اجزاء
نسي واحدا ومع بها الامراض نظر الى العموم وجهان اقول
باولها في ارباض او لانه قوى الثاني والاو اقول وعلى الثاني

وعلى الثاني فهل يسقط التيم والصلوة راسا كفا قد الظهرين
او مع الجبهة بالامراض من باب القاعدة وجهان معيان لكن
فيما قلنا بالثاني ولم يحفل الاول اصلا بل كلمة الاخطار القفا
والهاري واما في الاخطار الشري كنجاسة اليدين معا مثلا
ففيه صورتان لانه اما يمكن الزوال ولا وعلى الثاني اما ان يكون
مستعدا ولا حائلا او يكون مستعدا او حائلا وعلى الاخيرين اما
ان يمكن التحفيف والتخفيف او لا صلا الاخيرين اما ان يحفل الله
من النجاسة او لا ففي الاول يجب الازالة وعلى الثاني يضرب ويصح
بها ولا يكفي مع الجبهة بالامراض لعدم ثبت عند من به النجاسة
في مثل المقام اذ غائبة الامراض لا على طهارة المحل لو ثبت وهو
لا في المقام فتبقى اطلاقا فالتضرب والمخ جالها وفي الثالث و
الرابع بخفف وتخفف ويعمل كما مر بما مر وعلى الخاص والساكن
يضرب بالظهر ويصح به لان المراجعة قاعدة التراجع ورعاية الظاهر
اهم من رعاية الباطن وعلى الاخيرين قبل مع بالجبهة على الارض
ويحظر ضرب اليدين ومحمما في اولها وفي ثانيا يضرب اليدين
مع الحائل ويصح كما لو كانت ذات جوف كذا قبل **مذكورة** الثالث مما
يجب التيم حضورنا مع الجبهة بالقبول فالسكون جميعا جبا كجبة
وكلاب وكهرة الجلبة بالكتاب والشه والاباء وهي على ما نطق
من الاخطار في تحت الجرد وكلمات ارباب الله ما بين القصاص
وطرف الا نطق الا على والمحا صين طولا وما بين الجنبين عرضا
ولبيان اخرى ما بين طرفي الخاصين اذ الجنبان ما بين الطرفين
الخارجين الخاصين والقصاص المعنى الا عم طولا عرضا كذا

فالجنسنا كالمثلثين في جنس الجبهة احدا صلاعه بالانحناء وهو
اطولها وهو محدود بمواضع التقديف والباقيان بالاسطوانة
احدهما في غاية القصر وهو ما بين المحاصير وما بينهما فوق
الاذنان والسفم الاخر هو الذي يحده الجبهة وكان المراد
بالجين ما يقع له بالظاهر سببه شقيقه واصفيا اصلها هو
الاشهر لا ظهره قد ذهب اليه الفاضلان في الترتيب والقواعد
والخير والامر شاد والخلف ونسبه في سداد وان
ادريس وابن البراج وقيل باضافة الجين كما في ضد ولك
والمدار له وقد الكفاية واحاطا به المتابع وقيل باضافة
المحاصير كما هو في نهاية الاحكام والمفرد والذكرى وقيل
باضافة افعالها كما في جامع المقاصد والروض ونسبه غير واحد
الى الصدوق في الفقه وقيل بجميع الوجه كما في عن والد الصدوق
والجيني لنا الموثق كالصحيح في الهندسين عن النبي فرب يدك
الارض ثم دفعها فنفضها ثم مسح بها جبهته وكفله مرة واحدة
ولا يمد له رواتبه جبينه بدل جبهته من الكلى ولو كان ضبط
لنا بدل كل رول باوجوه منها اشهر منه بين الامم اب رواتبه وعلا
وما في المختلف عن الهادي من تواتر الاخبار بجميع الجبهة والكفان
في تسليم عار والارضى مسح بها موضع الجود من مقام انحراف طرف
الانف والامعاء المنقولة عما في وجوب مسح الزائد عن
الجبهة عن الانصار والناصرية والفتية فمما في في نسخة
الحسين من لشد وجهه ان ظاهرها الا كفاه به ولا قال به
بل صرح جماعة وعن الانصار والذكرى والاماني بالاجماع على وجوب

وجوب مسحها وانه مفرغ عنه حتى انه ليس في ولومع
الفتية كما عرفت مع انه ان عباس في الفقه يفتي
بالجينين باضافة المحاصير ولم ينسب اليه احدا القول بخروج
الجبهة عن المحل فلا بد من طرح تلك النسخة ومثل هذا يجاب عنه
ببعض العبارة ليقم كما في الصحيح العار الذي في الفقه ثم مسح
جبينه باصابعه وقيل الصحيح على الصحيح والرواق ثم لو اردت
الجمع بين عاقلها كالنسخة فامر دائر بين المحل على الاغم من الجبهة
من باب علاقة الجزء والكل او ضرورة الجبهة من باب المجاورة
والثاني اظهرنا يدك بالرفع والامعاء انما هي على وجوب
الزائد عنها ونسب هذا القدر نزعاً وهو ظاهر ونسبها كما في
بعض العبارة في تحت استجاب الغمام الانفة في الجود منها لاصلة
لن لا يصيب نفه جبينه اي موضع سجوده وهو موضع الجبهة
خاصة وعينه وهذا نصير عندنا للتحقق في النافع حيث جعل اخفاص
الجبهة اشهر الر وابتدئ قبالا لاستيعاب ولوعود في اضاف
وهي في غاية الكثرة فقد دناها عنقه بل قيل ازيد نقول بعضها
متمثل للكفان ويرد عدم القول بالفضل فاما الاستيعاب
في الوجه والذراعين او اليقضي وبعض اخر موافق للفتية حيث
انهم يقولون باستيعابها او خصوص الذراعين كما قيل في الخلف
للقران المشرع بالفتح من حيث الباء اليقضي وقدر ومع ذلك
كله حتى يجمعها غير مقابلة لما مر من كادله فاما ان يطرح او
يقول بالجبهة ليقم محارو هو غير بعيد كما في تحت الجود ليقم ومن
جمع ما مر ظهر دليل القول بالحاف الجينين وكذا الجمع مع جزيها

واما الجامع بين الثلثة فلا دليل له الا الرضى المرسل العارض مع امر
 فلا يثبت به وجوب تارة بالاصالة واما الاستصحاب وجوب البعض
 من باب المقدرة فكلام اخر واما الحاق المحامين فلم يظن له غرض
 واعترف به المدعي الا اذا استبعد من القضية بترجى تدبر وفيه
 ما فيه **مشكوة** يحسب استصحاب الجبهة بالمعنى بباطن الكف من عام الى
 الى الاستصحاب اختياره في الجمع اما الاستصحاب فحفظ النصوص والقضايا
 بل في الذكرى انه متفق عليه بين اصحابنا وقوله الرضا بل هو ظاهر
 الا انه اذا هو اقرب الى صحة الرجة في البعض واما وجوب كونها فمختل
 للفتح بحجبه في بعض النصوص المقيدة بالطلاق وطلوها كالاتي فلا يصح
 بما عرفت مسكاني من كاتبة بالتمني ولم تقف له على وجوب روى
 الاطلاقات بضمته قاعدة الاستصحاب المؤيد بحجبه في البعض
 الامور النضرية واما الغيبة فانها اعتبارها هنا كالغيب لما هو
 المتبادر من التنبيه واما اعتبار الباطن كما عرفت من مع القواعد
 والذهب والارث والذكرى وشي وفي الرضا فلا بد من التبادر
 من المعنى باليد كما في الرضوخ واما البداهة بالا على فمختل كما قيل
 للرضوخ المتقدم ولعمري البداهة تقع بثبوتها في الرضوخ وان كان من
 الاحكام السابقة المؤيد من بالاحتياط ولو قلنا ان التبادر من
 المعنى لم يبعد واما القيد بالاختصاص في النصوص فمختل فاعاد
 المبيوم في الاول مع بعض الجبهة وفي الثاني فاحدى البداهة
 الثالث على التقابل وفي الرابع بالظن وفي الخامس منكر سائر
 قدر على باطن احدى البداهة دون الاخرى فمختل بضمته فظهر
 ببطن الاول وجهان او جهتها الاول وفاقا للواضع لما ذكر من القواعد

قوله المقيدة بالنصوص المقيدة
 ما فيه تم جمع بها او واحدة
 كون زراة ومقتضى الزاوي
 وعزها والظن في الزاوي
 ثم جمع جبهته فلا بد من
 الجبهة في القواعد

من القواعد **مشكوة** الرابع مما يحسب في التبع احضار صاحب الظن
 العيني من الزند ببطن البصري ثم ظهر البصري ببطن العيني كذا في التنبيه
 مستد بالاعتماد اما وجوب لمحيين في الكتاب والتنبيه والاعتماد
 واما اعتبار الظن في المحامين في الاعتماد كما حكى ولا بد من التبادر
 من بعض الاحكام المقيدة بكلمة الاستقلال لا مطلقا كما في الرضا
 والتمني ثم مع كونه احد بها على الظن الاخرى والموتى المدعى في
 مستطقات الذكرى ثم مع كونه كل واحد على الظن الاخرى ثم مع
 البصري على العيني والعيني على البصري وبها يفيد طلاق بعض الاحكام
 واما اعتبار البطن في المباحين فلما عرفت الوجهين الاولين اما
 الاستصحاب فبناجا عينا واجماع اكثر الهامة كاعتن العيني فمختل
 الى تبادرهما في الاحكام واما الاستدلال بالاعتماد فلما عرفت
 الرضوخ واما الترتيب فبنا في بقى الكلام في كون المعنى من الزند
 وقد اختلفوا فيه بعد الاتفاق على انه الى من الاصل على انزال
 اربعة والمائة من الزند باليقين فالكون وبقي له الرضوخ بضم المراهلة
 الاول وسكون الثانية والضم الجبهة كما في الجمع وغيره فمختل في التنبيه
 والكف وهو عند الكرخ بالضم الثاني المجازي للابهام الكرخ
 الثاني المجازي للتحقق وعين غائبين باجوبه انه من المرفق وعين الحيا
 ان قرأنا في صحاحنا هذا انه من اصل الاصابع وفي الغيبة
 اذا تم للرضوخ مع على ظن كونه واذ كان للجناية مع على ظن يد
 فوق الكف فليد وجملة على المقيدة بظاهر الفساد لنا مقننا في
 اجماع الناصر به والا مالى والغيبة المقيدة بضمته منها التبع
 مع وجهه وكيفية ولم يجمع الذراعين شيئا والموتى المدعى عليه

في المسئلة السابقة وغيرهما وهي كثيرة والعلم ان الامر ان على اليد
 بعد ثقل الحصة وهي من النكت كما نرى في الاصل وصرح به
 الجمع وعن العرب وغيره وكان موضع وفاء الا ان المرفق يذهب
 الى انهم اكلوا منه وبين الذراع والكف والاصابع وقد ثبت
 صفته محل على الرزق من باب الكل والجزء لما وعمل كذا في كتاب
 ومخالفة العامة دون الذراع وان كان اقرب حاسا لان ذلك لا يثبت
 على الاصل ولنا في اخبار الذراع ومنها الصحيح وجوابه انما كان
 الجمع بمثل ما مر في اليد والعامة كما سبق اذ دخل الحصة مفرقة عنه
 ولقد ان اللان في القربى اذا كان مقام البيان الا ان كان في
 امور ظاهرية لم يعلم انما هي الاصل في الاستعمال الحصة حتى
 يظهر القربى وفوق بين المقامين فان المصنف بكيفية اذ في
 قريته بخلاف العرب فلما هي كاستفاد عن العهد عند الخطأ والا
 لا يتم ما ذكره اخبار اليد ليعلم اذا فرق عندنا في عدم تاحته
 البيان عن وقت الحاجة بين المجل والماله ظاهر اذ يدخل فيه وما ذكر
 من الفرق لا ينفق لقوة تلك الا مرموزا بنا بمجملها ومنها الاكثر
 ومخالفة العامة وتغير السوف في الآية من حيا ويطرح الما من
 ثم نخل على النكت وللثالث المثل كالتصريح عن التيم فلهذا هذه
 الآية السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقال المفسرون
 وايدىكم الى المرافق وقال المصنف كنهك من موضع القطع وقال
 وما كان منكم من اجل الاستدلال فاحسن حكمهم حجة و
 يمكن ترجيح الاستدلال على ما لا يمكن على الحكم بانه اشارة الى
 قاعدة اصولية هي ان الحصة اذا قدرت فاقرب المجازات مصنفين

مصنفين بتقريب اليد في احوال الاصابع بعد ثقل النكت في الآية
 التيم العهد استوعبا من الذراع فعمل عليه اما الاولى فلا يستعمل
 في آية الرقبة دون القربى فيه وفي آية الرضوة العهد الى ذكر القربى
 واما الثانية فللقاعدة المبررة واما قوله وما كان منكم من اجل
 اشارة الى وجه اخر يريد الذراع وهو تغير السوف وانه محال ان
 يحد في كلمة الى من غير نكتة اذ ليس كلمة كقوله بان يحد في بياننا
 فالهامة كما فهم يحدون ذلك عليه تعالى مع انه يحد باليد ليعتبر
 وجوابه اوله انه يحد ان خطابه مع العامة حيث منك بالآية مع ان
 قوله بنفسه حجة وموضع القطع عندهم هو الرزق وانا باننا انه معار
 بالافرى فيه سند او عهد ما ايدى فمطروح وللحقية ما مر به
 النج في الصحيح عن داود بن النعمان في ذيل النعلي الهادي فوضع يده
 على الاوصى ثم دفعها فمعه وجهه ويديه فوق الكف فليد وجوابه انه
 صنف يده وحدث انه غير مرفق الا في صفة وكانه استنفذ من
 جئس انه اعلى من يدا اخيه مع انه نكتة عنده وهو اعلم لاحتماله في
 السن ويؤيد قوله في موضع اخر هو اكله سمننا لانه يحد كونه
 من باب المقصد سمننا لانه مطروح في مقابلة ما قد مضاه ويؤيد
 بان صاحب العمل لم يروه عند **تكملة** اخلفوا في عدة مرات
 التيم على اقول الرحدة مطبوعة من القدر ما لا عن الثاني والاكثر
 والنفذ في القربة والمرفق في المجل وشرح الرسالة والصدوق في
 نظ المقنع والهداية والقاضي وصرح المقنع وثلة من المتأخرين كما
 عن المذكرى والمندارد والمطيعين وفي المقابح والكفاية والارباب
 والنسبان مطعون وكان النفذ واثب بابيه وعمره الى المتفق

قوله في ذيل النعلي
 الهادي فوضع يده
 على الاوصى ثم دفعها
 فمعه وجهه ويديه
 فوق الكف فليد

تحتسبه ونسبه الى جماعة من قدماة الاطباء والثلث لكن شفا
للوجه وورث الكل من الكفين وهو صريح عبارة عن باوية على
ما حكاه جماعة وانه قال اذا اردت ذلك فاخرب بيدك على الارض
مرة واحدة وانفضها وامسح بها وجهك ثم اضرب بيدك الارض
فامسح بها عينيك من اركان الاطراف الاصلية ثم اضرب بيدك امسح
بها باسار الى اخر كلامه وكان الذي نسبته المعتبر المرقم والنفصل
هو انهم عندنا لم يحصلوا نقلا كما عرفنا نحن في الحقيقة والمبروط و
المرقني في المصباح وابن بابويه وسائر رواي الصلح وايضا ليس
وخرج في الحقيقة والتبيين والعلامة في القواعد والامثلة والخرود
لفاتية الاحكام والمشي ولفق والتهد في اللغة والتأني في
جامع المقاصد والروضة والفاضل البهجة في شرح المفايد
وتوقف القيدان في سن والروض والاطهر عندى هو القفصل
لنا ان النصوص قد وردت باطلاق الضربة وباطلاق التبيين
فتعارض الاول معهما مع الثاني منطوقا ومع فاما ان يطرح احدهما
او يجمع بينهما وعلى الاول فاما الاول والثاني وعلى الثاني فاما
بالجمل على النقص او بغيره وعلى الاول فاما الاول والثاني وعلى الثاني
فاما باستصحاب الزايد او بالجوهر او بالنقص وعلى الاخير فاما بجمل
الضربة للنقل او بعكس ذلك فانه ثمانية والكل بطريق اخر
فتبين ان النصوص فيها المرتبة في تبين محل الصحة الاول في
المرور في الكافي صحيحا بغيره في المتن غير مقرر هنا والصحيح على
الصحيح ثم مع على جنبه وكيفية مرة واحدة واخرى قرب بكفك الارض
وسقفها ثم مع وجهك ويدك والآخر تضرب بكفك الارض

مرتين ثم تنفضها او مع بها وجهك وذراعيك والصحيح ضربته للوجه
وضربه للكفين والصحيح عن التيم قال مرتين مرتين للوجه واليدتين
واما بطلان ما عدا هذا حتى ما لا يطرح بغيره فلان الجمع مما يمكن
عرفنا اوله ولو بالرجوع وكذلك البقية وان كان لوجهها وجه فان
المتن من كتب كذا ان جماعة منهم اتفقوا على الثاني واحد والمال
في الاول الا ان غيرها اولى منها للغة فلا يبايع الله او اما
الامر بقية الباقية فالأخيرة منها باطلة انفاقا وعبارا فالأخيرة
في اللغة الباقية والتعار من بين اولها وثالثها من باب تعارض
الحاجز والقيود اذ يدور الفصل على اقتضاها من المرقم بالروضة
والمرتب بالفضل والقيود اولى وان صلته من باب الظاهر ذلك
على الحسن فضا فاما ما في الخبر من خلاف الاجماع وفي الامتياز
من خلاف الاصطلاحات بناء في المولاة ولما في الجملة فان قيل
هنا القيد في الطرفين اولى من المجاز في احدهما قلنا لا يخفى في
الخبر واما الاستصحاب فلما كان في الاخرى للاضعف هذا مضاعفا
الى قوله في اخر الفصل كالتفهم العظمى والاجماعان كما عن الاما في
والتبيان وجمع البيان واشتمالها على ما لا يقول به لا يقدح كما
في الخبر ولعلنا انما نجامع المقاصد حيث قال والمذهب هو
المشهور وكونه مخالفا للعامة كما هو مذهبنا وصريح به الفاضل
البهجة في اختلاف المرقم والصحيح قلت كيف التيم قال هو ضرب واحد
للوضوء والفضل من المجازية تضرب بيدك مرتين ثم تنفضها
للوجه مرة ولليدين بناء على كون الروايات متنافاة ولو قيل انه
خلاف الظاهر حيث خلوا الجملة عن الخبر ولهم يحمل العطف وسفه

وله للوجه واليدتين
نصف

يسقط الشهادة وليس بعارضه المرتق من التيمم في الرضوء وهو الجناية
 ومن المصنف للشراء قال نعم قلت حذف الرابط شائع بل ربما
 يبلغ الحد في ذكره عن البلاغة واحتمال العطف مرجوح بانه تكاثر
 خلاف السقوط والنظر في القرب لا في حيث يارضيه التيمم ولا
 ينطبق معه بقية الجواب مع السؤال حيث انه من الكيفية لا من الكمية
 مع انه تم بقيد باهر بقاء اتفاق المقدم منها ومن المرحوم من مقتضى
 محمول على قول شاذ نبتنا مفادنا في ان الاحتمال لا يقدر في
 مقام التاكيد فان الاصل بكيفية او بالضرورة فهو مع انه معارض
 لعمومات تنويه الماء والرابطة استباحة الصلوة ومقتضاه اختلا
 التيمم لا خلاف مبدل ان النقص في الذهن مساواة الجميع في
 اصل الحكم وهو لا باهر ومعه يسقط العموم لا حقوق فلهذا هو محمول على
 القصة لكونه عين بداهتهم ومقتضى الرضوء ولو قيل ورد بخلاف
 الصلح الرضوي وصفة التيمم للتوضا والجناية وسائر ارباب الفسل
 واحد وهو ان تقرب يتأكد على الامرين من جهة واحدة مع بعضها
 وجهك مريض الجرح من مقام التفرع لا طرف الا تفهم تقرب فبها
 اخرى فتمت بها النقص الى حد الزند الى اخره ولا يمكن حملها على القصة
 لا شتماله على الجهة والكيف فكذلك المرتق قلنا غفل ما في المرتق
 مع تايد اوسطه هذا بان الصفة غير الهتية وعلى هذا فالضوء مرجح
 الى التيمم واما القصة فنقول كما قبل من عدم لزوم وجود القول منهم
 بل محر اذا خلا من مع الموقوف باننا الخاصة بكفي وور القيل
 سلطنا لكن عدم وجود القول منهم بالجهة والكيف تم وكفى في
 دفع المانع قلنا فكن طر لا تفهم بقيد بالا على والا سفل

والا سفل باوى الوجه والقول بالوجه والكيف محكي عن
 المعاصر للرضا ثم سلطنا لزوم القول وعدم وجود هذا القول منهم
 لكونه مانع في مخالفة حد من الخبر وطلبه محمل احد على القصة
 الاخر سبب من نفي المانع في التثناء او سنجده في الاضمار لا
 ملائمة ولم يفت كون الرضوي من يضمنه بل من يلائمه في المجلس
 وكنا به نفس أصحابه للملح وحققنا سببه ثم لا خصنا من المانع باضماره
 ثم ولو قيل على الاجماع ان التيمم الاول ان الكلام في اخرها ليس
 نصا في دعواه سيما مع اعتراف المذنبين بها بدمعهم من محاسنها
 الى اطلاق المراتب وكلام الاول وان كان نصا الا انه مضاف
 لدعواه على قول شاذ وهو كون محل المص في الفصل هو الوجه
 بنما بل هو مما لم يقل به احد حيث فرق بين الظهر وبين
 المحل وبهذا التفصيل عادم القائل بين الاثر ظاهر فكيف انما
 وليس هو موهون بمجهر ومقطع الاصحاب منهم الثاني في كتابه
 له وشيخه الطيني الى خلافة قلنا ظهر الكلام في نقل الاجماع بكفي
 كما يكفي في انتساب الرواية الى المقدم ثم كما في كثير من المصنفات على
 المصنف وغيرهما وبالجملة التمسك بظاهر دعوى الاجماع وبيان
 القائلين بمحبة الاجماع المنقول وصفهم المورده وليس بسنة الخلا
 لا بنا في دعوى الاجماع كما في جل الاجماع المنقولة والاراد
 بالوجه في الفصل مقابل اليد من جهة المجاهدة تكلانا على ظهوره
 في الخارج ولذلك لم يحل المورده ولا غيره من حاكى الا قول مستور
 بذلك ولا منسوب الى الامام الى ما في نسخة التند وذا التفصيل
 مضافا الى ان هذا لا شتمال لا يقدر كما في الخبر واما خلاف

الفظم لخلاف الواقع كما اعترف به حيث نسب الفصل الى الا
وخلاف الا فلا يفتح لخلاف الحاشي بغيره كما في اصول
هذا مع ان هذه الاوهان مع سلبها انما يفتح في المحنة واما في المنا
كما هو مقصودنا فلا وتطلق المرء ان الاخبار الدبانية ومرت
بالمرة بعضها في خصوص بدل الفصل وبعضها على الاطلاق وكلما
كان كذلك فثبت اطلاق المرء اما الاولى فللوجه قال سالته عن النبي
قال ان غار بن ياسر اصابتة جنايته فمفك كما تفك الدابة فقال له
رسول الله يا غار عفتك كما تفك الدابة فقلت له كيف التزم وضع
يده على المسحون من مفرها فمفك وجهه ثم مع فرق الكف قلدا والوجه
وجه عن النبي قال ان غارا اصابتة جنايته فمفك كما تفك الدابة
فقال له رسول الله وهو جرحي به يا غار عفتك كما تفك
الدابة فقلت له فكيف التزم فوضع يده على الارض ثم رفعها مع
وجهه وبيده فرق الكف قلدا والوجه مع با جعفر ثم يقول
وذكر النبي وما صنع غار فوضع البرجف ثم كف في الارض مع
وجهه وكف في لم يمسح الذراعين بشئ والوجه قال ابو جعفر قال
رسول الله من ذاب يرم المعاربة سفله يا غار بلغنا انك اجبت
فكف صفت قال ثم عنت يا رسول الله في الزاب قال فقال
له كذلك يفتح الحار فلما صفت كذلك ثم اهرى بيده الى الارض
فوضعها على الصعيد ثم مع جنبه باصابعه وكف في احد رايها
ثم لم يعد ذلك والمرثون كاللهي الموي عن صطل فان الراي
عن ابو جعفر قال ان غار بن ياسر رسول الله فقال ان جنت
اهلية فلم يكن عندى ما فقال كيف صفت قال طرحت شئاني

شئاني ووقعت الصعيد فمفك فيه فقال هكذا وضع الحار
قال الله عز وجل فمنهم اصعبا طبيا ففرب بيده على الارض
ثم ضربا حاد بها على الاخرى ثم مع جنبه ثم مع كف في احد
على الاخرى مع البي على اليمنى واليسرى على اليسرى مضافا
الى ما من الموثق في تعيين الجهة والصحة على الصحة وخلق
بعضها عن المرء مد فمع يتسلم ذلك لفظا عليها عند الحضر حيث
استدلوا بها ولذا كفاء لهما في الرضوء كما ان احتمال حملها
على الرضوء مد فمع بعد امكانه في صحاحها وهي العاربات
الوجه ولو قيل انه لم يكن في مقام البيان بل الاجال في
مقابل صفة غار وبغيره عدم تصريحه بكثير من الرايات
كالبية وبكيفية الشك وهم المكن لسن لجة فلا يدل لا تقصا
على الاخصا ومثله يقال في المعتبرين لا خبرين ليعم قلنا
لا يجرى فيما في دنله ولم يعد ذلك في مكنه كالمأمع
بعد م عوده ثم على عدم لزومه والا لكان لغرامه وهذا
لا يتم مع الاجال حتى في هذه الجهة اذ فيه اجبا م يكون المقام
مقام بيانه وكونه من اجتهادات الراوي وكلما هو فلا يفيد
اجبا م شئنا بعده عن المجلس خلاف الظن ومثله يقول في
المعتبرين اذ حال الراوي لاجل حضوره بمنزلة حال الامام
مع غيبته فاجبا م بالمرة لاجل فائدة الشك ولا يبعد الا
بشروطه مقام البيان من هذه الجهة ومرجع الاشارة
الى المسح دون الضرب وكذلك المرء خلاف الظن اذ لم يكن الشك
الراوي والمفك كثير فائدة لعدم كون المقام انكاديا ومثله

بحاجب الزاوية باخترال ورواجنا فاهورج البعض في الاستقيا
 الترتيب من عار مع انه لا يحرك قط في ذلك لم ينفذ وبعده
 فان المنا سب على هذا ولم يستوعب ولم يبد ان هذه الاجزاء انما
 تنقص للاستدلال لم يكن لها معارض واجزاء من اثنين
 قائمة على معارضتها وفي اكد منها وليد على التفصيل وما
 ذكرتموه من الرضوى في حجة قلنا اولها حجة لان على القينة
 ثانيا مطا واولها من الحنا بله حيث انهم يقولون بالكفر في ان
 لم يقل منهم غيرهم والثلاثة الباقية اولها قمار السند والثاني
 والى على ما لا يقول بله حيث انه يدرك على نقاب الفريسيين الثالث
 موهون بمصير الصدوق وابنه اللذين لها مشروا اعتبارا في
 خلاصة والجواب في المقدمه الاولى في حجة الاول في الحجة
 العارضة موهون بمصير الصدوق والرهين حيث ان راجحة القينة منها
 فاجحة بل هي عنها لا تحجة لا صطلاب سند يد في المتن مع ان
 الحكاية واحدة ويؤكد استمرار نقل الامام عن النبي صلى الله عليه
 قبل الحكم مع ان قوله بغير حجة قوله ولذا اسند لراه قلنا
 منسوخ فان من ليس هذا القول الشيخ والعلامة ولم يندك بها
 بل يغيرها ما ذكرنا في اسناد بها لهذا القول بعض الاواخر
 من غير رواية وعلا هذا فالمدان من منوعة اذا اجزاء
 موهون في غير الحاديات وهي قابلة للحل على الرضوى بل هو موقن
 لما من القواعد فاطال من الفرق في الحاديات وقد عرفت
 حاله وما في غيرها من غير سفيها ولا يفي بنا واما ما اجاب به
 المعارض حيث انه لا يسارع الى القينة مع امكان الحل كما مر في

مضافا الى ما في المتن للكف وذهاب الحنا بله لا ينفع وان كان
 معارض للرؤى عندهم فانه يقولون بالضرر فلا يحصل عندهم
 القينة لغير وفي بعضها النقص وقد تظن اليه ورفع هذا النقص
 بما دفع لا ينفع لا حنا من قصر السند بالثقة الكذابة وكذا القدر
 في متن الاخر اذ حل العجيب على القول به من دون راع له كذا
 لم يمع امكان حله معقضي اذ بعنا اليه واما الرضوى فندليه
 مشايد لنا وصدع موهون عندنا وعندكم ونحن لا نقصد
 به وليدنا ونطلق الا بغير اجزاء منها وبعد معان النظر فيما
 مر بقدر على جارية مضافا الى نوع ندرك هذا في القائل هذا
 ولم اظن للثلاث على شيء وان تمك يفي راه ولم تراه فانت
 نصرل على جارية بعد مضافا الى القطع بالسند وذهنا
 الخامس ما يحجج اليهم حضرة التريبت بان يقرب
 يدبر مع الذية اولا وبعد مع جهلته ثم يقرب يد يرة ثانيا
 ومع بياض الكف المينى البرى ظهر المينى وبياض الكف
 المينى ظهر البرى هذا في التيم الذي يدل عن الفصل وفي
 بدل الرضوى بعد مع الجبهة مع ظهر الكف المينى البرى و
 بالعكس من دون حيلة ضرب بين مع الجبهة والمينى الاخرين
 على الاشهر الاظهر ونظ الحال في سائر الاقوال وثبت
 الحكمة في الحجة ما لا كلام فيه بل جمع عليه وقد مر به بغير كاعت
 السند براه وهو حجة من القينة ويؤكد عدم البدلية ولو في
 الجمله السادس ما يحجج فيه المروالاة اجبا على حصول
 ونقلا ولو طاهل في الروضه ويؤكد قاعده الاستقيا على

القول بضيق الوقت كان كلاما طعنا والرد بالبرائة الفرية
 كما هو مضمون القاعدة في كل ما لم يثبت فيه وظيفة شرعية مخالفة
 للعرف وقد ثبت خلافه في الرضوء بل ما قيل بها فيه ليقم كما
 من ولا فرق في اعتبارها بين ما هو بدل العقل والرضوء من
 ذهب جماعة من الأحناف لا جواربه كالبحراني والفيض
 ونقل الأول عن الشيخ سليمان وفاقا منهم لما عن شيخنا البها
 والدلة الى وجوب العلوق ومعتهم اصحابنا على عدم وجوبه
 كما اعترف به الأول وهو الأقوى واستدل بوجوه اربعة
 استوفاهما المدا من عدم الدليل وهو دليل على عدم
 في الامور العامة البلوى كما يقر في الأصول وما من في الصيد
 وجبه الامور في التراب فقط اعتبار حيلة ومن ان الفرية الراحة
 كما فيه مطلقا وفي الحيلة اجابا بناء على شذوذ القول بالصدق
 فقط ومعلوم ان القالب عدم بقاء العلوق من الفرية الراحة
 للمحتاج لا غير بين ومن منا فانه مرجحان النقص اتفاقا فتوى
 وضما واورد الأول على الاخبار بان ما ذكره لا يدل على عدم
 اعتبار العلوق بل ما يدل على اعتباره لان الاجزاء الصفة
 الفلانة لا حقيقة لا يتخلص اجزائها عن كلفان مجرد حصول
 النقص وليس في الاخبار ما يدل على المبالغة فيه بحسب ما
 من تلك الاجزاء لا حقا فتوى من الذين الى اخر كلامه وفيه ان
 الحجة لم تذكر ولا يقع عدم المبالغة في النقص وهم في مقام البيان
 شخروا ان العلوق مقبل لوجوبه نبيونا ذلك واستدل
 لحنارهم بوجه زائدة وهو مشتبه المراد بل ما اخذوا ليل

دليل على عدم اعتبار وكيفية ان في الموضع اقوى شامدا على خلاف
 مرادهم كما سما في مقابل ما ذكرناه من كونه كيف كمالا من
 حصرتنا الى مثال المقام لا سيما ولا يبعد دعوى الا على على
 العدم فتدبر في التمسك بغيره وبان
 الما يتبين في شرط فيه كاختياره المباشرة اختيارا و
 يجوز التولية اضطرارا كما مر في طهارته التراب والطلافة و
 ابا حبه وطهارته محال اليهم من الاعضاء واباحه فكان التيمم
 كما مر نظامها فيها والادلة عليها هناك
 وفي الامور وفي الذكرى انفاضة الا انه لا يقول ببعضها كما
 لعله الاظهر كاستيعاب الاعضاء بالجمع او لا يناسب المقام
 كالسؤال وفي القليلة انفاضة غش وهو ليس كذلك ولذا
 لخصنا ما يجزم من ومنها التيمم وليس في ان
 مطلقا على التيمم بل الجمع عليه وفي الذكرى في الرجوع في الطاهر والظ
 انهم من العامة فقلوا الاخبار بغيره منا كالعلة عليه لا مطلقا وبرا فظن
 الفيق الميل الى حيث نسب الاستحباب الى العقل وليس التيمم من حيث
 اصل الرجحان لانه ما لا كلام فيه فالمراد التيمم من حيث مطلق البينة
 وهذا هو الميل الى الرجوع وكيفية ان في قوله لا من وعلم البينة
 اذ لم يلف في الرضوء قول بوجوبها ولا بطلان بالاخلال بها ولذا
 حمل النص الوارد في الثاني على ان لا استحباب فلا وجه للوجوب بما
 مجرد الرجحان فامو فخطبه سهل وفيها نقص اليد بعد
 ضربها على الامور بل خلاف فيه فتوى من وان يد بالضمير فيه
 تقرب حد التواتر واغلبها فقلنا ومنها النبوات العلمية لعماد ولا وجه

فمنع حتى في القائلين بالعلوق كما لا وجه له وجوبه فان الذي
لم يعلم وجهه غير واجب كما في قول الاصول وهو بالقاء ثم الجهر لا يبطر
الطرح حتى يمنع عن ذلك البعد لا زالة العنبر واما ثلث فبعضها يحصل
هو به كالروضه بالفتح على باطن الكفن لا زالة العنبر واما واحد
بالاخرى والفرب كذلك لذلك وظاهره مغرهما في مدلول هذا
اللفظ وهو بالنسبة الى النفع في غايته البعد فانه ظاهر ما حوز في مدلوله
حتى يك البعد والامر سهل فان النفع ورد في الضرر بالضرورة فقلنا
الى قاعدة السامح ومنها اخذ صعيد من الرزق مع الزانية
وهي عامة الامراض بل يكره الاخذ من زانية النور والشرع عنه في
الحزين مع انها مظنة للذات بل الجاسسة واما الاول فبعضه في
ويكفي ويمكن اخذه من ثلثي ومنها اتفق على الاصابع عند الفرب
نصف به الاصابع ليقم وعلل في بعض كمالهم يتمكن البعد على التراب
والعلة اخضره لخاصة الفوائد الملية يكون ضعيفة ترابا تا غاير البير
مع الهدا والمظلم اقرب مع الاذباب مع انه يمكن التقليل بالاختصار
يكون علة للشيء كما في غل المحمد هذا ولا ينبغي مع ما بين الاصابع ولا
تخليل الشعر لعدم الدليل عليه اما ما بل بعض جماعة بالقدم ومنها انه
شعر في مع غصركا برفع المسامح حتى يتم المسح ذكره بعض الاصحاب فيمكن
وعلى الاقتصار بالمرحلة والظن ان ما لا خلاف فيه نعم في الذكرى
قربه وهو متعز تخفوف خلاف او كلام فيه ولا وجه له لا يقر بطاركة
افراطا كما هو شرط في المتتابع وهو مسائل محب
على من فسد الماء الطلب فلو سبغ في الحزنة وغلوة مريه في
السلة من الجهات كما في فبر وطخنة هي امكانه وعدم التفرقة

التفرقة به وسعة الوقت واحتمال وجوده في المضامين وعدم
علمه وقيل وظنه بوجوده في الزايد اما اصل الحكم في الاجزاء فحصل
ونقل في ارباض وللمعينة المنقصة الاية في سائر المراحل
واما الجهر لا تطلب الماء عينا وشما ولا في بزان وجدت الماء
على الطريق فنحن وان لم نجد فامض فبذل هذه وضعت
للحزين ما لم وهو من اسد الطعنين ورسالة كما في ما روي
مطلوع او مثل بصيرة فسدان الشرط واما الاية فلا يمكن التمسك
لجاء الحرب الشرعي كما هو في الصلوات بل الشرطي لا ياتي واما
النضابان فالجهد به هو الا شهر الا طهرضا فالله خير قبلنا
الطلب بام في الوقت وفي المداير اعتبر الطلب بحيث يصدق به
عدم وجدان الماء عرفا نشاع طهر الا نفاق ونقله عن ظاهر
السند كره ومن مع العينة وفي الرابض واما قوله الجاهل وانه ما ورد
به الروايات ونواير به النقل وهو عادل من اهل الحزنة في هذه
الدعوى فبذل مثل هذه المسئلة خير السكون الذي لا ينجح من
قوة قال تطلب الماء في القرآن كانت حرفة فقلوة وان كانت
سهلة فقلوة تطلب اكثر من ذلك وعلى تقدير الضعف فهو
مخير بالجهل من الجماعة كانه قدت به جماعة منهم الخائف والمعتبر
الصحيح ان المجد المسافر الماء فطلب بام في الوقت لا اذا خاف ان
يفوت الوقت فليتم ولصيل وضه ولا تسع المناقاة لا ذكره في جامع
المقاصد وان المداير باف زان الطلب فانه ليس ما يزل الوقت ولا
مع الصيق بل بعد دخوله وبذل الصيق كما في مجموعهم فلو كان ظاهرا
فها او مجدا فيمكن سئلنا لكن لا ياتي ما من توجه حتى من حيث

معارضة لما مر من ثبات التوسعة وهو يدل على التوسع وقت
 التيم فيقول ما بالامتناع او بحجة على رجاء المصل فاما ما مر من
 علم او الحث والاول غايجه والاحتمال واما اعتبار الجهات الاربع
 فمراد المضمون كما عن القواعد والمفهم وشروطه للثابتين من
 غيرها وعن النهاية والوسيلة والاعتداد بالاعتداد وعلى البين
 والبار وعن القيد والمصلحة زيادة الامام عليها وفي النافع ما طلق
 لنا مضافا الى غير القيد من دعوى الاجماع المؤيد بالثبوت القطعي
 بقينا قاعده الاستغناء ان نحن قد كلفنا بالطلب بقينا ولا ترجع لبعض
 الجهات على بعض فلا يحصل البرائة الا بالامتناع كما في استنباه القيد
 وفيه نظر الفرق فان في القيد قد كلفنا بالترجيح الى القيد واستنباه
 ولا اطلاق بدفعه بخلافه هنا فان اطلاق الطلب يحصل بمحتمل
 مخيرة فالمقام مقام التخيير القيد لا الاجمال حتى يحوز قاعده الاستغناء
 ويمكن دفعه بغيره والاعتماد في صور حكم اخر فلا اطلاق في البين
 بل الاجمال ولا دليل على التمسك والتكليف والاعتماد والى القيد
 وقد سمعت جوابه بهذا ويمكن ارجاع الجميع الى الامتناع نظر الى ان حقيق
 المصير نهيا او محبة او احد بها مضاف عنه واما الاطلاق
 فتاذا لم يقل على العهد فان كان خلافا في البين واما التام
 فاولها عن البيان عشتان واما الثالث فلانه مضى للرجوع
 واما الاخيران ففي الاصل فيه براءة واستغناء لزوم القيد في
 الاول وقد شرط التيم وهو عدم العلم بوجوب الماء في الثاني
 ودليل القيد مطلقا ثباتا او نفيا فلنا ولا انه مقتضى ما مر من القيد
 والاثبات بالشرط بدون شرطه وثباتا انما غير متبادر من

متبادر من هو القيد فلا اطلاق بهذا في الاخر مع العلم وبل ان
 بغيره مقامه صحيح به في جابع المقاصد وفي ارضه والامتناع
 امتنع على البين وتوقف في الرضا والرجوع الاول
 لا يقع الاستنباه في الطلب مع امكان المباشرة ويصح بدونه بل
 قبل قد عجب وروا جرة مع القيد فاما الاول فلان سقط ط
 التكليف عن مكلف بفعله غيره خلافا لاصل محتاج الى دليل
 وليس واما الثاني فلانه بعد طلب غيره مع مخيرة لوكلف به لزم
 التكليف بالاطلاق واما الثالث فتنبه على وجوب مقتضى الرضا
 باي نحو يمكن واما الرابع فلفظ مكلف العاجز ولا يكفي مطلبي التام
 لو قد حصل العادل نظر الى قاعده الاستغناء واما مع الجرح عنه
 فيمكن ويجب لها على التقديرين لان الغاية عدم وجدان
 الماء وقد حصل بالامتناع فلهذا ولا هكذا في القيد بايت
 كالمصل والرضاء واخر بها ما يتوقف صحة على التمسك بقاء المصلحة
 لراخل بالطلب ويتم وصلي مع سعة الوقت ثم وجد
 الماء اعاد الصلوة وبهذا اجماع نظر به في الرضا والشك في
 شرط التيم وهو عدم الرجوع المضى بالبعد اطلب بالاضمان
 الممكن ههنا وان كان ذلك مع ضيق الوقت ففيه فوكلا اشترعا
 وهو الاظهر لعدم خلافا لما عرفت من الخلاف والمبوط والبيان
 والدروس وهو شرط النافع ففهم لنا ان الاصل عدم اشتراط
 صحة التيم بيبق الطلب بل محيى صدق عدم الرجوع وكذا
 عمومات البدلية والاية التريفة والمفهم بطولان التيم بفقدان
 شرطه الذي هو الطلب فيه ما سمعت

من صلي بالنم الصحيح في فاما مع العلم والظن بصيق الوقت او بدو
ذلك وعلى كل حالين فاما ان شكك خلافة ببقاء الوقت بعد
صلته او على التقدير فاما في الضراوة في الحفر هذه ثمانية وسع
الا مبقعة الضربة لا اعادة عليه لا في الوقت ولا في خارجه وهو
بما لا خلاف فيه بل في الرياض صريح الا جماع مضاعفا الى بابي
في باب في الصور فاما الحضرة فلا طفل لا ينهر ذلك منها ليقم لهم
خلافا لما عن المصنف في شرح الرسالة لنا اجماع اهل العلم كانه
على طائفة من المعاصرين المدعي عن الخلاف والمعتبر والنسب ومن
الاول ليقم الا جماع على عدم الفرق بين الماض والحاضر عدم
الاعادة والخصوص به ليقم منقضة منها عن الرجل اذا جيب
ولم يجب الماء قال بليم بالصعيد فاما اذا وجد الماء فليقتل ولا
بعد الصلوة الا غير ذلك من الصلوات والصلوات وغيرها واعترف
بما عثر عليهم لظنهم على مستند السيد ليقم في الرياض رتبها
ليستدل له بالخبر من المصنف ليقم في الرياض رتبها قال
بليم وصلي معهم ولعبيد انما الفرق والمدة بها خبر الكوفي
في الباب وموتى سماعة في زبانات التهذيب في باب عمل
يوم الجمعة والمؤمنان متقاربان وهو ضعيف لا لا خفيته
عن المدعي كما في الرياض لا مكان دفعه لعدم الفارق بل ليد
المكافئة مع ما يروجه لقوته عليه سند وعدا وابد وعلى الثالث
وهو ما الرصيد بالنم من دون علم ولا ظن بالصيق سواء علم
بالقوة او ظن بها او شك فلا يخفى اما ان يكون من غير الصيق
مطأ او القعة كذلك على ما اخرناه او يعضل وعلى الاخير فاما

فاما ان يكون في نفسه بابا عن الماء او لا جبا هذه اثنا عشر في
السنة من الظرفين تحت الاعادة مطأ او قضاء لعدم اتيانه
بالماء موبه على وجهه ومحل الاذلة السابقة على الصور لا ولا
او صورة الباس وفي السنة الوسطى لا تحت مطأ على الاشارة لظن
لعين ما مر في الصور السابقة من النصوص اتيانه للاعادة مطلقا
وما مر في مثله فبين الوقت من خصوص النصوص اتيانه لها في
الوقت خلافا لما عن الاسكا في والها في فاجبا اذا وجد
الماء في الوقت للصح المتقدم هناك مع جوازه ونقول هنا يجب
حمله على الاستحباب لعدم تكافئه مع النصوص اتيانه لنا
بوجه شتى لا اصل والكثرة وعمل الاكثر ونفي الاعادة في الخارج
والاعتبار المقتض عن الاستحباب لا فرق فاما من متعدد
الجناية وعذره فانه ليقم اذا خشي التلف والضرر بالقتل لا يقتل
بل يتم ويصلى ولا يصيد اما الاول فيكون الاصح الاشارة خلافا لما
عن الخلاف بتفاسيخ المصنف فاجبا عليه القتل وان خشيها
لنا ان الاصل براءة الذمة عن القتل والعميان الواحدة في
النم كتابا وسنة وترك الاستفصال في خصوص النصوص الكثيرة
المرادة في القتل من الجناية بهذا الصحيح في الرجل يصيب الجناية
وبه قروح او جروح قال لا يقتل ويتم وعذره ما ياتي وتكفي القروح
النصوص لا مرق بالقتل وان اصابه ما اصابه وفيه مع تصور ما يشهد
لا يكا في ما مر وان كان السنة عموما مطأ لها فاعادة شرط المقتض
وهو عدم تابد العام بالخارج كاهنا فانه مؤبد بالثقة الكاذبة
بل فاعادة شرط المحبة كراهة ضادة للاصل القطعية النافية

الحجج النافذة بالكتاب والسنة والآلة العقلية الغير المخصصة
وشاذة مضادة للاجماع على جواز المراقبة والحال هذه ومقدار
للمقصود الدالة عليها من هذا الوجه المروي في كلام الكافي في باب
كرهية الرهبانية عن الرجل يكون معه أهله في السفر لا يحسد لها
إلا في أهله قال ما أحب أن يقال أن يخاف على نفسه فذلك يطلب
بذلك الله أو يكون شيقا إلى النساء فقال في الشق يخاف على
نفسه قال قلت طلب بذلك الله قال هو حال قلت فانه مروي
عن النبي أن أباه رسالة عن هذا فقال أنت أهله فزجر فقال لا ير
أبهم فاجر فقال رسول الله ثم كائن إذا كنت الحرام أن يرت فكذلك
إذا كنت المحلل أجرت فقال الصادق ثم ألا ترى أنه إذا خاف على نفسه
فان في المحلل أجرو عنه من مستطرات الرزق وهذا جاد الرافض حيث
جعل حلالا من باب في بطلانه فومكة وأما الثاني وهو في إعادة
نهر لا شهر لا ظهر خلافا لما عرفت في الزانية والمبروط والهندك
وإن هذين في المذهب والشهد في الروض لنا عزم ما من الآلة في
صدور الضمان فانهما شاملة لعمد الجناية ولهم خبر من أجدها
البيع في الرجل يصبه الجناية في الباردة وهو يخاف على نفسه
أن اغتسل فقال بنهم ويصلي فإذا أمر بالبردا غسل وأعاد الصلاة فيها
مخصص ما من الآلة وجوابه المخصص بعد إرسال الثاني ما من أن ينظر
المخصص عدم اعتقاد العام بالليل ولا في غير الخاص وهو ما يجوز أن
كان يفتي أنما أن الصنف يصير مجبول به فالصنف يصير مجبول به
وليفم فإن الأمر دار فيه بين المخصص بالعمد أو حال الأمر على الاستغناء
والثاني وإن كان مقابلا للمخصص هو خير منه إلا أنه على الأول يلزم

وله دردت برزب الزوج
لقد الرافض في الزن
باب در جن جرات
عزما زورات كافي الله
توكرات في الجمع

يلزم مخصص أحدهما في هذا الخبر ثم بعد في الآلة السالفة من
الأصل وخبرات الآلة النافذة للأعادة مطلق فتخرج الحل على الاحتياط
به ويحكم الأكثر ليفم واجب الاعتقاد بالعمد والأصل وهو غير
حسن أن ذلك مجرد لا يصلح النفي المخصص نعم ينفع في سائر المراتب
ويظهر بها في الإضلال ولعله للفظ الأصالة دون برد البيل فلا
يمكن المخصص ولا ينفع نعم بوجه ومحل أمر على الاستغناء وفيه المنع
والفقه فإن المذهب عند بمنزلة فيما من مسئلة جواز التيمم
المحدث الواقع في رجم الجامع المانع من تحصيل الطهارة المساسية
يصح بالتيمم ولا يصح ما الأول فالنفسيل فيه أنه إما أن يريد الجملة أو
الطهر وكأنه لا ثالث كافي الرافض بناء على الأغلب والأمكن في
غيرهما نادرا حتى الفصل في الفتن والرخام غالبيا في أول الأمر وعلى
الفقه ريت فاما أن يضيق الوقت عن الطلب وأما كافي وفيها
سواء في ذلك الفصل بتضييق الجملة أو توسعها أو يبع ذلك وعلى
الأول فالمنع وجوب الجملة عينا أو بدونه هذه خبر من روى الأخبار
كل وجه التيمم حق على القتل بالتوسعة فإن الخ من يحصل الماء شرط
في تنويع التيمم كما مروا في وإن طهارة اصطلاحية ولا ضرورة في
المقام وعلى الثاني في كل الحكم نظرا إلى التمسك صدق اصطلاحيا وبما
أدلة الطلب بحاله نظرا إلى إمكان تبدله بالظهور أما البياض فلا
اشكال فيها بل لا خلاف كافي الرافض مضادا إلى الخبرات من كتاب
والسنة وخبرات الأجازات السالفة فانه فرد من أفراد عدم الرصلة
إلى الماء وقد تقدم أنه من المبرعات وتريد الجمع خبر من خبر
أحد المرفق كما استدل به سابقا وبإني وأما الثاني وهو نفي

الاعادة فعلى الاشارة لا تظهر خلافا لما عن النبي والاسكان على انما
المداير واصطرب عبارة النافع لنا الاصل وعمومات المدنية
وامر من محمولات في الاعادة في اصل القرآن وليس للخالف الا
الحيزان السابقان كلاهما بالضمون عن رجل يكون وسط الزحام
يرى الجمعة ويرى غيره لا يستطيع الخروج من المسجد من كثرة الناس
قال بنيم ويصلح معهم ويبيد اذا انفرد والجواب الحقيقي بانها وان
كان احداهما موقفا والاخر لغيره لا يخرج عن عباد الله الا انه ليس في شرط
التخصيص وهو عدم ثابته العام بليل المعظم ولغيره فان الظاهر ان النوال
عن التوقيع في زحام جمعة العامة نظر الى السند كانه مريد بالتأمل
وعدم قصره على هذا الزحام في تلك الايام للثقة فالامر بالاعادة
لاجل بطلان الاشارة بهم في الجمعة وان صح في غيرها بنية التفرقة
لان الجمعة لا تنفرد ولا ينافي في اطلاق الاعادة لان المداير لا ينافي
بالبدل وكذا لا ينافي في عدم الامر بمجيب الماينة مع بطلان التسمي
هذا القدر بل كان وقته متسع فالامر موقوف عنه وكذا لا ينافي في ذلك
بالترابي ودرجتهم الباطلة من اسانيد في الجرب فكون المقام
للتقية او انشاء الراوى ولا ينافي في ذلك الامر وقد يقتضي الاجزاء
فلنا في مثله فان قبله هل يقولون بجهة اصل التيم فلنا ان ذلك
في المقام حيث بطل المنع بجهة شرطه المسلم اذا وجد
التيم الماء اما قبل التوقيع في الصلوة او بعد اكتمالها او في ثباتها
اما اننا في فقد من حقيقة مفعلا واما الاول ففيه مقامان احدهما
في انقضاء التيم بحد وجود الماء مع تمكنه من استعماله وقد اختلف فيه
بعض في اطلاق الاكثر انه ينفق من كل الامر وفي جامع المقاصد

المقاصد فيه بمعنى زمان مع الماينة وعلله لا يظهر لنا على انما
مع المقتضى وجد الماء ويمكن من استعماله انقضاء التيم جماعا و
للتخصيص المستفصلا كالتيم فان اصاب الماء ومنه في ثباته اخره فان
يعدر عليه فلما اراده فسر ذلك عليه قال ينفق بنية وعلله لا يبيد
التيم وعلى عدمه مع عدم استصحاب التيم في وقتل معارض الملاقاة
التيم المذكور قلنا لا ينافي من انما ينافي فيه ضرورة مقتضى ولا ينافي
فما من الاستصحاب المذكور معه في مقتضى لغيره فلنا ان المقام في التيم
المطلق يقتضي الاستصحاب ليقين سائر التيم ولو قبل الاستصحاب
المذكور فما من الاستصحاب عدم الايمان بالصلوة المأمورة بها
فتبقى اوامرها بما لها فلنا عدم الصلوة يكفي مضافا الى ان مقتضى
الايمان لا ينافي من الاستصحاب التيم في مقتضى كانه في مقتضى التيم
واقفال ذلك وكذا جماع مقتضى الاصل وقد عرفت ما مر من ليل
المطلق مع جوابه ولو قبل فبان التيم مع انه باق وجوب التيم بالماء
انقضاء ولم ينفق قلنا ان مقتضى التيم لا ينافي في وجوده واثباته في حجب
الطهارة الماينة عليه والاصحاب هنا بين من يبيد بعدم خوف
صيق الوقت وهم الاكثر وبين من ظن كما في الذخيرة ومنه المذكور
ولكن صلا والاول اظهر لنا على الحكم الاحتمالي بعد اجماع المحققين
الراي على المعتد فلا ينافي في وجود الماء مع تمكنه من استعماله
انقضاء بنية موجب عليه التيم اما الاول فلما مر واما الثانية فلوجود مقتضى
وعدم المانع وعلى التيم بنية لا للخالين وجود المانع وهو فوات
الوقت فان رغبته في مقابل سائر واجبات الصلوة ما جرت مجراها
سيرة التيم كانه في صلوة المعتد وبين فانه مر في مقتضى مقتضى

مقابل الأركان ومنها صلوة المسافر والمطاردة واخرها ما
انظر لخصم على الصند به سوى الأجماع على الخلاف ولم اطلع عليه واما
الثالث فانظر انه على القول بالصدق او تحفة لا اشكال في وجوب
الانجام وعلل الاول في الرضا باستلزام خلافه الاخذ بالعبادة
في الوقت المفروض لها في الترتيب وهذا يجري في الثاني ليقوم واما
على القول بالصدق وخصم ذلك فيها ليقوم قد اختلف الاصحاب فيه فبدأ
وهم بين من الرم الانجام فقط وهم المقيم كاهل الاقرب ومن خصه
بما بعد الدخول في القرائة وهو لا يدخل في حقه بما بعد الدخول في
ركعة الاولى وهم جماعة او من ركعة الثانية وهو الاسكافي ومن
ان من يفصل غريب كما في الذكرى لم يفسد لزوم القطع في الصلة مطلقا
واستجابته في الصلوة بالركعة وخرجه فيها ليقوم من حيث الجزاء لنا
الأجماع المعك في السائر في تحت الاستحاضة كاعنه واستصحاب الصحة مع
الرضوى واكثر في صلواتك بكثرة الاختلاف واوديت بالمانا فلما
يقطع الصلوة ولا تنقص بغيرك وافرض في صلواتك والمعية وجعل بهم
ثم دخل في الصلوة وقد كان طلب الماء فلم يجد عليه ثم ترقى بالمانا
حين يدخل في الصلوة قال بمعنى في الصلوة قطع تأجيل الجميع بالتعليل الذي
في دليل الاسكافي ولربما على الثاني انه معارض من استصحابه
وعلى الاخيرين بالمعارضه باجنا من يرى عند الصحة المعقنة
للاعادة قبل الدخول في الركعة وعندها بعد معلل بانها حال الطهر
ولا يمكنكم الجمع محل الركعة في اجنا ناعلى الصلوة للمعارضه لجلنا
الصلوة في اجنا ركعة الركعة فيتم المعارضه مع مرة المعارضه على
المؤيد بان التعليل كافي مطلق والتعليل باجنا ما معقنه فلا بد من

ان محل المطلق على الصند فلما سلنا العامضه لكن لا يكافي ذكرت
لما ذكرنا مع تأييد بالنسبة الكلاسيكية والاجماع المنقول مع ما في الاول
من عدم جريانها على اصلنا الا معية ومعارضه بحجته ابطال الصلوة
واما ذكره من ترهين المؤيد فلما في التأييد وان تافى مع
الاختصاص وحامر بان ما هي كالمات الا قول الباقية وما عليه واما
سائرهما فلا دليل عليها اجده الا ما يمكن ان يترك للاسكافي
في الجمع بقدر ما قد ورد في وقت لزوم الرجوع بعد الركعة الاول
وقد بعد به بعد الركعة الثاني وطبق الجمع بقدر ما لا ولا
طاهر من في احدهما عن رجل صلى ركعة على ما ثم جاء رجل معه
قربان في آء قال يقطع الصلوة ويقرأ ثم يفتي آءا واحدة
واما الثانية فلم يصح عن رجل لم يصب الماء وحقت الصلوة عليه
صلى ركعتين ثم اصاب الماء انقص الركعتين او يقطعها او يقرأ
ثم يصلي قال لا ولكنك بمعنى في صلوة فيتمها ولا تنقصها الممان انه
دخلها وهو على ظهوره عليه الحديث واما الثالثة فظاهر لكن
الخصم اقرب بطرق الجمع فخص آءا وجوب لاعادة بعد الركعة
بالصحيح والجواب منع الصند من الاولى لقصور صند الاول
وليس فانها معارضه بان باقوى منها ما دل على انه صلب الجماعة
من الاختصاص بالمانا على الامضاء بعد الركعة الاول واما الجواب
بعدم التأييد على هذا الجمع فلا وجه له بكونه من باب الصند
او التخصيص لو علم الصلوة ثم دخل وقت صلوة اخرى
فجاز لان يصلي الاخرى في اول وقتها ولا يجب عليه انتظار
اخر الوقت حتى على القول بصدق الوقت فقط او بالتفصيل فقط

انه جمع عليه بين الاصحاح كانه في المبدأ له واحدا زمانه
 ناطقة منها الصبح عن الرجل لا يجد الماء انتم لكل صلوة
 فقال لا هو بمنزلة الماء ومنها آخر قل لا في جفعا يصل
 الرجل بغير واحد صلوة الليل والنهار كلها فقال نعم المحدث
 او يصيب الماء وما رواه الكوفي عن جعفر عن ابيه عن ابياته
 عليه السلام قال لا بأس بان يصل صلوة الليل والنهار بغير
 حد ما لم يحدث وتصبب الماء ونقل عن بعض العامة انه ينقص
 التيمم بغير الوقت لا في الطهارة ضرورية فيقيد بالوقت
 كما في الصلاة ولا يربط بطلانه مضانا فالله انما اجتهاد في بقا
 الضر هذا ويرى الشيخ عدم بطلان الاحتياط ما يترتب منه خلاف
 ما قطعوا به وجهه بالاحتياط وعلى انقضاء التيمم ولو اوجز
 الماء وحله اخر على التقدير ولا بأس بذلك كله
 كل ما ينقص الطهارة المباشرة ينقص به التيمم وينقص به التيمم
 علاوة عن ذلك بالتمكن من استعمال الماء اما الثاني فقد
 مضى مفصلا مع ما دل عليه ليل واما الاول فلو كانت المذلة و
 البدلية مضانا الى الضرر بالجنس وكانت له اعلما هو
 مقطوع به بين الاصحاح خلافا لاداء من العامة مثلث
 بخروج الوقت لغيره وقد مضى بطلانه لو بطلت الجنبة
 كل حدث بالاكبر ثم احدث بالاصغر وصدا فاقول لما
 فينبط له بطلان التيمم بدلا من الجنبة ولا بدل بتوضا ان حد
 ماء يكفيه وتيمم لم يجد فيه خلاف والا شهد له هو اول
 خلافا لغيره في شرح الرسالة قد ذهب الى الثاني بقدر ما اورد

باول متقى القول وبلزني الثاني وتبعه في المعايير والادراك
 لتساوي الجنابة وما يحكمها من الحدث الا كبره بغير التيمم السابق
 باقية والا متباعدة الحاصلة بالتيمم زائلة ولا وضوء في
 انشراحه ينفع للحدث بالا كبره في الا كبره بغير التيمم هو النافع
 في ذلك وكما كان كذلك فليس التيمم دون الوضوء وبذا هو
 المقصود اما الا ولما لا يجمع ظاهر المحصل ونقلا من محاسن
 متفصلا من بعضه في تحت التيمم مضانا الى الاستصحاب
 الحالة السابقة المروية كل ذلك يتقابل ضمير مع فالطهراني
 الاية فالمقابل حاكم بان التيمم غير الا طهارة واما الثانية
 فلمع عدم جواز تخلف الملول عن الكلمة الثانية مضانا الى كونها
 جمعا عليها حتى في التيمم والمقدسات الا خبرتان ظاهريان
 وليس للتيمم شيء يستدبره وهما مسائل اخر يطلب من الا زار
 وغيره

بدر
 ك

سم

الركن الرابع

الركن الرابع في الطهارة عن الجنيت وفيه مباحث
الاول في اعداد الخبائثات وعدتها فتنقسم الى
 الاصحاح وعدتها قبل اذ اشتهت عليها هي المقتض **مكتوب**
 الاول والثاني منها البول والقيح من كل حيوان بالغ
 الجنين اجمع فيه وصفان كونه مما يحرم لحمه عما كالا فان
 والاخرين والنور والقائمة وبعض الطيور كالبايل واخرها
 مما ياتي بيافضا في ذهابه لا يطهر وكونه ذات نفس مثله والمزاد
 بها انه اذا قطع عرق من لحمه اسيل فيه الدم بقوة والمزاد بالهنا
 الدم وهو احد معانيه كانه يسهل اللغز والا مثله الا مثله واقما
 ما قصد فيه الرصفان او احدهما فلا ينجس شيء منهما كالحيتان
 المقلية والجري والافهام وبعض الطيور كالصفرى وهذا الحكم
 منطوقا ومفهوما في الجملة اجماعا في كل ضروري وبه اجناس وافرق
 بل متواترة ولم يفتضلت في المطرقات وكلمة منصرف عن حرف
 منطوقا في موضعين ومفهوما كذلك ما الاولات فاحد هارز في
 الطيور الغر لما كونه اللحم فيه فلو كان اخران من الطهارة مع كونه
 الثماني والفقته والجعفي او غير الخفا من كونه المبوط وثانها
 بول الرضيع فقتل بطهارة كاعين كاسكا في واما الناس فان
 فاحد هارز ابوالدواب الثلث فقتل فيها بالنجاسة كاعنه وعن
 الشيخ في النجاسة وبقيها المقدس ويعق من بقعه واحاط فيه
 الكفارة وثانها في الدجاج فقتل فيه بالنجاسة كاعنه
 الصدق وثانها في النخيل والاول الاصل والتمرات في كل باب حرم
 الخنزير في الباب وكذا تحضنه بما سمعت وان كانت الميتة عروفا

قوله من الطهارة عن الجنيت
 ان النجس بالدم والدم
 ثم شد ما كان فيه

لرؤسها رجعات معنا ولذا في الاكلان والخزير وبردتها
 ما قد مضى كما مضى مضى الى الحنبل ولذا في اجزاء معارضة
 باقوى منها من وجوه شتى كالنقطة العظيمة التي في الاجزاء
 بل ظهر من بعضهم فلا حظا للهندس والمعتبر وقواضيه
 الخالصة للتحالف حتى انه في المتمدن وهو ابرح منه بخاتمة
 برك الانعام والحر والحي والنديد في لزوم الاجزاء عنها
 ومخالفته للشيء القطعة كل ذلك مع تأيدنا بالاصول والقرائن
 والبراهين والخبر وهو قاضينا ودلالة معارضة باقوى منها من وجوه
 شتى منها حضور خبرا في طبخ او في الحيل على الجلال والقيمة
مذكورة والثالث منها التي من كل حيران ذي نفس سائلة
 انسانا او غيره ولو كان ما كرر اللحم كالانعام الثلاثة اجماعا محصلا
 ونقدنا مقتضا بل كاد يلحق بالضرر في بعض الحضرينات
 والنصوص به مستفظة بل متواترة والعصر من هذا لكان جبر تقييد
 الفارق والصلح العام من ان حرمان على القيمة قطعا فان العرف
 بان العام لها رتبة اما مع الجفاف ثم القصد الذي اخذناه
 في العنوان من كون الحيران ذات نفس سائلة هو المعروف بل لا محالة
 بحيث كاد يكون اجماعا وتردد الفاضل في المعنى ونفى في
 الظاهرة في غير محل القيد في غير محله مد فرع بما ذكرناه **مذكورة**
 الرابع الميتة ما له نفس سائلة ادعى ان ارفع بالاجزاء المستفظة
 والاعتبار المتواتر ولم يفتي فيها المرنق المنقول فيه من الحنفية
 والذباب وما يشبهها تمت في البهائم والحيوانات فما لم يبق باليسر
 دم فلا بأس به فيما تضمنه ثم المالم بل وبالنظر في صريح الخبر ولجسا

ونها مع الاصل والاجامات المحكم بحكم بطهران ما ليس له نفس سائلة
 خلافا لما عن الشيخ وابن حزم فكلما بخاتمة ميتة الفقير والزرع
 والحق الزاير وبطبعة محل على الكراهة طبعا او شرعا وهناك
الاولى في ميتة الانسان اقول فلتة الخاتمة كسائر الخاتمة
 والخاتمة باستد من سائر الخاتمة حتى انما يرى مع الميتة
 عن الروح والمقام والعلام بل وبما قبل به في سائر الميتات ليق
 والخاتمة باجف من الخاتمة فلا يتعدى بخاتمة الى الملاق
 ويرفع الرطوبة فلا يحكم بخاتمة الملاق وان وجب عليه بعدا من
 الحيا وتظهر الفم في بخاتمة ملاقي الملاق مع الرطوبة في المتيقن
 والا فاصل الملاق واجب الفصل عنده وانتم هو النقص كماله
 عدم النباية مع السيرة وعزم المرنق كل باب ذكي والطلاق
 الا على بخاتمة ملاقي الملاق للخاتمة برطوبة مضى الى استد
 القليل وعدم دليل صالح على انها في الميت **الثانية** مقتضى
 الاطلاق نفسا ونفوس بنيت الخاتمة بمجر الموت ولم يرد بعد
 مضى الى ظهور بعض النصوص والاجامات المستفظة فيه بالضرر
 فاقى المداير صرحا بخصا صرحا بالحكم بما بعد البرد لا وجه له كل ذلك
 قبل كماله اعشاله ومع الاكل صار طاهرا اجماعا **الثالثة** الميتة
 من كل حيران طاهر العين في حال الحيوة لها اجزاء لا تعلقها
 الحيوة وفي طاهر سواء افضلت عنه في حال الحيوة او كانت
 في حال المات وهي غنق الصوف والشعر والوبر والريش والقرن
 والعظم والسن والظلف والبصر اذا كسى الشعر الا على وان لم تكن
 صرح بها اجماعا من اصحابنا من دون ذكر خلاف بل عليها اجماع

كما هو ظاهر الرياض بل مرجح وعن الروضة وغيرها لكن في
المطالع من حيث الحمل المستلزم للطهارة ولو بقي الفارق وفي
الخلاف في المذلة الطهارة مرجحاً والأصل مع الأصل محمد
التعليل بنفي الروح في بعض الصوف مضافاً إلى غيره من النصوص ولا
الإجماع كان في هذا الفهم ما لا ريب فيه نظر كيف ولو قطع لنا
ويمكن أن يتم أنه لا جل خلة لا فيه ولعل هذا الحق في غلب الفالب
والأفالفته مما لا ريب فيه على النظر في مثل موضع الجور والاعمال
وكذلك الأعتاب ويترتب مقتضىها كذا البحث لا يبعد من الأجزاء
الصفا ولو قلنا بغيرها والبعض المصروف من جملة ما أجمع عليه بل ما
يرد فيه النقص لكنه معتد بالكساء القسراً لا على الصلابة أن أطلق
في بعض النصوص لرفع الصلابة في بعض خبره بغيره وصفت
بالنقص بل بالإجماع فغير أنه أنظر بعد عما هو أطلق فيه الفتوى والألحقة
بكر الجموع ونحو الفاء والحاء وقد نكر الفاء في معناها في خلاف
والنظران ما في النكرش الذي يضرب باليمين ولعل منه موضع وفاء
والخلاف في منزلة بعض الكرش الذي هو وعاءه والأحرط الانصاف
على النقص عليه وإن كان مقتضى القواعد الرضخ للأعم وهل يجب
ظاهر البعض والكشر الأحرط ذلك كما في المتن وإن كان الألفاً
فتوى ونصاً يقتضي العدم وظاهرهما البعد عن الفرق في البعض
ما كان من كثر اللحم وغيره في الطهارة وإن خالف فيه وعن الفاضل
في المتن في النهاية تحضضها بما أكل قال في المذلة وهو بطالب الدليل
وأختلف الأصحاب في الدين والفارة والمسلتان نادراً في الفتنة و
الأجناب أحرط ثم استثناء هذه الأشياء فيما إذا كان ظاهر الدين أو

وإنما نحن الذين فكلاهما فيه بخلاف فصل مجبة أو مبيحة أو الفضل من هذا خلا
المرضى رتباً وحكم بطهارة لها منه مطلقاً وصاحب المذلة فصل
بين الكافر الثاني وغيره فالأول لا وجه له وذلك فإن الأجزاء
من الجملة المحكومة بالنجاسة وكذا الدليل لقلنا لهما في المنه ليقم مضافاً
إلى شدة وفي الخلاف بالوجهين **أجزاء فيمنه ذي النفس**
ما استثنى مجبة وكذا إذا انفصلت عنه جيباً إجماعاً كما هو ظاهر المذلة
مضافاً إلى الأصل في الأول وتأمل المذلة الثاني مع اعتباره بأنه
مقطوع به بين الأصحاب لا وجه له نعم يتبين فيها الأجزاء الصغار
المباعدة من بدن الإنسان من الثمرات ونحوها للرجح العظم والبعض
سواء يجوز الاستفاد بالمشقة ولا يثنى من خبرها التي تحمل فيها
الحية ولا يستأثر به غير من وط بالطهارة إجماعاً كما عن المختلف و
المرضى المذكور والبعض من مع ذلك يستفاد منها التمسك
بني منها قال لا وليس خلاف ذلك في هذا حيث يقول بطهارة
جلده بالبيع مع أنه يطر عن رأسه مرفق بعانة وإطلاقتها لا تشمل الأجزاء
التي لا تغطها الحية فالأصل بيت مبيحة لأن الظاهر ما كان فيه ريب
وذهبي وكيفية أنك يقتضي عا حكم الأصل وسجى بعض من المسائل
في مقام التقي **الخاص من النجاسات الدم** إذا كان ماله
نفساً بل إجماعاً حكاه جماعة والنقص المستفاد وإن كان في
بعضها قصور في الدلالة ثم بالقيمة فلا اعتبار في أصل المسئلة محمد الله
والمنه وهما مسائل حقه الأولى لا فرق في الحكم بين أن يكون الدم
أقل من درهم ومن قد من الحصة أو يزيد عن ذلك المقدار
على الأصح لعدم كثر من كادته وبعضه ظهر البيرة خلافاً لما عن سكا

فخصه بالدم هم وما فرق ولما عن ق فبالجصة كذلك وهما شاذان
 محجوجان بامر الشائبة بخص الحكم كاذكرنا بدم ذي النفس فلا يخص الدم
 من غيره مطلقا كان او غيره بل لا خلاف فيه الا ما عن الشيخ في ط
 والجل بل اجماعا كما عن جماعة كالنصوص على ذلك فمراعاة الشائبة
 الدم المخلط في دمجة ما كل اللحم طاهر بعد ان فتنة القنادل لا
 وعدم شغل الا لافاقاته وللمضم الاية ولرفع الضمة ولزوم
 لجائزته اللحم وعدم حملها الدم الا تفكالا ولرفع الفرة للضمة
 البيرة المتمر بل هي حجة منقلبه والمنافاة في الحل والظهار بعدة
 عن مرتبة الفضايلة الرابعة العلقه ان كانت من المدة فهي حجة
 عند جماعة كما في النافع وعن الخلاف والقبض والدمور والنفيع
 بل عن الخلاف دعوى المرافق عليه وفي الرماض جزم الحرق علقه
 الجحوانات الاخر بها الدم الفارق خلافا لثمة اخرى كاذكرى
 والها لم يحكموا بالظهاره للاصل ويدفعه ما نرى في كاشف الاشكال
 فما في البضفة فخرج في النافع بالحق في الجائز بغيرها وتامل فيه
 الرماض وهو في موقعه للاصل مع انك في انفراد طلاق الاجماع
 الهائل وانك في مقتضى علقه او د ما و الا حيا ط لا يترك كل ذلك
 في الجائز وما المدة فانظر انما ما لا كلام فيه للاستحسان وقطعية
 الرماض سيما ما كان من المدة الجائز اذا استتم الدم المجرى في
 محل هل هو دم طاهر او يخص بخصم بالظهاره للاصل وان كانت الجائز
 اغلب لبقدره عليه بغيره في المدة بل في القول باستتم الدم المجرى
 كدم الضمة بغيره كالحيض **السادس والسابع من الجائز**
 الكلب والخنزير باجماعنا وضربنا بجائزته ما سبق فيه مضافا

والاصول

وله اربعة عشر بابا

مضافا الى الآية في الثاني فان الرجل ينجس الجائز اجماعا وبعضنا
 المظهر عن طهارتها مطلقا وحده او مؤله او محمله على البقية ثم
 مقتضى الاصل مع عدم انفراط الآية الى الجري من هذا المقتضى
 الجائز بالبرى خلافا للحل وهو ضعيف ولا فرق في البرى بين
 اجزائه التي يملكها الحيوة وغيرها كما مر ليامر على الخلاف المرحون كذلك
 انما من الكافر صليبا او من تدان انما لا سلام
 مع حده بعض من ورياته ومنهم القلاء والخوارج والنواصب
 نقل الاجماع في نجاستهم بالخصوص ومنهم المجتهد الحقيقي ضابطه
 من انكر الاية والرسالة او بعض علم بشرته امن الدين من ودة
 وقد استفاض بذلك كله الاجماع وحضر كآية في المشرق
 بناء على ان المراد بالنجس المصطلح بنواهد شتى ولا يضار المستفيض
 في حضور اهل الكتاب مضافا الى الاجماع المحكي كما في الكفائية بل
 الاجماع في الرماض فغيرهم بطريق اولي والروايات المتعارضة
 محمولة على النقطة فاعين الضم في الفرية والعماني والاسكافي و
 الشيخ في النهاية وبمعهم في المفاعيل وقال اليه الكفائية حيث لا امره
 احتراز الى الاحتياط لا يوجب مضافا الى التامل في كلام الاولين
 وقوة احتمال ايرادها الخماس كما قبل والاسكافي تبع العامة غالبا
 وكان طهارتهم من غيرهم والنهاية كتاب الحديث لا الفتوى
 فلا يشبهه في المسئلة بحمد الله سبحانه واما ما يرفق المسلمين عن
 الاثني عشرية فانه طهارتهم وهو الضم للاصل والنفوس و
 العس والحيض الشديد سيما في اوائل الاعصار خلافا لما عدل في
 فتحهم وعمدة ماله اطلاق الكافر عليهم في الاجناد على اصله وهو

والنواصب واليهود والنصارى
 والنواصب واليهود والنصارى
 والنواصب واليهود والنصارى

والنواصب واليهود والنصارى
 والنواصب واليهود والنصارى
 والنواصب واليهود والنصارى

والنواصب واليهود والنصارى
 والنواصب واليهود والنصارى
 والنواصب واليهود والنصارى

وله ولا اولاد ولا وصية ولا ميراث
في كنف الجاهل ولا ميراث من ميراثه
الباب راس
مقد

اعلم من المستقص على ما اصلناه واما اولاد الكفار الذين لم يلقوا العلم
ذكر او انتفى فحكم والدتهم معاً في النجاسة اجماعاً فتوى وضاعفتنا
بل من جازل بنوا من فساد الكفانة لا وجه له كاستشكال المدارك
فاذا سلم ابراء فلا اشكال واحد في ان الطفل بحكم المسلم منه فان الكلام
يعبر ولا يعل عليه وظر الرضا كونه ما اجمع عليه كاصل المسئلة وتعرف
الحربة واختلف في الاخرى ببقية هم لسا في المسلم اذا سبنا منقدا
منها فمن جماعة الذين يوجبون مقتلهم المدارك والكفانة وهي
في الرضا عن العداية النظر في ذلك وانه يقتل في هذه جماعة وقيل
نفسه بين الفهارة فمعه وغيره من احكام الاسلام فلا وهو ظاهر
الكفانة وعنده المجردة ذلك نقل الاجماع عن جماعة ولزم الحرج في حكم
نجاستهم والحاصل ان الاذن في البس هو صريح في كونه علم الدام
بالاستقصاء بل المترية وقد اوردوها الكفانة في ذيل بحث الجهاد
والاذن في الثاني اذن في لزامه ولزم ما عايناه وبما عندك كذا
بالسيرة المتروكة وعدم الدليل دليل عدم مع عموم البرى وليس للمنازل
الا اصل المدفوع بما في **مكة** التاسع من النجاسات كل مسكر ياف
بالاصل ما لم يمتنع فاعلى الاجاعات المستقصه والمعتبره كذلك خلافا
لما عن الصدوق والثاني والمقدس ولهم ليقضوا من حرمها
بل اجهها ان اصاب نوزة من اصاب فيه قبل ان اغسل قال لا بأس ان
الترب لا يكره وبعد نقار من الاضداد والامر من حمل الامر في
احضار ما بالفضل على الامتناع وحمل هذه الاحضاد على البقية ونعت
الثاني لتأنيده بالاجاعات المستقصه وغيرها ويكنى فيه وجوه القول
به بين العامة ولو سلم كون اكثرهم على النجاسة مضافا الى ان في وقت

الزعم

في وقت ما من النفس شاردة عليها وبقى النية على امر القول
سائر الا من بنية المسكرة بحكم الحر حرمة ونجاسته لعدم الفاعل
ونقلا من قبضه مضافا الى الفصل في حضور النية هذا لو لم يكن جها
فمن والا في النقص بالحق في النية وبقى نقاصها في باب لا ظهر
الثنائي في عن النجس في الميسر والمجل القول بنجاسة كل مسكر من دون
تقييد بالتدبير وهو ظاهر النافع وربما في ذلك الاكثر ولا وجه
له اذ الدليل لا يفي بذلك والاصل الظاهر هذا مضافا الى خصوص
العبارة لا يجمع عليها كما في المدارك والحرية كلام اخر ما في ذلك
الباب ومن صح فيه الروضة وبديل عليه ثمرات كادله الثالث
العصير القبي اذا سكره من غير حرام فولا واحدا منهم ما ورد
الاسكار هب افيان المضرب وره اسفله علاه وقيل ذهب
الثلثين في من ليقم ما لا كلام فيه على ما هو عليه في صاحب مع البراءة
عن دون ذكر خلاف ثم قال بل عليه اجماع حاكيه عن الشيخ وغيره
مضافا الى المعبره المستقصه الناهية عن شربه من غير ان يلبسها
اصح من ذلك وتفصيل الكلام فيه يأتي في باب لا طعة انتم واما النجاسة
فقد وقع الخلاف فيها بين الاعيان فالعرف فيهم هو النجاسة
خلافا لما عن جماعة من متأخري صاحبنا وبقية الرضا من محبا
في وقت الشرح ولكن ربما في اليه حاشيته عليه هذا المختصا
بذها به مذهب المشهور وهو المفسر لما حكاه من الاجماع
عن كثر العرفان والرضوى واعلم ان اصل النجس من الكرم اذا اصابته
النار او غلام عن غير ان تقيده النار فهو من لا يخل شره ان يلبس
تلبس على النار وبقى تلبس وبفاده ليقم مرتبة لكن بعض الروايات

وله المدارك عارضة
للنية

ليس فيه لفظ الخمر الذي هو الهبة في الاستدلال في هذا المقام وكف
 كان فيكفنا نقل الاجماع مؤيد بالثقة وبالضيق ثم انه لا عبرة
 بما سوى القليان من الاستدلال المفترى كما انهم باللفظ فقد
 الدليل مضافا الى ندرة القائل به بل قيل انه لم اظفر بقائل الا
 الفاضل في الامرشاد وفيه نظر واما المصدر الزبدي في التمر فان
 عدم الخباسة ولا الحرمة بل من باب نظر الرماض كونه اجماعا وكن
 في الكفاية ان فيه الخلاف وكيف كان فلم اظفر عاديل صالح
 افادها فيها نعم في الرماض نسبة الخلاف في الزبدي في الكفاية وبال
 الى الحرمة للمحققين العرفيين ثم قال مضافا الى وجوه القرعة
 بحرمة في بعض الاحبار في الزبدي يدق ويلقي في القدر و
 عليه الماء قال حرام حتى يذهب ثلثاه قلت الزبدي كما هو يفتي
 في القدر قال هو كذلك سواء اذا دلت الخلاوة الى الماء فتد
 كلما غلبت فيه او بالنادر فقد حرم الى ان يذهب ثلثاه والا حوطي
 العصير الزبدي الاجنباب بقي الكلام في الزبدي الذي يجعل في
 المطبوخ وقد صرح في الدرس بعدم الحرمة فانه بعد الحكم بمقتضى
 الزبدي في لم يحصل منه قيس اي سكر قال فيجعل طين الزبيب على
 الكعك فلهذا هاب ثلثه بالشرع فالدواخر وجه عرفي في العيب ثم ذكر
 الخلاف في العصير التمر في ذلك كلامه وبنى الحرمة الى بعض مواضع
 قال وهو يذهب بعض فضل ثلثه البقدين ومثله الزبيب
 المفروض قيل المفروض في كلامهم بل لم اظفر عاين بقدر في هذا
 الا من مر وكيف كان فالاحوط ان لا يجعل في الدرق ولا باسبان
 يجعل تحت الارز بعد صب الماء عليه فاما قبله وكذا الرغلا في

قوله وجعل في الدرق
 في الجار منه

في اللبن ثم يوضع تحتها فالاجنباب عنده احوط ولا سيما الثاني ان
 كان في لبنه نظر وسبب في زيادة محقق في هذه المطالبات
 ابرار لطاعم **منكرة** العاشر الفقهاء كرامان قبل يرمى بذلك
 لما يرتفع في راس من الزبد وهو كانه لا جل ان القاقع هو شدة يد
 الصفرة وماء النحر بعد غايته فاعاز به كذلك وعلى نجاسته
 كحرمة الاجماع محصلا ونقلا وضربنا بهما اليهم مستقصه **منكرة**
 الحادي عشر والثاني عن عرف الجنب بالحرام وعرف الا بل الجبال
 اما الاول فهو الاشهر بين الطائفة واستفاضت به الفضول التي
 نفوق الاممية لكن في الكتب كالمربعة بل فيها الرضى ومنها
 ما في الذكرى ومنها ما في البحار عن عاين مرزبان انه كان يقول بان
 قد دخل من راي في عهداني الحرام فامراد ان يثابره عن الثور الذي
 يعرف فيه الجنب يعلى فيه فبينما هو قائم في طواف باب لا يتطاول اذ
 حركه ثم بمقرفة وقال ان كان من حلال فضل فيه وان كان من حرام
 فلا يصل فيه والنظير المقتطوع به عدم الفارق بين الذي عن الصلوة
 فيه وبين الخباسة مضافا الى استفاضة نقل الاجماع على المحضوب
 وليس للخلاف الا الاصول والعمومات المحضصة بما روي ولا فرق بين المحصل
 حبه او بعدك للاطلاق وكذلك بين الرجل والمرأة ولا بين الزبيب والارز
 ووطي الذهب بل لا مستحسا استثناء الحرام كان كان بالكف لم يصدف
 الا مع في الجميع نعم اشكال في الحرمة العامة ضيقة كوطي الحليلة في الحبيصة
 او في الطهارة قبل الكفارة او في الصوم او الاحرام او تحريم الاضحية
 واضح واما الثاني فالثقة القليلة بطريق ما اخرناه دون المناخلة
 وفيه الصحيح مضافا الى نقل الاجماع فيها فحضر دله الطهارة مضافا

الى كون الطهارة مذهب العامة كما حكى وعرجا عند النصارى النعم لكل
جلال وهو حوط **البيان الثاني** فيما اختلفت في غناسته والالا
قوى عدمها وهي امور متعادلة في قوة غير وقد ذكرنا منها في
المسائل الا نضف فلذلك هنا ساثرها وهي امور **منكرة** الا مشكوك
طهارته عرف الجنب بالاحكام للاصول والعمومات المقررة بالبرائة النية
وعدم الدليل دلالة الا صور العامة البلوى وربما نفي القول بخاتمة
الى الاستسكان ولم نذكر له على مستند اصلا وكان من مستندنا العامة
منكرة ومنها التي وهوطا اهر على الا مع المنكر لا يبر بل عليه
الاجماع على ما يظهر من بعضهم وحكي الشيء في طه عن بعض اصحابنا القول
بنجاسته وجعله في التذكرة بعد حكايته قول الشافعي وعلله بانه غذاء
مستغنى عن المضاد وانت جنس بان مجرد ذلك لا يصير سببا للنجاسة
اذ المفروض قبل المحض لا مستغنى نعم لرحلت وصدق عليه اسم الفا
فهو نجس كان ما ازدرده من الطعام مثلا من دون حصول تغير اصلا
لوقوعه من المخلو ومن دون ذلك طاهر اجماعا نص به في التذكرة
والحاصل ان هنا ما يثبت ثلثا ما عدم التغير لاسا او بعد التغير الى
الغائط او حصل تغيرا ولم يعلم وصوله الى حد الغائط بل حصل التشكك
في ذلك والاول طاهر قطعيا واجماعا والثاني محذور كذلك وهو اذا
عن محل التفت وانما الكلام في البرزخ وكيفنا الاستصحابا فضا فانا
الى ما مر ضرورة انك بل ومع الظن بذلك الا انا مستند الى الاستصحاب
فيه بقاؤه اليقين قد برهان افعال هذه المحققات من الطرفين
والنكت **منكرة** ومنها ولد الزنا وانما بين اصحابنا اسماء الناجز
الطهارة وعن المصنف والحق والصدق في خلاف ذلك ولكن بعضهم

بعضهم صرح بالكفر والنجاسة جميعا والكفى بعضهم باحدهما وانتم
المفوض بمقتضى الاصول والعمومات المؤيدة بانني الضبعة والقطر و
الاخبار بان النجاساتين او خضوص الاسلام من المظلمات وانما يجب
ما قبله وانما يعمل بها معاملة المسلمين بخلافها وبسيرة النبي صلى الله
عليه واله والاكثمة ثم فانهم يعارضون ويؤاكلون بالطوبى مع من
علموا بل علم الناس بكفرهم ولا ذلنا كما مع وان لم يجرم واخر ما هو
وجوب الاجتناب لبيته ولو بطريق الاستحالة كافتلوه في اجزائه و
للصوم سوى بعض الموضوح والهدى من سلة الوشاء بهن ذكره عن
ابي عبد الله ثم وغاية تقر به تقينه للفظ كرهه وفيه اللبس
والتي اشار اليها ابو جعفر الكثر في فقه وفي الحديث طول
ذيل الكلام فيه في رفع الكافر بما لا يزيد عليه ولكن بامر خارجة
عن محل التفت قبل دخول الجنة وامثال ذلك **منكرة** ومنها الذين
ام البنت ومن تصدى له الحديث مع بالقول بنجاسته الى المسكاة
بل والى الصدوق حيث اني نصه في نوادي الفقه الغر الثابت حرمه
عن مرعدة نه فيها وان قبل برجوعه عنها في الجملة والقدر الذي
يظن به فيه عنها ما فرمها بل وعزى الى والد في رسالة الله
المفوض طهارته نظر الى الاصول والعمومات المؤيدة بالبرائة البينة
الى حد الف وركه وباسلام السر والنجس الشديد من لو لم يقتل
بالقعد ولو عاده لاسما في النساء الكثرة اللين بالنسبة الى الصفتين
واذا واجهن وبلزوم نوافر الموضوح لها السر والذوق ولو لم يتم
الصقية الى القضاء زمان الرضا عن النجس الحرام ولو لم يلزم حفظ
غير البالغ عن الحرام على الركن كان الا من صعب وكيف كان فهو مستند

وهذا الضبط العظيم وضبطه بعضهم كما ذكرى بكون العنق مختص
 اللام نسبة الى راس البقل لانه من ربه الثاني وحكا عن ابن ديد
 ولم يرض به المذهب وان الضبط هو الاول وانه المبرج من الشيوخ
 واتباعه الاخر في انصف ولا يفرق فيه اذ المعنى واحد بقى الكلام في كون
 المراد بالدم في هذا المقام هو كل ذلك مع تعدد اطلاقه وان لفظ
 الدم هم كالطيرى وغيره والحاسم الفقه الرضوى في وجهه والبرى
 العائى الصريح بالبقلى مع تراكم القضا عليه **الثاني** اخلفت كل الاعلام
 فيما هو الاصل في المقام من تعدد سرعة هذا الدم اذ لم يتناول
 الاستعمال سيما في امثال هذه البلاد ولو سلم فلهه مختلف المقدار
 كما ترى في نظائره من المفرد المتداوله بنينا ومن هنا تاجر رافيه
 على اقوال فتن الجبل الما حكى انه كان يقد راحمض الراحة بالهجرة
 ثم الهله قال الطنحى انخص القدم باطنها الذي لا يصيب الا رضى وانظ
 انه مفرج العين بشهادة انه ذكر بعد من دون تغير الوزن استعمالا
 وصفياله فقال والرجل اخضر المدة خضرا والجمع خض وكيف كان
 في اضافة الى الراية نرى نرى وعن الاسكافى انه يقد ربعة العقد
 الا على من لا بهام ولم اظفر بعد عاض واقفة في هذا القدر وعن
 العائى القدر ربعة الد بناء وهو يقصر بالساوى بل لا يخفى
 ومن بما حكى عن بعضهم اعتناء سرعة العقد الا على من سبابة ومن الرطى
 والاخر بل المقتن الاكتفاء بالاقل فيها سرعة ثم يخذل الا على من
 بناء على ما بانى ولعل الاول احرى نظر الى القوة المحركة واجاز المحكى
 بانه راء كذلك وهو جهة في مثل المقام اذ الكلام في شخص بدل اللفظ
 فقتن **الثالث** القدر المسلم من القدر هو الاصل من الدم وهم والاقوا

والاقوا موافق للفظ هو الا مقدار على القدر المسلم عن المرتضى والذى
 القدرى الى نصف هذا الدم وهم وانه ليقم معقودا ولا صرح بالنقص
 الكثرة المعتبرة المؤيد بان بالهذه المسألة معنا ونبو الحزين والقدر
 كما يكافؤا بوجه بل الدست معنا مستند وكلاهما وايد فذلك لا زاد
 وابقى عليه **الرابع** لو تفرق نقاط من الدم في القرب والبدن تكثرت
 تحت لوجعت لساوت الدم وهم او زادت عليه فكل العبرة بكل نقطة نقطة
 فمقتى عنهما جمع ويصل معا او بالجرع من حيث الجوع فلا ولا فركا منصرفا
 على سبيل التفسير في على الثاني محصلة وعلى الاصل انصرفه والقول بالهم
 هو الا قوم نظر الى الاصول والعمرات الكثرة المؤيد بالهذه المحصلة
 وللهم رسالة غير قابلة للتخصيص بالنابج سببا من حيث السند وتريدا
 مع ذلك كله وفاهما هما التتابع بين العامة نعم هذا صحيح لكن
 وكلاهما فيها اللبنا والحق فابج الى المطرولات تدعى من ذلك ثم هنا
 قول نادر يرمى اليه المعتبر بل النهاية ليعم من التفضل بين النفاض
 وعدم ثم المراد بالتفاضل كلام طويل واقوال شتى لا يطاير
 تحتها الا صله **الخامس** يستثنى من الدم المقصود ماء النسا الثلثة فيج
 المصل يظهرها ولو اقل من درهم حتى اولى درجة من درجاة النقطه
 اما الخيض فيقصد بعد الاصول والعمرات الا ولته الا جماعا لم يحصل او نقلا
 مستحقنا والنقص من الكثرة فيها البرى والفقه الرضوى والفقه
 به الدمان الاخر من فعله اذ في الاجماع مرة وفي الفوق اخرى فهو
 المحققا فانما الى ما انفسا من ان حصص جبر لم يلبه الولد بقدر
 اكتفايه ثم الا شرا كما ظهر لوق دم الكلب والحزير بالدماء الثلثة في
 عدم القدر لبعض الاصول والعمرات الا ولته المؤيد بالهذه والشك في

وراء هذا
 من قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

انصرف طلا وان العفلة بل وطلق بخس العين كالكاثر وقيل قيل
 بل لم اظن على الف صريح بعد سري الحيا وهو منه حيث في من وعراه
 الرافق على عدم الخوف وفي موهونه بالشد وكما صل مقالة هذا
 كله مع ان الاحتياط في احتمال هذه المراحل في موهونه وههنا موهنة
 فنهيه وهو وجوب زالة دم غير المأكول اللحم ولو طهرت عينه وعدم
 العفلة عنه كما جعل الخوف بل لا جل وجوب زالة اجزاء غير مأكول اللحم
 فضلا عن بدن المصل وبواسمه ولما قل قليل حتى ينفذ شعرة
 فليكن في ذكر منك حتى انه بالتدبر الصائب يمكن التماس في عفو
 دم الاذى ولو فرضنا بالنسبة الى الفرح حتى في الاكسفات الى استئنا
 فضلات الانسان لشك في منزله للقيام فتدبر **مكتوبة** الثاني من
 النجاسات العفلة عنها في حال الصلوة دم الجروح والقرع فلا يجب
 المصلا زالة عن الثوب والبدن وهو في الجملة من المسلمات وانما الخلاف
 في ان انقطاع العفلة ويرى انقطاع الدم او البرء فولا في الرافق
 دعوى انه على الاول وفي غير متحقق في قول اقل بالفكر تدري
 سر بعد الملحفة الى لا تزار وغيرهما وكيف كان الاظهر عندي هو
 الثاني ههنا في الاستصحاب ونقل الامام عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث
 بتوسط الحق الثاني فادجبه والاخبار الكثيرة المراجعة واما سر دنة
 ههنا او هي اول ففي ما لا يخفى كما فنة بل لا دلالة لها في الحقيقة
 ومن جيع ما مر من ان الاصل الاولية التي ارغبت اليها لا قدم لها
 ههنا كما لا يخفى فانها انما هي من المسلمات والاستصحاب وغيرها من
 النصوص الثابتة على مقابلهتها هذا ويرى بانها طالع في كلام بعضهم على
 السر وانقصة وهو غير بحت ان انظر من لا دولة هو دور الى الفصل

العفلة بل الرصفين بالميرة واما العفلة المنقبة في بيان في كل نجاسة
 فان هذا من ذلك ثم ههنا بعض فروع منه واخر ينفي على القول الاول
 كما ههنا هذا ذكره بطلان الجميع في الا تزار وغيرهما فارجع الى **مكتوبة**
 الثالث من النجاسات العفلة عنها في حال الصلوة بدل العفلة في ثوب
 المرسلة اذ لم يكن لها الا قرب واحد فاجتنبت بصلته كل يوم مرة
 وتصل في ذلك الثوب وان تلوث ببوله في البرزخ بين الفلن
 فقط وان امكها الفلن لكل صلوة بدون المنقبة على انه المنصور بل
 كما يكون اجماعا بل كلام الجاني كالصريح في دعواه ولم اظفر بعد
 على مخالفة سري ك وخاله كما في صريح كلامه ليق ففضلا بين شقي
 الشق وعدم مخناه في الثاني والاصل في المسئلة بعد ما رواه
 الشيخ بسند فيه محمد بن يحيى العاذي عن ابي حفص عن ابي عبد الله
 عن امرأة لسرها الا قميص واحد ولها مولود فيقول عليها
 كيف تصنع قال فقل العفلة في كل اليوم مرة والسند وان كان قد
 تصنع الاول المصم به في حج وجنت واستمر الثاني لكنه مجبور
 بالعمل ولو في الجملة قطعاً ومزيد بالاعتبار ان الفرض ان يكون
 غائبا بالسر واليحيى مغير ذلك كعلة الشرب ولا يلزم فيها الا لا بد
 حتى يجره الختان كما تراه في نظائره فعمل الجملة واحزاب ههنا غناه
 من الفرض هو القدر المسلم المطابق لمطرق الرواية وقناوي جل
 الايجاب لكن ههنا نقديان خلافة كثيرة لا بد من ترشيحها في فطاد
 فروع وبنيها **الاول** صريح بالنسبة بل وجعل الفتاوى خصصت
 العفلة بالبول فلا يهيم غيره حتى انما نطق لا اقول بالمعظم حتى يقر انه من
 باب معظم اللقب وغايته كون الغير مكرونا عنه بل يقتصر فيما خالف

ولهذا في قول الجليلي والناج
 ونظائر باب العفلة من ثوبه

الأصول والعوامل على مورد البقن وهو انتم القولين في المسئلة
 كما عن زينا وولد به وغيرهم وعن العلامة في الغاية وكره
 الاستسكال في الاختصاص بل وعن الشهيد استقراب النظم وبالم
 الا افتراح محبت واجتنب ذلك ادعاء النظم نحو الدم كما رجا فيل به
 حكاة في الحقائق **الثاني** اخلفت كلهم في تعميم الحكم للقبيلة ومقتضيه
 بالصبي على قولين فقلنا على الاول كما عن الشهيد والآخرين
 وعن المذلل الحزم بذلك نظر الى إطلاق لفظ الولود على الصنفين
 عرفا وان اخص لفظة محبت الصبي بالذكر واخرى على الثاني كما في
 النافع وعن الشيخ والمعتبر والشري ودونها في الاحكام وفي الروايات
 نية لا كنية المطلقة الى هذا القول واضح احتيازا وهو كما قرب
 نظر الى انك في الانفاق لمسلم الاطلاق عرفا ولو حقيقته فحققت
 على القدر البقن في تخصيص الأصول والعوامل بهذا وفي الغاية
 وجرحي لا حاجة بنا الى التوصل لقليل به نعم التاميد **الثاني**
 كما ان الاصحاب وصحح بعضهم كالمراض في تخصيص المصوب بالمولود
 دون المقدر واليه اشار الشيخ الى حيث ثبت الحق في البعض
 ثم نسب صرحا الى الشهيد في الذكرى والدور لك والنزول
 الى حق كما هو ظنهم وكيف كان فهو ليس بذلك كما نخرج عن
 ولو سلم التوصل فليس جابر من هذه الجهة بل لا مبالغة في ان
 للأصول والعوامل ونزهم الاولوية وعدم منافاة الا نظام المصوب
 الثاني باحد هما مدعى يمكن كون المصوب مخصصا بالصنف دون
 القوى كما ترى نظيره في مزارع حتى كالأصل وجود الكفارة
 المقتضية للمصوب في المرة دون التكرار وتحقق الكفارة كذلك

قوله افتراح محبت
 انما يطالبون كما هو في قوله
 العوض في قوله بالكتابة فيما بين
 التبع به ووجه الافتراض
 على خلاف حقيقته بدون القيد
 ودون المصوب العوضي هو في قوله
 القيد وكان لم يرد له

قوله وجرحي
 فان نزل الصبر كان دورا
 الصبر صرخة وطبع
 فيه في الصبر بالحدود
 في بعض قوله نظر الى
 طبع الاثر اعم من طبع الذكر

في الصوم دون الصلوة بهذا كله مضافا الى الاحتياط فيها هو كما لا يخفى
 للمكلف فتدبر **الصلوة** هي ما تقدمت بيات ثلثة آخر من التوب الى
 البدن ومن الواحد الى المقدر مع الحاجة الى السبب الجيع وهو البنية
 الى منى قال بكل منها قائل والعرف عدمه كما هو الاحتياط
 تدري سر ذلك ما اسلفنا ولغيرها مع تدوير كل كل ليس الا
 مخي مجا افتراح ثاني بهما ما اسلفناه ليقم رداعا على الخصوم لا تطيل
 وهما بينهما نفية تدكرها وكلاء ذات التوب الواحد
 الفاقدة لغيرها بالفعل اذا علمت من الحصيل للبدن لا باستبراء
 او استبراء واستبراء او غيرها فكل يجب عليها ذلك فلا يعجزها
 الرخصة وليس لها ان تجزى بالواحد ولا يجب في غيرها فكلها
 الاحتراز به من دون حصيل للبدن كما اطلاق كلمات الاكثر
 الثاني وعن الروض الترفق في ذلك وانما ثبت البعض في الاحتراز
 بل هو غير واحد منهم الاول ولعل البعض ولو ثبت الاحتياط
 في عدم الرخصة والاحتياط امر مرغوب واعلم انه اذا كان المراد
 صبي لا يكفي في بول به بالصبي كما ياتي تفصيله في الصورة المرفقة
 كما يكفي به بل ليس بمقتضى العمومات تلك المسئلة بنصر ذلك وعن
 العلامة النسخ بما ذكرنا وهو انظر من كلمات الباقي فتدبر ثم
 ان الماخوذ في النص وكلمات الجماعة لفظ البسم وانما البيل خلاف
 لفظ اللفظ والنظم العربي برسم المصنف دون خراط القناد ولا معنى
 والمسئلة على خلاف الأصل فتدبر في الحاشي لا وجه له وما يظن
 من الرضا من الاقحام في غايته الاستسكال فالاحتياط لا يزل
 والعرف بان الاصحاب فضيلة تاحتر النظر الى اخر الغاية

قوله في حاشية طالع
 المقتضيه منه كذا واخراج
 واستعمال اللفظ في خلاف
 حقيقته وهو التوفيق بل ومع
 التوفيق في خلاف منه

لتوقع أربع صلوات معه وجهر سجدة واحدة واحتمال الوجوب
 محي ومختلج ولا وجه له ولو من العداوة في المذكور وهل يجب
 عليها بعد الظهر المبادرة إلى الصلوة مطلقا أم لا حتى تنقضي وقت
 فيه الجاني وقت الضرر والفتوى بدفعه والاحتياط امر ضروري
 اختلف المذهب بالفضل الذي في ما يترق به فلا يرى وجهها
 لبطان ما سوى صلواتها الاخرة حضور صلواته عدم عندها
 على الاطلاق وعلى هذا فلا يجب عليها الا قضاء الاخر ^{الرضى}
 في التاخير فيما سبق عليها كالحاضر به بعض اصحاب **فتاوى** **الاربع**
 من النجاسات المعفو عنها في حال الصلوة مطلقا **النجاسة** فيها
 لا يتم الصلوة للرجل فيه صف دا بان لا يكتفي سائر العورة كالجرب
 والنكته والطنشوة والهبوة الجيلة موضع وفاق كالحاضر به جماعة
 ووردت به الضرر المستفيض اعلم من الجرح المرسل النجس لغيره و
 بالجل كالمذكور وبالشعر كالمذكور كل ما كان على الانسان
 او صفة ما لا يجوز الصلوة فيه وحده فلا بأس ان يصل فيه وان كان
 فيه قدر من الطنشوة والنكته والكبر والفعل والحفنة وما اشبه ذلك
 وعلى علم الحكم لغير اللابس من المحركات كالدرهم والسكن والتدبل
 واقفاها والاداسية غير محالها كالتفصيل الحاضر المندى به
 والنكته المشطوق بها والجرب المتكبر بالراس فيه اقل من المشتم
 الاول ومنهم المذنب عن الاحتصاصه باللباس دون
 المحركات والفاضل في قواعد كاعنه وغيره احتصاصه بكونها
 في محالها وعن الراوندى الغضن بالخسة الزاوية بسند يدل
 اكثر بالجرب كل ذلك مع الغرض عن عموم المرسل المعتبر والاحتصاص

وفي المرسل هو ما رواه الشيخ بنه
 عن عبد الله بن عثمان عن ابي جعفر
 انه سئل عن رجل
 اكره بالركب من
 لا يركب منه
 لا يركب منه
 لا يركب منه

والاقتضار على موضع الفتن في الخالف للاصل ولا وجه له
 بل التزم بغيره عند اجترار بعضهم بعض المبالغة في التفتت
 المحول حتى حكم بوجوب في من غلب في او الكفاية كالحاضر
 واذا وجد النجاسة فيها لم يتم الصلوة فيه لا يجوز الصلوة معه سواء كان
 من اللابس في محالها كاللباس المتكبر في التفتت والتفتت
 كذلك او في غير محالها كاللباس اذا ارتدى به وكذا الرجل و
 غيره لها كالنكته اذا ارتدى به وكذا المندبل والراس وقيل العاصم
 المدونة في بعض محالها كالتفتت والفتن والفتن وعينهما
 للضرر من محالها خلاف للراي نعم الاحتياط ذلك ثم المندرس
 مطلقا لا يتم ان يكون كذلك بالفصل وتبينه في قطع النظر عن
 الضرر والمبالغة لا نه المبادرة من الضرر وان كان لا يتم لولا
 ما لا يتم في شيء كان المعالجة ولو بالنجس والقطع وعلى هذا
 فلو وضع الفناء المطوي في حصة تحت البطم بقدر الاحتياط
 الاحتياط **فتاوى** **الاربع** من النجاسات المعفو عنها ما تلوث به
 ثوب المصطوب لم يمكن من كسبه بله ومنعه مانع من القربى من بر
 وخبر فانه يصل فيه قولا بغيره واحدا عملا باطلاق بعض الضرر و
 حضور الرواية عن الرجل يجتنب في الثوب او يصيبه بول وليس معه
 ثوب غيره قال يصل فيه اذا اضطر اليه والظاهر عدم القول بالفرق
 بينه وبين البدن وبل عليه الا عادة الا لغيره لا لغيره فلا مثال
 المقتضى للاجزاء ومفهوم البيان في الضرر خلافا للزمانية وجماعة
 فاجبرها لغيره عند المنه القاصر من بارس وروى بالعموم
 والضرر وكيف كان فخر الاحتياط ولم ينفه مانع من القربى فغلبه

اقوال رتبة من الترتيب للذكر بل قبل انه اشرف وبعث النبي للكتاب
 واليه صلي المذلل والغير مع اضلة الثاني للاستكشاف والغير
 مطعونته وقى والاظهر الاول لفضل الاجماع في الخلاف والغير
 ويجوز انها اخر عمل المذلل على صومق منع المانع من الترتيب و
 الاخرط الجمع ان امكن ولو كان مع المصل في بان احد هما غير م
 بعينه ولم يتحقق ذلك ظاهر ولا يمكن من ظهور احد هما صلي
 في كل واحد من الصلوة الواحدة على الاظهر الا شهر وغير الخ
 انه بطرحهما ويصل عرايا لانه ممكن من الصلوة الجامعة لثقل
 فيكون مكلفا بها وليس للغير شيء فيقيد به **مذكورة** مامر صدر
 الفرض السابق هو الرجوع الى الترتيب في ترتيب العقاب على
 الاخلال بالاذالة واما الرجوع الى الترتيب في بطلان الصلوة با
 الاخلال فهذا اشترط لانه اما ان يصلح اما غاها مختارا مع
 الخامسة الغير المعصية او لا وعلى الاول فيبطل الصلوة فاذا عاها
 في الوقت وتبعها اجماعا حكاة جماعة والصالح به مع ذلك صنفه
 منها في الدم في الترتيب ان كان اكثر من درهم وكان مراه فبطل
 حتى صلى فليعد صلوة وان لم يكن راه حتى صلى فلا يعيد الصلوة
 مضافا الى تحريم الضرر كما تبين في ناسخ الخامسة وعلى الثاني
 فاما ان يكون ناسبا او جاهلا اما الناسبي فاما ان يترك بعد
 الصلوة او هو بعيد ويقضي على الاظهر الاظهر للاجماع والظاهر
 المستفصنة خلافا لما عن البعض في انها جميعا وبعده المذلل لبعض
 الصحاح المجهول وللأستبصار في فصل جهاب من الضرر شيئا مخرج
 او تذكر الاثناء فان وسع الوقت بطل واعاد وان امكن الازالة

وله ما وصدر عن جماعة من
 علماء النجف من ان
 لا عزاء اوله عزاء بها
 ما عزاه بناته

وله ما راجع فيه ان في الفرض
 منه

وله ما راجع فيه ان في الفرض
 منه

الازالة لبعض الضرر المذلل بقوله كتحريم بالنسبة اذا كان في تربية عقوبة
 للناسه وان ضاقت امره ولا يقضي لبعض المذلل ان الاخرط العقضاء
 الاطلا في بعض الضرر واما الجاهل فاما في الحكم او في الموضع وعلى
 الاول الماقتصر وغير مقصور على الثاني اما ان يترك مع ضيق الوقت عن التطهر والائتمام
 او مع سعة وعلى الاخر اما ان يعلم بالسبب ولا يعلم به فحينئذ صور مستحب
 الاول الجاهل بالحكم مع التقصير وعليه يبطل الصلوة كالمذلل في الترتيب
 والاخذ بالنسبة ولا ينافي ذلك مع ضرورة الجاهل لانها لا تشمل المصير
 سلمنا لكن معناه ما في العقاب كحصول المماهين به مع فقد رطله
 وعلى هذا فعلة الاعادة في الوقت لبقاء الامر بحاله والقضاء لمرأ
 ادلة الثاني غير المقر في وجوب عادته استكمال مرجع عدم
 مشمول الا مشروط بطلان الجاهل السابق بالجملة الثالثة الجاهل
 بالجملة المذكور بعد الصلوة خارج الوقت وهو لا قضاء عليه في
 مخالفة ظاهرهم عن الترتيب حكاة خلافا عن بعض اصحاب وعلة الاجماع
 جماعة وفتوى الضرر لانه في نفي الاعادة الرابع ان يترك
 بعد هاء الوقت ولا يجب اعادتها لغير على الاظهر خلافا
 للبسوط لنا الضرر منها رجل صلى وفي ثوبه دم او جبانة حتى
 فرغ من صلوة ثم علم قال قد مضت صلوة ولا شيء عليه ونحوه في
 الاحتجاج بالهياكل الاثناء وجوابه انه باطل عند ناسب مع انما
 ثم ان الجمل الفرضي المراد به عدم العلم بضرر على صومر خسر لانه اما ان
 يكون جهلا بخلاف دون شائبة النفاق وذكر بعض اصلاوه
 وعلى الاخر فاما ان يكون ظنا بالعدم او شك او ظنا بالوجود وعلى

42

الآخر فاما ان يدخل في الصلوة بعد الفجر واعتقاد عدم ابدون
الفجر فالتدانة لا خلاف بينهم بحج طلاق عبائهم في ثبوت الحكم
المذكور وهو عدم الاعادة بالمعينة في الصور الاخرى كانه
الطلاق الادلة وانما الخلاف في الاشكال في الاخرة وهو الدخول
في الصلوة قبل الفجر مع الظن بالرجوع وظن الطلاق جماعة هو طرد
الحكم منها انهم خلافا لاخرى كتحقق كرى بقا الحكم للحكمي جماعة
من اصحابنا كالصديق والشيخ فخصوا الحكم بالصورة الاولى
وقالوا في الاخرة بالاعادة كذلك وفي الرياض قوى الاول لما
اشترنا اليه من الاطلاقات انكالا على عدم المكافاة بينهما وبين
جمعة القدر الاخر من المصير المعيرة ومنها الصبي مع مرضها
في ردهم سيما الخمر عن رجل صابته جنابة بالليل غفل
وصلى فلما اصبح نظر فاذا في ثوبه جنابة فقال الحمد لله الذي
لم يدع شيئا الا وقد جعل له حدا ان كان حائضا فام فقط فلم
يرشها فلما اعاده عليه وان كان قام فلم ينظر فقله الاعادة
وكانه غفله منه ان المقام من باب يقيد الاطلاقات كما عارض
الظاهر من فلا يلزم فيه المكافاة فاذن الاقوى هو البقيد نعم
لوفرض اخصاف الاطلاقات بالثقة بحيث يجعل المعيد شيئا
المجهد ذلك وان لم يكن ولم يدعه هو ليقم هذا كله مع التايد
بالاحياط فتدبر الخاضعون سذكورة الاثناء مع ضيق الوقت
عن الظاهر والاكتمام ولا خلاف على الظاهر في وجوب الاكتمام في الجملة ولا
في عدم لزوم الاعادة كذلك وفي كيفية الاكتمام خلاف على نظر
انه مقتضى اطلاق عبارة جماعة منهم الحق النافع الاكتمام بعد الازالة

الازالة ان امكن بدون المناقاة وان ابقى الباقي في الخارج
ولم يدرك من الوقت ركعة وان لم يمكن فبطل وذهب في
الرياض حاكما عن جماعة اخرى الى الاكتمام بحاله مطر رعايته وقت
والاظهر الاخر لعدم النقل في طلاقات الازالة الى قبله مع استثناء
الشرع في رعايته بالنسبة الى قاطبة الاركان والشرائط لها
ولا فرق بين العلم بالبقى وعدمه السادس ان سذكورة الاثناء
مع السعة والعلم بالبقى وفيه خلاف فمن جماعة انه يبطل صلوة
مطر وان امكن ازالة النجاسة بدون المناقاة وهو مرشح
الرياض وعن ائمة القدر بالفضل بين الامكان فالازالة
والاكتمام وبين عدمه فالبطالان والاقوم الاول للصحاب
ومعها لا يفيج فخرى الصور بين بعد لاولين الساج كالتاين
مع عدم العلم بالبقى وفيه قول باطلا والبطالان عن المعيرة والاكثر
الاظهر فيه الفضل بين امكان الازالة والاكتمام بدون المناقاة
فذلك وبين عدمه فالبطالان وهو مقتضى الجمع بين المصيرين
ما نزل به **الكتاب الرابع** في كيفية التطهير وفيه مطلبان **الاول**
في كيفية التطهير بالماء الذي هو اعظم الطهارة واعظمها العلم
ان الخمر اما ان يكون بولا او غيره والنجس اما ان يكون ثوبا او بدن
واما ان يكون غرضها والطهر اما ان يكون ماء قليلا او كثيرا
وبعد من ثوب البعض يتلغ الاغصان الحاصلة منه ثمانية
كابد من بيان كل منها بعنوان براسه او بالادراج فتفطن
مشكوة اول هذه الاقسام وهو ما اذا كان النجس بولا غير بول
الرضيع بفضيل مائي والنجس بواو بدن او الطهر الماء القليل

الا ان خلف الاصحاب فيه فرقت لزوم المربتين معاً وكفاية المدة
 كذلك على اقرارنا انهما الفضل بين التزب فالاول والبدن
 فالثاني وهو نشاذ من ابناء الرضا في اليه ولا منه في الاظهر هو
 الاول والثاني عن المبسوط وبغيره من تأخر عنه كما عن المنتهى
 والبيان لنا مضافاً الى الاصل واجماع حكمي من طاعة المعتبر المعتبر
 وهذا الصيغ في كل واحد من النظرين قول الاول الصحيحان
 عن التزب بصحة البول قال غنله مرتين ومخرها الصحيح بزيادة
 تنفع في المسئلة الا انه وقول الثاني الصحيح بل الصحيح والحق
 عن البول بصحة الجسد قال صلب عليه الماء مرتين وفي بعضها
 بزيادة وانما هو ماء وليس له الحضانة الا اصابة القدم او البرئة
 والطلاق الا من البول بل وعمران قطره من الماء وانك يدفع
 بالاجماع الحكمي والاصحاح بالراسد على اصوله والبصر الكثرة في
 النظرين كما وصفه كيف غفل عنه فاصح ان اكثرها بل كل ما
 الكتب المتداولة وفيه بان ضعف الفضل فيه وفيه التي يقيم لفظة
 عن البصر الاخره بهذا مع تأيد الجميع بالاحتياط في الدين سيما
 في امر عام البدرى وهما ما نزل **الاول** وما استفاد من طلا ف
 صحح من الاصحاب كالنافع ومن بنا وقفة للفعل مرتين عدم الفرق
 بين الرور ودين حتى في القليل والا لهدت به بصحة الماء كذلك
 او ويروده ومن صح باختياره الذي ذكرى وانه اذا ورد
 النجس من بدن او توب على الماء القليل حصل التطهر بمجرد
 يتنجس الماء لصيرورته عنالة واختاره الذخيرة والمحدثون
 كما عن الكفاية وشرح المفاتيح وما الى اليه الرضا كما عن كنف النعام

وله بد الصحتين ثابتهما عن طريق
 لا رازع مع انظر وانظارة
 كان متوازا عندنا في هذا وجه
 ورفقة

اللثام والحكمي عن المرتضى خلافاً وانه شرط في حصول التطهر بالماء
 القليل ويرود الماء على النجس فيكم في الفرض المذكور بخاتمة
 الماء المورود وبقاء الرازد بمحاله كما كان وما الى الاول في
 المدارك كل الليل او لا ثم تردوا حتراف دون تعرض لمجهد والاول
 ليس بذلك المعتبر نظر الى الملاقاة الصحاح وغيرهما من المعتبر وكفاية
 الفصل مرتين من دون هتند بصيب ويرود مضافاً الى
 خصوص صحيح المكن والسند السندى عن الملاح عن محمد بن مسلم
 قال سألت ابا عبد الله عم عن التزب بصحة البول قال غنله
 في المكن مرتين فان غنله في ماء جار فمرة واحدة والمكن
 الا جانه بكر اوله وتدد بنائي الناء والمراد ما ينال الطست
 من خرف ونحو وحمل النفس على سبق وضع التزب في المكن ثم
 ويرود الماء عليه في غابة التبع عادة وبجارية وسوقا ولو
 سلمنا كفاية الاطلاق ويؤيد الجميع دعوى انه عليه من شرجي
 المفاتيح والامر شاذ ومحمّد ماله رضى انفعال الماء برور النجس
 عليه فلا يطهر وفيه انه فسر المورود بين الرازد والمورود
 وقد دفع ذلك بوجه شبي في محل النق هذا والاحتياط ابرار
الثانية بصحة تطهير النجس بالماء القليل مع زوال العين امر
 استبداء الماء وجريانه وانفصال الفسالة ولو بالمسي ففقد العين
 فيما رتب فيه الماء باي وجه انفق لا يخرج الفسالة من الاغاف
 ولا خلاف ظاهره ونقلنا في معنى ما عدا الاخره وبصحة الاول
 وترقب صدق الفصل المعتبر على ذلك كله وكذا الاخره فما هو
 المعروف بينهم بل من ان في غنة الخلاف كما في الرضا خلافاً لاصحاب

الماء وسبقه المقدس عما نقله عنه لنا مضافا الى الاصل
وانك في انكشاف الاطلاقات بدونه الرضوي كما مر به فحينئذ فان
اصاب بول في ثوبك فاعشله من ماء جامد مرة ومن ماء ركد
مرتين ثم اعصره وربما استدبل له بوجوه بدخوله بطنها
في الاثارة مع ما فيها كالماء ولينها وكيفية كان لا حاجة اليها
ولرطوبة السانيد وليس للخصم سوى صالة النقي مع انك رجحة
الاستعجاب الزاير عليها او الفعلة عنه كالرضوي وانك رجحة
خلاف ما حققه محله مستغنى ثم اخلفوا بعد الفرج عن ينزف
في كبر مع العترة انه مران بعد كل غسلة مرة وعن البقرة انه مرة
واحدة من التمدن وعن الصدوق كذلك لكن بعد ما هو مضمون
اول الرجوة التي اتمناها على ينزف هو الاول ومضمون الثالث
الثالث وكيفية كان المسئلة على اشكال والاحتياط في موقعه لم
نقل بقبينه بناء على اوسط الرجوة ولا ينزف في غسل الجسد
ثابتا على ما سرفف عليه ذهاب العين فيما له عين خلافا لما عن
الفاضل في النهاية في حكم بلزوم مرة ولا ارى بعد له شيئا ولا يلبس
حينئذ به سوى رواية اعمار المعاصضة بمثلها ليعرف مضافا الى
تصوير الدلالة فلا يارض بها مضمون البيان في الاحتياط بل و
الاتفاق على خلافة كاستيفاد مضمون البقرة والاصل المؤيد بجميع
ذلك والاحتياط امر حذر **الثالثة** قد اشترنا الذي الباب ان بول
الرضيع من حنف كيفية التطهر بالماء القليل مستغنى عن هذا الفران
وهو كذلك فلا حاجة فيه الى غسل فكيف بالمرتين وما يعتبر حينئذ
من الفصل بل يكفي فيه مجرد الصب بهذا في الجملة ما لا خلاف فيه على النكاح

وله ولما بعده بيان روافد
تلكه بالاسئلة واليقين
ما لا يضر اليه زائد على
ما هو الغرض منه

القطر ونحوه لارض حاكيا الا جامع عليه عن ظالمين والخلاف والاصل
المسئلة ما رواه الكافي عن العتيق عن ابن ابي عمير عن حماد عن الجهم
صلى على القنوق فقال الكثير وقتنا عنة جماعة تجسسه لم يخش قال سالت
اباعبد الله عمن عن بول الصبي قال يصب عليه الماء فان كان قد اكمل
فاعشله عندا والقدم والجارية ترضع سقواء وبغضاده الرضوي
بغير نافع والبنوان والرضوي والمعتبران المعتبران للفصل فيه
او الصبي مع الصبي مع عدم القائل والمكافئة محرران على اربعة اطلال نزلها
في الاثارة وسبقنا اليها هنا فانظر الى الفقهاء هذا هو الاجمال في المسئلة
وبفصلها ابتدئ في رسم بنهات **الاول** اخلفت عباتهم
في معيار الرضيع الماخوذ في الفئران من نلته ومضمون البقرة والاول
انه الذي لم يتعد بالطعام كثيرا فطغا لبا على اللبن او ما ويا
وكان في الحولين فلم يتعد بالطعام اصلا او تغذى نادر
وكان فيها مخرج مخرج هذه المسئلة ومضمون كفاية الصبي لو
تغذى به باحد الرجوع فتغذى ببول البلغ ولو كان فيها وعن
اخرى كالمعتبر وهي وقرة الراض ان الذي لم ياكل الا الحشنة
المشقة وامراده ولعل الكون في الحولين مضمون في عنة بيان
الفرق بين ولحق الفرق بين العباد من ان مذكرا او انثى
والثاني على الميل والامارة ولا اشكال في مضمون اجتماعها وانما
الاشكال في مضمون افتراهما بان يتغذى بالطعام كثيرا لا عن
ميل وامراده او يتغذى به عن ميل نادر فالاول على الاول
بحكم البلغ وبحكم الرضيع على الثاني والثاني بالعكس وفيها الاحتياط
في موقعه وان كان في قبينة نظر نظر الى ان الكلام في شرح اللفظ

لقد مر في الفصول
التي قبلها

وله ولما بعده بيان روافد
تلكه بالاسئلة واليقين
ما لا يضر اليه زائد على
ما هو الغرض منه

وله ولما بعده بيان روافد
تلكه بالاسئلة واليقين
ما لا يضر اليه زائد على
ما هو الغرض منه

وله ولما بعده بيان روافد
تلكه بالاسئلة واليقين
ما لا يضر اليه زائد على
ما هو الغرض منه

وله ولما بعده بيان روافد
تلكه بالاسئلة واليقين
ما لا يضر اليه زائد على
ما هو الغرض منه

معارضتها بالاستصحاب مدفع بقدر ما عليه لانها لا تاتي
 بالنسبة اليه كافر فيه ليقوم ويدويه المندرج بعد ملاحظة
 ادلة محضه ولا لدلالتها بضرع المربى وقد مرت في القليل
 مع تأييدها بالاصل والثاني مدفع بما كابر والضرع
 متفرق الى الغالب ليس في بلاد العرب مثال المحاضرات
 بل القليل هب ندول لانها من فروعها لم يعد من تلك
 الضرع البضع بكفاية المدة في الجارية ومنها فتح المكن
 وبما بان ما لضم الاخر مع جرابه على انه نذر ولا حياط سيما
 في الزاكن لا تزل **باب** في كذا كذا في الشرح غاها كذا عنه
 بعض الاجله باينا على الزوم القدر في الزاكن بالخصصة
 الا بربع وضرع نفسه بالركعة تحت م عليه اجزاء اي من الماء
 غير الاجزاء التي كانت ملاقة له وانه قال حسب بذلك غسلة
 ناسه كالمربى عليه جريات في الجاهل وفيه ان مضرى القدر
 كانهم لا يكفون بذلك بل بغيره وفي الاجزاء ولا دخال وهو
 ظاهر المربى الماخوذ في غبارهم ونسب لو كان لهم كالمركب
 ونظير هذه النقا الظاهرة صدق في الداه في حصول الفصل بضم
 الفث وقد سبق منا ما يرد عليه لضم **مفكرة** قد بان من جميع
 ما من كنهه الظهور في بقية الاقسام وفي ثلثه بالنسبة الى الاخر
 وخرج ما من هذا تحت الفث بل بالفث واما الاضاحض من
 على كل حال وتحقق الظهور بها فيما لا يحصل باجزء الاضاحض
 كالماء بالاقتران وسائر الماهيات بالاقتران والحق واقباله
 برسوب الماء فيها وللفاضل هنا نقه تحسبه لضم من الاستنارة

ولا يفي بالعلم والعدم في كذا
 القاصر كذا في قوله بالعلم
 زمره بل مائة في كذا
 كاستفاد من لضم حيث غرضنا
 لضم ما يقرب به الى كذا
 كذا في كذا في كذا
 كذا في كذا في كذا

الاستنارة اليها في مباحث المياه وقد سبق هذا كنهه الظهور بما
 الفث لضم بل بمطلق المطر وانه كذا براه فقد ظهر وانه كذا في بل
 الاقوى وكذلك الظهور بما البئر وان له مادة كالحار في فلا يقل
 بال تكرار **العلم الثاني** في بقية المطرات وكيفية الظهور بها وهي
 امور وقد اختلفت كليات الاستصحاب في ضبط النوع والظان
 هذا الاختلاف في حيث العدد في المعدود وان الاضاحض
 تحسبه غير وقصر الحد في فاش من بقية في الجهات والقطر
 غير القلة او الحر او كمال الاضاحض ككتبت الحشر والذي يعقبه
 النظر بعد ملاحظة الامر بان يتم الها سبقه **مفكرة** الا في
 الشر في الكلام فيها اما في حصول الظهور الحقيقي بها في الجملة واما
 فيما ينظم بها في استه او محلا اما الاول فالتم فيه كاع المربى
 والثاني وانه غير ذلك وعلى الحق في عنوان فضله وهو
 الزاكن خلافا لثمة كاع الاستسكان والراوند والرسيلة
 ونحوها البهائي في جملة حاكمة عن والده والفاشاني في
 مفاخره وعليه الحق في النافع والمعتبر فتنقوا بالعقود والرضنة
 في الجملة آيات عن النظم الحقيقي ونحوه سمينا في المدارك ولاه
 الجارية في الحد في ونظير المدة في مظهره المتلا في كذا في كذا
 من صنوف الاستسكانات بعد حصول الجفاف لها او لا
 الاصح الاول لنا مضافا الى لا جماع المكن على الحد في والراوند
 البصر المستقبضه منها صح زراعه عن البول يكون على الطمع
 او في المكان الذي صلب فيه والناحق في الشر فصل
 عليه من مظهرها واصل من هذه الرضى ونسب اليه وهو

ولا يفي بالعلم والعدم في كذا
 في القاصر كذا في قوله بالعلم
 زمره بل مائة في كذا
 كاستفاد من لضم حيث غرضنا
 لضم ما يقرب به الى كذا
 كذا في كذا في كذا
 كذا في كذا في كذا
 كذا في كذا في كذا

الحفر في شحمتهم الخدائن في الاول ما وقعت عليه الشمس
 الا ما كن التي اصابتها شئ من الحاسات مثل البول وغيره
 طهر بها واما الثياب فانها لا تظهر الا بالفسد وفي
 الثاني ما اشرقت عليه الشمس فقد طهر وموتى عاروان
 صار موضع الانظار وعكس به كل من النجاسات لكن
 الانصاف انه لنا لا علينا وكيف كان بكفنا ما سبق عليه
 وضعف الصحيح دلالة والحق في سندا جبر بالثقة الكدابة
 انها وعلا ونحن ما مضى فالأقوة اعتبار الرضى في نفسه
 وان حمل الطهارة على النظافة خلاف انظاه لشر الحقيقة
 المنزعة منها المحل عليها ما في كلام الأئمة بل الزعيم وليس
 بادون من الصلوة والزكوة والصوم والحج واخرها مع ان
 المحل على المعنى القوي غير بلع هنا نظر الى ان اشرقت الشمس على
 الارض المبال بزيد في غفرته فان النظافة ولا
 عند بالرجح في النظهر النقي كاللون وقد سبق للمفهم
 سوى صحة محمد بن اسمعيل بن بزيع وهي مع قطع النظر عن
 الاضمار وورود فضل ما اورده علينا عليه من حمل الطهارة
 على النظافة ومن العجائب كيف وقع فيما عرّب ونحالف المضطرب
 مشتركة الوجود وعدم مقارنتها لا دلنا بوجه من الوجه
 وانها السمة من تحت بل ولا ظاهرة في صور والحيث حيث ان
 السؤال عن نظهرها من حيث هو مع قطع النظر عن البوسة
 فالاستفهام الكادى من هذه الهيئة محمولة على البقية لمناقضها
 مذهب النجاسة جامعة من العامة كما حل متبعا مع ورودها عن

عم شند لها وورود ما يرشد اليه الاضمار وكون ابن بزيع في
 عند الزيادة وانه مرة المضمر كاعرجين ومن جمع ما مر
 ظهر الجواب عن محكة بالاسم صحاب فلا يظلم واما الثاني وهو
 الكلام فما يظن بها من حيث النجاسة وان وقع الخلاف فيه لم يقبل
 باختصاصه بالبول كما مر في المقيد وسلاح والمتهى كالبالة عن
 موضع في البسوط وحكي عن الراوندي وصاحب الوسيلة فيهم
 والمتم بان المتأخرين ومنهم النافع كاعرجين والهادية في علمه
 من كبر والنهيد بن هو النعم الكل نجاسة لها وطوبى ولم يكن لها
 عين او كان لها عين فاذنلت بوجه غير مطهر وبقيت رطوبتها
 او جفت لغزها ثم بليت لغز المطهر ثم جفت بها وعن الجوزي
 التوقف في النعم لغز البول الا ان الوسطا وسط لغز
 الرضوى بالنعم وموتى عاروان اطلاق نص الحفر في البسوة
 المدعاة في الارض في اخر كلامه بل والحفر في الكلام بعد
 زوال العين بالنسبة الى عين البول اذا جفت بالشر وازا عمها
 البول من الكافر واخره كانت الفري تظهر بالنسبة الى نكاحها
 لموضع مع الرطوبة فتدبر وليس للضمن سوى الاصل وان
 هذا من ذاك واما من حيث المحل فهو غير خلاف ليعلم بل الشد
 فيضه بغيره بالارض كما عن المدار واذن لا يظن عليها الاضمار
 كما عن المغفرة وطوبى ثالثة باضافة البوارى كما عن الشيخ في
 موضع من الخلاف وبقيت جماعة وترجمه ببيع باضافة كل ما
 لا ينقل عادة كالاشجار والاشجار والاشجار والاشجار والاشجار
 الداخلة والفراكة على النجاسة ونسب في الخلاف الى الثقة المتأخرة

اوله فتح كلامه از عاقله و نغمه

واول ما يحيط به النظر الاول يشهد بالظهور
 والاول وجهه حاجب القصد عليه القوا
 كان غير اللاتية وتوهم في الخفاء اذا
 نظرون ولا الاكثف وتبين في الظهور
 فهو من غير كونه وبما لا يتناول الذي
 نظرم الله محض الجمع والتمسك
 يتبع به الاستعمال وهو الماهر ولا
 لكنه من غير ان يتخطى في الفهم
 يشهد به الاول فقط فهو من غير ان يتخطى
 بخلاف الاول فهو من غير ان يتخطى

فان النمل يفسد في الجح والفا من جلا وقت به القدم من الارض فخره
قول لم وهو ميتا ول انما شقي قبته في بلاد العرب
والجح ومنها القنطاب المول من الخشب الاول ودوالقن
في الثاني الى غير ذلك وما استفوا هو الا فري لنا مضافا
الى خضر البندين والرويات عوم فلام عليهم السلام الا من
يظهر بعضها بعضا فان معناه عام حيا بان الارض اذا حثت
سنبها بالنداني فظهر تلك الحياسة بمداواة محلها بالارض بغير
ولا فائل بالفرق قطعاً ومنه بيان الحكم في غير واء القدم
ما داس بالارض كخنة لا قطع والزمن واسفل العضا والقره
ولى التي يقر لها العكازة ولحيا بين العضا والرحم هذا
كما مر جوابه بل وغير ذلك ما داس بالارض كالظلف والحاش
واشبهها من ظاهر اليد ومن من هذا القدم ولوى الحلة
ان يندى موجه على احدى خلافا لما عارض الارض كالمدا
في غير واء الرجل والعم بدقه واما الثاني فدا الكلام من احد
في مظهره التراب الجاف الطاهر بل ومطلق وجه الارض ولو
من مالا وجب اذ في الماخزة في المقصود والفتاوى من دون
ذكر خالف منها اصدا بل ربما يحكى نوع افتراط عن الاسكان
بل نوع ميل وترباى الراى من العداية في الهامة حيث الكفى
مطلق الجسم الصلب ولو خشا وهو وان ساعد بعض المقصود
المتضمن ان كان نظيف لكنه لا يفرق الى ما ذكره من الخشخ
صف ويشاء على الارض واسطح السفيه بل ومطلق المتاخزة
في بعض من اخر كما لا يخفى على المتدبر وببالي انه مخالفة

وقد كان له من الفضل والكرامه
 ما لا يحصى ولا يدرى له
 من الفضل والكرامه ما لا يحصى
 ولا يدرى له من الفضل والكرامه
 ما لا يحصى ولا يدرى له

علما نشأ والمدر بحكم الارض بل نفسها وكذلك البنية ان خلقت عن
 بنين كثير وشدد الامية والجرة والجبر والنزعة بعد الخلق المزملة
 كلها في الارض لا حينا طغم الحرب لو لم نقل بتعبه اللام الا ان
 لعلها التراب بحيث تصدق الناس به والسخر بحكم الارض ما لم
 يعلها لم تحت واختلفت كلهم في اول القديين فرض لم يفهم
 اعتبارها كما عن الاسكافي واصفاه فلهذا المتأخرين ونفا العلة
 كما عن نفايته واصفاه في الروضين كما حكى وكذلك الاختلاف
 في الثاني فقول القديين الاول ونفا الاسكافي وعن الثاني
 الثاني بل جعله ظاهر النفس والفتوى كالتصريح بالروضة ومقتضى
 التخصيص ان فصل اما الثاني فنقول فيه كالأول وما ذكره كالأول
 لا تنصرف الى آخره كالأصل معناه مضافا الى اخذ النظافة في بعض
 النصوص والتأيد باعتبار الطهارة في اتحاد الاستحشاء وبأن
 فاقول الثاني كيف يعطيه حتى جعل ذلك من الاستحشاء واخذ في التفرار
 وكيف كان فيكنا الأصل وفي الأول الأول ان اريد الاحتراز
 عن مثل الرجل اذ لا يفر في طلاق نحو التراب بل الارض السبه
 مضافا الى اخذ البسوة في عديد من النصوص وان كان في ذلك
 بعضها انظر وان اريد الخلو من النجاسة واساقلا اذ لا تحقق في الا
 فادى بل كليا في كونه من النجاسة فيقدم ثم هذه الرخصة العامة
 البسوة الزائدة في مقام الاستحشاء او نقل واما الثالث وهو
 كيفية الطهر فبعضه يفرض اختلافه في اسكافي اعتبار النجاسة
 بل في غير ذلك من العرف وعدم بل لا يكتفوا في الامور الموحى
 الارض ولو بقدر المسمى ولو بالبدن والغلظ النصوص كاعتبار مطلقه

قوله واضعوا الارض في الارض ونحو ذلك
 ذات ما فقهه كذا في بعض النسخ
 من كذا في بعض النسخ
 قوله واضعوا الارض في الارض ونحو ذلك
 ذات ما فقهه كذا في بعض النسخ
 من كذا في بعض النسخ

قوله واضعوا الارض في الارض ونحو ذلك
 ذات ما فقهه كذا في بعض النسخ
 من كذا في بعض النسخ

مطلقه وصح بناء الطاق واردمر والمعارف الاعلى وهو صلا
 في عبادة الخائف ليعلم بل في الحديث ابرؤه عن هذا المذهب
 ولا حينا طغم الحرب لو لم نقل بتعبه اللام الا ان
 لعلها التراب بحيث تصدق الناس به والسخر بحكم الارض ما لم
 يعلها لم تحت واختلفت كلهم في اول القديين فرض لم يفهم
 اعتبارها كما عن الاسكافي واصفاه فلهذا المتأخرين ونفا العلة
 كما عن نفايته واصفاه في الروضين كما حكى وكذلك الاختلاف
 في الثاني فقول القديين الاول ونفا الاسكافي وعن الثاني
 الثاني بل جعله ظاهر النفس والفتوى كالتصريح بالروضة ومقتضى
 التخصيص ان فصل اما الثاني فنقول فيه كالأول وما ذكره كالأول
 لا تنصرف الى آخره كالأصل معناه مضافا الى اخذ النظافة في بعض
 النصوص والتأيد باعتبار الطهارة في اتحاد الاستحشاء وبأن
 فاقول الثاني كيف يعطيه حتى جعل ذلك من الاستحشاء واخذ في التفرار
 وكيف كان فيكنا الأصل وفي الأول الأول ان اريد الاحتراز
 عن مثل الرجل اذ لا يفر في طلاق نحو التراب بل الارض السبه
 مضافا الى اخذ البسوة في عديد من النصوص وان كان في ذلك
 بعضها انظر وان اريد الخلو من النجاسة واساقلا اذ لا تحقق في الا
 فادى بل كليا في كونه من النجاسة فيقدم ثم هذه الرخصة العامة
 البسوة الزائدة في مقام الاستحشاء او نقل واما الثالث وهو
 كيفية الطهر فبعضه يفرض اختلافه في اسكافي اعتبار النجاسة
 بل في غير ذلك من العرف وعدم بل لا يكتفوا في الامور الموحى
 الارض ولو بقدر المسمى ولو بالبدن والغلظ النصوص كاعتبار مطلقه

قوله واضعوا الارض في الارض ونحو ذلك
 ذات ما فقهه كذا في بعض النسخ
 من كذا في بعض النسخ

الرماد حضورا كما قيل بل الدخان ليس احد ههنا الصريح
 الجص بعد قد عليه بالعدرة وعظام الموتى ومجسدين
 السجدة يصلي عليه فكيف البه بقطره ان الماء والنا قد طهره
 بنقصه ان كان الصريح في ان النار صارت سببا لعدم
 نجس الجص بالخالط مع الرماد والدخان المتكررات في العذر
 نعم هذا اشكال يذكر ان الماء هو وجه في الحدائق بانه
 يمكن حل بدخلته في الظاهر هنا عا ان يكون من قبل
 دس الماء على الثوب والمكان المضمون الخامسة استجبا الى
 اخر ما ذكره والسر والسر الخرج في بعضها كما من الدخان
 المتصاعد من الخشب بل والخارج من فم الكافر واخره المرق
 عيانا في تلك الاقضية ومنها النظرة والعلقه من حيزان
 طاهر العين اذا استعملت احبانا والخر اذا قبلت خلا والدم
 اذا صار جلبة او نجا وهو ينفع عدم دون الصد بد فانه
 قد غلظت بالدم كما صرح به في الجمع ومنها مضافا الى كمال
 الكلى الذي اصلناه والبره الا جماع المكي في الحدائق عن المصحف
 ومزوره ومنها استعمال الماء الخبز بولا الحيوان ما كوال اللحم و
 الغذاء الخبز من والحيوان ما كوال اللحم بغير ما مضافا الى
 البصر والخرج واما الجلالة الخارجية عن موضوع المسئلة واما
 الثاني فالكلب الرابع في الملحنة المخلط بالواو مخرو من كذا
 الملحنة فغير العذر والفاضل عدة من كسبه ومنها المشرب
 الفضل ببقاء الخامسة وعن جماعة ومنهم النقص والثاني
 الطهارة لقصص ما من الكلب السابقة بقية السئلة ويرى في الملحنة

قوله جنة بغير الجمل على وان غوفه
 فترتقذ الرمح أغبره كالأصبع
 به والحق صرح بمفهوم الجمع وبعض
 شروحه ان فيه وكذا لا يدرى بغير
 بالانفاسيه وله وله في ما يقع
 عرت منه دلت وجوده وبه كذا
 صرح به في الجمع ليعلم
 منه

قوله ان هذا الكلام في كماله لا يدرى

في الجمل وليس لها سوى بعض الكبر كالعسارته التي ليست حجة
 في مقابلة ما ذكرنا واستطرد بعضهم في المقام نحو العذر
 الدافقة في الماء الكثير فصار حقا ولا بأس به لعدم الدليل بل
 الواقع في التراب فصاريت نرا با كذا وعن هذه الشروط
 الكبرية في ماء المني وهو كذا وهام الباردة كانه ان كان
 من قبل المطلق فله مادة كالا بار والعبون فلو ان كان
 من قبل المضاف فالكبرية لا تنفع وكيف كان مراد القوم من
 الملحنة الملحنة الجامة وفهم من شرط في الاخر سبعة العذر
 والحل نظر الى الثاني في الاطربة في الخامسة الحل والبطون
 الحال دون الحل فانه بحاله لم يصير مباحا ولا فيه نظرا ما
 الثالث فانه الفهم فلو كان الفطر على عدم كاهو الا فم نظرا الى
 ان كذا تبدل المتكلمة والاصل البقاء وعن بعض المتأخرين
 القول بغيره وعن ثلثي المتقدمين النوصف وعن هذه القول
 بالفضل ابن فم عن الخامسة وفي المنع والكل بد فم بامر
 ومنه الخنزير وهو كما سبق فولا سوي للفضل ومختارا
 ودللا ودفع الحذال الخفاف فلا تظلم واما عرى الشيخ في
 الحدائق كجماع على الطهارة سما على فهو اعرف به ومنه
 الخنزير العين من الماء الخنزير بغير منه الماء بالمر بالخنزير
 فانه لا يصير بذلك طاهرا على الاصح الا مشربا كاد يكون
 اجماعا اذ لم يخالف الا من الشيخ في الاستنباط وموضع
 من النهاية ويحرم فيه مع ما مر بامر اخويه ولقد فصلناه
 في الملحنة الماد في كتاب كذا طهارة حنت قلنا وكذا جمل الخناس

قوله بعض الامور كالعسارته ان
 الخنزير في غير ما ذكرنا ولا بالاصح
 فلا يتناول بغير وصف كالحل
 ان قوله ما قد فكرت في
 في قية لا شفاء لا تنفع وزعمنا
 ووجه الاستنباط ان لا فم
 الخنزير بان فوا ومطل كذا
 الاوصاف كما مر في القعدة
 الملحنة منه

ولو اضر هذا القناس حتى يخرج ماؤه غشا وتجز
كله قد بيا فهو حرام بعد لم يطهر بخلاف في الصحيح الا شهر
بل جمع معظم الاجناس من عند النبي في الاستبصار كذا
موضع من النهاية معتقدين ان من رآه اسروا الحجر
للخناد بضر صناعي فانه اعتبار وبنو الخضم وان كان
اعتبر فكن يكون مستقرا في وجهه ولا غير من
راجع الى الانوار والرياض وقته ما يكون في العقد من اللحم
المتوال والمرق اذا كانت تقلى ووضع في القدر قدر من اللحم
واضخم وليس ذلك مطهر لما فيها من المرق بل هو غير قابل
للطهر ولو بالقاء في البحر على الصحيح المعروف خلافا للنسب
ثله وطهر بالقلبان وبعد فضله في ذلك الكتاب من لب
الكتاب ليم وتبين ان حقيقة يقال في حقه واعمال اهل
بأكل لو اتفق تدين زال الجز في هذا المرق وهذا لا يوزن
في الطهر يتبدل بالاصاف ولا يفرق الاجزاء كبند في المخط
بالطحين والطحين بالجز واللبن بالمسكة **مسألة** الرابع من الطهرات
حينئذ يدن المسلم من غسل او تزيه بل كل ما زاد له كذلك مع
علمنا بانهم بالجماعة واحتملنا الطهر حين ما غاب صريح
بذلك جماعة او انظر بان السيرة في الحكم بالطهارة ومعاملة
منها وموضع بها الدرة فيها واحكم على الاشارة بالطهارة
لغنى محتمل الطهارة وهكذا يشابه وما عليه ليرة ماضية
منه وتجرى هذا الحكم ونتم في غير الذبايح والحجامة والكناش
والغصا رابدنا والبسة فانما كثر ما شاهد بالبيان تجزها من

قوله لا يفرق المرق من الماء
فيل غيرة المرق والشراب للطهر
بالماء والماء بالشراب لا يفرق
في الطهر من الشراب والشراب
لا يفرق من الماء

منهم ثم يفتون ثم شاهد هم ولا عن فانما قابل منهم من مع
اجماع الشراطين المرق وضعن معاملة الطهارة من دون سؤال
عنهم هل طهرتوها ام لا وبذلك جرت سيرة اهل الاسلام بل
ومن هذا الصل كون الفحص المعلوم والنظر المحتمل كغيره في الغيبة
فانما بالفتن هو لا واجبا لا وان لم شاهد بل وايدى عامة
الحالات في الليل والنهار مرات عديدة ما لا يستلزم منحة لم
يعلم يحصل الطهر في المرق كما هو حقه فيها استلزام العلوم الغير
المبالغة بمجمل مسائل كيفية طهر الخبائث لا سيما اطفال
منهم ومع ذلك يجوز الاحتمال في معاملة الطهارة وفيها
بان لا جاز غير ما روى في الحكم وهو لزوم الصبر والرجحان في
لوكاه ومع ذلك لا مجال لانكار المفاتيح هذا الحكم مراسي تحت
كيفية الطهر بالماء وهذا لا يفرق منه في مقابل افراط في
الماء القليل ولا يفرق به وان كان الاستصحاب معرفة الارها
بما هو هنا وبالضوض الكثرة القليلة من المائت كمثل هذا
والجواب من المداير حيث انه في تحت الاستدلال بعد ان نقل
القول بطهر في الغيبة قال وهو من كل ولا مع عدم الحكم بطهارة
بذلك لا مع بلبه بان شرط فيه الطهارة عنده على تردد في لب
لنفر وقد في ما هذا **مسألة** الخامس من هذا زال عن الجماعة
وله عداوة عما سبق انما استوفى منها زوالها عن طهر ضم
الحوان الطاهر البين غير الانسان باي وجه كان كما استفاد
من المخصوص بل الصحيح كما في المفاتيح وعندنا ما ورد في كذا
كالصحيح سألته عن الحالب يشرب من الماء قال غسل الماء ومن

السور قال لا بأس ان يتوضأ بفضله انما هو من السباع ومن
 فيه الوثوق عريان شرب منه بازا وصقار وعقاب فقال كل في
 من الطير يتوضأ ما يشرب منه الا ترى ان في منقاره دما
 فان رايت في منقاره دما فلا يتوضأ منه ولا يشرب
 وقد قطع بذلك جمع من المتأخرين حتى المذر لسفلا وجهه ليرى
 العلامة في النهاية على ما حكى ومنها زوال عن الفاعل عن محرم
 في الانسان مجسم قاع له كائن ما كان فزوط وتقصداً كسفت
 في محله والحمد في دليل هذا التعميم الصحيح قال قلت له للاستحباب حد
 قال لا حق ينبغي ما نته ومنه ان زوال عن النجاسة من يوطن
 مطلق الحيوان الطاهر العين انسانا او غيره ذكره جماعة من
 المتأخرين في دون ذكر خلاف ولا اشكال فيه ولا اصل فيه
 هو فقير غار قال سئل ابو عبد الله عن رجل يسيل من افه
 الدم هل عليه غسل باطنه يعني جوف الكف فقال انما عليه
 ان يغسل ما ظهر فيه ولا فاكل بالفرفق قطعا بين الكف وغيره
 خصوصاً القوم فيه الفرج والخرج لغير كثرة الا ابتداء بالاراء فيه
 نظر الى حدة الأسنان ودقة ما يحاورها وكثرة الخربك
 والدوران ولا بين الانسان وسائر الحيوانات كما هو ترك
 اطلاق الكثرة بل وفيها الفري في ظهورها نظراً في زوال
 كما سبق ولم يكن في الانسان كذلك خصوصاً الدم بالاول
 لم اعرف وجهه واما القليل لا يصل اليكم بان زوال القلة يتلزم
 زوال القوم ولا دليل على وجوب تطهير الجمل بالماء ولا اصل بقاء
 طهارته كما صدر من المفاتيح فغيره ما فيه فان القوم ذكروا في حجة

نجاسة الملائكة مع الرطوبة في مفاتيح باب النجاسات يعنون
 الكلمة فلو لا ما ذكرنا لتوجب وجوب التطهير فيما نحن فيه ولا
 بان الدم النابت من المحل وغيره الوارد على المحل ولو لم يكن
 لبعض ما يروى بما يظهر من نافي الشك من عدم فامر
 في البين وكما يظهر من زوال العين عن المحل كما يظهر ما زوله
 من الرطوبات كالريق والدمع والفرط ولو ما تبع ولا تزم
 خلاصا منكم عن المفاتيح فغيره لو زنه وسق لا اشكال فيها
 من نحو الكحل وبقايا الطعام ولو بين الأسنان وصر في زواله
 بوجوب التطهير نحو المفضضة وهو مشكل ولا جناب احوط
مذكور السادس منها الاسلام فانه يظهر من المسلم عن
 نجاسة الكفر وكل جزء من اجزائه الفصلية ويطويها في ذلك
 التي لم يخرج من الاسلام وكذا ما عليه من الغناب حاله ان تحبث بكفه
 والكم في الجملة من السمات بل من الف ورنات وبدل عليه مضاعفا
 الى حدث الجب باستفاد من كلام سيدنا لا ولدنا من الحارث
 مع الكفرة بمضمون ان امنا حتى نكفوا اخواننا ويكون لكم كل
 ما كان لنا الا غير ذلك بل وتوبة المرنند حيثما تقبل شرعا
 فبذلك اسلام الكافر هذا وان لم يصر الى كونه بغير عبارات
 القوم في مباحث الحدود وكل ذلك ما لا اشكال فيه واجتبا
 لا اشكال في صائر ما تحبث بكفه من البسمة المفضلة عنه واثبات
 البيت والطرف واثبات ذلك نظر الى الاصل بل وطهروا
 الا جماع المدعى على الدم فان تم اجماعا ولا يفتقروا على الدليل
 والا من ما يعبر به البلوى خصوصا الاصل اذهو من كادلة الاجتهاد

وارجع الى كتاب النجاسة في كتاب النجاسة
 في كتاب النجاسة في كتاب النجاسة
 في كتاب النجاسة في كتاب النجاسة
 في كتاب النجاسة في كتاب النجاسة

كما ذكرناه في الأصول نعم هذا مضافا الى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم
 كذلك حيث لم يامر والكفر بعد اسلامهم محض ذلك نعم ما مضى
 يعلم احكام كلمات من الدين وكون ذلك كله قبل نزول حكم
 النجس نعم مجرد دعوى فانه في واسط ايام الفقه واستلزام
 ذلك العصر والجمع الداعين الى ان يجارح حد الكفر اسلاما
 ونهيه عن الكفر اسلاما ولا احتياط فيها لولا انهم عروا حرج
 ولا منه غير محصورة بها اتفاق نعم الهرب ونظم الاولاد الضغار
 اسلام الا بدين بل واحد هادون الاخر والا قول ما لا اشكال
 فيه ولا كلام بل والثاني يتم نظر الى النص لا اسلام بل ولا يعلى
 عليه ونكلا الحكم في حل الكافر مع اسلام الاب مامر ومن انه عزله
 الجزء من الامم الا ان يتم بعد الفارق وعدم النقص واما
 العرفي الحاصل قبل اسلام الباقى الى حينه فالاحتياط فيه
 الا عاظم وهو ان مرغوب حيث لا مكان وان كان في حينه
 نظر **مكرمة** ان منعهما النقص لم يشقوق منها ما على من العصر القبيح
 ثم ذهب ثلثاه فان هذا النقص بصير سببا لطهارته قبل
 ما تجس عداوة على حرمته على الا قريبا لا شقوق بعض العليان على
 الاصح الا حوط ولولا يبلغ حد الاستعداد وقد ينفصله واما
 اصل الحكم في انقضاء الزمان انه يلزم منه الاستعداد والاشاع المانع
 وبعبارة اخرى بنا في البره بل العرف مضافا الى ان مامر
 ما دل على النجس من لا جماع الحكم والنقص منه الرضوى معنى
 بهذه الفاتية والسبع في المرتبة مع فرض الثلث في كلامه بل
 لا قبل اتحاد الالات والادوات للجمع على النصف ومما خبرت

ولم يعلو على حرمته كذا قال
 لان حرمته على من العداوة
 انما هو من حيث هو فلهذا لم يجمع
 من الذين وقد روي عن بعض
 خارج اليه منه

ومن الكافرين يظهر عدم الاكتفاء بالاقول مضافا الى الاستصحاب
 نعم هنا في جهة من اهل بيته اهل بيته في ذهاب الثلثين بغير
 النار كالنفس وحده المصرا وطول المكث وهبوط لربانح
 انظر ذلك وفاقا للصريح المسالك وبقية المفايح وبعض اجله
 الا واخر وهو نظاها طلاق سائر العباس ومارع من ليل
 النجس وهو مقتضى كلام الاكثر في حل العصر الزبني وطهارة
 مطلقا مطلقا بان النجس قد ضعفه ولم اظف فيه على مخالف
 ولو بالنقل ولا نامل فيه كاحد ولا احتياط امر اخر فانها
 لو فرض صيرورة العصر النجس قبل ذهاب الثلثين كما لا بأس
 يظهر بذلك في اشكال بل في المسالك صرح بالعدم وهو مقتضى
 نظاها القضاة ولا ريب في عدم ذلك ومحملا لا كفايا بصيرة
 وبما على تقدير امكانه لا سقالة عن اسم العصر كما يظهر بصيرة
 خلا للذلك وهو كلام دقيق بدفع ما انفك اهل المدار في التقدير
 على الوزن او الكيل احتياط بعض الاجل بعد الحكم بالنجس بالاول ولا
 ارى له وجه مضافا الى استلزام العرف الى الشد بد ولذا
 استقر سيرة العامة على الثاني فيما اظن وكفى كل من مقتضى
 الطلاق كادلة النجس ولم اظفر على وجه التزجي ولو بالاعتبار الوجوب
 لمحملا احتياط **مكرمة** ومن شقوق النقص بقضاء البهر على
 القول بجهتها مطلقا او في صورتها وهو بغير او ماضيا
 اليهودية بالنجاسة انفاق اسواء قلنا بان جميع احوال النجس حتى
 ينزل البقير فان طهارة الماء في سبب البقير الماء حتى على
 الاول اذا عدم الماء واسا غير ممكن عادة وعلى القول بفتح

ولم يعلو على حرمته كذا قال
 لان حرمته على من العداوة
 انما هو من حيث هو فلهذا لم يجمع
 من الذين وقد روي عن بعض
 خارج اليه منه

الجيد فوق ذلك نحو هذا العنوان في الروح لغير هذا وقد
 ذكر بعض الأجلة ألا وأخر في حلة متقوفة مظهرية الفرج النقص
 خروج الدم من محل الذئب والخصية والفتحة المتعارفة لما بقي في
 الذئب من الدم وفيه نظر فان الدم ما دام في بدن الحيوان ليس
 في الخاصات بل الأناشي كذلك ولو بالنسبة إلى غير الدم لغير في
 الدم عن حلة ليس فيها للخاصة بل صفة الطهارة الأصلية **مكتوبة**
 الحسم في طي ذا العنوان فله فله من الأعيان فيها الاستبراء
 من البول وفيه نظر نظرا سابقا انقائها ومنها الاستبراء من
 الجلل طهارة العرف وهو كذلك مضافا إلى ما في الأول من
 لزوم كون البول من الطهارة إذا كان الاستبراء به كالمسح
 وفي الثاني من كون غسل الجنابة من الحرام من الطهارة
 فلم يبق لغيره ومنها الفضائل الفاضلة وفيه ان الماء في الحقيقة
 هو الطهر والأفضل المذكر من شرط حصول الطهارة
 ومنها ما ينبغي من القايض بالشرائط وهو داخل في الحقيقة
 في اصناف زوال عين الخاصية أو يقال انه بدل الطهر كل ذا
 على انه من عدم القناعة بالنعف كما هو المنصور كما هو الآخر
 نظرها انراب التلويح وهو ما داخل في الأبر من اوتيه ان العبرة
 بالخرق الاخر من العلة السامة وهو الماء ومنها الاشكال و
 مثلا بدم البق والبرغوث واخرها وهو انه جامع مع
 الاستحالة فلا دخل فيها والا فاول المسئلة كأي العلق الذي
 يقر له بالفارسية فالواذا فاء بعد مقصود هذا ولو
 كان البناء على امثال هذه الا في امان المسكوت عنها في كلام

قوله في الاول دخول وان
 فاعلم ان العلم التمر ومعه
 بخلافه لا بد منه

في كلمات الجلل كان الا في الاقام البقية وافرادها
 شتى بل لا تحصى ويدل على ذلك الجدل المطروح واحزابه
 وسوقه وعدم المحر في البرية الغير المحصورة المتبقية منها
 بخاسية قطعاً والله الموفق **مكتوبة** لما كان يظهر الا في
 بعد تحصيلها ينبغي حضور ولو في الحلة لا يجرم افرادها بالفتن
 في طي ذئبك البائت بما عوذناه به او من دفعه ومنها مسائل
مكتوبة الا ناء واحد الا فيه والا في جمع على الجمع كما في الجمع
 متدالة بالبقاء والا سقي لكنه في بابها في
 بكلام يحتاج الى التاويل بخلاف القاموس فجعلها جمعاً
 للانا وهو بالكر والمد واما المعنى فاحالة على العرف
 فالأ وهو مع وفهم عن الضم في التسمية بالوعاء وزعمه
 الحدائق اعم مما هو المعنى في العرف به وبباني انه لا ينبغي
 عن جوع فاحفظ هذا حق يبلغ الكلام محله واما الا بالكر و
 القصر فمعرفة الوقت او خصوص غايته واما ان ادراك الشيء و
 حاصل المعنى بل في الشيء الى حد كمال الاستفاد به ومنه الا في
 انز بغيره وكيف كان لا دخل له بالمقام **مكتوبة** حرمت ائمة الدين
 والفضة كما وشر بابل واستعمالها كان يجعل منها الفضل الفضل
 والرضوة واذالة الخبز والتطيف وغير ذلك اما ان يكون عليه
 منها الإجماع فملاو بل محصلا لم نقل بما فرق ذلك والفرق
 الا سلامته بها منظاراً لم نقل بما فرق ذلك وفي بعضها
 انها لكم في الآخرة وتخص في الدنيا ولا غير وفي ذلك اذلة نظائر
 ولو لم يكن الاستبراء الا في اسم كأي القنا والخز والخز الى غير ذلك

قوله قد مر في بعض
 المسئلة وافرادها
 قوله في الاول
 والا في الجمع
 عبارة عن ما في
 منه

وفي بعضها الذي يشرب في آنية الذهب والفضة انما يخرج حرة بطنه
 نائل والجرحه بالجمان والجمالين من باب حكاية الصوت و
 حاصل المعنى يتخفى فانه اذا تجتمع الشارب الماء يحصل خلطه
 مثل هذا الصوت واما الثالث فهو وان كان في استنفاده
 من المضرس اللين والتي بل دونه خرط القناد الا انه يصب
 الاحماض المنقرلة كما عن نزول في وكه وروض الجنان وهو
 ط الحداث حيث في الخلاف عنه يفسر نوع نزول فيه عن الريح
 فيها تايبك للاحماض وجب لذلك الموضع وسند اليق
 صحتها مضافا الى الاحتياط بالبلغ في ذلك وينبغي التنبه
 على امر **الاول** اختلاف في حرمة اغذاذ آنية الذهب والفضة
 بحضه بدون الاستعمال بل للاذخار والقيمة والزينة ومخ
 ذلك فالتكتم ذلك لغيره محصلا ونقلا وعن العلماء في المختلف استنب
 جوازها وعن بعضها استحبابه وليس بذلك البعيد لعدم دليل
 صالح لخصيصه لا اصول وهذا واما اطلاقا فان بعض الاخبار بالنبى
 فهي منزلة على ما هو المتعارف في الاواني من الاكل من باب
 حرمة الخمر واخرابه واما تقليل القبر بتقليل الماء فكون
 سر فاكثر جبهه التي يطلب العلم في الارض والرياسة المهلكة
 فكل منها فيه ما فيه مع اشتقاقها بانها ذهبا سبكها ومكرمة
 مع تحمل الزكوة او دفعها ولو ببعض الخيل الشريفة المعنونة في
 محله فاذن الا قرب الجواز وان كان الترخل لا حرط البتة **الثاني**
 هل المبادر في آنية الذهب والفضة على مطلق الرعاية بان محجل
 او يوضع فيه شيء اخر ولو مثله فيتمل نحو المحللة وانبرية القوي

وله يخرج الجرحه الى كفاية
 الطهي والنجاسة كقوة
 وخوف كذا في كذا وجرها
 زائدة شمر والكرارخ
 لزيادة فخرج اليه منه

فيه فيه كونه ربي نكحها لا
 به وكما انها ومضى بذلك
 وازايمه حيث قال بالجواز
 كما على منه

المقربات والشرع وقاب الساعة واخرها وقد عدها
 بعض جللة الا واخره عشرين بقا او على اخر من ذلك مما
 يسمى ناء في عرف العرب وظننا مطلقا وعلل ذلك على
 ما اعد للزب فيه والاكل من نحر الكاس والكوب والكرن
 والقصير والصفحة كبارها وصغارها والطست المعد
 للتنظيف به وافضل ذلك قول عن الذي يبعث للعلا
 في بعض كتبه الاول وبعدها في الحديث ومقتضى اطلاق الاكثر
 وانقله الى الثالث في الثاني وصح باختياره غير واحد
 من عاظم الا واخر وتردد فيه المدبر والكفاية والوسط
 او وسط للاصول المؤيدة بظهور عبارة الجمع والقاموس حيث
 احالها بالجمع وفيه ومنها اشارة نائه بما ذكرناه ولا يها
 ما يحكى عن الغير في تفسيره الا ناء بالرفع لا مكان الجمع بان
 الاول مبنوع على التفسير العربي والثاني على اللغة وعلى فرض
 التقارب من فالعرف مقدم على اللغة كما قرناه في الاصول خلافا
 لبعض من لا يحقق له هذا مضافا على فرض الاحتياط ببادر
 ما ذكرنا سيما مع اقتران الاكل والشرب معها في اغلب خصوص
 المسئلة والحال على غير ما يحل على مقتضاها من باب حرمة الخمر
 واني النفس الذي يتك به الرابض وصح عن المقربين يعلق
 على الحائض فقال نعم اذا كان في حبل او فضة او فضة
 حديد وليس للحفم سوى ما اشترى اليه شيء يبيد به واما
 الاحتياط فهو من عيوب اليه في كل شأن وفي **الثالث**
 تدول هذا بيان حكم المقضض ولم يبينوا المراد به والذي

وله يخرج الجرحه الى كفاية
 الطهي والنجاسة كقوة
 وخوف كذا في كذا وجرها
 زائدة شمر والكرارخ
 لزيادة فخرج اليه منه

في الترتيب مفضل الا في كل
 رتبة قولان منه

يظهر من تعاطيهم الفهم مراد وابداء في غير الفلز المبتدئين
 فيجب بعض استقراءه اوفيه فقط من في القضية للاصلح او الزينة
 وربما عبر عن القطعة الموضحة بالصحة وورد في الحديث وهي تقية
 الضاد العبر وشدة الباء الموحدة والجمع صيات كجدة وجبات صفراء
 غيره يتركب مع الاثناء وينصب في موضع منه كاستفاد من كتب اللغة
 وفي جواز الترتيب من المفضل لهذا المعنى بل مفضل استعمله خلاف
 فمن الخلاف الترتيب ولم اظهر خلافه وافقه فيه والمنع عدم بل عليه
 عامة المتأخرين كما في منشوره تعارض في الموضوع ومزلات
 مشق من جانب الفهم كما بين في المطولات ثم على المخاركة كما
 من حرايم وخطبه سهل مضافا الى النقص في القطعة في بعض النسخ
 بهذا وقد ورد على انه من المفضل كما مر في الفهم عن الصحة
 وعدم الترتيب فيها واختاره مفضل الفهم لما في ليس القول
 بالندب كما عن الفهم وجه عند **الرابع** يجوز استعمال اللفظ
 فيما سوى عام وسوى تزيين الرجال به ومنه لبه خاتمه كما
 بان في بحث لباس الصلي فجاز جدول المصنف به وبالفقه
 بل مفضل الكتب وكذا اصنافها باورافها وكتبها بمطهرى او
 نفى وكذا تزيين المشاهد المتفرقة بقناديل منها وكذا
 تزيين الابواب والمجدران من البيوت بها كل ذلك سخط
 الاطراف الاصل للاصول وعمومات الزينة بل والبره ورماني
 الخلاف الى انى بابويه وادريس ولم اعرف وجهه ولا حاشا
 ابراهيم بل وامر به بعض الاما والخبر **مشكورة** او في المتكبرين قبل
 وكذا ساوانات عيشهم هكذا عنوان القدم وببالي عدم الفرق

الفرق بينهم وبين سائر فرق الكفرة بل بطريق اولي طاهره
 يجوز لنا استعمالها ما لم يعلم بخلافها باذات او تجبهم لها
 عمدا فانهم المنة او غيرها الا اصول وعمومات كل شئ طاهر حق
 فكل انه قد رغبوا في التحذير من الجلود كما بان وانظر عدم الخلاف
 في ذلك صلا ما يحكى عن الخلاف في الفقه غير معلوم ويرشد
 اليه انقضاء البره باستعمال أهل الاسلام من لدن ازمنة
 الا انه تم الى ان بعض الامة التي ترف ببلداتهم من بلاد
 الكفر وما حكم كالسكر واخرية هذا كله مع خسر بعض النسخ
 ولو بعدم الفارق واما ما يعارض منه منها وان قد رغبنا
 المحل على الاستحباب وصحة العلم سلما لكن لا كما في مشيئا ما من
 واعلم ان مفضل اصاله عدم حجة الظن في الموضعات عدم
 الاكتفاء به في وجوب الاستحباب وفي السئلة اقول شئ
 الاكتفاء بالظن الحاصل في البينة الزعيرة او عدل واحد
 ومع ذلك فلا دليل لنا في عدم حجة البينة فكيف بالعدل
 الواحد وان ثبت في بعض المواضع الخاصة بدليل يخص فلا
 وجه للتقديم وقد بينا ذلك في المطولات اصرة ونقلا
 لا نضل هنا اما الجلود فامر بها بالعكس الاصل فيها
 بل في كل جزء من اجزاء الحيوان ولو ما كوال اللحم ومن غيره
 النجاسة والحرمه فلما كان منها في يدي الكفرة بل مطر وحاشا
 في امره فحتم كونه منهم ومفضل النسخ من الفضل ان
 يتم ان اقسام الجلود بحسب الكهات بحيث يرتبط بالقيام منه
 وان كان له بل لكل قسم منه مراد شئ لانه اما ان يعلم انه

مسته او يعلم انه مذكي او جهل الاثران وعلى الاخر فاما ان يكون
 عليه بلام لا وعلى الاول فاما ان يكون في بد معلوم الاسلام
 او في بد معلوم الكفر او في بد مجهول الحال فلهذا في السنة
 اما الاول فلا اشكال في غنا مسته بل وعدم جواز الاستفاد
 به ولو في غير من وط بالظهار كسواء من رعة اجماعا محصلا
 ونقل مستقيضا للاصول والعريات ولا فرق بين مجس الدين
 وظهارها ما كرك اللحم لا وكذا لا فرق بين ان يكون في بد
 مسلم او بكه او سوفي على سبيل منع الحلو كل ذلك لا اشكال
 فيه بل لا خلاف اصلا وكذا بين ان يكون بد برغام لا على الاصح
 الا من قبل الجمع عليه لندرة الخلاف انتهى في الامسكاني من
 طهارة جلد الميتة بالذباغة وقاله في مع التيمم في الذي هو في
 الحال ومضطر على ما صرح به في الروضة مفصلا وفي كمال
 ليقم وكيف كان فهو خلاف غايته الخافه وان عرف في العامة
 وهذا مستند ومن في ذهاب الامسكاني اليه كما انه في غير مراد
 من بدنه ونظر ان كان فيه من غير ط في العامة ونادرا كان
 فنتاخر على البقية مضافا الى الاصول واما الثاني فهو يكسر الاول
 فظاهر جازم الاستعمال باي وجه كان بلا اشكال من حد
 ولا فرق بين كونه في بد مسلم او كافرا او بكه او سوفي والوجه
 في واما الثالث وهو مجهول التذكير في بد معلوم الاسلام
 فهو مكره انظارا لا علما فظاهر النافع وما سبقه الحاقه بالاول
 وانما الحاقه بالثاني خصوصاً في الاواخر ومنهم المدرس في ثنائها
 الفصل بين من يجعل دباغ الجلد طهره في الاول والا فالثاني

قوله لا اصل بناء على ما هو المقرر
 وانما ان الاصل والجمع مسته

قوله وفيه من غير ط على ما
 في كمال

قوله في كمال
 في كمال

غراه الرابض الى بعض الاواخر والوسطا طلاقا الباب وهو في
 مورد نزاع الفصل في شكل التمسك في الاضراف والاصل في التمسك
 عدم الطهارة كما حرر غير مرة فاذن الاصول ذلك وما مران
 بالنافع مع جوازه واما الرابع فالتمسك المضمون الحاقه بالميتة خلافا
 لما هو في المدرس ومثله فعارض الضرر ولا بد مع ضرورة
 من حيث الاصل والشبهة العظمى ولا فرق فيما بين كون ذي اليد
 الكافرة ببلد الاسلام او في بلد ولا بين ان يغير باليد كغيره
 واما الخامس وهو مجهول في مجهول فان كان ذو اليد المجهول
 في بلد المسلمين كالا او جارا ولو كان نادرا هم سلطانا فهو مكره باليد
 على انتم المختار علما ومثله الا جازم خلافا لظن النافع ودفع ظاهر
 ولا فرق فيما بين اجبار ذي اليد باليد كغيره وعدمه ههنا
 اخبر بالبدن فهو النافع وان كان في بلاد الكفر كذلك فيتمسك ذلك
 خلافا لظن المدرس ووجهه كدفعه واما السادس وهو
 الجلد المطروح اي الملقح في بيد او تحرق غير مملوكة او واداو
 جواد خالية عن استبداء يد عليه ولو يتحاذيه فهو مكره للآراء
 سيما في الاواخر هل هو ميتة او ميتة او ميتة في نظر الثاني من
 الحد او ميتة المدرس والشهور الاول كما اعتر فابيه ولعله
 الاقوى نظر الى الاصل الذي اصلناه مرارا ومما فيه شبهة
 طهارة الجلد حال الحيوة حجازة كيف وطهارة ميتة مشروطة
 بالانصال والحيوة اذن الميتة ميتة بمقتضى النجاسة الاخر المباشرة
 من الحي الا انصاف منها وما نحن فيه ليس فيه انصال ولا حيوة
 وما يريدنا الا جازم الطهارة لا اعتبار باليد في الطهارة وحدها

او مع البلد ولو قيل ان اصاله عدم المذ بوجهه مضارفة
باصالة عدم الموت حقت الا نف ييسا فطان فتبقى اصاله
ظاهرة كل شي حتى يعلم انه قد ربحها فلما غاب ما في الباب
ان يقدم عدم الموت حقت الا نف وكونه بفعل العبد
واين هذا من التذكية الشرعية فان لها شرا يطشقي لا يور
في محله كلها امور وجودية والا صل عدم كل واحد منها
ولو قيل الا صل بفعل المسلم الصفة وطرز مرعانية الجميع قلنا
مصادرة محضه فان الا سلام اول الكلام والا لا يقع القاء
بالمرء فاذا نكح باللفظ ما رواه في الحديث عن النبي عن
الكوفي عن ابي عبد الله عن ان امير المؤمنين عم سئل
عن سفقة وجدت في الطريق مطر وحرة كثير لجرها وجرها
وجنبها وبضها ومنها سكن قال امير المؤمنين عم
يقدم ما فيها ثم ترك كل لا نهضد وليس له بقاء فان جاء
طالها غر صوا له الثمن قيل يا امير المؤمنين لا تدرى
سفقة مسلم او سفقة مجوسي قال نعم الناس في سفقة حتى
يعلموا وفي السند مع قطع النظر عن امره مع انه مؤمن
حتى صار من الامثال ان طرقت الشخ اليه صفيق مضافا
الى انا وان سد دناه بنوا اعتبار في زبرنا اصركا وفيها
الا ان من الملمات انه من فضاه العامة وان لم نقل بكونه
منهم بل هبا واغلب احواله عادة عند حضور العصور
مصابحة كثير منهم معه وهناك فتحن فالبار ويا رب
بنوا من التقيته كهذا النفس كما لا يخفى على المتدبر ومع

ومع ذلك كيف يمكن الركون اليه في مسئلة مخالفة الاصل
والثقة العظيمة حتى من الراوى وكيف كان فاصل المسئلة
خطبه سهل ولا فرق بين كون محل الطرح من بلاد
الكفر والا سلام لرحمة المناط هب لعلنا يبتى بد مسلم قبل
الطرح يرتفع الاشكال وكذا ما عتابته ومنه اضمار الهدى
العاجز قيد زجاجة ووضع برقية عليه انفا فافترى وضعا
على ما بيناه في كتاب الحج المأوى وغيره قبل ذلك
بنيين ولا يثبت به الكلمة كما توهم سميها بطلان الضابط
واما مع الظن بسبق اليد من دون القيد كادارة عمارة
عليه فالأقوى عدم الاعتناء به لعدم حجة مطلق الظن في
الموضوعات وهو الفروع العامة البلوى فوجدان الفرة
المعركة في الجدل في افتناء الطرق سيما لو كان منها الا في حكم في
ظواهر الشريعة بالحجوة والنجاسة وان روى بخلافه ما لم يلق
من ما منه في الرهن سندنا ومنا وكذا لا دواة ومن
الفروع بغير استثناء الفعل والتلف واخرها في مجالس الكثرة
وجامعها الخفت محتمل وجود غير مسلم فيها كما يتفق كثيرا
في القوافل فانها بمنزلة المتدبر وعلى هذا القياس
المشهور المنصور انه يجوز في غير حال الصلوة استعمال جلد
مالا يוכל له ولو لم يكن ما يقبل التذكية ولو قيل لا ينعى كذا
الكراهة حيث لا اصرار والتموت وامر الكراهة في غفلة
الصلوة ولو بقصتها عن خلاف المرفعي والشيخ حيث حرمان استعماله
من دون الدين مع تكاثر فيه الدنيا والتي هي حيث السند والدين

حيث انه موافق للقيمة هذا وبتدقيق الختم والاحتياط لوليس
مركب على غير مدبوحه كى كما يلقى على نوبه او بدنه منه شغف
منظف لاجله الصلوة عما افضل من غلله ومانى ^{مرج جماعة}
بل المنصور ومنهم النافع بان او انى الخمر القى قبل النفوذ
كالقول من الخشب والقصع والخزف الغير المدهنه والمنزلة
بعد التطهير بكرة استعمالها يجعل مانى عنها ولا ينجس المانع ولا
يحمى وعن الاسكافى والقاضى العجنى الى به والذى لم يخطر
بالبال ان النزاع بين الفريقين موضعى فالتى يقولون
بامكان تطهير الاغاف ومع الجماعة عنها والخم يقول
بعدم الامكان فما لا يقبل محقق ذلك وبقي الجماعة بعد
في الاغاف كيف يقول انهم بعد من نجس المانع الداخل فيها
مع نفوذه ليقم في الاغاف واتصاله بما بقى منها وبعد تحفة
كيف يقول الخمير محقق نجاسة المانع من دون سبب
مع عدم تطهيره الماء واصناع وجود العلول مع انشاء
الصلة كالى كيفية تطهير الطلوع الظاهرة وتطهير اغاف
النباب والفتوش بالضم والسقيل وهذا لا يمكن شئ
منها وعلى هذا فيمكن كون النزاع بين الفريقين لفظيا
فالتى يقولون بالخوارى صورة المصطفى والخم يقول بالنسب
والعدم فاذا انما ليقضون ان يقم اذا وضع الا انا الكذاتى
في الكروا الجارى مدقة مدقة بحيث يعلم بذلك وبان علم
الخمر وتلاستها وصيرورتها أصحله بالماء في الاغاف
فبإتصال ذلك المحل بالمادة يطهر وهو محلها ليقم بالاتصال

بالإتصال بها واما بالماء العليل فلا يمكن ذلك ذغاية
تأدى الزمان ان يجعل مانى لتعوق الماء فامتن المطهر له
ولعله وبعد فراغ القليل لا يعلم بخر وج مانى الحق من الضالة
فتدبر فانه ديق ومن هذا نظر انه لا وجه يجعل المسئلة
من باب المرافعة ردا على الخصم لانه مما لا يمكن ولا ينفى عن
جمع ازجود طهارة بوارى الخلل والفرج وبقاء النجاسة
في هذه امان الاغاف لا يتفقد واما السمك بالنسب من الفان
موجبه بناء على فرض عدم حصول التطهير بالبند به الذى
ذكرناه والذى فيه باق على ظاهره من الخمر او غول على
الكرهه بغير شبه وجود المنزلة والخم في طي النسيب مع انها
خارجان عن المنزلة فيه فتدبر واغتم ولزباد الشرب
محل في الانوار ^{ولوغ الكلبى} الا اناء عبارة عن
شربة فيه بطرف لسانه كاصحابه وتعتبر الثلث في تطهيره
مرة بالتراب ومرة بالماء ولا يكفي اقل من ذلك اجمالا
اجماعا ولا يعتبر الزائد منه على الاطهر الاشهر بل اجاعا
على النظر نظر الى شد ذلك الاسكافى في سبعة مرة ترابيه وسنا
ما فيه لنا صحة البقياى برواية الخلاف ومن يتبعه كالمصبر
والمتحرى عن الصادق ثم قال سألته عن الكلب فقال
رجس نجس لا تنوضا بفضله واصيب ذلك الماء واغسله
بالتراب اول مرة ثم بالماء مرتين ولا يقدح عدم وجود
مرتين في رواية الشيخ لهما في الهند بب لرجوه منها
ان كتابه الاستدلال الى من حج من حديثه ومثبات

الزيادة مقدّمه على التقييد ومنها ان المقام امام باب
 التزم ان اعتبر بعض البيان والا فمن باب الاطلاق يخص
 او يحدد بالاول وكيف كان ففي رد المسالك كاف
 والمعارضه بالمثل على الاخر لا تنهض لدوران الامر بين
 التقييد بالثاني او بالتابع وهل الترتيب مقدّمه على
 المائتين او في البين ومخبره او في الحاشيتين لم يرد بل
 واطهر كما هو لا يشترط ليقول الاجماع وصحح البقاع على كلتا
 الروايتين وسند ما تدبّر في البين بل لم يحكم الا عن
 المتغير ولا وجه له وللخبر الرضوي حيث اطلق عن البينين
 وفيه ان التقييد اولى من التخيير وهل لطعمه وهو
 بالمرسلين مراد فاللحم كل يحفظه بطرف لسانه ما علق
 بجوانبه الا ناء كما صرح به محكم ولو غدر في كيفية التظهر المعروض
 ذلك وصحح بعضهم سفي الفرق بالظهور عن اتفاق اصحاب
 على عدمه مضافا الى الرضوي كما قبل وما استند فيه بالابوة
 ولا اقل من هذا المساميد وكيف كان الاحتياط فيه لا يترك ولو
 وقع في الاثناء وفيه الماء لبعض اعضاء الكلب كيد او رجله
 وضع جميع في نظيره بالحرق بالربوع ويرد ما خرون والحاسم
 هذا الرضوي فتبين وقع الكلب في الماء او شرب منه اهرق
 الماء وغسل الا ناء ثلث مرات نزع بالتراب ومربع بالماء
 مؤيد بفتوى الجماعة والزام الاحتياط هناك ايضا ولا يجب
 ما زجه التراب مع الماء بل المتخير لما فيه خلافا لما عن النجاة
 فواجب المازجه ويرد الاطلاق والكون في قدر من

في معرض البيان ولا بد فورا اقرب المازج لصدق الفصل
 وهو معارض بالخير في التراب سيمع الساب بفتوى
 الاكثر وكيف كان فالاحتياط في التراب واخرى بالمازج
 ثم في الصالحين ولا بد في التراب من الطهارة كاحنه
 ولا نه جمع عليه ان لم امر بمخالصه على البين الا الاستكمال
 من سمينا بقا ما عن الفاضل في النهاية من الاحتمال ولا
 له الا شبهة الاطلاق وبتأثير التقييد ونه خوط القناد
 ولا يخرجى بديل التراب بالامثال كصابون او امثنان
 لم يخرج من مقتضى الضرر المؤيد بفتوى لفظه خلافا لما عن
 الامساك في احد الثقلين عنه في غير البين ولا وجه له ولا
 فرق بين الخبز عنه وعدمه خلافا لآخر ففرق وهو كما بقه
 في خالفه النفس والجزء يقتضي دفع الحكم الرضوي وان كان
 دافعا للحكم التكليفي وعلى هذا ففي صورة الخبز تبقى الجحاسة
 بجائها ايضا وان اتى بالبدل ومن جميع ما ينظر عدم الابه
 بالماء وفيه موط وكذا للحكم في صورة نضرا الا ناء بالمع
 بالتراب فيزيل التراب وعدم حصول الفصل تبقى الجحاسة
 اذا وقع الخبز في الاثناء فالحلاوت فيه
 بجائها البين
 كما في اخيه

